







VOLUME
I

كتاب
الشيخ
الشيخ

يا كسب يا حفيظ



شرح كتاب الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسين

باب في صفة الوضوء ^١ باب في صفة الاستحاضة ^٢ باب في صفة الطهارة ^٣ باب في صفة الصلاة ^٤ باب في صفة الزكاة ^٥ باب في صفة الصوم ^٦ باب في صفة الحج ^٧ باب في صفة العمرة ^٨ باب في صفة النكاح ^٩ باب في صفة الطلاق ^{١٠} باب في صفة الميراث ^{١١} باب في صفة العتق ^{١٢} باب في صفة الجهاد ^{١٣} باب في صفة القضاء ^{١٤} باب في صفة الوقف ^{١٥} باب في صفة الديات ^{١٦} باب في صفة الجزية ^{١٧} باب في صفة الخراج ^{١٨} باب في صفة النسيئة ^{١٩} باب في صفة الفسخ ^{٢٠} باب في صفة المهر ^{٢١} باب في صفة النكاح ^{٢٢} باب في صفة الطلاق ^{٢٣} باب في صفة الميراث ^{٢٤} باب في صفة العتق ^{٢٥} باب في صفة الجهاد ^{٢٦} باب في صفة القضاء ^{٢٧} باب في صفة الوقف ^{٢٨} باب في صفة الديات ^{٢٩} باب في صفة الجزية ^{٣٠} باب في صفة الخراج ^{٣١} باب في صفة النسيئة ^{٣٢} باب في صفة الفسخ ^{٣٣} باب في صفة المهر ^{٣٤} باب في صفة النكاح ^{٣٥} باب في صفة الطلاق ^{٣٦} باب في صفة الميراث ^{٣٧} باب في صفة العتق ^{٣٨} باب في صفة الجهاد ^{٣٩} باب في صفة القضاء ^{٤٠} باب في صفة الوقف ^{٤١} باب في صفة الديات ^{٤٢} باب في صفة الجزية ^{٤٣} باب في صفة الخراج ^{٤٤} باب في صفة النسيئة ^{٤٥} باب في صفة الفسخ ^{٤٦} باب في صفة المهر ^{٤٧} باب في صفة النكاح ^{٤٨} باب في صفة الطلاق ^{٤٩} باب في صفة الميراث ^{٥٠}

باب في صفة الوضوء ^١ باب في صفة الاستحاضة ^٢ باب في صفة الطهارة ^٣ باب في صفة الصلاة ^٤ باب في صفة الزكاة ^٥ باب في صفة الصوم ^٦ باب في صفة الحج ^٧ باب في صفة العمرة ^٨ باب في صفة النكاح ^٩ باب في صفة الطلاق ^{١٠} باب في صفة الميراث ^{١١} باب في صفة العتق ^{١٢} باب في صفة الجهاد ^{١٣} باب في صفة القضاء ^{١٤} باب في صفة الوقف ^{١٥} باب في صفة الديات ^{١٦} باب في صفة الجزية ^{١٧} باب في صفة الخراج ^{١٨} باب في صفة النسيئة ^{١٩} باب في صفة الفسخ ^{٢٠} باب في صفة المهر ^{٢١} باب في صفة النكاح ^{٢٢} باب في صفة الطلاق ^{٢٣} باب في صفة الميراث ^{٢٤} باب في صفة العتق ^{٢٥} باب في صفة الجهاد ^{٢٦} باب في صفة القضاء ^{٢٧} باب في صفة الوقف ^{٢٨} باب في صفة الديات ^{٢٩} باب في صفة الجزية ^{٣٠} باب في صفة الخراج ^{٣١} باب في صفة النسيئة ^{٣٢} باب في صفة الفسخ ^{٣٣} باب في صفة المهر ^{٣٤} باب في صفة النكاح ^{٣٥} باب في صفة الطلاق ^{٣٦} باب في صفة الميراث ^{٣٧} باب في صفة العتق ^{٣٨} باب في صفة الجهاد ^{٣٩} باب في صفة القضاء ^{٤٠} باب في صفة الوقف ^{٤١} باب في صفة الديات ^{٤٢} باب في صفة الجزية ^{٤٣} باب في صفة الخراج ^{٤٤} باب في صفة النسيئة ^{٤٥} باب في صفة الفسخ ^{٤٦} باب في صفة المهر ^{٤٧} باب في صفة النكاح ^{٤٨} باب في صفة الطلاق ^{٤٩} باب في صفة الميراث ^{٥٠}

شاد علی علیه السلام
حمام بخنی بکزه درم جانم شیره
کم اولور آنده شاه کلانک برادر
بر هم ملک آله بنی خلوتین بار
ای باشی قابه یالین ایروم زر
روحی ابداد
مید محبتده او دیوانه لزم
مجنون ملت زده اک عاقل در
وله
آه کم ای عدم اور سدر ملک وجود
بر خراب آباده کلک صبح بر درم ای
مفت مکن صبور جهانی کشی
نقد عمرن ویرر کرایه سینه
دغل خلقه سی کیدر زره لک تهنه
جبه صامق پنجه اولور کو شیره بن و تهنه

قال النبي عليه السلام اذ فتوا موتاكم في جوار قوم
 صالحين فامسكوا بيادى بالجوار السوء كما
 يتأذى الحى كذا وجد بخط بعض الكبار

كتاب الجامع الكبير للإمام المجلد محمد بن الحسن
 الشيباني عليه السلام الغفران

مكتبة القصر محمد الرقي القا
 مكتبة الحرمه

مكتبة القصر محمد الرقي القا
 مكتبة الحرمه



اشتغل بالدرع الالبسف
 يقطع اللحم والدع الشيف

753

بمدار الشرفى اوله السلام
 بمدار الشرفى اوله السلام



مكتبة القصر محمد الرقي القا
 مكتبة الحرمه

٧٤٨

جامع الكبير للإمام المجلد محمد بن الحسن
 بن فرقد السباني ولد بوسط في سنة اثنتين
 وثلثين ومائة من مال كوفه ومات بالدر
 سنة تسع وثمانين ومائة رحمه الله

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ	
KI	Fevzullah
ES	748
YENİ	...
TASNİF No.	

الحمد لله الذي...

الحمد لله الذي...
والصلاة على رسول الله...

الرسول...

قليل من ملائكة...
الحمد لله الذي...

Handwritten marginal note on the right side of the right page.

و...

عليه السلام...
الحمد لله الذي...

Handwritten marginal note on the left side of the left page.

يسور الكلب حيسر لا يتوضا به بحال نفسيل لان من لو غلبه ملاعنا
 كما في قوله وعندنا لشارعي مبرقا هو اتبع ظاهر الحديث امر النبي عليه السلام
نفسيل لاننا من لو غلبه سيقا قلنا كان ذلك في الابتداء حتى
الغوا الكلاب بالغ في الشد يد قلنا من العادة المألوفة
 دل عليه انه قال وعقروا التامة بالثواب ويسور الجاه ومثكل لخاله
 الاثار فيه اول اعتباره بلجه توجب لخاصته لان لم يحس خوام واعتباره
نعرقه لوجب طهارته فان عرقه طاهر نص عليه محمد في كتاب الصلوة
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويجوز ذريه والمجوز
 جواز الحمار وذلك لبسه طاهر والا وكل ما كان حبيبا لم يظهر بالشك وما
 كان حبيبا طاهرا لا ينجس بالشك ولو وقع في الماء القليل صابر هو شاكلا
 وحجته ان مجمع بينه وبين النبي وباتهما ابدا اجزاه وقال ابو مخزوم ما لم يقدم
 الموضوع على النبي لصبر عما دنا لما عند الله والصحح قولنا لان كان
 نجسا فلا يمنع النبي وان كان طاهرا فالسهم ضائع ودون الكبري عن رخصته
 ان يسور حيسر لعباده لخاله عن قليل الدم وان لم يجد شيئا من ذلك لئلا
 وجد نبيذ التمر قال ابو حنيفة هو صا ولا يسم به وقال ابو يوسف يسم ولا يتوضا به
 وقال محمد يجمع بينهما و ابو حنيفة ترك القياس لحديث ليل الحن قال عليه السلام
 لمن يسور ليل الحن هل معكم ما فقال لا الا نبيذ التمر في اداة فقال عليه السلام
 ثمرة طيبة وما يظهر فاحذ فتوضا به و ابو يوسف ادعى الشيخ بآية السهم محمد

لما

لما جهل البارح فادجب الجمع بينهما احتياطا في الغيبة على قول ابو حنيفة
 اختلف المسامح ع روي نوح بن مكرم ان ابا حنيفة رجح الى قول يوسف
 وهذا اذا كان خلوا اما اذا غلا واشتد فقد صار منكرا فيكون جوازا اما اذا
 من اصحابنا وهذا بنا ولا يجوز التوضي به وان طلع اذ في طمعه وقد غلا واشتد
 ملا يجوز التوضي به لما عند ابي يوسف فلا يشك في امانه محمد فلا نه جوازا
 اما عند ابي حنيفة جلال شربه واختلف المشايخ على قوله في الوضوء به ذلك الشح
 الامام شمس الامم البيهقي رحمه الله في كتاب الصلوة فانه لا يجوز الوضوء به وجب
 سباع الطير جوازا في الباشق وحموه ويطران البيت كالمهبر والمهبر الفارة
 مكروهه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبر يسور الطير خاصة لحديث ابي قتادة
 ان النبي عليه السلام كان يصغي لها الا ان يشرب منه ثم يتوضا به ولها قول النبي
 عليه السلام الهرة بيع اراد به في حق الحكم بغير السع لو شرب لا يجوز التوضي
 به فكذلك هني وحدث ابي قتادة محمد بن علي ان تلك الهرة في بيت الرسول لم تملأ
 الفارة عرق ورسول الله عليه السلام بطريق الرخي فان الفارة وشربت على
 الفؤاد ينجس الماء بالاتفاق وان لم يمت فيها لم ينجس الماء شرب لا ينجس لما عند ابي
 حنيفة و ابي يوسف اما عند ابو حنيفة لان الخاب تقول يا لايغات وعند
 وان كان لا تزول يا لايغات الا بصت الماء لكن هني حكم بالزوال لاجل الطوبى
 وعند محمد ينجس لان الخاب لا تقول يا لايغات يسوي لا ينجس نجسا كما كان

ع

صار

ضي

الك

وعند

قاذشرت بحسب الماء ما يور الفوس فخر في سيف و جرد عن مكره من لحمه فليكن عليه
 عندنا بلح عندنا عندنا في حشفه روايتان في روايه مكره اعتابا بلح في روايه عن مكره
 بلح في روايه عن مكره لفرامته لكونه آلة الجهاد فليكن على كراهه يوجب كسبا لا يوجب
 والماء المستعمل في جرد الوضوء لانه غير طاهر بها لا عند افر و اختلافوا فيه قال الحنفى
 وهو رايت عن ابي حنيفة رحمه الله انه يحس بحايه غليظه كالبول وقال ابو يوسف وهو
 رواه عن ابي حنيفة رحمه الله انه يحس بحايه حفيفه وانما يصبر الماء مستعملا
 اذا زال وتلاشي ولم يمتنع و احتج في مكان آخر اما ما دام على العضو لم يحد حكم الا
 يستعمل لمكان الضرب و كذلك اذا زال وتلاشي ولم يمتنع في مكان لا يحد حكم الا يستعمل
 ثم عند محمد لا يصبر الماء مستعملا الا باقامه القرية وعندهما بما ياتى بقايط الغرض ايضا
 والحدان انما يظهر فيها اذا انقضت الحنبل للثبوت او للتفليم فبعد محمد لا يصبر
 مستعملا لعدم ثبوت القرية وعندهما يصبر مستعملا لوجود استقاط الغرض و لوجود الوضوء
 قرينة يصبر مستعملا ما جماع بين صحابنا وهذا بناء على ان الحنبل او الحديث اذا وقع في البر
 فالما طاهر قال محمد لانه طاهر لم يصبر مستعملا لان عدم القرية وعند ابي يوسف الماء
 حال الرجل بحاله لان عدمه لا ينزل النجاسه والحديث عن البدن الا يصب الماء عليه لم
 يوجد و اظهر الحديث لا يصبر الماء مستعملا عند ابي حنيفة كلاهما حيان لان الماء طاهر مستعملا
 ما اول الملاقاه فلا يكون مؤثرا للحديث فيبقى حيا كما كان **باب التيمم**
 تيمم تيمم الله والعباد بالله ثم ايم لم يطل تيممه قال في وسطه لا عباده

قال محمد بن حمران
 في تيمم التيمم

او غسله بطهر او تيمم

فيبطل بالكفر ولنا ان بالوجه سطر ثواب التيمم لا الطهارة المأصلة كما لو اعتبض على الوضوء
 نصراني ثم تيمم بالاسلام ثم ايم لا يصح تيمم عند ابي حنيفة محمد ومالك ابو يوسف يصح لان سطر
 بحتية العبادة وقد جرد كما يقولون هو شي لخرج شرط صحتيه عباده لا يصح بدون الطهارة
 و في فاصلوه واليحيى للتلاوة والاسلام يصح بدون الطهارة نصراني يوضي يصح وضوء
 عندنا عند الشافعي لا يصح وهذا ساعلى ان الوضوء ليس بعبادة عندنا يصح بالكفر وعند
 عباده لا يصح قال السهم لصلوة العيد قبل الشروع لا يجوز للامام لان اليوم سطر و نه فعل
 يجوز للمقدي و ان كان الما قريبا يصح كالتيمم لا يحذف وقت الصلوة لم يحول اليه
 وان كان الما بعد محاق وقت الصلوة حازله التيمم للجماد والسم لصلوة الحارز جاز ايضا
 ولو احدث بعد الشروع او احدث الامام حازله السهم للبناء عند ابي حنيفة ان لم يحد ما
 وعندهما لا يجوز السهم للبناء لانه لو ذهب موضعا من الوقت لانه لا حق فممكنه القضاء بعد
 فروع الامام لا يوجب ان حوت الوقت قائم لانه يوم زحام قل سلم المرد عن ابي يوسف
 به صلوة مسافر في رجله ما قدس به او لا يعلمه بان وضع عيها الما في رجله بفرع في رجله
 ثم يدركه او علم فانه لا يجب الصلوة في قول ابي حنيفة محمد رحمه الله علمها وقال ابو يوسف
 ان الرجل موضع الما على عا لبا فيفتوض عليه الطلب فاذا لم يطلب لم يحول اليه كما لو ترك
 في الجران ولهما ان الرجل ليس بمحل الما و انه يوضع فيه بعد ما يحاج للشرب عباده ولا
 يفتوض لطلب الذكر سلم بعد سوا **باب التيمم**
مقبوب او ذباب او حرة كالبقرة الضميمة يموت في نور الما او في الخيط الغريب
 لقوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فاستقله ثم افكوه

في التيمم

فان في احد حايه داوى الاخر دواؤه لتقديم الداء على البدل او الداء بالقتل الخارج موت
 ولو كان متخفيا لما امر به ولا في الحيوان التي ليس لها دم سائما انما يحسب سبب الدم
 و هذه الحيوانات ليس لها دم يسائل بدليل انه تعالى الماء ولو كان له دم يبالي الخنزير
 الماء وكذلك يعرف او يعرفان من تعالاهما والغنم سقطان في لبرم عليه استحيانا
 لان الابرار الي في القواف ليس لها رؤس خارجة فكون القليل عفو لان الشرح
 و قد بعضو العسل في الجمل خلاص الكثرة و دلو البعوض اشارة الى ان اللد
 كثر نفسه ولم يفصل بين الرطب و اليابس و الصحيح و المنكسر و الوث و البوم
 و بعضهم فبرقوا قالوا بان الرطب و المنكسر و الوث نفيد و ان قل لان يابس
 صلب عليه رطوبات يابس فلما دخل الماء لا كذلك الرطب و لو وقع في برامهر
 يعرف او يعرفان باسكان تعالى قاس من قل انه صلب لا يندخله الماء لا يفسح و ان لم يكن
 فيه زمانا كثر و الاخطا انه يتخفى لانه لا ضوء و بره تعالى و دكي من اى حبيبه انه لو
 وقعت يعرف او يعرفان في الخليل عند حلب فخرجت من ساعته لم يفيد و مثلا
 اشارة الى القول الاول حروا الجرام او العصفور ليس بحسين النابس اعتادوا
 اقتنا الحمامات في المسجد بول ما وكل لحم طامس عند محمد و لو وقع في الماء او اضا
 الشوب طمغه و باح شربه قالما لحدث العويسان فوما جادا المدينة
 فاسلموا فاجتووها اى مرضت بطوعهم استغث فامرهم و سئل انه عليه السلام ان يحجروا
 الى ابل الصدقات ليشربوا من ابوالها ففعلوا فصحوا اباح شرب البول فلو كان

من خبرتہ

بِحَيْلٍ أَلَا أَرَأَيْتَ أَنَّهُ وَقَدْ مَكَرَ بِمَا كُنَّا نَعْمَلُ
فَلَمَّا أَتَى عَلَى الْكَافِرِينَ هَؤُلَاءِ أُولَئِكَ
أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْغُلَامَ الَّذِي شَاءَ
وَقَالَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَلَيْهِمْ أَنِ اطْلُوعُوا
عَلَيْهِمْ فَمَا لَهُمْ خَافُوا عَلَيْهِمْ إِذْ فَتَحُوا
بَابَ السَّمَاءِ فَخَرَسُوا فِيهَا لَهْجَتُهُمْ
وَقَالَ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ أَنِ اعْلَمُوا أَنِّي رَسُولُ
رَبِّي وَإِنَّ إِلَٰهَكُمْ عِندَ رَبِّي فَاصْبِرُوا
وَقَالَ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ أَنِ اعْلَمُوا أَنِّي رَسُولُ
رَبِّي وَإِنَّ إِلَٰهَكُمْ عِندَ رَبِّي فَاصْبِرُوا
وَقَالَ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ أَنِ اعْلَمُوا أَنِّي رَسُولُ
رَبِّي وَإِنَّ إِلَٰهَكُمْ عِندَ رَبِّي فَاصْبِرُوا

باب في التوب الخفية والاعمال الصالحة

ليس بدم خفيف لانه بعض الناس يدعون الاداء عن ابوسنانه
 صاحب بيت اوت الخفاء واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب
 بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 كبريا فاحشا ومن محمد فاباكي بلوى لياسخ الاداء في التوب فاباكي بلوى لياسخ الاداء في التوب
 لا يمنع واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 وان كان التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 الذي يولوي اصابه بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 بول الجوار اذا انزل على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 عام بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 تشبه بول الغوس لا يمنع ما لم يفتش ان كان حاسه بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 طامد فواجب فحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 زاد على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 اصابه وقت او قدره ليس فحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 لا يجوز له الا بالافضل ما على التوب في الحف واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء

الافضل

ان في التوب لا يجوز الا بالافضل من الاداء ان عن ابوسنانه اذا أصبح على
 سبل الجبال بعد نظير لمكان التوب في التوب لا يجوز الا بالافضل من الاداء ان عن ابوسنانه اذا أصبح على
 الا افق يوافق قاء ما لا الجلب صلب ولا يشرب في الا بالافضل من الاداء ان عن ابوسنانه اذا أصبح على
 الى حرم التوب اذ ليس به في يوسف الحرم غلبة التوب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 بين مدخل من الطوبى في التوب الحرة التي في الحف لا يظهر الا بالافضل من الاداء ان عن ابوسنانه اذا أصبح على
 فانه لا جاذب اياها بل هو في يوسف اذ انبجحة في التوب حتى جنت ودهر الظم
 او التوب في التوب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 اذ ليس فحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 الطوبى بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 حرة واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 حرة الدجاج واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 يعمل شعرا للضم واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 على التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء

عفوانه لغيره

انكشاف الخصال

العورة ٥ عورة الرجل ما بين السرة الى الركبة عورة عذراء واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 لس عورة عذراء شامخة على عكس حنة واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء
 الدرع واما التوب فليس بحسب غلبته عند الغيب بل هو على قدر قدرته مع جوار الفيل والاسنة مقطوع به في الاداء

فقد راكع الكبر والرفع ارا د به ربح الطمؤ ربح اباق و ربح العز و ربح الطم
 و ربح الطم و ربح الشعل الذي يوازي الواسي و في الشجر المسجل
 روايتان في حق الطم و عوده و عيله في الجناح موضع لان في
 هو جال للشيء لان شجر الرجال فلا لا يخرج فيه و ابي يوسف قد را
 انما لكبر بالزيادة على النصف لتكون المني و بمقاله المكشوف قليلا و في
 عنه و اسان و العورم الغليظة على الجوان منهم من قدر الغليظة بالبرهم
 اعتبارا بالخاصة الغليظة و الاول اصح لان الغليظة في المني و الذكر بانقيده
 عورم و الاثنان كذلك و قيل بالغم الاول اصح الجنب الحاض فيقولان ايهما
 و منها و ابي المصنف و اللوح و البرهم الذي فيه القمان مكتوف الا وان يكون
 بغلاف او في ضفة من الجناح و جات اليد و الغم و اطلق النجاوي يادون اريد للقول
 و الحديث ثمة و لا عيب لان الحديث في اليد و الغم و المصنف الجليلان لم يكن
 اخذوا لانه من رتبة الخلاف و ان كان مشترا لا يخل و في القول بالكم و روايتان عن محمد
 و لم يرقاه من احكاما في دفع المصنف و اللوح للصبيان و ان لم يكونا على الصغر
 للضرورة و انهم غير مخاطبين بطهارم و يكبر استقبال غسل بالفوج خالفا لان
 فوجهم موازيا للقبض و في الاستعداد يكبر في رايه لا يخرج اليد و يكون موازيا
 باراد من و يكبر عبد الرجلين الى القبلة في النوم و غيرهم عمدا

الاذان **بسم الله**
 للمودن ان يحل اصغبه في اذنه له امر لال رضى الله عنه و ان لم يفعل

هذا

مشتركا

فحينئذ لانه ليس من نفس لاذان و تفعل بالاشارة الى القبلة
 له ثمانية عشر ثوبا بالصلوة و تحول وجهه بمسا و شمالا للصلاة و الفلاح حتى
 يحصل معني النبا و الوقا و ان كان المؤذن في الصلوة معه المودايا لا يابس
 ان يتدبر فيها حتى يخرج صوته من فمها و ان لم يخرج يخرج اليه و لا يفعل ولا
 يابس بالثوب بين الاذان و الاقامة في وقت العز و هو قائلهم حتى على الصلوة
 حتى على الفلاح و في بعض البلاد الصلوة الصلوة و دعوا لثوب الحديث
 اذنه اهلا لكونه لانه وقت يوم فاستحب ذلك بفقاههم و كرم في سائر الصلوات
 عدم الحاجة اليه و في زماننا لم يبق اياها في سائر الصلوات بتغير احوال الناس
 قال ابو يوسف لا اري تاسيا بان يقول المؤذن على باب الدار و القاضي الحلي
 الصلوة بوجهك الله و يستغاثهم بامور المسلمين و يكبر للتحب ان يؤذن و يقيم
 بغيرها لغير الصلوة و لو قيل بعباد الاذان و بعباد الاقامة لان تكلم و الاذان
 مشروع دون الاقامة و الحديث يكبر له الاقامة لما فيه من الفضل من الاقامة
 و الصلوة و لا يكبر له الاذان في هذا و رايه ان الاذان شيئا ما اصاب من حيث
 ان فيه استقلال القبلة فشرط الطهارة عن غلظ الخدشين و من احسن الاول
 بحب اعاده الاذان و الاقامة يوجب الحديث ما الاقامة فلما اذنت لما الاذان و لانه
 يجوز في الحديث في رايه و لو اعيد الاذان لا يابس بل امر و بعباد الاذان
 المراء و ان صوتها عوي و لا يرفع فلا يحصل المقصود و يترك الاذان و يحدق الاقامة

تكرار

جوتها

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَبَّادُ إِذَا أَدَّيْتُ قَرِيْبًا إِذَا أَقْبَلْتُ فَاجْزُئِي دَوَابَّ
فَاجْزُئِي وَجْهِي مِنْ أَدَانٍ وَرَأَى قَامَهُ مَقْدَامًا كَثِيرًا وَأَبْرَحَ الْإِثْمَ فِي صَلَاحِ
الْمَغْرِبِ رَأَى تَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ مَكْرَهُهُ وَمَا لَمْ يُوَسَّوْهُ مَجْلِسَ جَلِيسَةٍ حَفِيَّةٍ لِقَوْلِهِ
الْفَصْلُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَاظِي يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِرُكْعَتَيْنِ فَالْمَغْرِبُ
رَأَى الْأَحْبَبَ يُؤَدِّنُ فِي الْمَغْرِبِ يَقُومُ وَلَا يَجْلِسُ فَمَنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّحْمَنَ لَا يَكُونُ
الْمُؤَدِّنُ هُوَ الْمُغْتَنِيُّ لَوْضَلِي فِي سَبْعِ أَوْ دَفْعَتَيْنِ لَسَرَّهَ مَسْجِدٌ حَتَّى لَا يَفْصَلَ
أَنْ يُؤَدِّنَ وَيَقُومَ وَلَوْ تَوَكَّلَ الْأَذَانُ وَحْدَهُ لَا يَكْفِيهِ وَلَوْ تَوَكَّلَ الْإِقَامَةُ يَكْفِيهِ لِأَنَّ الْأَذَانَ
إِعْلَامُ النَّاسِ الْغَائِبِينَ رَاجِعَةٌ هُنَا وَلَسَرَّ قَامَهُ لِلشُّرُوعِ وَفَمَنْ مَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ أَنْ
كَانَ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى لَا يَكْفِيَهُ تَوَكَّلَ الْإِقَامَةَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ أَذَانُ الْحَيِّ يُكُونُ

قال رحمه الله الإمام ان تقوم في طائفة مع باب المسجد والقوم في المسجد
لا يشبه اختلاف المكائين كما يكره ان تقوم لركعة امام على الدكان والقوم
في البيت لا كان على البيت الا اذا كان مع الامام بعض القوم فيزيد
رايكم كما في بعض مساجد الجامع ولا يابسان نصلي الى ظهر رجل قاعد يجرد
ان يصلي من بابه مصحف او سيف ~~له~~ يشبه عبادة الصنم وكذلك اذا
كان على سياط فيه تصاوير ولا يسجد على التماثيل ويكره ان يصلي
ومن بابه على الجدار او على السياط او فوق بابه صومع

۱۰۴

كذا اذا كان يجذاه وعن عساة وعن شيكال يساره صوره لا يقع بعض وجهه على الصم
 وان كان خلفه او تحت قدميه لا يكره الصلوة ولكن يكبر كما هو جعل الصورة
 في البيت فانه جافى الحديث ان الملائكة لا يدخل بيئاته فكل صلوة او تحت
 وشي البيوت بيت لا يدخلها الملائكة فيجب تنزه مكان الصلوة عما يمنع دخول
 الملائكة الا اذا احيى رايه او خيط رايه فيخيط فيخيلد رايه لانه لا يغيب ولا
 رايه ان خيط عنقه دون رايه فلا يغيب ذلك لانه بمنزلة الطوق وهذا
 اذا كانت الصورة كبير بحيث يهد الناظر من بعيد وان كانت صغيرة بحيث
 لا يهد الناظر من بعيد فلا يكبر لانه روى انه كان في خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وعلى خاتم جانيبال صوره اسيد ولهوه وكان بينهما صهي بلحمانه فانه يحكي ابتداء
 حاله وهو صلوة في الوجوه كلها لا يستجماع شرا بطيها واركانها ويسعى
 للمصلي ان يثبت بخارط او سارية المسجد او حشبة فان انتهى عليه السلام
 صلى على امه الى عنقه ولم يكن للقوم يشتره ويقود من الشتره لقوله عليه السلام
 من صلى الى بيتره فليدن منها ويجعل الشتره على جابه اليمين واليسار
 ورد الشتره والسرعه معها والذراع فصاعدا ولا يابس بينه وبين الشتره اذا ان المروء
 ولم يواجه الطريق واذا تقدر غيرة العود لم يعتبر القنوه ويدل المار اذا مر
 على يديه ومن الشتره ولا يفيد صلوة مود وشي لقوله عليه السلام لا يطع
 الصلوة مود وشي فادروا ما استبطهتم والذكر بالاشارة او بالتيه
 هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بولدي لم سلمه عمر وسد اشار لعمرو

و من المصنفين على القولين
في الثوب او لم يملكه
في الثوب او لم يملكه

وهو ما وجد في نسخة
 من الاسود انما هو
 رسول الله عليه
 السلام الى شجرة ولا يرجع
 الى غيره ولا يصح
 كتابه في ذلك

فقال لشي عليه السلام اني اغلب لو اشار روح بكبر لان ما قدمنا كفاية
 ما ج التكبر قال تكبر لا فاسح جاله القيام والركوع
 هذا لا يخطا لان النبي عليه السلام كان يكبر مع كل خفض ورفع واذ رفع الامام
 راسه من الركوع يقول بسم الله لمن حمده ويقول من خلعه ربنا لك الحمد لا
 يقولها الامام عند اني حنيفه وعند ما يقولها الامام لحديث من سجد من الله
 عنه اربع مئة مئة من لهام وعبد من جعل من ربنا لك الحمد والانا لا نجد شيئا من الاركان
 يقولها المقتدي ولا يقولها الامام فلذلك هذا والابو حنيفة رحمه الله قوله عليه
 السلام واذ قال الامام بسم الله لمن حمده قولوا رسالكم الحمد فيسبح
 الذين من الامام والمقتدي القسمة شافعي تركه كل احد في سجده
 ولان المقتدي يقول بئنا لك الحمد جال قول له امام بسم الله لمن حمد
 فلو قال الامام بعد ذلك بئنا لك الحمد كان حمدا بعد حمد المقتدي وهذا خلاف
 ما وضع له الامام واما المنفرد فعبد الى يوسف ومحمد انه يجمع بين التسبيح
 والتحميد عن ابى حنيفة تلك الايات في بره ايه باقي بالتسبيح لا غير في رواية
 الى يوسف عنه ياتي بالتحميد لا غير في رواية الحسين عن جميع كما هو عند جميعها
 وعليه الاعتماد جرح رجل رجع قبل الامام فادركه الامام في الركوع او سجدة
قبل الامام فادركه الامام في السجدة جازت صلوة وقال زفر لا يجوز
 ان ما ادركه قبل الامام وقع فاسدا ما بعده يكون سائغا في القاسية لانه اذا
 ادرك قبل الامام من الركوع او السجدة كان قل يكتفى للجواز رجل ادرك الامام
 لم يقتضه جاز كان لم يكن ما ادركه من الامام من الركوع او السجدة

الركوع ^{تكملة} الانتفاع ووقف حتى رفع الامام راسه ثم ركب لم يكن مدرجا لذلك الركوع
 وقال من ركب مدرجا لان دخول المقتدي في الصلوة الامام في حال الركوع
 لدخوله في حال قيام لما ان الركوع له حكم القيام الا اني لو شاور في الركوع
 يكون مدرجا للركوع كما لو شاور في قيامه ولنا ان شرط ادراك الركوع المتأخر
 في اداء الصلوة او الركوع الذي له حكم القيام ولم يوجد في رجل احدهما في ركوع
 او في سجدة فوضا دعي بعد ما احدث فيه وان لم يعد لا يجوز لان الاسفل من
 ركن الى ركن مع الطهارة فوضا لم يوجد في رجل يدرك في ركوعه ان يركب من
 الركوع لولا في قايمة وسجد تلك السجدة او يدرك في سجدة ان يركب من الركوع
 لولا في موضع راسه وسجد تلك السجدة فانه بعد الركوع الذي يدرك فيها السجدة
 او السجدة الذي يدرك فيها السجدة المبركة لسفع الصلوة مؤثمة وان لم يعد
 احرازه لان العبد فما كان مكررا من اركان الصلوة ليس بفرض ما ج
 الرجل يدرك الفريضة بالجماعة جرح رجل دخل المسجد فظن ان الامام قد صلى الظهر
 فلما صلى ركعا اقام المؤذن قال يضيف اليها ركعة اخرى حتى يتم له ركعتان فخلا
 ثم سلم ودخل في صلوة الامام اجزا او الفصل الجماعة وان لم يقترب الركعة الاولى بالسجدة
 فانه يقطع ويدخل في صلوة الامام لان ما ادركه من حكم فعل الصلوة ولما
 لو خلف ان لا يصلي لا يجتنب هذا القدر فيقطع ليعود بها على وجه الاكل بالجماعة
 بخلاف التطوع والسنن لا يقطع وان كان في القيام او في الركوع لان هذا القطع
 ليس ليعود منها على وجه الاكل فيتم ركعتين ويسلم ويدخل في صلوة الامام وان قطعها
 قضى ركعتين ايضا في قول ابى حنيفة ومحمد وعليه فظاهر ما ادركه من ابى يوسف في الركوع

اربع ركعات وسلم على راس الوكعتين بقضى اربع ركعات في سنة الظهور لا يسلم
 على راس الوكعتين حتى يتم اربع ركعات ولو سلم فقصا ريعا لان الكل بمنزلة صلاه واحده
 واحده هو اي حال قطعها يجب فصلا لا بد مع ربه فان يعني الشيخ ليرام ان يكون ركعتي
 الفضل في سنة الظهور لان عمر له صلاه واحده حتى ان الشيعه اذا انتقل الى الشيعه
 السابيه بعد ما احرموا بسبع لم يسجلوا شفيعه وكذا يمنع جميع الخلوه هو وان قبد
 الركوع السابيه بالسجده في الظهور ثم اقبلت امامها لان لا كركم في الركوع ان لم
 يعبد بها بالسجده في الظهور لم يمهأ بالعود الى القعود وسلم ودخل مع الامام
 وان شئت لا يعبد بل يموي صلاه الامام ويدخل فيها لا يدخل في الركوع السابيه
 لا يمكنه القطع لما جريه فصوله الجماعة ولان لكل الجواب في العصور العثاقاما
 في صلاه المغرب وان قبد الركوع السابيه بالسجده انما لان اني بالادكر
 وان لم يعبد السابيه بالسجده او كان في الركوع الاول في طعنها ويدخل في صلاه
 الامام لانه لو قد السابيه بالسجده لا يمكنه القطع لما جريه في صلاه الفجر او صلى
 ركعتي طعنها وان قد السابيه بالسجده لم يقطع في المواضع التي انما بعد ما دخل
 في صلاه الامام بعد ذلك مع الظهور واليهما يدخل ويكون ما جلي مع الامام مثلا
 لان لا تغفل عنهما لسن مكره وفي الفجر والعصر لا يدخل لان السجده بعد العصر
 وفي وقت الفجر مكره وفي المغرب لذلك لا يدخل لان السجده في وقت الموت مكره
 لكن لانه لو دخل مع الامام وسلم مع الامام كان مسعلا ملاو ركعات وذلك
 غير مشروع وان اتم اربع ركعات لم يتركه محال ليرام لكن مع هذا اذا دخل مع الامام
 وسلم مع بلسم اربع ركعات دخل مسجدا مائة في لا يخرج حتى يصلي بقوله

اذ الش

على هذا الوجه

عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد ان لا يضاف او يدخل يخرج لحاجه يريد الوجه
 وان كان امام مسجد اخر يخرج لانه ذو حاجه وان جلي مبره لا يابس ان يخرج
 الا اذا احد المؤذن بالاقامه فلا يخرج ويدخل في صلاه من امام لانه خلاف
 الجماعة عيانا الا في صلاه الفجر والعصر والمغرب على ما مر من رجل دخل المسجد
 والنايس في صلاه الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر فان علم انه لو صلى به الفجر ترك
 مع الامام ركعتي فانه يصلي السنة لان سنة الفجر واجب والجماعه واجب والركعة المجمع
 بينهما فيجمع وان خشي انه لو صلى سنة الفجر يعود الركعتان بالجماعه فانه ترك
 ركعتي الفجر ويدخل مع الامام لان في الجماعة شعا بر السلام فخرج على السنة
 ثم لا يعصمها قتل طلوع الشمس عندنا وعند الشافعي يعصمها ولما بعد ارتفاع
 الشمس على بعضي عمر بن حبيشه واني يوسف وعند محمد يعصى هو يقول ان
 السبي عليه السلام قضاهما عندك ليلة التعميم ومما تقول ان اما قضاهما مع الفجر
 فلو قضاهما مقصودا لم يكن استثنائا بسبب السبي عليه السلام حتى لو ترك الفرض
 ايضا قضاهما مع العوض ايضا كان وجه الجماعة ما لم يزل الشمس فان الت
 الشمس وصا الفرض وان لينة والما سنة الظهور ان صلى الظهور بجماعه ما يها لا
 محاله لان في يومها وعند معروفا وان اخذ المؤذن في الاقامه قول لينة وبطل
 مع الامام لانه يمكنه قضاءها بعد العوض بخلاف سنة الفجر لانه لا يمكنه القضاء
 بعد وان صلى الظهور وحده قال بعضهم لا يابس ان لا يابس والصحح انه
 ما يابس لما ذكرنا وان كان الموت ضيقا موك السنة سوا فان سنة الفجر او سنة
 الظهور لان الاجا في الوقت فريضة ولا يجوز ترك الفريضة احد السنة اذا ترك

لا يقتضي

الرابع قل الظهر بضمها بعد العرض لكونها في محراب يصلي ركعتين او لا يصلي الركعتين
 وقال ابو يوسف يعني الرابع او لا يصلي ركعتين وهل يركع الركعتين
 المشايخ فيه فان خرج الوقت لا يقضي السنة وحدها وهذا يعني معاليهم
 احسب المشايخ فيه وكذا في سائر النسخ رجل ادرك ركعة من الظهر ولم يدرك
 السابعة فانه لم يصل الظهر جماعة لانه مسجود بعصمها حتى لو حلف ان يصلي
 الظهر مع الامام فثبت بعصمها لم يحسب ركعة او ركعتين او ركعتين او ركعتين
 ثواب الجماعة لكن لا يكون ثوابه مثل السواب الذي ادرك اول الصلوة مع الامام
 فانه لم يدرك ثواب ركعة لم يركعها في حال علمه السلام نكس الاول من الركعتين
 فبها ما ما نفد الصلوة رجل ثاوه ادرك في صلوة
 بصوت وحصل به جوده او جوفان فان كان من ذلك الجند او التاثير لا يقيد
 صلوة لانه لا تعظم الله تعالى فصلا ومعنى التسبح وان كان من جمع او مقابلة
 تتحقق من غير حال يعتز به وحصل به جوده او جوفان يقيد صلوة وقال
 ابو يوسف بالخوف لا نقصد مثل قوله اه وقف واخ والصحيح قولهما لان كلام
 يعتبر به الناس وان تحقق من سبيل لا يقيد ان حصل به جوده او جوده لان
 العذر حاشي قبل من له الحق جل عطى فقال له رجل في الصلوة بوجها لله
 يقيد صلوة لانه جاز له فان كلاما ذلك عليه ما روي ان ابا عبد الرحمن السلمي ثبث
 العاطي حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من صلوة فقام
 وقال ان صلوات هذه الصلوة فيها سبى كلام الناس انما هي للمسبح والحمد لله

انما هو
 انما هو
 انما هو

سماء كلام الناس هو ولو قال الحمد لله في العالمين لا يقيد لانه ليس بحوائف وان اراد
 به جوابه فعند ان حيفه ومجدي سعي ان يقيد ولو ناداه انيا فقال لا اله الا الله
 ان اراد به اعلامه انه في الصلوة لا يقيد صلوة وان اراد به جوابه يقيد عند ان حيفه
 لانه صار كلاما فلو اخبر بحيفه فقال امانه وانا اليه واجعون قال ابو يوسف لا
 يقيد صلوة لانه ثاوه تعالى حقيقة فلا به صغير يقيد ما نفد الصلوة رجل ثاوه ادرك في صلوة
 الامام وهو مستحبه لا يقيد صلوة لقوله عليه السلام اذا استطعت الامام
 فاطيع وهذا اذا كان فيه اصلاح صلوة بان ارشح لم امام وسكت ولم يركع ولم
 سفل اليه احيى اما اذا لم يكن كذلك يقيد صلوة ولو اخذ الامام بقوله يقيد
 صلوة التكلد لو اوضح صلى الله عليه وسلم امام يقيد صلوة بوا كان المسبح في صلوة بوا
 انما خارج الصلوة لانه يعلم وان ليس من افعال الصلوة ويجوز له ان يدعو ان
 في الصلوة نما في القرآن وكذلك مما منع بوا من العباد والمغفرة والرحمة
 ونحوه ولا يجوز ان يسأل من الله تعالى مما يجوز من العباد وهو قوله اللهم ربي
 فلاه ولو قال ارددني فلاه احسب المشايخ فيه والاصح انه يقيد لانه يجوز
 ذلك من العباد يقال رددت الامر الخيش هو امام فوايه الترتيب الترتيب
 سمع من حلف وسكت لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 وكذلك عند الخطبة لان فيه امانات من القرآن والافنيها وعطا دسان الاحكام
 سمع ما نفد الصلوة رجل ثاوه ادرك في صلوة ادرك في صلوة
 الذين امنوا صلوا عليه يصلي الياس في نفسه وان كان بعيدا من الخطيب

ومجدي بجماله

يجب لا سمح الخطب اختلاف المشايخ فيه والسكرت احوطهم رجل صلي الفجر خلف
الامام والامام يصلي في الفجر سكوت ولا سابعة في قول أبي حنيفة ومحمد لا يسيخ
فلا يجب متابعه المسروح وقال ابو يوسف سابعه لانه محمد بن وهب وطاعة الامام واجب
في المجتمعات فالاحلاف في متابعه الصلوات هي مع انه حطأ عندنا بدل علي
ان المصديقي سابع الامام في الصلوات في الوقتين رمضان لانه واجب ثم عندنا
صما اذا لم سابعه في القراءه هل سابعه في القيام قال بعضهم سابعه وقال بعضهم بعد
محمدا للمخالفه من كل وجه لان الساكن في الصلوات شرك القاري فالمصديقي حال
مراه الامام ودلنا على ما هو ازا عند الحنفى بالسجود هذا اذا لم يكن معها
ولا ساكنا في امان ومخاطب في موضع الخلاف اما اذا لم يكن كذلك لا يجوز له ان يدايه
ويزي مكحول السعي عن اي حنيفه انه اذا كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع
الواهب من الركوع يبعد جلوسه ولا يجوز له ان يدايه باج

في تكبيرة الافساح قال رجل سمع الصلوة بالفارسية او قرأ القرآن بالفارسية
او شهد في الفارسية او خطب بالفارسية ان كان لا يحسن العربية خارا بالاجماع
وان كان يحسن العربية خارا ايضا عندنا في حنيفه وعندنا لا يحرمه كنهما انه مأمور
بقراءة القرآن والقرآن اسم النظم والمعنى لانه هو المعجز الا اذا عجز عن النظم
سكنى بالمعنى ولا في حنيفه رحمه الله عليه ان القرآن كلام الله غير مخلوق
ليس بعربية ولا فارسية والاسم معني عن فذل المعنى كما قال تعالى وان لفي ذبور
الاولين والمعنى حاصل بالقراءة بالفارسية وهذا يدل على ان لقراءة بالفارسية

لا بعد صلوة بالاجماع انما الخلاف ان هل يحسن من لقراءة ولو اذن بالفارسية قبل
على هذا الخلاف يدل بانه لا يجوز بالاجماع هذا اذا او بالفارسية كل لفظ
بما هو معناه من غير ان يريد به شيئا اما اذا قرأ على طريق الصبر يبعد جلوسه
بالاجماع هو ولو خرج دسيمي بالفارسية اولي ادبهم بالفارسية يصح بالاجماع ودخول
ابو بكر الوادي ان اما حنفية رجح الى قولهما في القراءه عليه الاعتماد ولو اصح الصلوات
بلا اله الا الله او امانة او سبحان الله جاز عندنا في حنيفه ومحمد وقال ابو يوسف
ان كان يحسن النكسر لا يصح سارعا الا بقوله الله اكبر امانة الا لو اذنت الكبر عند
الشافعي لا يصح سارعا الا بقوله امانة الكبر لان المأمور هو النكسر لقوله
تعالى وركب فكبر والنكسر هذا وهما قالا لا النكسر هو التعظيم والتعظيم ما
سار اسم الله تعالى فالحنيفية جرح على اصله انه يحسن المعنى ومحمد بن قيس بن الجوزي
والفارسية فقال السعدي بالفارسية لا يكون سارا للتعظيم بالعربية وان كان المحسن
هو ولو اصح بقوله اللهم اغفر لي لا يصح سارعا بالاجماع لانه دعاء بقوله اللهم
اختلف المشايخ فيه من رجل افعى الظهور بوى المطوع او العصر بوى بعد نقص
الظهور لا سيما صلواتا مختلفان فصح شروعه في السابعة مطل الاول ضروره والمدة
لا تصور الا في حق من لا يوسد عليه اما في جهاج العرب لا يصح فان من اسفل
من الظهور الى العصر لم يصح سارعا الى العصر صار سارعا الى الليل لان العصر
لا يصح قبل ادا الظهور في حق جهاج التوسد خلاف ما لو اصح الظهور بوى
ركوع بوى الظهور بالقلب وكبر يريد اسداه حسب الاسطلاح ما اذني من الركوع
حتى لو لم يحسن على السأله يبعد طهره لان هذه الثالثة هي الرابعة حقيقة لانه

في الشروع مما هو سارع ولعبته والله اعلم بالصواب
 باب القراء في الصلوة قال بقوا في الفجر في السجدة اذا كان
 انما لقائه الكتاب واليهما ذات العروج بالصواب حتى في طلة الحروف بقرا ايه سبع
 واستت وحمه وفي الظاهر من ذلك وفي العصور والعتاد وفي المغرب بالقباب
 جدا وفي حاله الحروف بقرا ايه سورة شاد اما في حاله الحظي بقرا الفجر اربع ايه
 او خمس سوي فاما الكتاب في رواية الحسن بن عمار عن سدي في رواية وكذا ذكر
 وروى الاثر في بطون في العموم ان كانوا يتلوه من بعده ولا يملكون بطون القراء
 بطون ان كانوا يملكون فلا بطون كذا يصير بها لتفيرا القوم عن الجماعة الى هذا
 اشار عليه السلام لعادس جيل حين جلول القراء على القوم افتتال استا معاد
 الظاهر من ذلك اودوه وكذا ذكر وروى الاثر في العصب العثا ما ديا بطون المفضل
 وفي المغرب بقصار المفضل لاروي عن عمر بن الخطاب انه كتب الى ابي موسى بن النضر
 بان اقوا في العج والظهور بطون المفضل وفي العصب العثا ما ديا بطون المفضل
 وفي المغرب بقصار المفضل وطول المفضل من المحراب الى سورة عيسى او ط
 المفضل من كودت الى سورة والضحي والباقي قصار المفضل هكذا في كوفي شرح
 الطحاوي وارضات الوقت بقرا بقدر ما لا يفتر الوقت ثم في الفجر بطون الركعة
 الاولى على الثانية لتدبرك النابض صل الحامه في باب الصلوات لذلك عند محمد بن
 وعندهما لا لودود الاثر بالسوابة ولزوال الباقي الى الطول لانه ليس في
 وغلبة محلات الفجر وحل ثول القاء في الاول من الغرض لا يصحها في الاخر

بان القاء في الاخر من موه يقع عن نفسه لانه واجب ومنه وجب فلو قرا في الفجر
 قصا من الاولين يودي الى تكرار القاء في ركعة واحدة وذلك غير مشروع ولو تكرر
 السورة في الاولين فصاها في الاخر من قول ابي حنيفة ومحمد بن عمار انه جهر بالقلم
 ولو كان في صلوة الجهر منهم من قال جهر بالسورة وحدها والصحيح انه جهر بالقلم
 والسورة كذا يودي الى الجمع والمجانبة في ركعة واحدة بجل فانه العشا
 فقصاها بعد طلوع الشمس قارام فيها جهود ان جهر قصي وجده حام حما و قال
 بعضهم بخبر من الجهر والمجانبة في الوقت اذا صلى وجده والاول اصح لان الجماعة شرط
 وجوب الجهر والوقت في حق المصروع سر بط حوازي الجهر وحده الجهر ان يسمع غيره وجده
 المجانبة ان يسمع نفسه او غيره اذا وضع اذنه على فم في لسان وراه يكون محبة وتقبلا
 وسعي عليه الاستثاء والتعليق بان قال انت جالوت ان شائت او قال استطالوت
 ان دخلت الدار وحافت لراسك والشرط امام قرا من المصحف او من المحراب
 وصلوات فابصر في قول ابي حنيفة وقال ايه يانه ويكره اما الخوا ان الطبري المصحف
 عبادة بالقراءة واما الخوا فلهذا يشبه ضيق اليهودي في حنيفة ان هذا يعلم
 من المصحف مسجد صلوة فالو يعلم من المصالح وقال بعضهم اما مسجد صلوة او
 فان حمل المصحف وعلى الاخر لا يلهي كسر ليس من اعمال الصلوة اما اذا كان
 موضوعا على الارض او قرا من المحراب لا يبعد صلوة ولو بطري كتاب العدة في
 لا يبعد صلوة بالاجماع بخلاف ما لو حلف لا يقرأ كتاب فلا يفسد وجهم ما يهت
 بحث لان وراء الكتاب هلنا يكون في ويكره ان يوف بشي من القرآن ليس

الاول

الصلوات لانه صحت الباقي وليس الصلوات شي محذور ام يولي يقوم بقرون
ويقوم ايمن يصلونهم فاهله في قول الى حيله وما الاصلوه الا ايمن حازه الا عالم
مثلا حاله وصلوه القاري ما يركب ان عالمه فوق حاله وصار كالعاري يولي يقوم عاري
ويقوم كاسي يصلوه العاري من محذور ولا في حيله ان الامام ترك القراءه مع العذر
عليها فانه لو قدم القاري منهم وامد يركب كان صلوة مع القراءه لان قراءه الامام
له قراءه بخلاف الكاسي لان كسوه الامام لا يصح كسوه للمقدي في غير هذا
لوصلي الامي حيله وانه عاري يصل يولي معنى ان لا يجوز صلوة عند اي حيله هم
امام قواني الاولين في البعث فاحدث وقدم ايما بدت صلوة وصلوه القوم
وروي عن ابي يوسف انه لا يعيد لان فرض القراءه صار صوابا ولا قراءه في الاخر
فكان الامي فيه والقاري سرا ولا في حيله انه يستخلف من لا يصلح حليفه له
بحاله معيد صلوة وصلوه القوم لانه بناء عليه وان استخلفه بعد ما تعد عليه
التشهد فذلك كفيل عند ابي حنيفة وعند ما لا يعيد ومي ميله اساعشيه
وقال بعضهم معنى ان لا يعيد ايضا عند ابي حنيفة لان الاستخلاف صرح منه
هم امام حصر عن القراءه ولم يقر امتداد ما يجوز به الصلوه فاستخلف اجاز
عمله في حيله انه يجوز عن المضي محذور الاستخلاف كما لو احدث عند ما لا يجوز
لان نادى في قاشبه الجنايه في الصلوه ونحوه لا يجوز البناء والاستخلاف كذا هنا
وان قرا امتداد ما محذور به الصلوه لا يجوز الترخيل والاستخلاف والاجماع ولو فعل بعد صلوة
الكل كحل اربع اربع ركعات تطوعا ولم يقرأ في ساقه هذه الميلة على ما وجه
الاصل عند محمد بن يونس في السبع لول ترك القراءه فيهما او في احدكما لا يسي

عليه

10
التحريم اصلا فلم يصح شروعه في السبع الباقي عند ابي يوسف في السبع شروعه
في السبع الباقي في حيله ان وجدت القراءه في احدي الاولين في احدي
الاخرين يصح شروعه في السبع الباقي والا فلا يجوز رحمه الله جعل القراءه وكذا
اصليا وابي يوسف جعله وكذا راي ابي داود وابي حنيفة يقول اصل من حيله من
حيث انه لا يجوز الصلوه بدو منها وازيد من وجه من حيله ان ينفذ عن المعدي من
حيث انه اصلي ففواته في السبع الاول يمنع الشروع في السبع الباقي وحيث
انه زائد ففواته في احدي الاولين واحدي الاخرين لا يمنع الشروع في السبع
الباقي اذا ثبت هذا فيقول انه اترك القراءه في الشفعين فيعذب الى حيله فيجد
يلزمه قضا الاولين لا يجوز ان لم يصح شروعه في السبع الباقي فلم يلزمه قضا
الاخرين هم وان قواني الاولين ولم يقراني الاخرين يلزمه قضا الاخرين
بالاجماع لانه لما يصح الا ولما يصح شروعه في السبع الباقي فاذا قيد ترك القراءه
ملزمه بصلوه وان قراءه في الاخرين ولم يقره في الاولين يلزمه قضا الاولين
لا عموما بالاجماع لما عند ابي يوسف لانه يصح شروعه في السبع الباقي ولم يبين في
عليه قضا الاولين لصلواته والسبع الباقي لم يصح بصلواته لول لعدم فيه
التقضاء وعند ما لم يصح شروعه في السبع الباقي اصلا فلا يلزمه بصلواته في
عليه قضا الاولين فيجب هم وان ترك القراءه في احدي الاولين واحدي
الاخرين يلزمه قضا الاربع عند ابي حنيفة والى سوسن اما عند ابي سوسن فظاهر ما
عند ابي حنيفة ولانه لما قرأ في احدي الاولين واحدي الاخرين ما كثر التحريم في
شروعه في السبع الثاني وقد قد كل السبعين يلزمه قضا واما ان قرأ

في اجدي الاولين لا غير وقرا في اجدي الاخرين لا غير فعد في قضا الفروع
 لما ورد عنهما قضا وكعتين وهو الشفع الاول ما عهد محمد فظاهر لما عهد في حرم
 لا عنده شرط ما كذا التجرى القراء في اجدي الاولين و اجدي الاخرين ان كل
 شفع صلاه على وجه الصلاه ليست بصلاه بدون القراء ولم يوجد في هذين
 الوجهين فلم يصح شروعه في الشفع الثاني فلم يلزم قصاده بقي عليه قضا الشفع
 الاول وان قرا في الاولين اجدي الاخرين يلزمه قضا الاخرين بالجماع
 وان قرا في الاخرين اجدي الاولين يلزمه قضا الاولين بالجماع وهذا
 ظاهر لان عزب محمد لم يصح شروعه في الشفع الثاني وعندهما جمع الشروع وجه آداب
 وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاه مثلها يعني ركعتين بقراءه وركعتين
 بغير قراءه يريد به انه لا يصلي بعد الظهور مثله اربعاً بقرا في الاولين و اربعاً في
 الاخرين فكان هذا امراً بالقراء في الركعات كلها ما **قوله**
 ما كوه من العمل في الصلاه لما يس فضل الحبه والعقوب في الصلاه يريد اذا اقبل
 لقوله عليه السلام اقتلوا الاسود بين لوسم في الصلاه والبراد به الحبه والعقوب
 فدل الحديث على ما كوه قبل ذلك فدل على من قول لا تقتل ايضا لانها حتم
 وكوه بعد الاي والتسليم في الصلاه في قول اي حيف لما لا بد من عمل الصلاه
 وعندهما كما يس في الفرائض والنوافل من الحديث ووجهه وجعل قرا في اجدي
 فخرج من الحديث ليس به لم يحدث استقبال الصلاه وان كان في المسجد بنى على
 صلوات لان اختلاف المكاس مطلق للتجرى لا بعدد اقدم هاهنا العذر في المعاره



اعسر مكان الصفوف في حق جواز البناء على المسجد الامام اذا ظن انه احب
 فاستخلف في طهراته لم يجد في صلواته الكلدان ظهروا به استخلف لغيره بدرجة
 وجل صلي وكه قطوعا على الدابة ثم نول بي وانم لان التورول عمل قلند ولودا
 ناولام ركب لا يدي لان الركوب عمل كسر وبعضهم فرموا من وجه اخر وهو اخر
 الواكب انعقد مجورا للركوع واليسجود لموجها فلانه بالخيار ان شاوروا فيها
 بركوع ويسجود وان شائما على الدابة بالادبا اما اجرام السارل انعقد موجها
 للركوع واليسجود فلا يجوز ترك الواجب الا بعذر ولم يوجد حرم اما الحديث
 فعدم مسوقا فام الميسوف صلوات الامام ثم قمته واخذت متجها او كالم او
 خرج من المسجد فحدث صلواته وصلواته القوم تامه لان قاطع لم يوثق في صلواته
 القوم لانها قدمت ولو احدث الامام متجها او قمته بعد ما عقد قد بر
 التمسيد وحلفه يسوف ولا حث فحدث صلواته الميسوف واللاحق عند اي
 حنيفه وعندهما لا تنيب قال الامان صلوات الامام لا يفتد بالاجماع وكذا صلواته
 الميسوف واللاحق وصار كما لو سلم او تكلم او خرج من المسجد لا يفتد صلواته
 احب لذي هاهنا و ابراهيم حنيفه يقول بان الحديث العهد والفرقة في الصلاه
 مفيد لكن لم يظهر في حق الامام لانه قدمت صلواته ولا حاجة له الى البناء وظاهر
 في حق اللاحق والميسوف لان صلواتهم لم يتم واجتا جوا الى البناء بخلاف الامام
 والكلام والخروج من المسجد لان ذلك منتهى للصلاه وليس مفيد دالة اعلم
 بآب سجده التلاوه المصدي اذا قرأ

السجدة فيسمع الامام والقوم لا يسجد بها في الصلاة بالاجماع انه لو سجد الثاني
 دون الامام يصير مخالفا لامامه ولو سجد الامام معه يصير الامام تبعا للمقتدي بهذا
 المحذور هو اما بعد الصلاة بسجدة واحدة عند سجدة الركوع والمانع عند هذا لان
 المقتدي محذور عن القراءة لكونه مؤثما عليه من جهة امامه وقراءة المحذور لا حله لاجل
 تقصير الجسد المحذور والاصح المحذور الثلاث الحايض والجنب واقرأ اية السجدة حيث
 يجب علي الساجد وعلي الجنب دون الحايض لانها منية بيان غير محذور من تقصير
 المتقاضي له حكم كالسجدة وقت النذر وان سجد بها رجل خارج الصلاة بحسب عليه قيل
 بان هذا قول محمد وليس كان قول الكل لان المحذور طهر في حق جميعهم سجد المحذور
 عنهم ولو قرا الامام اية السجدة في سجدتها رجل خارج الصلاة ان لم تدخل مع الامام
 سجدتها خارج الصلاة وان دخل في صلاته الامام قبل ان يسجد للامام يسجد معه
 وان دخل بعد ما يسجد الامام في تلك الركعة سقطت عنه السجدة لانه لما ادرك ذلك
 الركعة جعل ما يسجد ذلك مع الامام حكما وان دخل معه في الركعة الاخرى قبل
 مسعى ان يسجد بها خارج الصلاة واثار في بعض السجحة الى انها يسقط من لانها
 صارت صلوة ولو قرا رجل خارج الصلاة في سجدتها الامام والقوم يسجد بها
 خارج الصلاة لان التلاوة خارج الصلاة وان سجد بها في الصلاة لا يحوز
 لم يقيد صلواتكم الا برواية عن محمد وسجد التلاوة واجد عندنا لان اية السجدة كلها
 بانه على الوجوب لان في بعضها العزو في بعضها مبدخ لقوم يخشون الله تعالى

اللزوم عند سواط في حق المقتدي فيكون اقتدا المقتدي من المعصية من صحتها
 مبدأ الصلوة للزوم انما اعدم بالمرأى وهو الصلوة فانه ليس بمحل للزوم
 الصلوة فلا يمكن ان يجعل كانه لازم في حق المعصية من يمكن ابداء المعصية
 بالمتفكر ولم يصح واذا سجد للشيء هو سجد في باقي الدعوات في هذا الترتيب
 هو الصحيح لانه اخر الصلوة ولا يثرب الركعة عن اية السجدة هو الصحيح
 وهو الجواب في العشاء والعصا ان كان السجود بعد العشاء مكرها للكن
 انما لكم اذا قصدوا ابتداء اما اذا وقع فيه من غير قصد فلا يكره امامه هو الصحيح
 هذا اذا اقتعد في الواحدة قدرا لسجدته ان لم يعود وقام الى الحامية ان لم يعد
 الركعة بالسجدة يعود ويسلم وان قدما بالسجدة فيدفعه للزوم فيكون
 نوصح الحمد وعند محمد من مع الحمد حي لو سبقت المحدث في هذه السجدة لا يند
 نوصح عند محمد رحمه الله لان امام السجدة عبد بالرفع واذا احدث قبل الرفع
 بطلت السجدة فصاوكاه لم يسجد وعندنا في سجدته العباد قد نوصح
 الحمد وان لم يسبق المحدث حي فيدت العروضة عند الحمد هل هي الحمد هل
 سجد اصل الصلاة وعند محمد لا سجد اصلها حتى لو ابدى راسا هذه
 الحالة لا يصح اعداؤه وعندنا في حبيبه ولو كان سجد حتى يصرف الى الحامية لا يكره
 ويكون الحمد فلا ولو ابدى راسا ان يلزمه ركعات ولو اقيد بقصبي مثلا لان الزم
 بالامام بحرمه الست او العكر جاز فلا يند بها والامام لو اعد لا يصح عليه ان
 كان لم افايد الفوضيه ها لان نوك الفقيه الاحمر وانما نوصح لان الصلاة ما تم

المقتدي

عنه في كتاب الله تعالى في العواصا لعبدكم اذا كانت الكبر من حجب هل سبطه الرب قال نعم
سبط ولا يصح صاحب بربا ما لم يقص تلك العوايت والصحاح انه يصح صاحب الرب
اذا استغلا بالصلاوات في مواقيتها حتى لو ترك صلوته حذر من صلي صلوته ومنه هو الكبر
للحد من الجور بحواله عن التهاون وجوز قضا العواصا اذا كانت كثره بعد موتها
اذا اسقطت الرب في اغيارها وهي الصلاوات الواسعة فلان سبط الرب
اسمها كان ادلي اذا قضاها حتى اسمها الى الجحش والاربع هل يعود الموت اختلف المشايخ
منه والاصح انه لا يعود وهو قول في بعض الكبر رحمه الله ولو ترك صلوته يومه ويلمح هي
من العدم مع كل صلوته ومنه صلوته فانه والعوايت كلها صحيحة قدمها واجرها ان قضاها
على العون هم واما الوصيات ان قدمها على العوايت فهي قايده كلها انه اذا صلي الوتر
من العجر لم يقع حاقا صادت العوايت بربا فاذا قضى العجر القاسه بعد وقع حاقا صلاوات
العوايت حيا وكان وجوب العون في حواله بربا ما اذا لم يحرك الطهر وصار العوايت
ربا فاذا قضى الطهر القاسه بعد وقع حاقا صلاوات العوايت حيا هكذا كل وقت
وان طهر العوايت والعوايت والوصيات كلها قايده وان طهر العوايت حيا فايضا
العوايت اربعا ما اذا لم يحرك الواسعة بعد عادت حيا هكذا فكان العون اجبا لا
العنا الاحص لا صليها وفي رعه انه لا يسي عليه من الصلاوات وهذا طر معبر فان عجب
الشافعي الواسات كلها جايه قدمها واجرها مصار معي السابي في هذا الخلاف
ما اذا صلي العجر على عرضوا صلي الطهر فوضوه هو بطن ان العجر كان جايه حيا

ظهوره عنه طر باطل فلا يصح رجل صلي الطهر وهو الكبر ان لم يصل العجر والظهور
فايد لا ان يكون في حال الموت لكن عدا برب حيفه رحمه الله شيئا وامر فاجبي
لو صلي سبعت صلوات قبل ان يقضي العجر فاصلا العجر فاجبي بالاجماع
وانما يحرم المحبس قتلها عدا برب حيفه لسقوط العون بها الا انما بلغت سنا الامر
انه لو اعد بها عدا موت حاقا بالاجماع حتى صل صلوته الا ان بها محو المحبس هي
السادس قتل قضا العوايت وصلوته الا ان بها عدا المحر وهو قضا القايه صل
السادس وعندنا بقضي الجحش ان القايه لا يصح جايه وان صلي حيا او اقل قتل ان يقضي
العجر بقضي العجر فاجبا او لا سلب حاقا بالاجماع لانها لم يبلغ ثا بقى العون فيها
واجبا ولم يوجد في وقت العجر ان عليه الطهر فلو استعمل بالطهر يقع العجر
وقت مكرهه بعد ان حيفه والى يوسف بصل الطهرم الجحش ان الرب لم سبط
وعند محمد بصل العصم الطهر بعد عود السيرة والرب سبط وهذا نظير الخلاف
اذا دكر العجر وهو محقق موت الجحش لو استعمل العجر ولو صلي العجر وهو الكبر لم يوسر
لم يحرقه عدا برب حيفه لانها فوضه لقوله عم ان الله اراكم صلوته على الجحش الا وهي
الوتر والزيادة من حسن الموت عليه يكون ولان الزيادة انما يكون على من يولد على
ما انهم له لها ما

صلاه المربيين الامام اذا صلي

قاعلا بالامام لا يصلي خلفه من يصلي فاما او قاعلا موكح ويسجد لان الامام لا يسجد
والمعدي يسجد فكون ما الموجود على الجحش وهذا لا يصح وبقضي خلفه من يركع
قاما او قاعلا لان حاله مثل حاله ولو صلي الامام مصليا بالامام لا يصلي خلفه من يركع

لا يجوز ذلك لان حاله مخالف لف قصده وكذلك منه الامامة من اهل القلا لا يصح لان
حالهم مضطرب عن محمهم فاذا كانوا في جوامعهم في بؤس وواسا في ذوايه بصرون
مع منهم لا يستحال ان يكونوا فيها فحين ابدوا **باب**
مسائل مشهورة بجلالهم وما في ليله وظلمة بالحوى وجمع حوى الامام الى المشرق ووقع
بحوى اليوم الحيات محسنة وكلهم لم يعلموا بحال الامام خاف صلوهم الاصلوه من
عدم الامام لان القبلة حاله الاشياء ما وقع بحوى اليها لقوله تعالى فانيما تولوا
ثم وجه الله اى الاية تولى الاية حاله الاشياء فان علموا بحال الامام لم يحرم صلوهم
لانهم دعموا ان صلوهم الامام فاسد **والساعة** على الفساد فاسد بطلان صليهم لم يوافقوا
امامة الغيا لم يصح احد المراه به عندنا خلافا لوفور لانه لو صح الاقتدار لما نعلم بحرم
الامام او محبة احدهم لقوم فيفيد صلوته بالمجادلة وانه صور فكلما لونه ذلك
الا لا لانه عند امامها ولم توجد حتى لو لم يلزم فيها اذ على اجزائ لا محاذي اجد اية
روايات والاطهر انه لا يصح الاعتدال مع الامام اذا احدث وحلف بجل واحد من
الحلقة وان لم يكن الذي حلفه صالحا للامامة فيسدت صلوته وصالوه الامام لا
ينبغي وصالوه الليل مسمى واربعة وثمان مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
ذلك ورد عن النبي عم والرواية على الثمان مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
ولما لا فصل والاربعة بالليل والنهار مند الوصف لان الوصل اولى من الفصل
ولمذا لو بدران صلي ركعتين صلى اربعين ليلة واحدة يخرج عن العبد ولو بدران صلي

اربعا تسليمة واحدا وصالها بثلثين الجوز عن العبد وعتد بها مسمى
بالليل واربعة بالليل افضل اعساها لرواها وعتد ان مسمى بالليل والنهار افضل
باب **صلوة الجمعة** **الجمعة** احصى سابط سنة لم يسطر في عمرها
من الصلوات الخطبة والجماعة والوقت والاحلاف فيها والروايات والمصير بوط عدها خلافا
للتابعي والسادس الاداعلى من الاسباب ارجى ان امرنا لواعلى باب الحصص بطلان
الجمعة مع اصحابه لا يجوزهم احكام بصلاتي الجمعة فصرنا لثانيهم او نرى من لا يعقد لهم
الجمعة كالنساء والصبيان فان هذا الركعة بالجمعة ام الجماعة عند الوجود وهو يقول
ان الجماعة شرط فسطر ودامها كالجمعة والوقت واما الجماعة شرط فصاح بصلوه
كالخطبة فان الامام لو احدث بعد الافراج واستخلف من لم يشهد الخطبة اجزاء كذلك
هذا فان لم يعيد الركعة بالجمعة حتى يفرأ جميعا بعد مائة ام الجماعة لان الافراج
حصل للجماعة وعتدنا في حيفه بفسخ الظاهر لان الجماعة بوط الافراج وذلك لا يحق
الا لا الافراج فلو كان لوحد به الصلوة وذلك بالنسبة بالسجدة وان يعي لطف
لم يعم عسدا او سبعا وودن ام الجماعة عتدا لان هؤلاء يصلحون اماما واولي ان يصلحوا
معدنا الا ان يري ان الامام لو امر عبدنا بصلاتي كما الجماعة اجزاء لعله عليه السلام ايسر
واطيعوا ولو امر عليكم عند حشني احدث وعتدنا ثاقي لا بد من اربعين رجلا هو اقمنا
وعتدنا في يوسف بصلح سلافة مع الامام ولو صلي الظاهر في مائة وهو مقم او مائة
او عتدنا او امراه اخرى ثم اذكر الجماعة اسعف طهره بالانفاق وان لم يذكر الجماعة لثمن

خرج من منزله كان الامام في الصلوة فلذلك اسقط طهره عند اتي حيفة وعند تمام العصر
لان الطهر قد صح وانما اسقط لم يكن من اداء الجمعة فاذا لم يسكن لو اسقط اسقط
مقصودا وانه لا يجوز ولا في حيفة انه امر باليحيى الى الجمعة فكان من ضرورة اسقاط
الطهر لان الجمعة هيام الطهر الاسود وبكره اصيلي جماعة من اهل المصير الطهر جماعة في
سكنى وعمره لانه تحمل بالجمع العظيم الاوي انه السبحس الجمعة في موضعين في المصير هذا
اولى هو الحاج اذا صلى الجمعة بمنا دعي فريه فان كان الحليفة حاضرا او امره بتركه لغيره
وان كان غيرهما من السلاطين لم يحركه لا ولا لايه لهم على ذلك الموضع وعند محمد رحمه الله لا
يجوز لكل حال لان المصير شرط وذلك ليس بمصير فيما يقولان انه موضع الامامة ونصير محلي
موسم الحج مخالف بمخالفات لانه ليس موضع نزل فامه وسكنا في المصير بعضهم كل موضع
فيه معنى ووالي او ماضي فهو مصير عن اتي عدائه الثلجي كل موضع يكون فيه جماعة
عظيمة لم يجمعوا في كور ميا جديهم لم يجمعوا فيه في موضع هو امام خطيب يوم الجمعة
بالجمعة والسبحان الله اخراه قول ابي حنيفة وعندهما لا بد من كلام يسمى خطبة عرفا
لقوله عليه السلام انما قصود الجمعة لمكان الخطبة وعندنا ثلثي ابد من خطبتين كما قال
رسول الله عليه السلام والاي حيفة رحمه الله عليه قوله عود جل فاسعوا الى ذكر الله اي
الى اسماع الخطبة ابو بطن الذكر وعد الرسول عليه السلام الحمد على اكمال السنة دون
الركعة كما ان ذكر الى سحر الكتاب الحدود وما سئل بها

عبدان احتما في يوم واحد يعني يوم الجمعة فالجمعة مريضة وصلوة الجيد لاجل الحولا
توكده وانما سمي كذلك لانه عرف وهو مما لسنه ويحجر القراء في الجيد من الجمعة واداه

نعمادن بشر وريد من ادم وابوا وادب الليثي والآخر في الظهور والعصر يوم عرفة
بعرفات لان الاثود بالاحقا والخطبة فيها ليس بالوازم وانما كان ليعلم بها
الحج كخطبة يوم العيد بخلاف خطبة يوم الجمعة فانما شرعت حلفا عن شرط الطهارة
فكان لا راحة الحاج اذا صلى الظهور يوم عرفة في منزله فحدثه او كراهه ام ابدان
بصلي العصور في وقت الظهور مع الجمع العظيم حلف امام مكة لا يحرمه العصور الا في
وقتها عند اتي حيفة وعندهما محرم لهما ان جواب يومهم العصور على ذلك انما كان
لحق الوقوف لم يكن من الوقوف على وجه اقامه السنة بالدعوات في كل موضع
فارجع السال فمخوز بتقديم العصور لكل من له الوقوف لاي حيفة اريد
العصر القلب على دية مخالف للقياس فلا يجوز الا فيما ورد البصر والبصر
انما ورد في الحرم بالحج سوط ادا الطهر مع الامام الاعظم ولما يسمى جمعا
لان يجمع بين الطهر والعصر في اداها حلف الامام في وقت الطهر فما ذراعي
على اصل القياس هو وكسرات الشريعت من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة
العصر من اول يوم النحر وهو مكان صلوات عند اتي حيفة وهو قول من سجد
رعى الله عنه وعند ما صلوة العصر من اجرايام التشيوت وهو وقت وعرف
صلوة وهو قول علي رضي الله عنه مما احدا بالاكسر احتياجا ولا في حيفة
ان الاصل في التنا الاختفا لانه ايجد من لوافقان المحرمه بدعه بالاص
بالاول اذ لم يعمد اتي حيفة انما شرع لهذا الكسرة ان الصلوات المكسرة بالحقا

على الرجال المعصين في الامصار حتى لا يجب بعد الطوعية وبهذا العرف
كانها بينه وبين الحج لا ينافيها فريضة ولا يجب على الجاهل الا اذا اجلي حرم
والاعلى المراه الا اذا جلت حلف وجل عددهما يجب على كل من صلى المكتوبة
راهما تابع المكتوبة ولا في حقه قول على رضي الله عنهما والاشعرون والافطو
والا فمحي الا في مصر جامع والمراد من التفسير بكساف نام التفسير
ولوسمها الامام عن المكتوب وجرح من المسجد كبريا لقوم لانه شرع اشر البهائم
لا في جرحها فكان الامام يسميها لاحما والتعريف الذي يصنع الامام
بالصوره وهو ان يحتجوا في مكان مسماها باهل عرفات ليسي لانه لم يعرف
مرة الا في مكان مخصوص **ف** حمل الممازة **و** الصلوة عليها يقوم
الامام بمدا الصدر على الرجل والمراه لانه موضع اشرف الاعضاء وهو القلب
الذي هو محل الايمان سمي الى ما سعة الامارة وفي رواية الحسن بن عويم الرجل
بمدا راسه المراه بمدا وسطها وصلوة الجنائز اربع تكبيرات عبد اهل المنة
وما اراد عليه مشيوخ لان السعي على القدم كبر اربعاً في اخر صلوة صلاتها على امراه
من الانصارى والادع من المكتوب ان معوذته وان كان الميت حياً
يقول بعد النكح الثالث اللهم اجعله لسارقاً اللهم اجعله لنا ذوا اللهم اجعله
لنا شافعاً مشفعاً ولا يستغفر لانه لا يدركه يوم صلاتها على جنازه وكما
والفناس يحرمهم لانه في الايمان لا يحرمهم لانه صلوة من دجه ولا يابى بالاذن
في صلوة الجنائز وهو ان ياذن الولي عمر بالامامة وفي بعض السمع لا يابى بالاذن

وهو الاعلام بصلوة الجنائز هم صي كس من اد الجوب ومات فان مواعيد
ابوه وهو قاجو الانصاري عليه لانه تنع له في احكامه الدسا فان لم يكن مواعيد ابوه
او كان هو صلما انصاري عليه لانه محكم ما يسلامه تنجا احد ابوه الميام او للدار
ومن لدنا يغسله الانصاري عليه وادني دفن الرجل ثوبان اراد لفافه وبسبي
رد القول الى من رضي الله عنه كعمومي في ثوب هديس واليسنة ثلاثة ابواب
فبعض اراد لفافه مسطه اللفافه او الطويله وهو من العور الى القدم
ثم مسطه علمها الا ان اراد هو يسر من العور الى القدم ثم يمس له القنص
وهو يسر من المسك الى القدم ان كان وان لم يكن فلا يابى به وهو وضع الميت
مقبصاً على الارار وهو وضع على الارار او اثم ثم يمس ثم يوطف الارار
من قبل اليسار ثم من قبل اليمين فاني حاله الحية ثم اللفافه كذلك وفي حاله
الصدرة تكون فاما وجب لما روي ان حمزة اسس رمد عليه ثم ادعى طيها
وابى بدت قدماء واذا اعطى قدماء يد راسه يعطيها راسه وهو على قدميه
الا وخبر الا كسفا كس الكفارة عند مله المال وكس الحيات يوسو عليهم
احسن اذني ما كس المراه ملك ابواب يومان وحمار والسنة حمزة ابواب درع وهو
الصبر ارار وحمار ولفافه وحرق فوق يديها قائماً ليس الدرع او او يحول
شعرها صغيراً ثم يسر على جديهما فوق الدرع ثم يحول الحمار فوق ذلك ثم يوطف
الانرا ثم اللفافه ثم يحول الحرق فوق يديها وتدهما ثم اليسنة في عمل الجنائز

ان يحملها او معه كذا في حديث من عاين رضى الله عنهما وعند الشافعي المزمع
ان يحملها وجران يضع اليدين منها مقدم الخناره على اعلى عتبة وما حد عنهما في
الحناره سديده والى هو وضع موهها على اعلى صدره وما حد عنونه به ان
حناره يبعد عن رضى الله عنه حمل كذا وان يقول فانه ليرحم
الناس والملائكة حتى ويبارك لى عليه السلام فان عشي على دينه
واذا اردت كمال السنه سعى ان يحمي الحوائط الاربع مسددا بهم الامن
فيضعه على مسكده يدعها الى عرك ويضع الموه على مسكده يدعها الى عرك
ثم يحى الى الموضع الاسير ويضع على يمارك ثم الموه الاسير على يمارك
محمدا في كل جانب عشر طموات فيكون بمن الميتم الحامل ودى عن
السعي م انه قال من حمل الخناره من حوائط الاربع عموه مخفي موجه
قال محمد راسا با حقه حمل الخناره على كواكبا وكان ذلك لتواضعه
قربا لله وبتوفيق من الله ولا ينبغي قرا لوجله ويكره الاجوف في الحبل لان
ان النار ولا يابى الله والعصب وقد حصرنا عند الزاهد الاخر خلف
اللبن في دار ما اوصى به والحمد هو السنه مديا وهو ان يحفر في جانب
القبر ويوضع الميت فيه ثم ينصب اللبن على الحبل وعند الشافعي البسه هو الثمن
كما يفعلون في بلدنا ارضا ودارا فانه لا يطبق الحبل فان تعذر الحبل
ولا يابى ثابوت لكن ان يفرش فيه التراب ثم يوضع فيه الميت كما فرمات

وله في سيلم فانه يحمله ويكفنه ويدفنه كذلك هو على رضى الله عنه لكن قيل
عيل الثوب النجس لا يعيل المسلم ولا يواي سنة الحد بل يحضره ويكفنه
فيها وان لم يكن له ولي مسلم وضع الى اهل دينه فحوا به ماشا واداه اعلم
في الشهاده قبل اهل الحرب اهل

السعي او قطاع الطوق باي سبي قبل ماشه او تسبا فان شهدا ولا يعيلان
شهدا احدهم ما فعلوا ما يلاح ورضي عليهم لان السعي م صلي على شهدا احدهم
وعند الشافعي ان يرضي عليهم لان السيف محال للثوب ما عسى عن الشافعي فليمن
او ثلث بغسل والآراء ان ينال راحة من راحا لا يسا فيخف انوالا فليمن
احد لم يرضوا حتى ودى ان كاس لما كان يتبا وعلهم ولم يشنوا خوفا من
نقصان الشهاده وكواكبا او ثوب او جلد من لم يرضوا حيا ما واداه
او قسطا او عاش يوما بصر موتا وكذلك اذا اوصى كان لثابا عند الوفا
هذا ما لم يرض هذا اذا اوصى بالآخره واما اذا اوصى لغيره الدسا كان اساما
بالاجماع ومنع عنه الفرك والحشو واليلاح والقتليه والخصم انه
ليس من حيل الكفر ويؤيدون وينقصون انما ما للخصم وكذلك اذا اخل مسلم
باليلاح فلما لا يعمل لانه في معنى شهدا احده عند الشافعي بعد فان قيل
بالثقل لا يعمل عندهما لان فيه القصاص عند ابي حنيفة يعيل ان عنده
مما لديه حب فلشهدا لا يعمل عند ابي يوسف ومحمد لان ما كان لجا
بسبب الجنانه سقط بالموث والسبي لم يجب بسبب الشهاده وعند ابي حنيفة يعيل

لما ورد في حمله صل حتما مغيلة المليك وكان ذلك للتغلب على الحايض
والنفيا اذا طهرها ولم الانقطاع ثم قلنا فهو على هذا الخلاف وان قلنا
فقبل انقطاع الدم فعند ما لا يعيل ومن ما حسمه رحمه الله وروايتان والاصح
انما تغسل لارا الدم سطع قبل الموت **باب حكم المسجد**

رجل جعل مسجدا ومكة سراداب له او لغيره او جعل السفل مسجدا والعلو
مسورا او لغيره وعمله عن ملكه وجعل يانه الى الطريق الا اعظم لم يصح
ساع ونور في الاربعة ما يخلص لله تعالى فلم يخلص لها ما لا يجوز له حتما
في السفل من حب كونه موضع قرار العلو حتى لو كان السرداب لمصالح
المسجد يصح مسجدا كما في مسجد بيت المقدس **باب حكم المسجد** يروي عن ابي يوسف انه اخاره ان
السفل مسجدا والعلو منزه ولم يقرر على عكس هذا لان الاصل هو السفل وروي عن
محمد انه لما دخل الري وراي ضيقهم في الارض فاجاز ذلك كله ولو جعل وسطه دارا
واذن للناس بالدخول فيه لم يصح مسجدا حتى ساع ونور في السفل على سطحه لان
طريق الدخول له فلم يخلص لله تعالى ولو جعل ارضه مسجدا الساع والنور لانه جار
لله تعالى وكراهية الجماعة في البور والخلوة على سطحه وكذلك كراهية الووف عليه للجنب
والخائض لان حكم المسجد عند ابي حنيفة سترط السلام الى المتولي واداء الصلوة
بجماعة وعند محمد صلوة الواحد يكفي وعند ابي يوسف السلام لسرط وقد عرفت في مجموع
وكراهية علو باب المسجد لان فيه المكين من العبادة فيه وفي رعاسا الاربعة في
اوقات الصلوة لانه لا يؤمن على ساع المسجد والناظر ان سفل المسجد بالحب

والساح وما الدرب من مال غيره لانه يؤمن بالله تعالى والصلى الى ابي ابي فان
سفل مسجد رسول الله ع م كان من حرمة المسجد والمخصص حتى انه يحكم ابنا
والعش من مال الوقف لا يجوز لانه يصع ولو جعل منه ثمتا لا مقطوع الاربعة
بابه لانه ليس بمال الارباب والله اعلم بالصواب

كتاب الزكوة لا زكوة في مال الضاربين خلافا لما في النسخ

وهو المدفون في الصحراء او في مكانه والدين المحبوب والمحبوب المحبوب ذالم
يكن له منه ثم صارت له منه بعد سنين بان امر عبدانسان والمال المفقود والجرم
الدين لقول علي رضي الله عنه لا زكوة في مال الضاربين اي عن مسع وان كان مدفونا في
البيت بحسب الزكوة فيه بالاجماع لان طلبه ميسر المدفون في ارض او كوم اخلف الثا
فيه واما الدين على المفلين لم يقر مصاب عبد ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد ليس صاحب
ان قصا لقاضيه ما فلاسه والجمادي لم سطر هذا الشرط على قول محمد وهو ان
على ان عبد ابي حنيفة الا فلاس لا يصدق في حاله الله الحسرة وعند محمد يصدق عبد
ابي يوسف وان كان يصدق لكن اسحق حق الزكوة احسا طاه وكذلك جوب
صدقة الفطر سبب العرب الا ان الصال والمحبوب على هذا الخلاف جعل امر
عبد للتجارة يكون للتجارة لان الله امر بالتجارة ولو كان له لخدمه بعد ذلك لم يجر للتجارة
لان الله يول التجارة امر بالتجارة وهو ترك التجارة ولو فواها للتجارة لم يكن للتجارة
حتى يبعده من التجارة لم تقترب بهما التجارة فاذا باعهم عنه الى ما عده من الصواب

سكون في القل زكوة ولو دنت مالا ونوي التجارة لان النسبة لم تعرف بالمال اصلا
 ولو ادعي له مال فقبل بعد موت الموصي ونوي التجارة او ذهب له بعض نوي
 التجارة او ملكه المراه سحاح او ملكه الزوج بسبب الخلع او بالصلح عن ماله بعد نوي
 التجارة لم يكن للتجارة وعند محمد يكون للتجارة عند اي يوسف ومن خلاف على غير
 هذا يعطى الرجل زكوة ماله كل صغير الاموات ودلته ولد له والدته
 والد له لان المنافع مشتركة بينهم فلا تقطع حصة من كل وجه فلا يحصل له ثبات
 ولذلك لا يعطى عمه ومديره وام دلته ومكانه والاعباد اعنت بعضه لما قلنا
 وعندنا يعطى ماله اعنت بعضه لانه خير عليه من عندنا ولا يعطى المراه
 وجهها عند اي حنف لان المنافع مشتركة بينهما فلا يحصل له ثبات ولا يعطى لحدث
 وسامراه عند اي من ميعود وصي الله عنه فعالب ما يرسول الله الى الصدقات
 على روي فقال عليه السلام للكاثران احوال الصدقات اجرا الصلة وابو حنيفة حمل
 هذا على صدقة الطرود ولا يعطى دميما لهوله عليه السلام جرها من اعصابهم
 ووجهها في فقراتهم لان الكتابه تصرف الى الميمن الاغنيا فلذلك في الفقهاء
يعطى الذمي ما يهوي الزكوة يعني صدقة الفطر والنفقة والديون عندنا وقال
 الشافعي لا يجوز وهو رواية عن اي يوسف اعسار ابا الزكوة ولنا ان المحصر
 وهو قوله وجهها في فقراتهم سائل الزكوة لا يجوز له ان يسلع معه ما يبيد به
 وهو فاضل عن حاجته لان غير مريد للتجارة لم يحس الزكوة الاعدام وصف التجارة
 ولكن يحرم عليه احد الزكوة ويجب عليه صدقة الفطر والاضحية ومحل احد الزكوة

منه على ان يكون ماله

لمزله اقل من ما في ذمتهم لان ليس يعني ذكوة ان يعطى الفقير من الزكوة ما في ذمتهم وان
 اعطيه احوال وقال لا يجوز لحصول الادب الى العبي انا يقول العا انما تحت بعد
الفقر وبثوث الملك له فالادب انصاف الفقر محمود والا يبين يعطيه الملك
ما في ذمتهم وان تعينه عن موت فومه كان احب الى حسن العبي يقيم على اسمهم
سهم للسامي وسهم للمساكن وسهم للسل وعند الشافعي يعطى على اسمهم
ماله على محمود ما كونا وسهم للمخلف وسهم للمدين مما سوى فيه القليل العبي
والفقير والصدقات يصرف الى كاتبه اصناف كما قال الذي عز وجل انما
الصدقات للفقراء واليتامى والعاجلين وهو عامل الصدقات والمولف لهم
هم كانوا في عهد السلي عليه السلام كان يعطى لهم لعموم علي السلام م سبح سهمهم
في عهد اي في الصدقات وصي الله عنه ومم عينه من حصن لفوازي والاجوع
من حاج بين علقه من علائه وصعوان من اميه وعباي من موداي الي علي فاعطاهم
الرب حظا مما اداه الى عمر وصي الله عنه لسمه فوق الخط وقال انما كان يعطى
الرسول حي كان الميل من صعف فاليوم اعوانه نعاي السلام داهله فليس منا
ويينكم الا السيف فما اداه الى تكر وصي الله عنه وقالوا انت الحليف ام عمو فقال
عمر ان ثا الوقاب هم المكاتبون والعارضون هم المديونون وفي سيرة الله
العزاء وان لسل العربا والفقرا الذي عنده ما يعينه من الحوال واليلس الذي
لا يخلى له ومحتاج الى الحوال وسل العائس عند الشافعي يصرف الى اليسوع
حقا وهذا ما اداه الى لوصف اي صف احد محمود عمرنا وعنده لا يجوز هو
محل المهر على الاسم فان لهولا ومح محل علي الحوال ويعطي العامل ما مكنه

واعوانه وان كان العامل هاسيا لا محل له حقه صدقة من وجه اجرة كجرحه
كونه صدقة يكون مساله الناس محرم عليه كرامة ان كان العامل عنيا محله لانه لا يجوز
عليه ما عاير شمه الصدقة باب صدقة اليسار يجعله خيره
وعشرون من الفصلا ن ثلثون من العاجل واربعون من الحملان كان ابو حنيفة يقول
او الاجب فيها ما في المسان به اخذ من ربح جمع وقال يوجب احدى منها وبه احد القوم
ثم ربح وقال لا شيء فيه به اخذ محمد رحمه الله ورفق يقول النضر ربح ما يسم البلد به ساول
الصغير والكبير ابو يوسف يقول لو وجب فيها مائة ربحا لم يملك جميع النصاب او الكبر
يؤدى الى احوال كثيرة القليل دانه غير محجب احدى منها به نفا للصبر ربحا لما ذكره محمد رحمه الله
يقول احوال المسنة عوممكن كما قال ابو يوسف رحمه الله والصغير لا يدخل له في النصاب
لعله عليه اللام عد عليهم السخلة والما حدها منهم فاسمع الوجوب ضروره ولو كان فيها احدى
مسنة يجب فيها ويوجب تلك المسنة بالانفاق هو وعن ابي يوسف رحمه الله في خمس مصل
لكن روايات في روايه الاجب في خمس مصلح خمس وعشرون فاذا بلغ خمس وعشرون مصلحها
واحدة ثم الاجب في الروايه على خمس وعشرين الى ستة وسبعين فاذا بلغت مائة وسبعين
مصدح يجب فيها مسان منها وفي روايه يجب في الخمس خمس مصلح في العشر جميعا مصلح
هكذا في روايه سطر في الخمس الى مائة شاة سطر والى مائة خمس مصلح احدى يجب اقلها
وفي العشر سطر الى مائة سمين سطر والى مائة خمس مصلح واحد مصلح اقلها هكذا في غير
وصورة المسنة عند ابي يوسف اذا كان الاصل من العوق بمصر عشر اسهم فولدت في غزوة
اسهم ادا ادا فملك الامهات دهم الجول على الاداد اهل الخراج واهل البقي

اذا اخذوا زكوة اليسار عن صاحبها واخذوا الخراج ايضا لا يوجب منهم الخراج
بما لا ينهم مسجون للخراج فانهم يذنون عن الاسلام ونقود فوصل الحق الي
المسجون واما الزكوة فلذلك لا يؤخذ ثانيا لان ولايه الاحد لا امام اهل البلد
كان لاهل الحماة وقد صرحهم لكن افترأ ان يؤدوا ما سافهم من ائمة يتعلمون
علم انهم لا يصرفون مصادفها وقال بعضهم اذا اوى الزكوة عند ائمة يودي
بما دل ذلك على سلطان قائم لا يودي الصدقات الى الفقراء فاذا اوى المالك
الزكوة عند ائمة لا يحسن ان يودي بها لانه لو جوبت ما لهم من الخزان بما عليهم
للناس يوجب ما عليهم فكانوا فقرا اسراء او صبي من بني بعل له سبائة فوجد الزكوة
مضعفا من الجراه وبن الصبي لان لما جوده فوه في حوا لما جوده منه خراج في
حوا الاحد لان يوجب قالوا في عهد عمر رضي الله عنه اما لا يصل الخراج والوجه
لكن يصل الزكوة المضاعف والعشر المضاعف فقال عمر رضي الله عنه هذه
حره يسرها ما يسم ويمن بعالمهم بما يعتقدون وهم ليعتدوا زكوة والوجه
يحت على الجراه وبن الصبي باب فمن يحرم على الجاهل
رجل من على عاشر الزكوة مال التجارة او اليسار فقال لم يحل عليه الخراج او على دين الزكوة
على وحلف صدق لانه انكر الوجوب على نفسه وان قال الله في المصداق الى المصداق
صدق في مال التجارة ولا صدق في اليسار لان حق احد زكوة اليسار للسلطان
فلا يدير على ابطال حقه ما حده ما ساد الزكوة فهو السابى الاول من قوله وان قال
ادت الى عاشر احوال لم تكن في تلك المسنة عاشر حوا لا صدق وان حلف لانه لم يبر

كذلك سفسد ان كان عاشر اعمدق اذا حلف وفي بعض المواضع شرط ان يخط
العواء ولم يسطر ههنا واذا انى خط العواء ولم يخط بصيرت مالم يخط
وكذلك الذي يصدق مما يصدق منه المسلم انه قال في هذا الاحكام الا انه
يصعب علمه في نوحه من الجلم ربع العشر ومن الذي يصدق العشرة ومن الجرمي
مام العشر ههنا في معنى عمره في الاخذ والاصدق الجرمي في سبانه لسر الجلم
في حق جوام المسلمين الا اذا كان ماله حواري فمقول هو لا الهه الا ادي
ولا نوحه من سبي له من صوب امهات او اوده ما قواره فلم يفسد مال التجاره
وخل بر على عاشر ما به وروم واحرم ان له ماله احرى في موقول لم بعشره بشان
هذه المايه التي في حماه لست سحاب وما في من لست في حماه حتى احدث سائر
الحمار حواري بر على عاشر مال فالحاصل في هذا ان سلوان علم انه لا واحد
اهل الحرب من محارب اسيا من العسل والعشر لا واحد من محاربهم ساس من التليل
والكسر وان علم انهم باخذ من محاربنا من العسل والكسر قدرا معلوما
فما حد منهم ذلك العدد انما هو ان كان اكثر من العشر او اقل من العشر معاملة
مع محاربهم سلا ما تعاملون مع محاربنا وان لم يعلم هل باخذ من منا او لا يعلم لم
باخذ من منا او حد منهم العشر لعول عمره في الاخذ فان اعياكم العشر حواري عاشر
العاشر مال فان بعشره ولا يسطر مصي الحول لانه انما نوحه من بان الامان هو
محتاج الى الامان وان مو عليه موه احرى فلان يوجه الى اوده لم بعشره ماسا

حتى يحول الحول لانه بالمره الاولي اسرفاد الامن حولا وامانه ما في فان جمع الى
دار الحرب في عاشر في يومه ذلك عشره نايلا لانه لما جمع الى دار الحرب اسم لانه
فاذا عايد حدد الامان ولو هو الحوي لم يحرم او حو يو عشر الحوي يعني بالمره
عشر موه ولا بعشر الحوي موه في حيفه لو جهن احد صما ان احد قومه الحوي لم يفسد
الحوي لم الحوي له موه من حيبه حقيقه وحكما وهو الحوي لانه من دوات الامسال فيمكن
من اخذه اما احد موه الحق بواحد الحوي وحكما لانه لا موه له من حيبه لانه ليس
دوات الامسال فلم يتمكن الباي ان حق الاجد بسبب الحماه والليطان ولايه
حماه الحوي لتفقه بالكل ذلك ولايه حمايه الحوي السافر فساد العسرا
ليس له ولايه حمار الحوي لاهل الا واحد عشر وقد الشافعي لا بعشر صما لان
امعه لهما في حق الواحد وعند موه بعشرهما لان لهما موه في حق الباع وقال
ابو يوسف ان موه لهما حمله بعشرهما لان الحوي صا بسا للحوي ان موه الحوي حدها
مشرها وان موه الحوي وحده لا بعشر كما قال ابو حنيفه رحمه الله عليه المصادق
والمتبصع والعدد المادون ادا مو على العاشر مال التجاره لا بعشرهم عندهما
وهو قول في حيفه اخو الانهم في حق ادا الزكوه لسوا ما الذين رجل بر على عاشر
الحوارج بعشرهم امام العدل ماسا لان التقصير حان قبله وان اعلم بالهتار
ما في حوارج ووس اهل الذمه قال ابو حنوفه
فاما احر حقه الارض العشر فميه العسر فلهذا كان او كبر اسوا كان لهما بم
يا فيه كالحوي اولس لهما ثم ما فيه كالحصر لا ما را يستنهي به الارض كالحطب والخشيش

من اخذه

والقصب لقوله هو جل والواحد يوم حصاده لقوله عليه السلام ما سقر السما
بغيره العبر مطلقا من غير فصل وعندهما لا يحب في شيء حي سلع نصا با وهو حيرة
فما يدخل حب الوطن وهو الكل لست له العنا والوسق سبون صاغا فله صاع
اربعة امنا وهو صاع الذي عليه السلام وان كان سالا يدخل حب الكل نحو الوطن
والوعفوان والعسل عند ان يوسف بعد العمل ان يلعف فله خمسة او سبعة او اثنى عشر
ما كان كالجاءوس والادوس حب العشر والاملا ومحمد رحمه الله تعدو حيرة من لعل
ما بعد ذلك السيرة الجاهلات فهي العمل حيرة اوراق والفروق مما عرفت في
رواية حيرة ما في الوعفوان السكر حيرة امنا وفي العطن حيرة اجمال لكل حل
ملك ما يبر من عدهما لا شيء في المحصر العواله لقوله ٢٤ لسرة المحضرات صدمه
والوحيدة بحمد هذا علي الزكوة من حب عليه العشر فاراد ان يرفع عن الحاج
المونة نحو اجرة البقرة والسقي والدواب وغيره لسر ذلك لان الشرع حظ
عنه نصف الواجب بحساب المونة لقوله عليه السلام ما بقي يعرج او دابة او سائمة
فمنه نصف العشر ولو دعت المونة سعي الماني بلامونة فله من حب عشر كامل
لما اذا سعي من ما اليها ولو استتمى دخل ارضه بقران الخراف او بالقصب يتطوع
في سيرة او سيرة او دابة سعي حب فيه العشر عند ان نصفه بحمد الله وما يخذ
في الجبال من الثمار فحب العشر عند ان نصفه بحمد الله المحصول الثماح تغلي له
اربع عشر حب عشرا فان عرفت ان نصفه يعني علي بن علي بن يوسف العشر سماه
حواجا فان ايلم العلي واشتري منه يلم او ذي جند ثقي العشر مصاعقا لان

هذا عمل حواج المعايير وهو ان يقيم الحارج من ابطالان من صاحب الابر
والا سلام ساق اربا الحراج اما الاساقى مع الحراج كحواج الموطف وهو ما
وطف عمر رضي الله عنه على كل جرب الدرهم وبقية الاسطر بالاسلام كدي هنا عند
ان يوسف ان ايلم العلي واسوي من يلم موطف المصعيف بحمد الله واحد لوزال
الموجب للمصعيف وان اشترى به دمي بقي المصعيف لانه من اهل ان يصعف عليه
كما اذا اشترى العلي العشر بالتمارة ح يلم له ارض عشري اسوي من دمي
فمنه اني حينه رحمه الله يصير حواجا ان الذي لسر من اهل العشر عنده وعند
ان يكون يصعف لانه من اهل ان يصعف عليه عند محمد رحمه الله بقي عشر واحد
والاصغر فان ايلم الذي واشتري منه يلم عند ان حينه بقي حواجا لان الا سلام
الاساقى مع الحراج وعند ان يكون عاد الى عشر واحد لوزال الموجب للمصعيف
وعند محمد رحمه الله لم يصير بغير الموطف ولوماع الملم الارض العسوي من
ذي فادها مسلم بالسعة بحمد الله واحد بالاجماع لان الواحد بالشعة كمولد
الصعق الى غيره فصار كان الشفع الملم استراه من يلم وكذلك ادا د على
المانع لفساد البيع عاد الى عشر واحد يلم او دمي له وار خطه فلاسي وهران
جعل الميلم اربعة ستارا فان سقاه من ما العشر فما اليها والعيون والعموم
العشر وان سقاه من ما الحراج كما لا يهازل الى محاج فها عماده اليلطان فيه
الحراج وهذا مثله لان هذا اصحاب الحراج علي الميلم ابتداء وذكر الشرح الامام
شمس الامه السرخسي في هذا الكتاب ان عليه العشر كل حال وهو الاقل هو فان سقاه

هو من حال ما العشر وهو من الخراج فعليه العشر لانه احق بالعشر من الخراج وان
 جعل الذي ياراه سائبا يوضح علم الخراج سوا سائبا ومن ما العشر والخراج
 لان الكفر ينافي العشر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز انما العشر
 على الكافر في الارض العشرى لكن عند ابي حنيفة رحمه الله تصعب عند محمد
 لا تصعب وجلل امره جراج فيعلمها فعليه الخراج لان الخراج يتعلق بالملك
 من الوراثة عند عدم الورع والتمسك بآيات واداءه يتعلق بحقيقة الورع
 حتى لو اصبحت لها امة فبسط الخراج وكذلك لو ورع الحروب في ارض الوهاب
 فعليه جراج الوهاب وان كذلك اذ اقلع اشجار البستان وورع الحروب
 فعليه جراج السان لانه هو الذي صنع الوياحه فيوضع في ارض الوهاب
 ما يطق لانه لم يورده في الوطيف عن رضى الله عنه ونهايه الطاعة ان يحضر
 الخارج والى اداء عليه وليس في غير العشر والوسطى لانه ما ولا عشر لان
 كان في ارض الخراج يكون حول العشر ارض يمكن فيه الوراثة بحرب الخراج
 هو عتاك عتاك في ارض جراج ولا شيء فيه لان الخراج انما يتعلق بالملك من
 الوراثة عند عدم الورع ولا يمكن هنا وان كان في ارض العشر فعليه العشر لان
 علمه الدام قال لاي سياره اذ عتق نخلك ولا العشر يتعلق بها حصصه
 وقد وجد والحب الحرة على اهل الذمة الاعلى المعتمد وهو الذي يعذر على
 الكسب سوا فان يمينه ان لم يكن فعليه العشر اني عتق درهمي وعلي الوسيط اربعة
 وعشرون درهمي وعلي ابي عماره واوبون درهمي وقال الشافعي وما ارادنا

عتق درهمي من غير عتاق لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه جبي عتق الي
 اليه من خديس كل عالم وحالم اي بالغ وبالغة دينار او عدله من خديس والمعفر
 ثوب مخطط يما في دجعه مجاهد ولسان عمر رضي الله عنه قصي علي النوب
 الذي ذكرنا والمعسر من ملك اهل من مالى درهم والوسطى من ملك مالى درهم
 الى عشر الاف والعبي من ملك عشر من الاف درهم ونحو الجزاء والخراج على
 مولى العلى البصالي وقال وهو رحمه الله لا يحب الحرة والخراج ذكر محمد
 ارضه عشر مصاعف كما في ارض النعلس فعليه عليه السلام وان مولى القوم
 منهم الا يبرك به بحرم على مولى الهاشمي ابدال الزكوة كما يحرم على الهاشمي
 الحاقا للمولى بهم لذي جهنما ولنا ان مولى النعلس ليس بمولى وسقوط
 الحرة والخراج عن العلى كان للتخفيف فالمولى لا يفتن به في التخفيف
 كما في مولى الهاشمي فلانه الاحكام الحرة والخراج على الهاشمي مع هذا يحرم على
 مولاهم بخلاف حرمات ابدال الزكوة حيث الحق المولى بهم في حق هذا
 الحكم لانا غير قاض ذلك بالصبر وهو قوله عليه السلام لا يحمل الصبرة لبيها
 وان مولى القوم منهم فالصبر يرد في هذا الحادثة ما
 في العبد والوفاء والميدين اسم حاص لما في ما طرأ الارض باصل الخلقة
 والكراسم حاص لما كان يرفون من حمه المعاج العباد والوكاد اسم مركب
 ساء ولهما وجل وحدثنا اي مولانا من ذهب او فضة او برصا في ارض

وجب الحيس سوا وحده في ارض مما ادى ارض مملوكة لقوله عم وفي اوكار الحيس اياه
 المحدث وان له حكم العنقه فان العانس حين فمها الكفرة ثبت بدمهم على ما في الخبر
 اارض حكما لا حقيقة هو العنق يجب الحيس للفرد ايا ليس داو السيل كدري هناك
 احتياطا واما اربعة الاحايس فان كان ذلك الارض مملوكة لانيان فالاربعة الاخاير
 لما للار ارض وان كان ذلك الارض مملوكة فالاربعة الاحايس يكون للواحد ان هذا
 المال له حكم العنقه وليس بعده فباعسار الحكم او جبا فيه الحيس وباعسار
 الحسبة لم يكن له اربعة الاخايس للغواه علمها وان وحدا لعبدت في دار فقيه الحيس
 بو يوسف ومحمد رحمهما الله للحديث ومعد اي حسيه لا يجب الحيس في المحدث من ارض
 الارض ولا مونة في الدار فكذلك في اجزائها بخلاف الارض لان فيها مونة المخرج
 والعشر فكذلك في اجزائها وان حده كذا فان علم انه موضوع المسلمين تعرف ذلك بالعلم
 ما كتبه لا اله الا الله حكمه حكم اللقطه وان عرف انه موضوع الكفرة بحسب الحيس
 كذا حال سوا وحده في ارض او دار للمحدث اما اذا دعه فلا يشك ان اما اذا
 دعه في دار لان الكفر ليس من ارض الارض ليقال انه لو وجب الحيس يكون التبع
 مخالفا للاجل بخلاف المحدث على ما هو واما اربعة الاخايس فان وحده في ارض
 مباح فهو للواحد لان هذا مال مباح يثبت له بل الواحد يكون له وان دعه
 في ارض مملوكة ادى دار فذلك للواحد عند ان يكون لما قلنا ومعد اي حسيه ومحمد
 اربعة الاخايس يكون للمختط له وهو الذي مله السلطان بعهده البقوة حتى
 استوفى لواعيها لانها ليست بدمهم اليه وان مات المختط له سقطت ارضه

في ارض

وان لم يعرف المختط له بصرف الى قصي الكفر في الاسلام والاسفل ذلك
 اي لا يتبين لانه ليس من ارض الارض بخلاف المحدث ما له يسفل الى المراك
 مالسع لانه من ارض الارض ونظم اذا اصطاد به يمكنه في نظرها ديرة ملكها لا
 مباحان يثبت به علمها فلو باع السمكة لم يدخل الدرة في السع لانها ليست من ارضها
 السمكة وجعل دخل دار الجرب فان وحده في دار بعضهم وكاد ابرو الاصل
 الدار لانه ملك صاحب الدار ووجه قوله ما مان بمنعه من الخيانة وان دعه في ارض
 فهو له لانه مباح لا ملك له لا جرد لا حسيه لانه ما جابه بطريق الجهاد ليكون
 عنيمة ليس الفجور في الذي وحده في الحال حسيه لانه حرم قال عليه السلام ليس في
 سي واللؤلؤ والعصا وما يفسد في يدها الحيس عند ان يكون ان عمر رضي الله عنه
 احدا الحيس من ارض اللؤلؤ ومعد اي حسيه لا يجب الحيس فمما سخر من الحجر
 الحديث عساير رضي الله عنه انه سأل عن العسل فقال هو شي ديسم الحجر فلا حسيه
 فيه ومن ما في الحجر لم يكن في يدي الكفرة فلم يوجب عليه القهوه ولا يكون عنيمة وعمر رضي
 الله عنه احدا الحيس من اللؤلؤ والعصا الذي وحده في بعض خزائن الكرم فان
 الكفرة يقول ما ج صدقة الفطر

وجاء في قتيها ويوسفها مصص صاع عند اثناعي صاع هو اصح الحديث
 ان سعدا فخر رضي الله عنه قال كس اودي ذلك في عهد رسول الله عليه السلام
 ولنا قوله عليه السلام اذ دا علي كل حجر ومعد معن كسر مصص صاع من بواصاها

عن

من نحو او شيعير واجبروا ان من الشيعير والنحو صاع والثافعي نصف السوية من
الشيعير والخطبة في الصلوة حيث اعلم في كل واحد صاعا ونحن نعلم المعنى
ان نصف صاع من خطبة يساوي صاعا من شيعير من حيث المعنى فثالث اعتبار
المعنى في دوا لوزن نصف صاع عند أبي حنيفة وعندهما صاع كالنحو والخطبة
انما سئل الخطبة من حيث القيمة عا لبا ان لا حصة ووجه الله اعلم بالصواب في هذا
الخطبة وسواءها حيث قال بصفت صاع من البدين والسويين والاولى ان يعجز
العذر والمعنى هو في نصف صاع من دوا لوزن فان دوا لوزن نصف صاع من خطبة
على نصف صاع من دوا لوزن في الفصل والله اعلم بالصواب

كتاب الصوم قال لا يصام اليوم الذي يرسل فيه من رمضان الا

قطوعا ومروي عن النبي عليه السلام بهذا اللفظ واذا صام يوم الشك فلا
تخلوا اما ان يوي صوم رمضان او يوي احدا اخر فالقضاء والنذر في ذلك
او يوي التطوع فان يوي صوم رمضان فهو مكروه باجماع الصحابة وهو المأثور من قوله
عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا العباس عوف وذكر قوله ع م لا يصوم
رمضان بصوم يوم ولا يومين فان طهرانه من رمضان يقع عن رمضان اي يسي
يوي وان طهرانه من شعبان يقع فلا ولو اظهر لا قضاء عليه لانه شجر مقطوعا
معلوم وان يوي اجبا اخر كره لكن في الاول فان طهرانه من شعبان قال بعضهم
يضع فلا ولو اظهر لا قضاء عليه لما قلنا والصحيح انه يقع عما يوي من المنهي في هذا

اليوم الصوم بنية ومضان لانه اجبروا ان يوي لكن كره كراهه لقوله ع م
صام الا تطوعا وهذا لا يمنع وقوعه من اجب اخر بخلاف صوم يوم العيد لانه منهي
فيكون ناقضا ولا يتاوي به واحد اخر وان يوي التطوع لم يكره باجماع علماء اما
القول في الفصل فان وافق هذا اليوم يوما افتاد الصوم فيه او صام قبل هذا
اليوم قلنا ايام فصاعدا من شعبان فالأفضل له ان يصوم تطوعا وان لم يكن
من ذلك ما كان من اجبا فالأفضل ان يصوم وان كان من الايام سطوا في وقت
الزوال فان طهرانه من رمضان قبل ان يصا في النهار سوى صوم رمضان ويجزئه عندنا
والأفضل وان قال ان كان عدا من رمضان فاما صائم عن رمضان وان كان من
شعبان فاما عي صيام فهذا باطل لانه اذا دخل السك في البيت وقال ان كان عدا
من رمضان فانا صائم عنه وان كان من شعبان فاما صام عن اجب اخر او من التطوع
فهو مكروه ايضا فان كان غلبا من رمضان يقع صومه عن رمضان وان كان من
شعبان يقع صومه فلا في الوجهين ولا يقع عن اجب اخر في الوجه الاول فان
فكركه النبي ع واجب اخر اظهر حمله النبي فبقا اصل النبي وذلك لا يكفي لوقوع
الصوم عن واجب اخر ولكن يكفي للتطوع ولو اظهر لا قضاء عليه اما في الوجه الاول
لانه شرع مقطوعا لا ملزما وفي الوجه الثاني سبعا من حقه ملزما من وجه
فلا يلزمه بالشك والاحتمال وحل اصح على قبحه انه يفتقر لم يطهر ويوي الصوم
سئل بعد النهار اجراه عن صوم رمضان وصوم التطوع ونذر معين عندنا لان الوقت معين
لما يوي وقد نذر اعتبار النبي في كل زمان لما فيه من الحاجات فصار هو اهل
والامثال قبل نصف النهار اهل لانه

يشاق على الدن والكلم والبتع مسرط الاصل ما من اعلى عليه اوج شهر رمضان
 المحرم اذا افان في بعض الشهر لمزمه فصاما كان محمونا فيه اسما ما عند علمائنا
 الثلاثة وقال رفو والسافى لا يلزمه قبايا لانه ما عظم العقل فلا يكون من اهل
 الخطاب صار كالمجنون المستوعب كل الشهر قلنا انه اهل الاصل الوجوب ان لم يكن
 اهل الوجوب زاد او قلنا قلنا انه لو افان قبل نصف النهار لم يكن اكل او ذك
 الصوم بحره عن الصوم ولو يركي في الليلة وهو مقيم بمجنون بحره صوم ذلك اليوم
 وفي الاجاب فائدة وهو العضا ولا جرح فيه لانه دليل خلاف ما اذا استوجب كل
 الشهر ان فيه جرحا في الاستعاف في المحرم غالب لمدا قلنا بان الصوم والامام
 اذا استوجب كل الشهر لمزمه العضا لانه ليس معال ولو حن في حال الصبا وبلغ
 محمونا في افان في بعض الشهر والعضيم لا يلزمه القضاء والصحيح انه على الخلاف
 رجل اكل اعمى عليه في رمضان فله عمر السنة الاولى من شهر محرم عليه فضا كانه
 الشهر غير اليوم الاول لو جرح السنة البيل الاولى طاهرا لا غملا لاسا في الصوم
 وفي غيرها سنا ما بعد ان السبه لمزمه العضا ورجل اسكر في رمضان فله لم سوا
 الصوم خوف ذلك ند لاله حاله بان كان مجافا او مسمكا اعماد الاكل او احواله
 ما يركي الصوم لم يحن عندنا خلافا لوقولنا ان العباد امان صعبا ان الله تعالى باله
 ولم يوجب صلي بل في نهار رمضان او ايلم العاقل لم يحس عليه صوم ذلك اليوم
 لانه لم يكن اهلا في اول اليوم ولم يحس ولا يحس الساق لانه ليس بمجوى لكن بمجلى
 تشبها بالصيام وعندنا كالمجرب وحس عليه فاما سفسل لانه اهل بخلاف المياض اذا ادم

قل نصف النهار وحسب عليه ان يصوم واد ان يركي الصوم بحره لانه اهل الوجوب
 في اول النهار لكن يخص له الاطوار وقد زال المرحص
ما نوجب القضاء والكفارة بجمل الجمع
 امراته في نهار رمضان متعمدا عليه القضاء والكفارة بالاجماع لحديث لمر على
 ولو اكل او شرب متعمدا لزمه القضاء والكفارة وعدا لثا في اليلزمه الكفارة
 لنا ان وجوب الكفارة يعلو بالافاد بالجماع لحكم الوجوب مع انه ليس الصوم ما
 ما يدعوه الى الجماع فلان يتعلو بالافاد ما لا اكل والشوب وفي الصوم ما
 يدعوه الى ذلك وهو المجرع والعطس كان بطريق الاولى ولو فطر سنان
 ذلك ناسيا لا يلزمه القضاء لقوله عليه السلام ثم على صومك فاما اطلعك الله
 وسماك بقائه صامما ولا ان نسيان الاكل غالب في الصوم لانه ما عند فلو
 اخذناه به يقع النابض المخرج خلاف الاكل في الصلوة ناسيا لانه ليس بمجلى ولو
 كان خطا بان تخمض قد دخل الماء حلقه وهو ذاك الصوم يفيد صوم عندنا
 خلافا للسافى لانه يمكن التحوير عنه ولو دخل الذباب حلقه او العار او الدخان
 او عيار من الطائفة لا يفيد صومه لانه لا يقطع النجاسة عنه بخلاف المطر لانه
 لم يوجب صومه الاطوار وهو الاصلاح ولا معناه وهو صلاح البدن
 ولو دخل الدخان اذ لم يفيد صومه لانه قد المعنى وهو صلاح الدماغ ولو
 صب الماء في اذنه يفيد صومه اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يفيد ولو نظر
 في فوج احواله فامى لا يفتد صومه لان فساد الصوم يعلو بالجماع من كل وجه من وجه

ولم يوجد خلاف ما اذا امر بشهره فامري حيث ينبغي لانه يجب الجماع من وجه اجماع
 العصور العصور مع قضا الشهر وان لم يحصل الامتثال في يومه اما الوجوه
 وجوه المصاهرة بسبب السفر الى فوج المراه وبالمس شهره وان لم يزل لان الوجوه
 وجوه المصاهرة كانت بالجماع بسبب الجماع ولهذا بسبب بعقد النكاح
 لانه بسبب الجماع والسفر والمس شهره بسبب بعض الى الجماع حتى قال بعض شاكحا
 اذا اتصل به الاصل لم يستجره المصاهرة لانه لم يمسسا الى الجماع واليه مال السج
 الامام سمس الامم الشريفي القاضي الامام علي بن ابي طالب ما في باب الصوم على
 بالجماع لا بالسب لم ولهذا لم يحتج بعقد النكاح ولو قلنا ان الفم لا يقيد
 صومه لقوله ح م من قاضا مضاعفيا وان عاد بعد صومه في قول الى حيث
 رحمه الله لانه اذا كان ملا الفم كان خارجا لهذا بعض وضوء ما اذا عاد
 بعد صومه وقال محمد لا يقيد صومه لانه لم يوجد فعلا الاطوار متويزة تعني
 حي لو اعاد تفيد صومه بالاجماع ولو قلنا ان الفم لا يقيد صومه فلو عاد
 لا يقيد صومه بالاجماع اما عندنا في يوسف لانه ليس بخارج فلا يكون دخلا ان
 الدخول ترتب على الخروج اجماعا لا عندنا في يوسف لما جرد محمد محمد
 لوجود البضع ولو تقيانا ملا الفم بعد اجماع لقوله عليه السلام ومن تقيت معلة العضا
 ولو تقيت من ملا الفم فذلك عند محمد يقيد لطاهر الحديث وعندنا في يوسف لا
 يقيد عباد لم تعد لانه ليس بخارج وان عاد بعد في يوسف واسبان في رواية لا
 يقيد وفي رواية يقيد لان الفم صار كسائر اعضاء كذا الفم ولو اكل سائر اعضاء

اسنبا

مورد

وهو دون المحصر لا يقيد صومه لانه لا يمكن له ان يترك عن العليل فها رسا
 اذ قد وان كان معذرا بالمحصر يقيد لانه كسب الاحسان عند محكم وكذلك انظر
 خلق من عمر محمد بعد صومه ولو لم يجد في ادخله يقيد صومه فليلا كان او كذا
 ولو سلع سمير من اساره لم يعد صومه وان ادخلها في قبة واستعملها من عمر
 بعد وان مضى لم يقيد لانه سلاسي بالمضغ السائمة او الميمونة اذا اجتمعها
 زوجها في صومها ويؤثره اذا ثوت الصوم في الليل ح م من بين الخوف
 اساني الصوم وعنده روى الثاني لا يقيد صومها كالناسي ولو اكل ثيابها
 وطن ان ذلك وطوره لم اكل معها لا كفارة عليه لان هذا من استند الى قوله
 سري وهو القياس ولهذا قال وهو بعد صومه فتكون سمة طوعا ان صومه فان
 ما اكل ما يسيب لا يقيد بلومه الكفارة لانه انعمت السمة وهو قوله ان يترك
 وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يلزم الكفارة لان هذه سمة المحل هذا الصوم
 فان عند مالك وروى في صوم قيس بن كعب في العلم وعدم العلم ولو احدث وطوانه
 فطره فاكل معها بلومه الكفارة لان طمان عن مستند الى كيل سري فان لم يدر
 الجماع وهو قوله عليه السلام اطوا الحاج والمحرم واعمد عليه فاستغنى من
 العقم ما عموما له ان صومك قد يفسد فلا كفارة عليه لانه سمة محرم فان من العلم
 من اكل بطاهر الحديث ولو اغتاب وطن انه وطوره لم اكل معها بلومه الكفارة وان
 بلوه الحديث وهو قوله عليه السلام العسة فطر الصائم واعتمد عليه وادعوا له ان
 صومك قد يفسد لان دعاه سمة ما جلد لا يدر من العلم لم اكل بطاهر هذا الحديث

فان

ويسمى نارا والميققات اسم موضع يحترق فيه والحر والحر والحر والحر
 احرام وميققات فائدة بعد ذات عرف وميققات اهل المدينة والخليفة
 وميققات اهل اليمن ولم وميققات اهل الشام حنف وميققات اهل الحنف
 وميققات اهل مكة الشام الح الحرم مكة كلها حرم وميققاتهم للحجرة الملهة هو السهم
 والمتنج من تقدم الحرم على الح قبل ايام الح ما يحرم للحجرة عبد المتقات ويدخل مكة
 ويطلق سبع اشواط اي سبع موات ثم يسمى من الصفا والمروة سبع جواز فداء
 من صفا وحكم بالمروة فعدت عمرة وفي الح الصغيري ثم حلق رأسه حتى يكمل فخرج
 عن الاحرام ثم يحرم الح من مكة ولو احرى للح الحلق جان واذا حج فهو ممتنع ومن
 شرط ان الح ويعبر سبع ابد من عران لم باهله فها من ذلك والامام
 ان يهرل الى اهله بحم عليه وعلي القابون وهو الذي يروي عبد الله الح
 والعمره اراو دم دانه دم سكر والنص صريح السعد وهو يطع ويأمر الشجر
 ويدسعد في الحلق والاحلال والاحلال ان يصرح لا لا وخرج عن الاحرام
 والاحصا بان يصرح بموتها عن الح او العمرة بعد الاحرام بسبب مرض او عذر
 واليهدي اسم شاه او نورا وعمر يمد بها الى مكة يعني سعيها للذبح في الحرم
 والطواف سلاطه طواف التردد ويسمى طواف الكعبة اذ سنة ووقتة قبل يوم الترويه
 والاح طواف الزياره ويسمى طواف الركن وهو فريضة ووقتة بعد الفراع من
 مناسك الح ايام الحج والسالك طواف الصديق ويسمى طواف الرجوع وطواف الوداع
 وهو واجب ووجه بعد الفراع من مناسك الح والسك ما يكون فريضة لله تعالى والحذفت

ومن الحصاه نواس الاصع والافاض هو الرجوع من عرفات بعد عود الشيع
 الامام الى حرة له وهو المشقة الحرام والوقوف عرفات ومن ذلك
 سب قال وحل موحه الى مكة يورد الح وصو حه الاسلام فاعني عليه فاجر من
 اصحابه لم يصح عند ابو يوسف ومحمد حتى لو افاق كساح الى احرام مبتدأ لان
 الاحرام ما لظها به للصاوه كالتب للصوم ولا يحوي في النية كذا ههنا
 وعند ابو حنيفة يصح ويصير محرما باحرام صاحبه حتى لو افاق وانى بافعال الح يصح
 الاحرام يحوي في الساب به دليل انه لو اوصى بها فقال ان اوصيت او ادايت
 فاحرم على منوص او اعني عليه فاحرم عنه اصحابه يصح ويصير محرما فكذا اذا اوصى
 به دلاله وقد وجد الاحرام دلاله لان الظاهر سعي من صاحبه ما يحرم سعي
 الانسان به وصار كالواحد سعيه اعني عليه فحملوا على عرفات وحمله الانسان على
 طهره وطاف به حول البيت وواضعه عرفات ومودله وسعوا به في الهما
 والمروة ووضعوا الحصاه في يده ورموا بها حاد لان الاحرام صار ماوما اذا
 افعال الح في وقاها فلا شرط السعد عند كل فعل صي احرام او عدا حرم
 ما من مولاه لم يلع الصي وعسى الجهد اما ما فقال الح لم يحرمها عن حجه الاسلام وهو من
 لان اجرامها ومع مولاه ولو حذر الصي الاحرام بعد البلوغ وجح يقع عن حجه الاسلام
 لان اجرامه في حال الصبا لم يكن لازما فارفض باجرامه بعد البلوغ اما الجهد لواجب
 ما من بعد العتق وجح لا يقع عن حجه الاسلام وجح لا يقع عن حجه الاسلام لان اجرامه وجح
 لا ما لانه من اهل اللزوم فلم يبح عن الاحرام اما افعال الح موقع فلا فلهي عن حجه الاسلام

باب من حارم الميتات غير احوال الجوارح

الظافق اذا قصد دخول مكة لربا به الميت او لاجرا حوان شجا وز الميتات غير احوال
اما احرام العمره او احرام الحج لان الله عز وجل علم هذا البيت واصاف الى بيتهم
يعظمه لانما علم من دخل في مائة وعظمه بالطواف حوله للحج او للعمرة وذلك لا يصح
بدون الاحرام فصا والاحرام لا ذما عليه وهذا الشافعي بما يلزمه الاحرام اذا اراد
دخول مكة للحج او للعمرة اما اذا كان لاجرا حوان فلا يلزمه اما المكى اذا خرج من مكة
لحاجه الاضطرار وعمره لم اراد ان يدخله لانه من الاحرام وكذلك البيتاني وهو
خارج الحرم داخل الميتات لم يلزمه دخول مكة ليعضا الحواح غير احرام لان حوانه
ما ختم الى الدخول والخروج فلو لم يلزمه ذلك بدون الاحرام منع في الخروج وما في
الحديث ان النبي عليه السلام وحصى الخطايا للدخول بغير احرام افا في حادثة
الميتات بغير احرام وهو يرد وحول مكة فلما اتمى في مسان بني عامر احرام
العمره لرمه الدم لما ودة الميتات بغير احرام لان مصاحق الميتات ان تجاوز
محرمات ما وجع الى دار عورت ليس بمحرم حاوره مسقط عنه الدم عندنا خلافا لغيره
وان يلبس بمحرم حاوره لم يسقط عنه الدم عندنا في حنيفه رحمه الله تعالى مما يسقط ذوق حرامه
وصول بالرجوع لا سيما انه لم يحاور الميتات بغير احرام ولا يسقط عنه الدم لما لو افاض
من عوفات قتل عروب السمين ثم عاد اليه بعد العروب ثم افاض مع الامام لا يسقط
عنه الدم كذا في هذا القولان بان مصاحق الميتات ان تجاوز محرمات ليس ان لم يلزم
الاوي انه لو احرم من منزله لم يحاور الميتات محرمات لا يلزمه شي وان لم يوجد السلف

في الميتات وهذا لما عاد الى الميتات محرمات من اركان حرمته في وقت حار ما صاحبه
يسقط عنه الدم ولا في حنيفه ان حوان الميتات ان تجاوز محرمات ليس ان لم يلزم
اسمى اليه من غير احرام لانه يجب عليه الاحرام بالثلمة في الميتات فصاحق الميتات
في حرمته في الاحرام مع السلف فان لم يسقط عنه الدم والاملا خلاف الا فاصد لان محرم
فصاحق الخوفات في استبداد الوصوف الى عروب السمين ولم يرد ان ذلك في
لوعابه قتل عروب السمين يسقط عنه الدم وقال بعضهم لا يسقط لانه لم يرد ان الخوف
العاب من الوقوف وان لم يرد الى الميتات حتى يدخل مكة وطاف الاسقط عنه الدم
بالاقتات لان الحماية قد عرفت فلا يلزم الرجوع عنه الا ما لونه وهي الكفارة بالدم
فلو انه لم يدخل مكة ولم ينظر لكن اعيد احرام العمره بالجماع مضي عليه لان الاحرام وان
فبعد لا يخرج عنه الا ما فعل العمره فاذا خرج عن عهده يجب عليه قضاء العمره القاميه
محرم من الميتات امدا ايضا العمره وسقط عنه الدم الذي يجب عليه بغير المحاوره
را محرمات لانه مضى الى الميتات ما هو حلف في شهر في صلوة حتى حبس في حرمه هو
فلما اعيد لها ونصاها سقطت عنه سجد بالسهم وكذلك هنا هذا اذا جا وز الميتات
بغير احرام لم يرد دخول مكة وارحاض الميتات وهو مريد من سنان بني عامر الحاحه لا يلزم
سنان بني عامر ميتات للاحرام البيتاني لانه جابر فواحد من اهل السنان وميتات
السنان السنان فلهذا سنانة وللمسالى ان يدخل مكة بغير احرام اذا لم يرد الحج
او العمره فلهذا الذي جابرهم ما حاوره الا في الميتات ودخل مكة بغير احرام
لرمه حاوره او عمره لدخول مكة بغير احرام لانه لما قصد الدخول فصاحق الميتات مع علمه ان

بمحمدا وعبد الله بن جبريل والامير جوح وقد فعل رسول الله فانه لا يفعل ذلك الا في طريق
 الحج فكان من حصانها الحج بمصر بمحمدا والاسعار هو اساء للعلامه ذلك ان جوح ساء
 من قبل السار عرنا وعدا لثاني من قبل الله من بعض مساحنا انما بكرة عند في خيفة
 اذا بالغ في الحرج بحسب الخاف منه الملاك اما اذا لم بالغ فلا يكره وايهم المهدى ساول
 الساه والسهر والسهر وايهم الردن ساول السهر السهر عندنا وعندها كاشفي العتر خافه
 ولا يجوز في المديا والصما اما الا الحرج من الاصان وهو الذي مضى عليه الكبر السنه
 شرط ان يكون عظما والنسب من المعه وهو الذي مضى عليه سنه كامله والبي من الابل
 وهو الذي لم له خمس سبي والبي من المعه وهو الذي لم له سمان وانما اعلم بالصوره
باب في جوار الصيد بحرم من صيد في الخل والجم
 ادخل من صيد الحرم عليه من ذلك الصيد سوا كان الصيد طائر او حيوان الخمام او
 والعصود او ما ساء بالعوام الا ربعه كالظبي والضب والنعامة وحمال الوحش
 وجلان عدلان من اهل السباه في المكان الذي فيه ما اذا ظهرت فيه فالعدلان
 بالحساب ان شأ أسري سلك العنه هديا من الابل او السهر او الشاه مما يصلح للفرس
 ما سلك العنه هديا ما وسف بها الى الحرم فمدح في الحرم ان لا يبيع موره الا
 في مكان محصور هو الحرم وان شأ أسري سلك العنه طعما ومصدق لذلك
 مسكر نصف جبار من حطه او صاعا من سحر او مجودان ساصام لغير نصف جبار يوما
 فان بقي صدق به او جبار مكانه يوما ويجوز ان يجرط جبار والصيام في اي مكان
 سالان كونهما موره لا يحصر بالمعان والزمان بخلاف المدي وان دس المدي في عظم

صابر لما صدق بذلك اللحم مكان الا لجبار بطريق النعمه حرمه معطي لغير مسكر من
 اللحم ما سلع منه نصف جبار من حنطه هذا قول في حنيفة واي يوسن وهو مذهب
 من عساير المواد من المسكر في قوله عوم جبار مسل ما قبل من النعمه انما هو المسل من النعمه
 وهو قوله حكم به دو اعدل يعني بغير المعول قال محمد والثاقبي ان كان الصديق من
 الطيور والحيوان فانما هو حنيفة وان يوسن لكن حاد النعمه في الحكمين الى
 القائل وان كان المعول مما شئ بالعوام الا ربعه مجلد وجليه عدلان حكما قوله
 هو وجل حكم به دو اعدل يعني في النعمه فان حكما عليه بالمهدي لا يجب عليه النعمه بل يجب
 عليه ان يهدي من النعمه مسل المعول في الصوره حتى يجب في مثل النعمه هذا المعول
 وفي حماد الوحش هذا المعول وفي الظبي والضبع هذا الساه ولا يبيع منه المعول
 لهول عليه الضبع هديا وهو ساه وحمد محمد المراد من المسل في قوله ساول حرمه ما قبل
 من النعمه انما هو المسل من حب الصوره والخلفه وان حكما عليه الا لجبار او الصام
 مما يجب قيمه المعول بالاجماع فسرى بالقيمة لجبار مسطح لغير مسكر نصف جبار على
 ما ذكرنا وان حكما عليه الصوم فمصور مكان نصف جبار يوما وهذا حقه لا يوسن
 واي يوسن على محمد انه لما كان المراد من المسل في النعمه المسل من حب النعمه فما اذا
 حكما عليه الا لجبار او الصيام او كان الصيد طائرا فكذلك في غيرها لان اللوط الواحد
 لا ياد به معس من محسوس ولا النعمه لا يكون من هذا المعول ولا حماد الوحش مسل
 المعول بوجه ما كيف يجوز حمل المعول عليه والصيد الذي فيه الحرم صابر والصيد

الذي فيه المحرم صاب ومسته لم يحل ساوله لاجل ان المحرم خرج من ان يكون اهلا للدمه
المحرم خرج من ان يكون محلا للدمه فاشاؤا الداع فعمله فمما اخرج حر التناول
عند ان حصد وقال لا سي عليه سوي الا سعادا كما لو ساول مته اخرجي كما لو ساوله
عمر الداع ولا في خيفه انما صاب ومسته يصل هذا المحرم سب اجرام والعقل فان من
مخطورات اجرام فلذلك حر ساوله في حقه بواسطة العقل ضمان الى اجرامه فان
ساوله من مخطورات اجرام فلو لم حراده بخلاف مته اخرجي لان كونها مبيده عن
الى اجرامه وكذلك اذا حراده فعليه حرادها لانه صيد وكذلك اذا سوي سوي
صيد فعليه حراده لانها اصل لصيد وكذلك اذا حلت لس صيد فعليه حراده ويجوز
بيع هذه الاسا لانها لم تصمت بخلاف الصيد المفقول لانه صاب ومسته وكذلك
اذا احد فرح الصيد فعليه القسم ولو قطع سمكه من الجرم لزمه قصه ولا مدخل
للصوم في هذه القسم لانه ليس بصيد فكان من مخطورات الجرم وما دبراه صيد
فكان من مخطورات الجرم وما دبراه صيد فيكون ساوله من مخطورات الاجرام
فكان للصوم مدخلا فيه محرم صل سعا فعليه حراده لا يحا وردد دم وقال
وجوبه فمعه بالعاما بلع ولسا قوله عليه السلام الصبح صيد وميته ثاه اذا قبله
المحرم وان كان قاربا فعليه حران لا يحا وردد سمان لان محرم ما حر امين عهدنا
وعند الشامي رحمه الله عليه جزا واحد لانه محرم باجرام واحد عنه وان اسداده
السبع فعليه فلا سي عليه لان دم مع الصبر واجب عند رين يجب عليه الجزا وان قتل
مجرمان فعلى كل واحد منهما حرا كامل لا يحا وردد دم لان حرا الفعل يسعد
سعيد الفاعل حلال اجاب

صيد ام محرم فاربيله انبان من به صمن فمته لانه املك ملكه وما ملك للمحرم ترك البعض
نصار سال بان محله في مته فلا يكون حبيب وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح لانه امام
حده ولو اصاب محرم صيدا فاربيله من به اسان فلا ضمان عليه بالاتفاق لان
المحرم لا يملك الصيد بالاحد فلا يكون المبرسل مستفاسلكه فان احر محرم صيد
فله اسان صمن المحرم فمته باحده لم يرجع على القاتل باضمن لانه لو لا صله للبع
الضمان عن صيد بالارسال فصله يعود الضمان عليه مخرج عليه عند وفرا اوج
عليه اجل اجرام ومعه وقصصه صيدا وفي به صيدا فلس عليه ان يوبله لان الجرام العوض بالبد
حسا لا اعداه على ملكه محرم دفع وطه او دجاجة او عماما لا سي عليه من الحوا لانها
من البد احر لا من الصيد لان الصيد ما يكون مباحا ولا يمكن احده الا بحيله وان
دفع طعرا مبيدا لا وهو الذي علي قوائمه وبش شره فعليه الجزا لانه صيد محرم دل
حلالا على صيد قدح فعلى الدال الحوا عهدنا لانه تعبد بها حرام التزم اماه من
بالدلالة كالمودع او ادل اباؤك على المودع بخلاف الحلال او ادل حلالا
على صيد الجرم الا صمرا لدان لانه لم يوجب منه السلام لمان ولا العوض بالبد
وعند الشامي الا ضمن المحرم بالدلالة كالحلال وجل اخرج عما في الطي من الجرم
فولدت اولادها بما سلا لا م داودا بها فعليه حرا الفل لانه لا م كان مضمونا لحد
الا ولاد على صفة فارادي ضمان الامم كحدث الاولاد بم ما لو اقلوا عليه ضمان
لهم ولاد لان الامم لم يضمنوا بعد اداء الضمان لحد الاولاد عيب مضمون لم
يوجب العوض في حوا الاولاد محرم صل على او بقة او غوثه فلا شيء عليه لان هذه

الاساس لسبب من اصابه ولا ياد الاله العبد الخائف ما اذا اقبل قلبه فانه يطعم ما
سا الله تعالى من البعث **باب المحرم** **تقريب** **طافه محرم حرام**
الحجامة فعليه دم عند في حيفه لان موضع الحجامة يدخل في مقصود الاكل الحرام فحرم
بالدم كالحق الاطيط والعاية وعند ما عليه صدقة نصف صباع من حنطة لان حنطة الله
لنس النوية ونيل الواحة لكن فيه ازاله من النس فيضمن بالصدقة كحل بعض الساق
محرم فلم اطافه بدمه او رجليه او اطعار الكرك فعليه دم واحد لانه دهن من نوع واحد
وكذلك اذا اكل اطافه بدم واحد او رجل واحد لانه دهن كامل ولو لم ين كل يد
ويجل اربع اصابع فليس عليه دم لسبب من كان لان نوره الطبع قائم مع الطور باص
واحد في كل يد لكن صدق كرا صاع نصف صباع من حنطة فان بلغ الكل فمده
ممن عنه ماسا وصدق بالسائي وقال محمد ان فلم خيبة طافه بدمه وان كان
مشقرا كما لو كان من يد واحد ولو حلق ريع الواح فعليه دم فان حلق بعض الواح
معاد لسبب الواحة وكذلك اذا حلق ريع اللحية لان الناس اعادوا دهن اللحية
واعادها لظهور السات للشيب فكان دهنها خصوصا بالعراى واداد محمد بدمه
حلق اللحية عنها وان اذن من ساره ريعه فعبه حكم عدل يعني سطران الماحود دم
يكون من ريع اللحية محب لحاقه لك حتى لو كان الماحود قد ريع اللحية خيبة
بيع الشاه سبقت ولو حلق الصدر او اياها او العاية واللاطيط او ابطا
واحد فعليه دم لانه يقصد حلقه للبرس لسبب الواحة ولو حلق بعض العضو فذلك

فعليه صدقة نصف صباع من حنطة ولو حلق المحرم راسه عن او لم اطافه بدمه اطعم ما
شاعدا الله يد مادي ادا وادي ذلك على صاحبه فيكون فيه نوع واحد وهو الشاه
اشي عليه محرم بطر الى جرح امراته وامر اسى عليه الله لسبب صباع اصيل ولو
امر انشبهوه فامري فعليه دم لانه جماع من دهن باجتماع العضو لكن لا يقيد بدمه لانه
ليس بجماع حقيقة رجل وامرأة اقيدا اجمعا بجماع قبل الوقوف معاد انقصان
فليست العورة بشي وقال الشافعي يعاقب كل واحد صاحبه حتى يحاو زاد ذلك
الموضع وهذا السبب لان ما لا يكون حرمه في الادا لا يكون حرمه في العضا محرم حرم
باب محما فعليه دم لانه طيب كامل هذا لم يكن ملدا فان كان ملدا فعليه دمان
دم للطيب ودم لنعطة الواح والله اعلم بالصواب **باب**
باب في الاحصاء **باب في الاحصاء** **باب في الاحصاء**
مدا وعمل الشافعي لم يكون الا القيد والمحرم ادا بدار محصل سد عده او مرض
سل الوقوف وطول حمله من الاجرام ان نعت هذا الى المحرم فاذا دعي في الحرم
نصر هو جلا الاسودع سل امام البحر او ايام النحر عند في حيفه وبهذهما الاصلين **حلالا**
حلالا الا ان يدعي في امام البحر لهما ان هذا دم حمله فيلون ووه يوم النحر كالحق
لاحل الحمل ولا في حيفه انه سرج لمحمد الحمل فمحصول امام البحر كدم المحصر
بالعم وكدم الذي يجب بالجماع قبل الوقوف فان نعت هذا وامرهم ان يحروا عنه
في اليوم الاول من ذي الحجة ثم يرام مرمه ازال العرو فان قدر على ادراك الميدي
سل ان يحروا هذا للمحمل بالميدي ولا يحمله الا ما في حال الحج بالاجماع لان الدم حلق

افعال الحج وحق التحلل به فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالتحلل بطريق
 وان قدر ان يدرك الحج ولم يدرك المديك قبل التحلل بالمديك اذا
 خرج من مكة الى حيفا لانه لم يدرك على الاصل قبل التحلل بالتحلل بمكة لا يحلل
 لان وقت الحج عندها ايام الحج فقد قدر على الاصل وهو افعال الحج قبل حصول
 المقصود بالتحلل على ما هو محصور بالعمرة نعت هذا التحلل اذا خرج من الحرم وان كان
 قبل ايام الحج بالاجماع لان العمرة لا يوفى فكذا حلف واذا ادرك المديك
 قبل التحلل بالتحلل بالافعال العمرة لما هو محرم اجبر بعد الوقوف قبل طواف الزيارة
 لم يكن محصرا ومعناه انه لا يحلل بالمديك لانه لم ينس عليه من لوكن الا الطواف وذلك
 لانه الساهر لم يحقق الحرام الاصل بخلاف الوقوف لانه لم يحتمل التأخير عنه
 ثم قال كل للحرم بعد الوقوف كل سى الا الجماع حتى يطوف طواف الزيارة فاذا
 احضر وكبر عنه المديك في الحرم جاز له النسيان ان يحل في غير الحرم في رواية
 هذا الكتاب وفي رواية سائر الى ان يحل في الحرم والاول اطهره
باب في الجمع الممتع من الحج بين حج وعمرة
 صحيح في سفر من عمران لم ياهله المأما صحيحا والا لما المجمع ان يرجع الى
 اهل حلالا فها من ذلك وسعد العمرة على الحج لقوله تعالى من تمتع بالعمرة الى الحج
 جعل الحج عابه الممتع وذلك يدل على ان العمرة سترى على الحج قال كوفي قدم مكة
 بعمره واعمر في الشهر الحج ثم احرم مكة دارا ثم حج في تلك السنة فمستمتع وعليه دم التمتع
 لانه جمع بين اقسام الحج والعمرة في سنة واحدة ولو رجع الى اهل حرم من العمرة ثم حج في

تلك السنة لم يكن مستمعا ولا دم عليه لانه لم يحتمل بينهما في سنة واحدة ولو رجع من حرم
 من عمرة ذهب الى نصرة الى طائف ثم حج في تلك السنة يكون متمعا عند اهل حيفا لان
 السعي الى النصرة ساعلي السعي لاول ولم يكن السعي لاول من سعيه من كل وجه الاوى
 ان السعي لاول من بلد الى بلد وبعد ذلك سعي واحد اذا كان السعي لاول فاما من حرم
 فمكروم السكر احصا طوافه وعندها لا يكون متمعا لان السعي لاول من سعيه في تلك السنة
 الى نصرة كوفي اجرم بعمره ثم اضيقها بالجماع وانى بافعال العمرة ثم يحلدم احرم
 دارا ثم ذهب الى النصرة ثم دارا واعمر وصاعى العمرة الفاسية حج في تلك السنة
 لم يكن مستمعا لانه لما احرم مكة دارا صار مكرا ولا يسمع لاهل مكة لقوله هو رجل
 وذلك لم يكن اهل مكة حاضر المسجد الحرام لخلاف ما اذا احرم مكة دارا بعد
 العمرة الصحيحة لانه حين اعمر لم يكن مكرا ولا يكون متمعا لان السعي الى
 البصره امدا سعي وقدم حج في هذا السعي من عمره وحجه صحيحه القرآن افضل عندنا
 من الجمع والافراد وعندنا شافعي الافراد وذلك واحد افضل لان القارب على
 بطون طوافا واحدا وسعي سعي واحد والمفرد بالعمرة اذ الحج طواف وسعي
 لكل واحد عارضة وعندنا القارب يطوف ويسعي للعمرة يطوف ويسعي للحج
 على اربعة وقان اسر على المدن وكان اولي المجمع اذ انى بافعال العمرة فاحرم
 الحج صل الحائض فهو افضل لان هذا وصل العباد الى العباد وكذا المفرد
 اذا اجزم بالعمرة مما عمل لا حرام الحج فهو افضل لمحقق معي القرآن من حجه
 دخل اداء الممتع وصام ليلة ايام من سوال قل ان يحرم بالعمرة لانه على يوم الشكر

انما اصل في المتع الدم بطون الا لسكون كان موقفا لقوله هو اجل فما يستيقظ من الجهد
 وان كان معسلا يحس عليه يوم عشر ايام بلثة في الحلق لقوله تعالى فمن لم يجد فصام ثلاثة ايام
 في الحج وسبعة اذا رجعتم يعني الى اهلها فاذا صام بعد اجرام العجم فقد صام في الحج فان
 العجم في الحج الصوري يحرمه اما اذا صام قبل اجرام العجم لم يوجب في الحج فتدبره قبل
 سره فلا يجوز ما لو عمل الوكوة قبل تمام النصاب امراه سمعت قاضي شاه لا يكون ذلك من دم
 المتع الا لكل واحد واجب علاجه ولا يوجب حدهما من الاجرة انما ذكر المراه لان مثل هذا انما
 يشبه علي ابن ابي طالب فيمنى غائب عنه اعلم بالصواب

باب الطواف والسعي في حرم مكة

انتهى الى الحجر في طواف البيت يدخل في حرم الحجر ويخرج من الجانب الاخر ولم يطعم خارج الحجر فان كان مكة
 اعمار كل الطواف لانه يجب عليه ان يطوف خارج الحجر لان الحجر من البيت قال عليه السلام الحطم من البيت الطواف
 واجب خارج البيت فاذا طاف داخل الحجر فقد جحد النقصان في طواف وخرج النقصان بالاجادة
 فان اعاد على الحجر اعزاه لانه هو العاقبة فسد في من جانب الايمن فيطوف خارج الحرم بطل
 في الحجر ويخرج من جانب الحجر ويطوف على خارجة هكذا يسهل مرات وان طاف على خارج الحرم
 يوجب ولا بد من طواف الحرم لكن لا بعد الوجع سوطا وان لم يجد الطواف على الحجر يوجب
 ويجمع الى اهل مكة عليه من النقصان في الطواف بجل طواف طواف الوبارة على عرض
 وطواف طواف الصديق على الوضوء احوال ايام الشرب عليه دم لا طواف الوبارة على عرض
 تقع محرما لكن مع النقصان من الحرم وان كان طواف الوبارة مع الحساء وطواف الصديق
 مع الطهارة عليه دمان في قول ابي حنيفة لان طواف الوبارة مع الحساء لم يقع محرما فصاير ما جرد

لان الطواف سنة الصلوة لقوله عليه السلام الطواف بصلوة او كالبصاة وليس بصلوة
 حقيقة فسرط الطهارة عن اعطط المذنب لم يسطر عن احدهما واذا لم يقع محرما فصاير طواف الصديق
 طواف الوبارة وفطنت به الصديق فصاير طواف الوبارة الى احوال ايام الشرب فان رجع
 الى اهل مكة ولم يجد طواف الصديق عليه دمان في قول ابي حنيفة دم لو طواف الصديق يوم
 لما حر طواف الوبارة وعبد صما حر دم واحد لو طواف طواف الوبارة وعبد صما لا يحسن في الاعاد
 طواف الصديق يوم واحد عذب الى حنيفة لتاحس طواف الوبارة وعبد صما لا يحسن في الاعاد
 من ان طواف طواف الوبارة حسا ولم يطف بعد ذلك ورجع الى اهل مكة فعليه دم شاه لرك
 طواف الصديق وحرم ووطواف الوبارة حسا لان طواف الوبارة فرض فكون الحساء الحشر
 ولو طاف على عرض صومح شاه فاذا طاف صاحب الحرم واطهرا بالعمشة خلاف ما اذا
 طاف للعمرة حسا ورجع الى اهل مكة يكفيه شاه لان العجم واجبه وليست بعمشة فكان الحساء
 منه دون الحساء هذا وان طاف العباد طواف من علي الولا احد صما لعمرة والاجر الحجة في
 سعي على الولا احد صما لعمرة والاجر الحجة معدا ولا سعي عليه لانا ليس ان يطوف
 وسعي لعمرة ثم يطوف وسعي الحجة فاذا لم يعمل حركا معدرك السنة وسرك السنة لا يلزم
 شي كوني حج ثم احكمه دارا من حلول الشعر الاول سقط عنه طواف الصديق لانه صاير
 مكنا من ان يلزم طواف الصديق وليس على اهل مكة طواف الصديق لانه طواف الوجع
 الى اهل مكة ولا يوجب لهم وان حل الشعر الاول ثم احكمه دارا فعليه طواف الصديق لانه ولو لم
 فلا يسقط ما حساه وهذا قول ابي حنيفة ومنه مما سقط ولا يلزم ما لم يسرع في طواف الصديق
 حتى اذا كان عزم على السكى بعد ما سجع في الطواف فحيد لا سقط لان السجود جبار لا انما

الصديق

عليه خلاف ما قبل الشروع وجعل طواف وسعي العمرة على غير وضوء فانه بعد الطواف
 والسعي لان الطواف مع السعيان وبيع النقصان باعادة واذ اعادة الطواف
 بعد السعي ان كان السعي لا يحتاج فيه الى الطهارة لكن السعي مع للطواف واذ
 اعادة الطواف بعد السعي ساقط لكون السعي بعد الطواف وان لم يعد السعي عليه
 ثم لانه لما اعادة الطواف مع الوضوء كان هو المحدث ببيع السعي قبل السعي المبدع
 بعد الطواف وان لم يعد السعي والطواف ورجع الى اهله فجلية دم وتخلل لان الطواف
 بعد وضوء وقع محو ما كان مع النقصان واذ لم يعد السعي بعد دم النقصان
 الطواف ولا يجب سواجر لاجل السعي لاجل اجرم للتحطيط وسعي في رمضان لم
 يستثن من ذلك عن طواف الحج وسعة لان الحج موكب تامم بالحج وذكر سوال ودوا
 العقد ومسر من ذوالالحج مما لا يبيح له سجدة لا تجوز دابة اعلم
باب الاول نصه الى حرمه احرام الفرائض المصنوع في حق اهل مكة
 لان الله عز وجل حص الاقارب بالبيع والقربان بعبادة وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضرا للحد
 الحرام ونهى اهل مكة عن ذلك كذا في احكامهم في وسعهم فان لم ارثوا احوالكم
 العمرة فيها مكى اجرم للعمرة وطواف لما شرط او شرطين او لمسه ثم اجرم للحج قال ابو حنيفة
 رحمه الله يوفى الحج دون العمرة لان في بعض العمرة ابطال ما ادي من العبادة وليس
 بعض احرام الحج ابطال سواذي من العبادة فكل نقص اولي اذا نقص الحج عهده لومه
 حج وعمره ودم اما لزوم الحج لانها لومته بالاجرام وقد برصها فلو لمه قضاءها اما لزوم
 العمرة لانه في معنى فاسد الحج بعد الاجرام وفاسد الحج يجلد ما فعل العمرة واما لزوم الدم فيقول

الحج وعمره بما رخص العمرة اولى لانها اذن من الحج فاذا ارضى العمرة لومته فضاءها ودم
 لومتها وان لم يوفى سائر ما كان نص عليه وان العمرة والحج اجرا وان المعاي عن القربان
 كالمعمر ولا يمنع وقومه خائرا في بعضه عليه دم ما رخصت المعمر وان دم كفارة لاجم
 سكر وان طواف للعمرة اربعة اشواط او اكثر يوفى الحج بالانفاق لان لا كرم
 الكلام اعلم بان الحج من احرامين لحسن او لعدم حج ام لانه من اكس الكسوة هكذا
 روي عن النبي ع م محرم بالحج اجرمه محرمه اخرى فان كان اجرامه للحج السانية بعد الحلق
 الاول صح اجرامه للسانية ومع السانية في العام العائد ولا سبي عليه لانه اجرم للسانية بعد
 ما حل من الاول ولم يحقق الجمع من المحرم ان اجرم للسانية قبل الحلق الاول لم يحلق الاول
 بعد ذلك اولى بالحق عليه دم اما اذا حلق الاول لانه حل من الاول صار حاسا على
 اجرام الثاني واما اذا لم يحلق السابعة الحلق عن ايام النحر وهذا في حنيفة وعندهما
 لا يحل للسابعة في حال بعضهم اذ لم يحلق بحال الدم بالانفاق ايضا للجمع من المحرم
 محرم بالحج اجرم للعمرة لانه يعدم العمرة على الحج لانه هو المشرع في حق القارون
 فان يدم الحج يوفى بعض العمرة كما وقع لعرفات ولو توجه الى عرفات الوضوء للعمرة
 ما لم يصف بعرفات بخلاف السعي الى الجمعة يسقط الطهارة عند ان جيفة لانه هو
 ما مود بعض الطهارة فكل نقص ما ادى ما يكون من حضانة المحرم اما هنا عما
 العمرة بل يحرم عليه يعدم العمرة فكل نقص ما يصح ما يكون وهو الوقوف ولو لم
 يصف لعرفات لكن طواف طواف الحج لم يوفى عمرة لان طواف العمرة
 وكان سعي ان يعدم العمرة لم يحرم عليه دم لانه ممتنع ولكن مع هذا الاول

تعلق
عند

موجب

ان تعرض لوصف عمرة الارطاف العجبة ان كان من جهة افعال الخ في الجملة كان
باسم الله على بعض افعال الخ وذلك مجزؤه مجزؤه فانه الخ في اجماع الخ اجماع
جذب بعض الناس ان قاس الخ بمثل افعال العجوة وكان خافيا في حق الاجام لان اجرام
اجرام الخ معبر في حق افعال لا افعال افعال العجوة كالمسوق معدي في حق
الجموع معصية في حق افعال ومع غلبة اجرام العجوة فلهذا يجب وقضاها في
وصفها مع ما في حق من جهة الحلق والخلق

اعلم بان الخلق اوجه تصرا لمجر حلالا ولا مجزؤا في اجماع عند ابي حنيفة ومحمد
خافا فان اقتصرا معصية اكان اوقارنا لا الخلق موجب كونه محلا لسكره
وبالمكان كالوقوف والطواف وغيره وعند ابي يوسف يجوز في عرا لجم
بدليل انه لو كان محصيا لم يلد في محذور الخلق في عرا لجم بالاجماع
الحاج او المعتمر على خارج الحرم بل الدم عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يجب
ساعلي ما عديم القارون اذا خلق قبل الذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة احدهما
دم الصوان بطريق السكر وهذا لا خلاف فيه والآخر دم القنطرة عند
ابن حنيفة رحمه الله لول التوسد فانه يجب عليه تقديم الذبح على الخلق فيرمي
الحجم الاولي ثم يذبح ثم يخلق فاذا اخلق ولا يعدل الذبح عن دم فمك الدم
وعندهما لا يجب الدم الثاني لتأخير لما يودي ان رجلا قال يا رسول الله اني
جئت قبل الذبح فقال عليه السلام افعل ولا اخرج والخلق عرا لجم الخ موت يوم

الجم فان اجمعه عن دم فمك الدم عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة لا يجب الدم الثاني
من اجرام العجوة لا موت يوم النجوى بالاجماع على ما مر والا اعلم بالصواب

باب الرجل يخط عن امره رجلان امره اجد

منهما ان يخط عنهما خط واحد فالخ عن الجاح ويضمن السعة لهما ان يصوم لهما
لانه خالف امرهما لان كل واحد منهما امره ان يخط عنه خط واحد والخ الواحد لا يخط
من اسس فضمن لهما واذا حج عن عمره يخط ان يقول عند الاجام لسكره عن فلان ولم
يأجره بالخ لكن حج عنها خارا ولو اراد ان يجعل الخ عن احدهما خارا ايضا لان هذا في
الحقيقة جعل السواب لهما وانه خالف عندنا لما يودي ان السعي عليه م صحيح تكسب المحكي
احد مما عني به والآخر عن امته والمواد انه حول الثواب لامة فاذا جعل الثواب
لهما حاد لم يولد له واراد ان يجعل السواب لهما مامل امام الخ حاد لم يولد له
الا ان اراد حج عن احدهما معصية يخط الخ للآخر من وجه من جهة السعة حتى لا يخرج المأمور
عن عبده حج لا يلام ولا يسطر حج الا بسلام عن الامر ايضا لان من وجه يقع للمأمور
فان اجمعه عن احدهما عن عي فله ان يعي احدهما من المصية قول ابي حنيفة ومحمد علي
قول ابي يوسف يقع للمأمور كالوامره اسان فله ان يسيرك له عبد لهذا
فاسيرك عن احدهما عن عي ومع الشئ للمأمور لم لو اراد ان يعي احدهما لم يصح
لذلك حقا ولهما ان الاجام وسلة انما المقصود هو الخ فاذا عي احدهما قبل
المقصود صح العسنى اما الوكالة فلا روايه من محمل ان يصح العسنى ايضا من
ولس لم يصح فلا الشئ مع المقصود معصية العسنى عند ولم يوجب وقوعه على المأمور

وان اطلق الاحرام ثم عسلا حرمها جميعا العيس بالاجماع رجل امر بجلالان حج منه
واجر احوان نعم عنه فعول لما ورد صحيح ان ادنا بالعوان ودم العوان على المأمور
انه دم سكر نعم الوصية في الجمع بين العباد من الوقت هو يكون السكر عليه في ذبيحة
دم المتع على المأمور لما قلنا وكذلك دم حرا البصيلة دم الحلق وليس المحط ودم
مخادره المسافات بغير احرام ودم افياد الحج بالجماع كلما على المأمور لانه هو الحامي
واما دم الاجساد فعلى المأمور عند اي يوسف رحمه الله وعند اي حنيفة محمد
على الامر لان ضرر ذبته محض ما كان يفعل منه والامر هو الذي اوقعه في هذه
الورطة فيكون المخلص عليه ذلك لو ادعى بان حج عنه ثم مات فامر الوارث بجلاله
عنه فاحصره بالورد سعتون شاه من جميع مال الميت في طاهر البر وادع في الحرم
وهذا عند اي حنيفة محمد رحمه الله عليهما وعند اي يوسف هو على المأمور بجلاله
ادعى بجلالان حج عنه وعملوا الثلث للحج ودفنوه الى المأمور فقات المأمور في
بعض الطريق فعلى قول اي حنيفة الحج عمالت من طه من ذلك ما بقي من مال الميت
سواء ادعى بذلك سلبا له او من ذلك ماله او لم يفعل سال ان ما اوقع المأمور به لاول
ماله لكر قبل القيمة ان القيمة لم يصح سعد وصيته من ذلك ما بقي عند اي يوسف
ان بقي من ذلك جميع المال الذي في المأمور سي سعد وصيته مما بقي الاصل
الوصية لان وصية سعد في ذلك جميع المال فاذا هلك البعض بقي البعض سعد
مما بقي ومحمد رحمه الله عليه ان بقي من المأمور سي سعد وصيته في ذلك
والاصطبل لان عند القسمة بصبحت بعض المأمور للحج والله اعلم

مسألة

عن قوله لم يدخل في ابواب اهل
عرفه ونحوه في يوم مشهد السمود ائتمروا يوم الحج لم يقبل شهادتهم ودار
حتمهم لان هذه شهادة على النبي ائتمروا يقولون ما راسا هلال ذي عشرين يوم كان اليوم
التاسع من هذا اليوم بل راسا هلال ذي قبل يوم وهذا اليوم يوم العاشر
من ذي الحجة ولم يحرم ولا رمي الحج على مشقة عظمه فلو اطلقا جميعهم سعادتهم
بمعون في حرج عظيم وفي العلق في العدد روايات مختلفة والاصح بعد رجوع
في اليوم الثاني وان توكوا بعد رجوعهم في اليوم الثاني في الاضحية حازي
اليوم الثاني بعد رجوعهم في اليوم الثالث بعد رجوعهم في اليوم الثاني من الحرم
الوسطى والعقبة ولم يؤتم الحرم الاولي واعلم ان البري سبعين حصاه في اليوم الاول
من الجوسع حصيات بعد طلوع الشمس عند حرم العقبة خمس في اليوم الثاني
احد وعشرين بعد الزوال سبعة عند الحرم لراوي اليه على مسجد الحيف وسبع عند
الحرم الوسطى وسبع عند حرم العقبة كذلك في اليوم الثالث والاربع بعد الزوال
فاذا نزل في اليوم الثاني من الحرم الواسع عند الحرم الاولي فان قضاها واعاد الوسطى
والثالثة خمس لفتح مائة وان بقي الاولي خمس احرأه ولا شيء عليه لكونه البري
لان العرب سبه فلا يجب سبه قوله بجل بدران الحج ما شأنا يومه المهي من حين
احرم اليه بطون طواف الوارده لان سدا حواض الحج الاحرام واسما ده طواف
الوارده وان حج بالباحرة ولم يؤتم الدم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال للحرم اليه
يدرو ان حج ماشا فله ركعتان وثلثون سجدة بجل باع انه يجوز كان المشرك ان

علمها لان لم ياذن لها بالاجرام وقال في قوله ان حملها ما بالاجرام انما حملها
بالظن والسر وبعض الشجر بما فيها ولو حملها بالجماع لا بأس ان لا يحملوا
عن مذهب السر وحده بعد ما صلب في حب الموضع فان هذا في بعض مذهبهم
النساج قال في الشجره كذا قال في ما اولها بالاجرام

بدون اي خطيئه فيكون فزوجها الولي من اسانم احدها بنفسيه واحدها ببول
فبذلك قال يكون بكون رضا منها في الوجهين لقوله عليه السلام بسا مواليا
في ارضا عنى فقال عابسه رضي الله عنها ان لابر لمسي يا رسول الله فقال
عليه السلام يكثر بها رضاها وفي رواية ادنىها صحتها وهلك في فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين اراد ان يزوج فاطمه من علي رضي الله عنهما فبدن من قدرها وقال ان عليا
مذكروا بطمعه خرج فزوجها وان اليكوت بمثل الرضا واليخط لكن فزوج باب
الرضا لانها البكارة تنهها من الخطا الرضا لان الزوج فوجب العمل بهذا المثل
عند مناس الحاجة حتى لا يصوت عليها بمصالح النكاح سبب الحما والحاجة حتى الاوليا
ان العروج بوحده من الاوليا في العادة فصا ببولوتها رضا في حق الولي لا في حق عمر
الولي وهو الاخي وقرب ليس بولي بان كان عمدا او مكاتبا او كافرا او ذوقا
اقرب منه فالحجب حال قيام الاب والعم حال قيام الابن وان احدهما قصود في نكاح الولي
فيكون بشرط العدة او العدة له ليكون اليكوت رضا عند اي حينه وعند من
سقط لما في الرسول م انما يكون اليكوت رضا اذا كان المزوج وليا وسمي الزوج
عندها اسمه بحصل لها الميعرة يكون الزوج كفوا والمهر واقواما متدبرا ومهرسلها لما

اذا اهتم الزوج لم يكن اليكوت رضا بالاعاق وان لم يكن الزوج كفوا او كان كفوا
لكن لا يكون المهر واقوا لم يكن اليكوت رضا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان اب
والجد ليس يولي في ذلك عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله فان اليكوت رضا لان
الاب والجد ولي من ذلك عند عمر الآب والجد نحو الاخ والعم ملك مروج الصغير
عندنا لان لهما اصل الشقة الثانية عن اصل العوايم فتسب لهما اصل الولاية هو
ولاية تنفيذ النكاح نظر الصغير الصغير حي لو خطبها لهو مملوك ان احاربه فانها
وعلمنا ما يحتاج فلمها الحمار عند أبي حنيفة ومحمد لانه لما انعدم كمال الشقة لم تسب
قال الولاية وهو ولاية المرام العقد حي لو ملغا وعلمنا ان النكاح ليس يحصل
بمجان من العسخ وان كان مصلح بوضيان ومكضان على ذلك فيحصل الطر
من عن حقوق الصبر وان لم يعلم بالفتح عند بلوغها فلمها الخيار اذا علمنا ان
الجهل بالنكاح عند بلوغها عدم لان الولي يتفرد بتزويجها في حال صغرهما فان علمنا
وسكنا فاليكوت يكون رضا في حق الصغير اذا كانت بكرا وبطل خيارها ولا ينفذ
اخر المحل ليس ولا يكون اليكوت رضا في حق الغلام عالم يقول وصيت او وحيده من ما
بدل على الوضمان يهدي اليها سببا اعسار اما اذا النكاح عليهما بعد البلوغ وكذا
اذا ملعت الصغير وصي ثب بان دخل بها وزوجها لم تكن يسكنها رضا ولا يبطل
خيارها بالعصام عن المجلس يستفي ان يقول وصيت او وحيده من ما يدل على
الرضا كما لو زوجها الولي بعد بلوغها وصي ثب ان كان بكرا ولكن لا يصح ان
لها خيار الفسخ لا يكون ذلك عدرا وبطل خيارها باليكوت لانها تنفرد بعلم

ما يحتاج اليه فلا يكون الجمل عند الماهي والامنة اذا كان في ما زوج جواد عند ما يقتضا
 مولاها ثبت لها الخيار اذ اعلم بالعتق وعلما ان لها خيار الفسخ عند شرط العلم
 بالخيار هني لسوء الخيار لان الله لا يصرع ليعلم الاحكام لان العتق بتوابع
 الملك عليها لان قبل العتق كان الزوج ملكا عليها ابراد عند من بعد العتق
 ملكا عليها ابراد ثلاث عقد مدب لها الخيار ليدفع رماذه الملك وهذا المعنى
 يتفرد من الفسخ والاحتياج الى قضا القاضي لانه صوابا من خلاف خيار البوع
 حيث يحتاج في الفسخ الى قضا القاضي لانه انما كان ليدفع ضرب خفي ان مصالح النكاح
 هل يحصل من هذا الزوج مصالح النكاح فان علمت من جهة العلم بالخيار يحتاج
 الى قضا القاضي ليطهر بقضائه ان لا يحصل من هذا الزوج مصالح النكاح فان علمت ان
 بعد العتق ما تحاد ولم يفسخ حتى مات بطل خيارها لان المولي ملكها بنفسها وجواب
 التملك بمصر على المجلس ويمتد الى اخر المجلس كالمواه اذ ان قال لها ودعيها لترك
 سدل اذ احاديثي بعد وفوى الطلاق تسمى جوابا في المجلس ويمتد الى اخر المجلس
 ولو ماتت عن المجلس بطل خيارها كذا هنا رجل ورجل امته او اخيه ومما هو ان
 حاد فان بلغا ولا خيار لانه ان المزوج لها اب ولا من الاخ الخيار عند أبي حنيفة
 ومحمد لان المزوج له ثم رجل ورجل امته الصغير بعينه دبرهم ومموسلها الزوج
 او زوج ابن الصغير ابراه ماله دبرهم ومموسلها بعينه دبرهم عند أبي حنيفة لان
 اقدام من هو محصر كمال السعة بدل على ان هذا يجعله تروا اذ كان على جهلهم
 الصديق اذ لو لم يكن كذا لما فعل الاب حتى لو عرف سوا الخيار من الاب

فيكون الجمل عند الماهي والامنة اذا كان في ما زوج جواد عند ما يقتضا

مجانة اذ مستقا كان عند الماهي والامنة اذا كان في ما زوج جواد عند ما يقتضا
 الاب والجد لا يملكان مزوج الصغير والصغير من غير الكفو باعقل من هو المثل
 واعتبر انما هو الضرر ويمنع ابني حنيفة مملكان ذلك واعتبر هو المصلحة السالفة
 واجمعوا على ان عمر الاب والجد نحو الاخ والعلم لا يملكان ذلك لقصور الشقة واجمعوا
 على ان في الصورات المالية كالبيع والشراء والاجارة والاستيجارة والصلح في دعوى
 المال لا يملكان التصرف بغير ما حشر وكذا الوصي والاخ والعلم لا يكون ذلك
 رجل امه ورجل امه من زوج امته الصغير من فلان فزوجها بغير الاب بشهادته
 شاهد واحد جاز لان الاب اذا كان حاضرا كان العقد مصافا اليه معي المزوج
 شاهدا مع رجل اخر حتى لو كان الاب عايبا لا يجوز لانه لا يمكن ان يجوز كالاب
 هو المزوج حال عيبه فبقول العقد مصافا الى المزوج فلا يصح شاهدا معي شاهداً
 وشهادته شاهد واحد لا يجوز النكاح وكذلك لرجل اذ ازوج امته البالغة بضاها
 وحصرها بشهادته شاهد واحد حاد لانها اذا كانت حاضرة كان كأنها زوجت
 نفسها فيكون الاب شاهدا مع رجل اخر حتى لو كانت لربا بنت عايبته لا يجوز لما قلنا
 مصر الى زوج امته الصغير المبله لا يجوز لانه لا ولاية للكار على المبله ورجل
 ورجل امته الصغير من عبد اذ ازوج ابنه الصغير حاد عند أبي حنيفة وعند مالك لا يجوز
 كما قلنا في المهر باء **في كفا قوس بعضهم**
 لبعض حتى ان الموصي ليس باسمي يكون كفو الماهي والامته بعضهم انما البعض

قبيله القليل وان كان لبعض القبايل شرف على البعض لا بعد الشرف من حرم القبله
للكفاه الا ان عرا الموشى من العرب لا يكون كفوا للفرس والموالي وهم النجم بعضهم كما
لعضو رجل يوجل هكذا قال النبي عم الاموي النبي عليه السلام زوج امته ودين
عمان وكان عمان اهويا وعلي زوج امته ام كلثوم من عمره كان عدويا للفرس لما
كانوا قوشين تحت الكفاه ولما الموالي من كان له ابوان في الاسلام والحريه يكون
لمرات له عشر ابا في الاسلام والحريه لان السب الابد وتامة فالحريه لا يشترط الوفاة
على ذلك كما في المعروف في الشهادة اذ ادرك الشهود اسم الغائب اسم ابيه حمله
المعروف بالاعاق ومن كان له اب واحد في الاسلام والحريه لا يكون كفوا له لو كان
في الاسلام والحريه عندنا فيكون كفوا والحق الواحد الثاني فالحق في المعروف
في الشهادة فان الشهود اذ ادركوا اسم الغائب اسم ابيه بحمله المعريف عندهم
محمله فمدا كذلك حيثما يشترط في الكفاه العدي على المهر والنفقة حتى لو
زوجت نفسها من لا يدبر على المهر والنفقة كان لادها حق الفسخ وعندنا في يكون انه
اد ادبر على النفقة ولم يدبر على المهر يكون كفوا ولو كان على العكس لا يكون كفوا
والبراد من المهر يدبر ما تعارفوا بمحله وهو دست بمان ان ما وراه موكل عروفا
وان كان الزوج قادرا على المهر والنفقة ولكن ليس مباحا ما لم يبرء المهر فربما
صاحبه حال فلا يكون كفوا لهما في قول ابي حنيفة ومحمد عندنا في يكون كفوا والكفاه
في الحريه معصية عند ابي حنيفة ومحمد لانه ما يعجزه وقال ابو يوسف لا بعد

على قوله الا ان بعض القبايل كالحام والذراع لان في العرب الناس مسكنون
ذلك والكفاه في اصلاح معصية عندنا في يكون كفوا ان لم يبرء من بنات الباطل
وذكر نفسيهما من فاسق فلهذا ولا يباح الفسخ لان الفاحشه احق المعاصيه فقال محمد
لا يصبر لانه من امور محرمة لا يصبر في احكام الدين ادى الا ان يفترس رجل
يفسخ ويضجر منه اذ يخرج سكران او يلعب به البهيان وعنه في يوفى القاسق
اذا كان ذا مودة يكون كفوا اذ اوجه به عاملا لبلطان كان لهم ممانه عند الناس
الوكاله في النكاح رجل قال اشهد ابي
قد روت فلانة وهي عامه مسلمة فاجابت وهو ما حله وكذا اذا قالت المراه
اشهد وا ابي قد روت نفسي من فلان العايب مسلمة فاجاب وهو باطل وهذا قول
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يحوز في الوجهين واجمعوا انه لو قيل فصولي
المخير عن الغائب مسلمة فاجاب يحوز وعلي هذا الخلاف المصون الواجب من الحما
اذا قال اشهد وا ابي قد روت فلانة العاصيه من فلان العايب مسلمة فاجابوا
فهو باطل عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف ولو كان من كل جانب فصولي
حله يتوقف بالاجماع ما هو يوسف وعول الواحد يصلح وكذا من الجانبين
رجلا وامواه وكلا رجلا مان زوج احدهما من الآخر فقال الوكيل اشهد ابي
قد روت فلانة من فلان محوز وكذلك الواجب يصلح ولما من الجانبين حتى انه لو
زوج امته البغيه من ابن اخته وهو صغير جاز وكذلك الواحد يصلح اصيلا من حال
نفسه وكذا من جانب المراه حتى ان امراه لو وكلت رجلا مان زوجهما من غير فقال اشهد ابي

قد تزوجت فلاه جاز واذا كان الواجب بصلح وكيلا من الخامس بصلح وليا من الخامس
 حتى سقط العقد فلذلك بصلح مصلحتنا من الخامس حتى سوره اذا كان الواحد بصلح
 اصيلا من جانب نفسه قبل من جانب الآخر حتى سقط العقد فلذلك بصلح اصيلا من جانب نفسه
 مصلحتنا من جانب الآخر حتى سوره العقد على احازة العايب فصار كالخلع والطلاق
 على ما في حاشية الزوج بان قال الزوج خالعت امرأتي وطلقت امرأتي بالرد وبعدهم والزوج
 عنه فليهما واذا رتب كحود بالاجماع كذا في ههنا مما قاله ان قول الحاضر وحده لا يوجب
 بشطرا العقد بل دليل انه بصلح الرجوع عنه وسقط بالقيام عن المجلس قبل قبوله لمرأته وشطرا العقد
 لا يوجب على البطل في غير المجلس كافي باب البيع خلاف الولي من الخامس والوكيل
 من كلام الولي والوكيل جاز فلذلك العقد حكما حكم الولايه والامور نصا وهو كخص من نص
 كلامه فلا من حتى انتهى بلفظ واحد هو قوله ووجه هذا من هذا والاحتجاج الى قوله
 من غير هذا ولهذا سقط العقد في الحال لتمام ما هنا انعدم لمرأته والموافقه كان الموجب
 من الخاص بعض العقد وبعض الصور لا يوجب على بعض الآخر في غير المجلس خلاف
 الخلع والطلاق على ما لا من جانب الزوج بمن وعلقت كانه قال ان طالق
 تطليقة بانه ان سلب الودعهم والعين والتعليق بهم وحده والقبول سوط ونوع
 الطلاق لا يشترط العقد خلاف ما اذا قلنا مصولي في المجلس من الخلع حتى سوره حكم
 العقد لان الاحتجاب والقبول حد في المجلس لا يوجب جلا من يزوج له امراه فزوج
 له امرأته في عقد لم يلزمه واحده منهما يعنيها لان ليس ههنا ما ولي من الاخرى ولا يوجب
 بينهما لان نفاذ النكاح في غير المعينه يكون معلقا سوط البيان والنكاح لا يفسد التواهي

يعبر

بالسوط ولم يلزمه كليا مما لانه امره يحتاج امراه واحده مطلقا من استبرأ من
 بان يزوج له امراه فوجه واحد مطلق انه انما يزوج جازا في حيفه على اطلاق
 الامر وعندهما لا يجوز الا ان يجوز له فورا ودلت المسله على ان النكاح في النكاح
 مفسد عند ما **باب** **النكاح الغائب** **بجل** **زوج**
 امراه حامل من الزنا حار من باب حيفه ومحمد لكن لا يوجبها حتى تضع حملها لا يوجب النكاح
 على الحامل انما كان لصياحه النسب ولا نسب ههنا وعندها في يوسن لا يجوز النكاح لان
 هذا الحمل ان لم يكن ناسا **السب** لكنه محرم لانه محل امانه الله تعالى ولا يجازيه من محرم
 النكاح لصياحته وجوهه رجل يزوج سبيبه وهي حامل لا يجوز لان هذا الحمل ناسا
 السب من القابو رجل يزوج امه دلل من ابيه وهي حامل لا يجوز لان هذا الحمل ناسا
 المولي من غيره يوجب ان لم يكن حاملا حار لانهما وان كانت قواشا لمولاهما لكنه قواش صغير
 ولما ينبغي الولد بمحمد السبي فلا يحد ما لم يتصل به الحمل بجل يزوج اخيه من عود من موته
 ولا يدري اسمها اولى وطلعتا جهها ولهما نصف المهر من نكاح لمرأته في صحيح ووجب
 لهما نصف المهر ولست احد منهما اولى من الاخرى فكون سميها ومعهي المسله انه ادعت
 كل واحد منهما الاولي ونصف المهر لهما ولا يسميه لهما اما اذا قال لا تدري اي النكاحين
 اولى لا يصح لهما بشي الا ان يصطالحا علي حد نصف المهر فحد نصف سميها رجل
 يزوج امه في عهد الحرة من طلاق ناسا او لا يجوز لان عهد النكاح يوم مقام النكاح في
 المحرم كحكم نكاح الاخت في عهد الاخت وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما خور لان المحرم يحتاج
 الامه على الحرة ولم يوجب نصا فلو تزوج امه في عهد الحرة بالوطي سميها او في عهدها بالعتق

بان اعتق ام ولد لم يزوج امه في عهدتها يجوز لذي الحل يزوج امرأته عتق ايام بشهادة شهود
 والنكاح فانه قد ثبت المنع وانه منسوخ وقال ابو بصير النكاح يبطل الربط و
 تزوج صغيره وكنهه ولم يدخل بها حتى ارضعت البكره الصغيره فيبطل نكاحها لانها
 صارت اما دسا ولاسي للكبيره من المهر لان العرفه خارت من علمها قبل الدخول و
 على الزوج نصف المهر للصغير وقال مالك لا يحل الا للزوجه خات من قبل الصغير
 بالابضاع وانما لا يحل لغيره من ان يكون مسقطه للظهور بتناصف المهرات
 كان رطو للصغير على الكرم لان لها ميراثا وهل يرجع الزوج بما وجب عليه
 للصغير على الكبير قال فان بعدت الفياض ما علت نكاح الصغير وصدقت
 فبأن النكاح يرجع عليهما وان لم يعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكن صدقت ورجع الحوم
 دون الفياض وحاق على الوصيه الميراث فابضعها لا يزوج عليها لانها سبيبه
 للسلف عمرها شرم وصمان التيسير يثنى على صفه المحدثي لم يوجب علام لم يسلح
 جامع امواته يجب عليها العسل دون الخلام لانه سبب لزول الماء حقها وحلها للزوج
 من قول لقوله تعالى حتى يسلح زوجها عقيم الله تعالى انهي الحوم عند وطئ الزوج الثاني بعد
 وجد امراه مسررا بشهره بحرم عليه امها واسمها كما لو سها الزوج رجل يزوج تحت
 امته وقد كان وطئ الامه ليس له ان يطأ واحده منها حتى يخرج احد من ملكها مع
 الامه او يزوجها من غير محله وطئ المرحه او طئ المرحه مسطرا لانه لا الامه
 موطوه حصه والمرح موطون كما لو اسلم النكاح وهو حل الوطئ فابتنها وطئ يكون

جماعهما وطأ ذلك جوام لقوله ع من كان مومن بانه واليهوم فلا يجوز عاه
 في حره الحر من قبل النكاح لما كان وطأ كما ينبغي ان يجوز انما قال مالك لانه
 يكون جماعا بينهما وطأ فلما الموطوه حصه حكم النكاح وهو حل الوطئ
 لا يحق النكاح فلم يكن حصه النكاح وطيا لا حصيه واحكاما فلم يكن جواما وان لم يطأ
 المملوكه فله ان يطأ الى يزوج لانه لا يكون جامعها ولا يحل له وطئ المملوكه بعد تزوج
 احتمل لانه يصير جامعها امراه او امساك بينه على رجل انه يزوجها ولم يكن تزوجها وسعها
 المعامحه وان تدرعه بجامعها في قول ابي حنيفة والى يوسف او لا وفي قول الاحمدي وهو
 مجرد رحمه الله والثاني رحمه الله ليس لها ذلك ولاي حنيفه ان القاضي ما هو بالقفا
 بالنكاح سها به سهودهم صدقة طاهره لانه لا نفق على حقيقه الصدق والاصح
 النكاح بالنكاح الاعب سابقه النكاح من النكاح سابقا على بعضا يصحها الفقهاء
 لتكون امراه نصا صحيح لا نقضا باطل ورجل يزوج امرأه و دخل في بيتها و
 باب الله او اذني السوء طلقها وقال لم اجامعها وحل لعوده وبالدخل المهر سوا صدقه
 المراه او كدسه او يزوج اختها واذيع سواها حتى ينقض عهدها لان المملوكه او امته
 الرطبي في حوجوب العده فذا قد المهر رجل وطئ حايه ثم روجها فله الزوج ان يطأها
 قبل ان يسويها وكذلك اذا تزوج بامرأه فنت فله ان يطأها وقال محمد لا الخله
 ان يطأها حتى يستبرأ لانه محتمل علوقها وعلى عساو العلوق بحرم وطئها فاذا
 احمل وجب الاحتياط ولهما ان يقتضيا محل الوطئ
 موجود وهو النكاح وفي مانع احوال فلا يضره والله اعلم

باب المهر الزوجان اذا اختلفا في مقدار المهر

بعد الدخول قبل الطلاق او بعده حكم بمهر مثلها في قول ابي حنيفة ومحمد ويكون
 القول قول المراه الى تمام مهر مسلمها وفيما زاد على مهر المثل القول قول الزوج
 حتى لو ادعى الزوج العا والمراه تدعي العسر ومهر مثلها الف فالقول قول المراه
 الى تمام الف وفي الف الزايد القول قول الزوج مع بيمينه انما هذه الزيادة غير
 مهر مسلمها وان شئت الزوج من القابض مسمى وهو البراءة وان اختلف الزوج لم يثبت الف
 الوارد ولهما امام السنة بعد حنيفة وان اقاما البينة صدق المراه لانه اكبر اثباتا
 وان كان مهر مسلمها العسر برسم فالقول قول المراه مع بيمينها لان الزوج يدعي
 عليها خطأ اي الا العسر وهي تنكر فان شئت ثبتت لانه مسمى وهو البراءة وان
 اختلفت اثباتان الف مسمى بانفاقيهما الف اخر ما عدا مهر المثل ان شئت الزوج
 جعلها جبراص وان شئت جعلها دانر فبعطما من لدانر ما يبا وي الف جبراص
 ولهما امام السنة تقبل منه وان اقاما السنة صدق الزوج اولى هو الصحيح لان
 الكراسان ان الا العسر ثابت للمراه ما عدا مهر المثل ان يثبتها بيمينه الثابتين
 وهو البراءة ومنه الزوج من خط اي الا العسر منه الزوج ثبتت التوكيد
 الاصل وهو سقوط المراه لانه المراه من الوصف وكان اثبات الاصل قوي وكان
 اولى وان كان مهر مثلها الف مسماه بها لقان لان كل واحد يدعي منكم المهر الزوج
 مدعي لانه يدعي خطبه المسماه مهر مثلها والمراه منكر فاما انكار الزوج لان المراه يدعي
 حبيبها رايه على مهر المثل والزوج منكر من شئت الزوج من لسان مسمى ان اختلف الزوج
 فيكون المراه

ثبت الف وان اختلفا وح الف وحبيبها الف مسمى بانفاقيهما والحمايه باعداد مهر المثل
 بمهر الزوج فيها وتدعي ان وقوع بيمينها في يد الف مسمى ان اختلفا لا حمايه ولها
 امام السنة فصل عنت وان اقاما البينة فها قوت البين للعارض وح مهر المثل
 الف مسمى وحمايه باعداد مهر المثل بمهر الزوج فيها وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد
 وعلى قول ابي حنيفة القول قول الزوج كلما مع العسر وح العسر لم يبرهم الا ان
 يجعل مهر المثل كلما لان مهر المثل مع الصبح ومنافع المضع ليست بمشغوره حقيقه ومعهما
 سقوطها والمراه تدعي لها زياده قيمه والزوج منكر فيكون القول قول الزوج ببراءة
 ان يقول ببراءة مستكوا جدا يحوان يدعي مسمى في مهر المراه يكون مهرها فيه
 لراف فحنيفة يعصي بمهر المثل ومما يقولان ان الصبح لها قيمه سواء عتد النكاح لهذا
 بح مهر المثل اذ المسمى مسماه النكاح فاذا اختلفا في المقدار حكم بيمينه الصبح قول الزوج
 مع الصبح اذ اختلفا في مقدار الاخر حكم ما زاد من القيمة بالصبح كذا هنا هذا كله
 بعد الدخول اما اذا اختلفا قبل الدخول حل الطلاق او حدة فان ادعى الزوج الف
 والمراه تدعي العسر فالقول قول الزوج ولا يحكم منكر مثلها لان الزوج مدعي لها
 بنصف الف وهو يريد على مهر المثل غالبا اما اذا ادعى الزوج ان المسمى كان حبيبها
 ولها على حبيبها عشرين درهم ما بعد الطلاق او حبيبون قبل الطلاق حكم منكر مثلها
 والقول قولها الى تمام متعة مسلمها كذا في فكي في الجامع وان انكر احد ما التسمية
 فمدنى بح مهر المثل بالاجماع اما عداى حنيفة ومحمد فلا يشتر لان الاصل مهر المثل عداى

ويبدأ يوسف لاسيل الى القضاء اليه اذ انكوا لاجر السمة اياه في الجبل لاول مرة
 واحد يدعي النبي جعلنا القول قول الزوج لانه ميقن هذا اذا كان لهما خلاف في حال
 حوتها اما اذا اختلفت بغير موت احدهما واختلفت دارت الميت مع الحي والحواشي
 كالجواب في حال حياتهما لان مهر المثل لا يسطر اعتبارا به بموت احدهما كما في القصة
 وهي التي دعت فيهما من دخل بغير مهر دامات احدهما بحكم المثل فان
 ما دام اختلفت الورثة فان كان الاختلاف في مثيل المهر المسمى فعنداني حيثما القول قول
 ورثة الزوج لا كما في الرابطة ولا تجعل مهر المثل حكما لان مهر المثل يسطر اعتبارا به
 بموتها عنداني حيثما كذلك عنداني بغير القول قول ورثة الزوج الا ان يقول
 مسكبو احدا فامر عند المجهد رحمه الله عليه الجواب كما قلنا في حال حيتهما لان مهر
 المثل لا يسطر اعتبارا به بموتها عنداني وان كان لهما خلاف في اصل التسمية عند
 ان حلف لا يحكي لانه لو وجب بحكم مهر المثل لمهر المثل لا يعضى بغير مهر المهر
 ان يوسف ومحمد بحكم مهر المثل لما قلنا رجل يزوج ابنته على هذا الجهد فاذا هو
 حر فعنداني موثقة ومحمد بحكم مهر المثل لانه سمي الجهد فاشارة الى الجهد فكأن العزم
 للاشارة لان المانع في العرف من التسمية فصار مما لو تودعها على هذا الجهد فمما يجب
 مهر المثل كذا في هذا عنداني بغير مهر المهر لو كان عبدا لانه جعل الجهد مهر المهر
 عن سليمان بحكم فمما لو كان عبدا ولو تودعها على هذا الدر من المهر فاذا هو حر فعنداني موثقة
 بحكم مهر المثل لما قلنا في المثل لاني في هذا عنداني بحكم فمما لو كان عبدا لانه جعل الجهد مهر المهر
 الدر من المهر فمما لو كان عبدا بغير مهر المهر لانه اعتبر المثل لانه اعتبر المثل

اليه وهو الخوذة المصالح منها فوجب مهر المثل لانه ان يكون سري بينهما في الحجاب
 لو كان جهدا او حلا ومحمد فمما لو كان سري بينهما ووافقا احبب في المثل لاني ووافقا لاني
 في المثل لانه دعت العرق وهو انه انما يجوز العزم للمثارة اليه اذ كان المثل لانه حشر
 المسمى في ميلة المهر فمما لان المهر العبد جنى واحد من حيث الاسماع به جهاد العزم
 للمثارة اليه وانه لا يصالح منها فوجب مهر المثل لاني في المهر الحاشي لانه حشر
 وكأن العزم للمسمى والمسمى هو الذي من المثل لانه يصالح منها فوجب مهر المثل لانه حشر
 والدليل على صحة ما قلنا انه لو اسوي فصاعدا لانه فاقود فاذا هو زجاج فان البيع
 باطلا لان المسمى والمثارة الى المثل فاقود العزم للمسمى المسمى مبدوم او
 فبطل البيع ومثله لو اسوي فصاعدا لانه فاقود فاذا هو الخضر مع البيع للمهر
 الحيا والاحسن واحد تحت العزم للمثارة اليه وهو موجود معلوم به بل البيع صحيح
 البيع وبن الحيا والمستري لعوانا لوصف المثل ولو تودعها على هذا الجهد
 فاذا اجدتها حرا وودعها على يد خادم بعينه فاذا المخدم حر فعنداني موثقة
 بحكم الجهد السابق والى ذلك اساسا في سري بغيرهم وان كان فمما دون العزم بحكم
 تمام العزم لانه لما قال العزم للمثارة اليه والمثارة اليه جو وعنده فمما لو قال
 بغير حشر على هذا وهذا واحد مما جوفص الاشارة الى الجهد والاصح الى المهر
 وجب الجهد لانه كذا في هذا عنداني يوسف بحكم الجهد السابق وفي المهر لو كان عبدا
 لانه جنى العبد من مهر وودعها على يد احد من المهر الجهد السابق وفي المهر لو كان عبدا
 وعنده محمد بحكم العبد السابق تمام مهر المهر لانه كان مهر المثل اكثر من قيمة العبد لانه انما ارسل

مجهول

بالخط عن مهر المهر

بسلام العبد من فاد الم سلم احدهما بكال من مثلها بجل فزوج امراه علي الف درهم ان قام
 بها في بلدها وعلي الفين ان اخرجها قال ابو حنيفة الشطرنج له ولدا والشرط الثاني
 فابدي حي لو اقام بها على الف ان اخرجها بجل فزوج امراه علي الف درهم ان كان مهر
 مثلها التبرع من العرس لانها رخصت بالا الفين ولا ينقص من الف ان كان مهر مثلها الف
 من الف ان الزوج رخص بالالف وقال ابو يوسف ومحمد السرطان جائز ان وقال ابو
 الشيطان فاسدان والحج من الحاسن الثاني في كتاب الاما جاز ان بجل فزوج امراه
 على هذا العبد او على هذا العبد احدهما او كسر لهما جواز قال ابو حنيفة رحمه الله
 ان كان مهر مثلها التبرع من الف فليها الف لا يرفع لانها رخصت بالا الف ان كان مهر مثلها
 الف من الف كسر فليها الف كسر لان الزوج رخص به ان كان فيها مهر فليها مهر المثل
 وقال ابو يوسف ومحمد لهما الا وكسر كل حال لانه جعل المهر احدى ما لهما ولا يمتنع وهو
 له وكسر في الوباة كسر ولا يجب الوباة بالحق ولما عملوا لهما في الف فليها قبل
 الدخول لهما كسر لهما وكسر بالاجماع ولا يخيى فيه رحمه الله ان التيسير لم يصح لهما لانه
 مصاد الى الموجب له صافي وهو مهر المثل لهما ان مهر المثل اذا كان فوق الف لم
 يجب الوباة لانهما رخصت بمهر المثل من الف على الف واذ كان انقص من الف وكسر
 من الف على الف وكسر الزوج رخص بالالف كسر وفي الطلاق قبل الدخول انما يجب نصف
 له وكسر الزوج رخص به وان فوق المتعة غالبا امراه ووجه رخصها باحد من مهر
 سلمها فليها وليا ان سلخوا مهر مثلها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 لس لهما ذلك هذه المسئلة علي قول محمد ان عند الحاجة مكره في ليس بامهلا

فكيف يصح ان يقال لس الاوليا حوا الفصح وان سلخوا مهر مثلها لکن صوة
 ان الولي المراه او مهرها البطلان على النكاح ما قل من مهر مثلها ثم زال الاكره
 ورضيت المراه بذلك ولم يوص الولي قال بعض صحاب وجمع محمد الى قولها يعني معتد
 النكاح لهما ان المهر حصها وقد رخصت بالمخط ولا يخيى فيه ان مهر المثل هو الاوليا
 لانهم يفتخرون بخلاف المهر ويتعبدون بفضله فلم يسلخوا مهر مثلها ففعلوا للمهر
 عن انفسهم وحل فزوج امراه ولم يسم لهما مهر اعم جعل لهما هذا العبد مهر اعم طلقها
 قبل الدخول بها فليها المتعة لان الواجب بالعقد مهر المثل وجعل العبد مهر احد من
 مهر المثل ومهر المثل لا ينصف بالطلاق قبل الدخول فوجب لهما المتعة في رده
 عن ابو يوسف لهما نصف العبد امراه مكنت لفسها من الزوج صل ان يسوي المهر
 ثم اراد فانه ان تمنع رخصتها حتى ياحد المهر فليها ذلك في قول ابو حنيفة ليس للزوج ان
 يساويها حتى يوفي مهرها واما ابو يوسف ومحمد رحمه الله فليها ليس لهما ان تمنع
 رخصتها وللزوج ان يساويها لانها المبدل باختيارها وما مطلق حقها في منع رخصتها
 فالبائع اذا سلم المبيع قبل اسفا الممنوع انما قلنا ذلك لان جميع ما سوا ذلك للمهر بوطنة
 واحدة ولهم ان تاكل كل المهر بوطنة واحدة وقد سلت ذلك فوضاها ولا يخفى ان
 المهر معايد فوطيات جميع العمل لان الشرع اقام الوطية الواحدة مقام الوطيات
 في حق ما كد المهر لهما لهما وكل وطى واحد يتخلله شي من المهر لانه صابر معايد بالوجود
 ولم يوجد مسلم كل المبدل فالبطلان حقها في الحس ومصاد فالبائع سلم بعض المبيع الى
 المسري كان له حصة المبيع حتى يسوي كل الموكدي هذا جاز كما اذا كانت مكره او مكره او مكره

سلم جميع صح

حقها في الحس كدي هنا وقال هو القائم الصفا وتعني لا تمنعها نفسها بقولها ما يعجز
 ليس لها ان تمنع نفسها في اليفرهما كان يعنى لقول هو جنيده يعنى ليس للزوج ان
 سافر بها حجب نوي مهرها وان حس المراه اذا قبضت كل الصداق من الزوج
 وهو الف درهم ثم ذهبت ذلك المراه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول للزوج ارجع
 عليها جميع ما به حكم الطلاق من الدخول الى من الزوج بالطلاق قبل الدخول حتى
 الرجوع عليها نصف المهر والمراه الذي مضى منها الزوج بجهه المهره وانما ليس على المهر
 ان المهر كان دسا وهذا عن قلا يوجب قها وحس له عليها بالطلاق قبل الدخول
 وان لم يصب المراه سمان المهر حجب ذهبت كل المهر من الزوج ثم طلقها قبل الدخول
 عند رجوع الزوج عليها جميع ما به حكم الطلاق قبل الدخول قيا على ما اذا
 اصبر كرهه عدنا لا يرجع الزوج عليها شئ ان هبه الدين استباط الدخول
 المهر بعين في استباط فقد سقط عن الزوج من المهر الذي هو دين فاد ايل له عن
 المهر بالهبة قبل الطلاق بعد الطلاق الرجوع يعنى ما يله له محال ان مضى المراه
 حسمه ثم ذهبت هذه الحسمه مع الحسمه التي بقي لها على الزوج ثم طلقها قبل
 الدخول عند الرجوع الى حسمه الرجوع الزوج عليها سمي لان المهره وحق الحسمه ما به
 صاد في المهر ما ذكرنا ان الدين سمي الاستباط بعد سمي له بصفه عن المهر
 من الطلاق بالمهره بعد الطلاق الرجوع ما سمي له محال عند الرجوع وسعد محمد زوج
 الزوج عليها ما في حسمه من المهر الذي هو دين وقد سمي له ذلك لعمدة الاستباط
 فلا يرجع بذلك بعد الطلاق وما سان وحسبون في المقصود لم سمي له ذلك بالمهره

في الرجوع بالطلاق قبل الدخول
 في الرجوع بالطلاق قبل الدخول

ذكرنا ان المهر هو مهر المهر فكان للزوج ان يرجع عليها وان كان المهر من المهر
 ان يرجع عليها وان كان ديناً فان كان ديناً ما لا تحري فيه العرض مثل الحيوان وما
 والشاير فالحواج لذلك ان كان مما تحري فيه العرض كالحيوان والوزن والزوج
 ان يرجع عليها نصف المهر ان كان عينا بعد جد المهره عن ذلك التي فاما اذا كان
 المهر دسا ما لا تحري فيه العرض فالحواج لذلك انما لما مضت صار فان العبد
 على من ذلك الذي يلد ان لو طلقها لم يكون لها ان يرد عن ذلك الشئ ولكن حجب
 عليها ان يرد نصف ذلك الذي مضى ولما اذا كان المهر دسا مما تحري فيه العرض للزوج
 ان يرجع عليها نصف المهر اذا طلقها قبل الدخول بها لان المراه لما مضت
 انقطع حق الزوج عن هذا العن ومهر ما مضى له ما مضى له ولو ذهبت سمان ما لها
 من الزوج ثم طلقها قبل ان يدخل بها فان للزوج ان يرجع عليها نصف المهر كذا
 هنا وحل زوج امراه على حدمه سنة لا يجب عن الحدم عدنا وعندنا ان في حجب عن
 الحدمه لان حدمه الحرمه ان لم يذاع له الاجر فصالح مهره صار فلو كان الزوج
 لا يجب عن الحدمه كذلك اذا تزوجها على حدمه حواش يصح وحجب عن الحدمه
 زوج هو على الزوج يعنى الحدمه كذلك اذا تزوجها على حدمه عني عمنها هذه الزاوية
 ارضها هذه سنة يصح وحجب عليه المهره وان كان حدمه كدي مدي ولما ان حرام على الزوج
 الحدمه المراه لانه ما لكها وموام عليها بخلاف حواش لانه ليس ما لكها وبخلاف
 الحقيقه انما ينفق عليها فان المولي فلا يكون مواما عليها وبخلاف
 العبد لانه في

عتدا
 ع

دعى العوم ورواها ارضها سنة لان ذلك ليس بخدمه لان خدمه ان سجد في اي
اموات ولم يوجد هناك لما لم يجد من خدمه عندنا فاذا حب عندنا في حينه محرم
المثل لان السمية لم يبع وصار الى مهر المثل عند محرم عليه مع خدمه لان
السمية قد صحت وبعده عن سيلم عن الخدمة لكونه حراما عليه فحب عليه قهر المحرم
واضطرور قول ان يوسف بعثهم قالوا هو مع ابني خفيه وهو الاصح الزوجان
اداعا ما يدعي لهما ميرا ولو رثتها السبي لا يوافق وان لم يسم لهما ميرا في العود
بقدر ما يحب ميرا لانه ان الموت غير مسقط للمهر كالمسي كما اذا مات احدهما
وعدا في حينه لا يقضي شي لانه لو سمع الدعوي في ذلك لزوم من ذلك ان يسمع
الدعوي من دور دور وارب مرات في الزوجين لاول اذا كان ساجدا
مسهورا في رماسا وهذا اصح اوحسن فقال اذ كانت لواقعت ورثه لم كلنوم
بنيت على رضى الله عندها مهر المثل علي ورثه غير رضى الله عنه اكنتم سمع ذلك تصراحي
بزوج مصرا على غير مهر وعلى مئة ثم طلقها قبل الدخول او بعد الدخول اقامت
عنها ووجهها لا يحب سي عند اي حينه وعند ما يحب مهر المثل ان طلقها بعد الدخول
او مات عنها او وجهها وان طلقها قبل الدخول فليها المهر واجمعوا ان في المحرم
راحت سي لعل على قول من لم يمان ان اهل الدمه يقبلون عهد الدمه الرضا اجماعا
والحكم من الملم واليهم ما لا يلد في حواهل الدمه خلاف المحرم لانهم لم يلدوا
احكامنا ولا في حينه انا اموثا بان نركهم وما يدعون الا ما استسقى الشرع قالوا
ويحوه الاموي انهم لا ادوا مع المحرم المحرم لم يسمع من لهم ولهم دانوا في الزوج مع
مهر ان محرم لا

حب سي في ذلك ووجههم وان سكت عن ذكر المهر في العقد فوجع اليه منهم بهذا في حينه ان كان
في دنهم ان لا يحس المهر عند البكوت الا اذا نص على المهر فاذا اطلقها او مات عنها او حيا كان
لهم اختلاف وان كان في دنهم انه يجب المهر عند البكوت حب بالاجماع وهي زوج دنه
عليه خير او خير لم ايسل او ايسل احد مما قبل البصير عهد اي يوسف حب مهر المهر كل
حال سواء كان الحر والمحرم بعينه او غيره وقال محمد حب مهر المحرم كل حال سواء كان محرما
او غير بعينه ابو يوسف يقول بان البصير له مهر بالعقد محسب انه لو كان ملكا لملك البكر
ولو كان عقدا لكان بيعا الا ايسل او علي حر او محرم حب مهر المهر بالاجماع سواء كان محرم
او غير بعينه لان ايسل ممنوع من ملك المحرم المحرم عن عسكها وكذا اذا ايسل قبل البكر
ومحمد يقول بسمية الحر والمحرم يد صحت لدا العقد وقد هي الزوج عن سيلم بعينه فحب عليه
قمته وقال ابو حنيفة ان كان الحر والمحرم بعينه فليها عن ذلك بعد الايسل لانها
لها صوم القبط دورا لملك ولها ايسل لا يمنع كما اذا عصب من سيلم حوله ان يهب
من الغاصب ان كان الحر والمحرم بعينه فليها في الحر من مهر المهر وفي الحر من
لان الملك في غير العن امانت البصير فيكون القبط ملك للعن ولها ايسل منع ذلك
الا ان في المحرم منعه فحب كقبض حكا لانه اصل له من حصة فكانت البكر مثلا حكا
فكان قبض القتم كقبض المحرم ولها ايسل سمع واما قبض قتم المحرم ليس كقبض المحرم
له مثل من حينه فلم يكن القيمة مثلا له الا حصة ولا حكا فلا يكون قبض القتم كقبض المحرم
لحازله ذلك واذا اختلفا الزوجان في مهر المهر الزوج وقال الزوج هو المهر
وقال لا بل هو هذه فالقول قول الزوج لانه هو المهر الذي يطعام الذي يولد

كان الطبع لم يبعث له الصلابة فادهم ذكر ان كل ما يكون مانعا من الجماع شرعا يمنع
 صحة الخلوة كالاجرام فلا كان اد فوضا وصوم بمعنىان وصلوه الفوضو كذلك فكر
 ما يكون مانعا طوعا كالحيض والنفاس المرض من جانبته او من طليعتها اذا كان يضر الجماع
 فاما وصلوه الطوع وصوم التطوع لا يمنع صحة الخلوة لانه ليس مانعا من الجماع شرعا فان
 لانام بركه وهو الاصح واما الجب لا يمنع صحة الخلوة عند ابن حنيفة ان لا عقبة العند
 في حرم المحرم الا باليقين وود منته من ذلك والمانع فيصح الخلوة عند ابن حنيفة لا يصح الخلوة
 لان الحب فوق المحرم في المنع من الجماع واما التوقيل هو على هذا الاختلاف في الجماع
 انه يمنع صحة الخلوة بالاجماع في كل موضع يحتمل الخلوة تاركا كذا المهر وفي كل موضع
 لم يصح الخلوة لاسا لدحي لو طلقها قبل الدخول يعاجب بصفت المهر بحسب العدة في الوعد
 جميعا لان الخلوة بوجود حقيقة الحمل فحب البهية احصاها خلاف ما اذا كان تحتها
 حب لا يجب البهية لان ثمة لم يوجد الخلوة لاحقيقة ولا جح

باب في الزوج الجيد المسمى بالمرء بعد احواله

فعال المولي طلقها او فارقتها فليس هذا ما حاره للنكاح ان الطلاق في النكاح القابل
 والموقوف متاركة وانه ينسحب للعقد بدليل ان الجيد لو تاركتها لم يملك المولي لا بعد
 احازته بصوله طلقها بمقتضى لزامه بالطلاق ومقتضى الامر ما يشارك فلا يكون اجازة
 بالسد خلاف ما اذا قال طلقها بتطبيق تلك الرجعة تكون اجازة لان الطلاق
 المعقب للرجعة لا يكون الا بعد احواله وفي المهر لا يجوز عزل الزوج الا بموافقة
 لان لها حقها في هذا الشهوة والولد يخلو لكونه في الامه المملوكة لا يشتبه بخصها وبها

وفي المنكوحه الاذن في العزل الى المولي عند ابن حنيفة لان الولد حرة العزل تكل
 وقال الاذن اليها لان رضا الشهوة جميعا اكمل المنكوحه طلقها زوجها وانقضت
 عدتها فعزل الزوج كس واجتهد في العدة وصدرت المولي وكذا المهر والقول
 قولها في قول ابن حنيفة ان الزوج احرى بيمينه على البهية وفي البهية القول قولها في
 رضا العدة وانصاها ما لم يدر بما يمينه عليه عدتها القول قول المولي والزوج
 وسب الوجه لان المولي يدعي عليها اثبات النكاح وهو على ذلك يعبر بها فيقتل
 قوله وان كذب المولي الزوج في دعواه في الوجه وصدقه لزمه فيقتلها القول
 قول المولي ولا يسب الزوج عند ابن حنيفة القول قولها وسب الوجه وقال بعضهم
 لا يسب الزوج الا ما لم يتفق المولي والامه ولو قالت الجواه انقضت عدتي وقال
 الزوج لم يفسد ببوله الرجعة فالقول قولها لانها اعلم بما في رحمها وحل امره
 ما يزوج امره والا بريننا دل الجاهل والفاسد عند ابن حنيفة حتى لو زوج امره
 سكا فابدا اسمي له بر عدم حتى لو زوج هذه الجواه او غيرها بعد ذلك تخالفا
 صححا ببوله على احواله المولي عند ما لا يبرسا والصحح دون الفاسد
 لان البهية عن المولى اما يكون بالنكاح الصحيح وصار هذا كما اذا جلف
 الزوج بنصرف الى الخامس دون الفاسد الذي هي ولا يفسد ان الجاهل مطلق
 فنجري على الجاهل ما لم يتم دليل البطلان وصار فالزوج بالبيع مساو للصحح
 والفاسد كذا هي واما ميله الجلف بمنع فيقول بحتنا الفاسد ايضا وليس لنا
 فلان المطلوب بعد الصحيح في بار اليها لمعار العرف وفي باب الامر من مجري على

اطلاقه حتى لو جرد دليل التغير ^{الزوج} وجماعها مولاها من انسان ثم قتلها المولى قتل
ان يدخل بها الزوج فيقطعه ^{الزوج} فلا يهرع عند اي حيفه لان المهر جنى المولى وبيع المهر
عن الزوج فيقطعه ^{الزوج} البدر ^{الزوج} عند ما لا يقطعه المهر لان الموت موكد للمهر وصار كالموت
حيف ان يهاجده الحرة لو قتل بينهما لا يقطعه الاجماع الا عند زفولها لم يمنع المهر
عن الزوج لا لو جعلت مائة امان تحمل ما فيها حال الحيوة بالخرج وادعيت الموت بالقتل
لا وجه الى لولا ان حاله الحيوة بعد المخرج الزوج يمكن من طيها ولا وجه الى
الساي لان عند الموت لم يسهل الاضافه الفصل اليها فلا يكون الفصل مضافا
اليها وصار كالموت خفف اعيانها لهذا قال ابو حنيفة ايها المهر ^{المهر} يصلي عليها
كالومات ^{المهر} ووجه تحت لعدا من سرها على لعد ووجه ^{المهر} ومهر مثلي ما يابيه ووجه ^{المهر} بدل
بها الزوج ثم عرفت ^{المهر} والمهر للمولى لا حرم دخلها الزوج كانت مملوكه للمولى يجب
المهر للمولى حتى ^{المهر} بها الزوج بعد العتق والمهر لها ^{المهر} نقد الثناخ في الوجهين ان
المانع من السقاطه ^{المهر} فارحق المولى ^{المهر} بدرا لا يعتق ^{المهر} بحب للمهر لها لان ايت في مبيع
مملوكه لها لا خيار لها ان الثناخ بعد عليها بعد العتق ^{المهر} بجل ووج العبد الماذن
المذعن امراه بالقدوم ^{المهر} ومهر مثليها الف درهم ^{المهر} ويجوز العبد ذبون مائة العبد
والمرأه اسره للعمران ^{المهر} مملوكها لان يجب سب الامر ^{المهر} وهو صبي الثناخ
فشاره ^{المهر} من سب سبلاك محابته ^{المهر} مودت باذن المولى ثم عرفت فلم يباحا والعتق
لا السبي عليه ليلام حرمه ^{المهر} وكانت مكرامة عايشه ^{المهر} وهي ^{المهر} عنهما ولان اوداد
المذكر عليها بعد العتق فصار كالاوه المتكوجه اذا عتقت بجل ووج امته من ابيانه

فان يملها الى الزوج فالنصف على الزوج ^{الزوج} والا فلا وجل ^{الزوج} جاريه ابنه فولدت
منه ما دعي ^{الزوج} الولد ^{الزوج} سر منته وصارت الجارية ام ولد له وعليه مملها ^{الزوج} الماني
هو عليه وقال الساجي بحب العتق ^{الزوج} بحسب مملها ^{الزوج} الماني لان المولى صادف ملك الغنم
ولم يجب المبدع بحب العتق ولنا ان المولى صادف ملك العتق لم يجب بحسب العتق ولنا
ان المولى صادف ملكه ^{الزوج} لان المذكر ^{الزوج} مملها ^{الزوج} ساجي ^{الزوج} ساجي
فيها الحاجة لكن ملكها بالعم بطراس الحاسر ^{الزوج} عتق الولد لان عتق ^{الزوج} الجارية
وان يودجها ^{الزوج} لا يجب ^{الزوج} عليه قيمتها ^{الزوج} عتق الولد لان له الجارية مملوكه ^{الزوج} لان يمكن
ملك الامن ^{الزوج} عتق ^{الزوج} عليه ^{الزوج} حكم ^{الزوج} العتق ^{الزوج} حقه ^{الزوج} تحت عتق ^{الزوج} مائة ^{الزوج} امه ^{الزوج} هي ^{الزوج} على الف
درهم فاعف المولى عتق ^{الزوج} فير الثناخ ^{الزوج} وعليها الف درهم للمولى والوايهما ^{الزوج} ان
المذكر ^{الزوج} مملوكه ^{الزوج} عتق ^{الزوج} مائة ^{الزوج} عتق ^{الزوج} ساجي ^{الزوج} عليها ^{الزوج} مملها ^{الزوج} مملوكه ^{الزوج} فصار ^{الزوج} قال ملكه
ملكه ^{الزوج} اعف ^{الزوج} عنك ^{الزوج} وادان ^{الزوج} الملك ^{الزوج} للمراه ^{الزوج} صد الثناخ ^{الزوج} وسقط ^{الزوج} المهر ^{الزوج} لان المولى لا
سوجب ^{الزوج} على ^{الزوج} عتق ^{الزوج} مائة ^{الزوج} ان قالت ^{الزوج} اعف ^{الزوج} عني ^{الزوج} ولم يسم ^{الزوج} مالا ^{الزوج} عتق ^{الزوج} فكذا ^{الزوج} فريد
الثناخ ^{الزوج} عند ^{الزوج} اي ^{الزوج} يودج ^{الزوج} ولا شي ^{الزوج} عليها ^{الزوج} والوايهما ^{الزوج} لان المولى صادف ملكا ^{الزوج} العبد
المراه ^{الزوج} بعد ^{الزوج} عتق ^{الزوج} ساجي ^{الزوج} مائة ^{الزوج} عتق ^{الزوج} بطون ^{الزوج} الا ^{الزوج} عتق ^{الزوج} عند ^{الزوج} اي ^{الزوج} يودج ^{الزوج} عتق
لم ^{الزوج} يصح ^{الزوج} لمرأه ^{الزوج} في ^{الزوج} الوحد ^{الزوج} الثاني ^{الزوج} عتق ^{الزوج} عن ^{الزوج} المولى ^{الزوج} لانا ^{الزوج} لو ^{الزوج} اساء ^{الزوج} الملك ^{الزوج} لها ^{الزوج} بطون
الا ^{الزوج} عتق ^{الزوج} اساء ^{الزوج} بعد ^{الزوج} عتق ^{الزوج} مملوكه ^{الزوج} لانا ^{الزوج} لو ^{الزوج} اساء ^{الزوج} الملك ^{الزوج} لها ^{الزوج} بطون
مكران ^{الزوج} ما ^{الزوج} اذا ^{الزوج} كان ^{الزوج} يعوض ^{الزوج} وقال ^{الزوج} زفول ^{الزوج} لا ^{الزوج} يصح ^{الزوج} الا ^{الزوج} في ^{الزوج} الوجهين ^{الزوج} لانه ^{الزوج} لا ^{الزوج} يقول
ما ^{الزوج} المصص ^{الزوج} ات ^{الزوج} والله ^{الزوج} اعلم ^{الزوج} بالصواب ^{الزوج} ^{الزوج}

كتاب الطلقات محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله

في رجل قال لامرأته المذخور بها وهي من ذوات الحمل ان طالق لها لينة لانه
 لا يقع في كل طهر تطليقة لان هذا هو الينس لقوله عليه السلام انما الينس ان
 يطبقها في كل طهر وان نوي ان يقع الثلث اياها صحت بيته وقال وفيه لا يصح لانه
 خلاف الينس انا نقول الينس نويان بينه الابعاع وهو ان يوقع في كل طهر تطليقة
 وانه من كل زوج والاحرى بينه الوقوع فان وقع الثلث حمله منه ما عدا بانه هو ذلك
 ما بينه قال النبي عليه السلام حكم بوقوع الثلث في رجل طلق امرأته العاقلة عليه السلام
 المذخور كعهده والي ربه عليه وكذلك حدثت عن معمر بن الاخير اني انا نقول بوقوع
 الثلث حمله ما يقع المذخور منه لانه من كل زوج فان سدد عا ما ان الودائع
 انك انكروا وقوع الثلث فاذا كان وقوع الثلث حمله من الينس قال النبي محمد لفظ
 مضع منه وان كان لمائة صغيرة او ايسر فان لم يوشى يقع في الحال احده بعد شهر
 احري بعد شهر احري ان كل شهر اتم مقام قوي وان نوي وقوع الثلث حمله فهو
 على الخلاف وان نوي ان يقع غيب هلال كل شهر واحده كوصي من ذوات الامهات
 منه فان راس الشهر ان كان طاهره يكون سنياس كل زوج ان كانت حايضا يكون سنيا
 وقوعا فكيف ما كان يصح منه ولو قال انت طالق لثنته ونوي الثلث صح منه يقع في
 كل طهر تطليقة لان للام للوقت يعني ان طالق في كل وقت والسن ذوات السداد
 فصحت به الثقات ما عدا بعد الوقت فان نوي ان يقع الثلث اياها بطلت به
 الخلاف لان فيه الثلث انما يصح ما عدا الوقوع في بلاء او قات الينس فاذا نوي الوقوع

بجدة اياه فقد انعم ما يصح به السداد بطلت به المذخور ان طالق لينة لانه في قوله
 وقال لامرأته الحامل طالق لانه لا يينس يقع في الحال احده بعد شهر احري
 فان كل شهر انما كان وما لينة زمان حال بوجه الينس الطلاق في ما كان الودع كونه سنيا وهذا
 قول ابي حنيفة ابي يوسف وقال محمد وفيه لا يقع في مدة الحمل ولا في مدة المذخور
 بحمله فلو ادعى من قبول العدة دليل ان الينس يستند به فصار بمنزلة حية ولو قال
 كل امراه او زوجة في طالق يقع الطلاق على كل امراه او زوجة ماله ان ادعى انها ماله لا يطلون
 كلمة في ذلك الايم وصلى الله على العود وهو عموم السالعموم المذخور ولو قال المذخور
 امراه في طالق سكر الطلاق سكر المذخور على كل امراه او زوجة لان كل كلمة دخلت في
 فوجب عموم المذخور فان طلق لها وعادوا اليه بعد روج اجز طلق ايضا لما قلنا ولو قال
 ان يروحت ماله في طالق فتزوجها ثم جات بولد لست اشهر من حين نويها من نية
 نقصان سبب السبب عليه المهر كالملا ان ييام النكاح من كمال العلق من اتم مقام الوطى في
 حاشا ان السبب ان السبب الشبهة متى بصور العلق وقول المذخور ما روجها وهو بكلية
 والشهر بسمعون كلامه موقع الامسال وهو العود فيكون ذوات النكاح ووقف الوطى
 واحدا وهذا وان كان ما در الكلى الشاهد وبعبارة السبب المهر لا ما جبطاه وابطيا حكمه
 النكاح قبل الطلاق ولو حاق به لست اشهر من وقوع الطلاق لانه الينس المطلق
 قبل المذخور اذا كانت بول لست اشهر من وقوع الطلاق لانه السبب لان لما قلنا بطلت به المذخور
 سبه اسهر من طالق العلق بعد الطلاق والعدة عليها فلا سبب الشك ولا المذخور في ان عمه
 به لا قل من سبه اشهر من وقوع الطلاق ولست اشهر من وقوع النكاح فكان احتمال العلق قبل الطلاق

وهنا

لله ولي ما بين الغائبيين ولا يدخل الغاية السابعة كقولهم سألني ما بين سألني ما بين
 يسألني أو ادخل من سألني وما يقع سألني لأن عدم ما يدخل كلاً لا غائبيين لأنه لما جعلها
 غاية فلا بد من وجودها حتى يصير غاية وجود الطلاق بوقوعه وعدم زجره لم يدخل كلاً
 العائدين ليس من العائدين هنا سألني ما يقع سألني لو قال من ادخله إلى بلد ما بين ادخله
 إلى بلد بعد ان خيفه يقع سألني وعند ما يقع السكت عند زجر يقع واجبه بناء على ما تقدم ولو
 قال انت طالق ادخله في سألني وهو الصواب اذ لم ينسأ مما بين ادخله وقال بوقع سألني
 ولو قال اثنين في نفس يقع سألني وقال بوقع السكت واعلم بحجاب الضرب فلما ان صوب
 الواحد في عدم الواجب انما لا يرد لكن موجب انما احوال ذلك الواحد فانك اذا ضربت
 الدرهم الواحد في غاية النصا للدرهم الواحد ما درهم لكن بتقسيم الدرهم الواحد على اربعة
 والدرهم الواحد وان صار ما به جزوا لصوب لكن يكون درهم واحد كذلك هنا يضرب
 الطلقة الواحد في سألني او في السكت انما يصل لطلقة الواحد طلقة او في طلقات
 لكن فيكون احواله من جهة الجأزه والطلقة الواحد وان تكثرت احواله يكون طلقة
 واحد وان نوي احده وسألني ادخله من سألني في ذلك ان قلتم في يدك لمعني طلق ما لا الله
 علي فافعل في عبادي اي مع عبادي لذلك في عام مقام جوف الوطء ان الظهور
 تعالى والمطروقة من الخواب الادمع والمطروقة له تعالى والمطروقة عليه من حيث احد
 في عام مقام ولو تودج احواله اليوم قال لهما انت طالق ليس يقع سألني ان هذه هي
 احاد حقيقة وهذا يمكن بصحة احواله ان ليس كانت حالية عن عمد الحاج فلا مذهب لي
 جهله انما الخلاف الحقيقة ولو كان تزوجها اول من سألني مع الطلاق لانه يدير
 فيصحب احاداً محل

اسما ولغيا لضافه الى اسرار رافع الطلاق في الزمان الماضي لا يصور هو قوله ان طالق
 يقع في الحال ولو قال انت طالق اليوم عدل يقع في الحال بطل قوله عدلان الواقع في اليوم
 لا يصح اصواته الى العبد ولو قال انت طالق عدل اليوم يقع في العبد ان الطلاق المضاف
 الى الغيب اعلم ان الصاعه للحال انه يكون رجوعاً عن الاضافه والرجوع في الطلاق المضاف
 او المعلق لا يصور ولو قال انت طالق لما ان لم اطلقك لم يقع سألني حتى يموت هو لانه
 على السكت شرط عدم المطلق وعدم التطليق لا يصح سألني في احواله ولو
 في مقام الطلاق حتى يموت هو ادعي ان عدم احواله حتى يقع الياس من
 المطلق بعد حد الشرط يقع الطلاق عليها حكم المسمى احواله ولو قال
 انت طالق لما سألني لم اطلقك ادعي ما لم اطلقك وسكت طلقت لما حركت
 مرانه اصوات السكت الى وقت خالي عن التطليق ان قلتم متى منما للوف لا معناه
 انت طالق في الوقت الذي لم اطلقك وحد الوقت الخالي عن التطليق حتى سكت يقع
 السكت حتى لو قال انت طالق موصولة بقوله سألني لم اطلقك لم يقع حكم البتة سألني
 لما طلقها عن المسمى بعد بولي بحسه ان المصوب من المسمى لم يولم بحول هذا
 بوا لا يصور البتة في هذه المسمى اذ لا يحقق المسمى المسمى للمسمى ليقع تطليقه
 واحده بالمطلق بعد المسمى لو قال انت طالق لما ادالم اطلقك ما يولي قوله اذا
 الوقت صحت نية يقع في الحال ان نوي به الشرط صح ايضا ويقع في احواله ان لم يكن
 به بعد هذا امره متى لم اطلقك لا اذا الوقت قال الله تعالى اذ اياهم
 بمحكم احكامهم يعني وقت الوية فلو كان للشرط لقان جزاءه محذور ما واجبه لولا
 بمحكم احكامهم

وعند أبي حنيفة هذا محله قول ان لم اطلق يقع شيء محو هو اذ لا إذا
 كما سئل للوقت يسجل للشرط قال فاعلم ان استغنى عما انك وبك الغناء وإذا
 قصيد خصاصة فتجمل يعني ان تصبغة بدليل ان في حرم ما يورد من القول
 كقول نوري ان تحميمه بضاعته وإذا انجزم ما يورده إذا كان للوقت كقول النجاشي
 وإذا اتكفون بوقتة أدعى لها وإذا انجاس الحس ينجس بغيره وإذا ادعى انه اسعمل
 بهما فإن كان المراد منه الوقت يقع في الحال وان كان المراد منه الشرط لا يقع في
 محو وقوع السر في وقوعه للحال ولا يقع في الشك كحذف ما إذا قال اطلق يفرج
 إذا أشد حيث لا يصح الجواب على الجلب ويطلق بينهما متى كانت ان تم
 الطلاق صاري في يدها بعض وقع الشك في خروجها عن يدها بالقيام عن الميراث
 ان كان المراد الوقت لا يخرج عن يدها وان كان المراد منه الشرط يخرج فلا يخرج بالشك ولو
 قال ان طالق يجزئ اطلاقه مع الحال ولو قال حي لا اطلقك يقع حي محيي سره شهر
 لا في الاول اضافة الى زمان يصح للحال في السابى اضافة الى زمان في المستقبل
 فلا يقع ما لم يوجد ذلك الزمان ولو قال اس طالق في العبد ولا يقع في اول العبد
 ولو قال عبد احرا اليها يصدر عند أبي حنيفة عندهما لا يصدر قضاء حاشه كما قال
 اس طالق عند يقع في اول العبد ولو قال عبد طلق فاحرا اليها لا يصدر لذاهي وابي
 حنيفة انه جعل العبد طوقا للوفاء طلقا والطوق ان يصيب اسما طوقا بالمعنى
 بالمطوق كما قال فلا في لبد لا يصيب ان يكون الدار كملها سحولا كذا في هذا
 يصيب في هذا طلقا في بعض من العبد او في كل واحد قول طلق هذا انه جعلنا
 طالق في كل العبد لما يكون طالق في كل العبد اذا وقع

الطلاق في اول العبد ولو قال لها اس طالق وانت موصية قال عبد الله اذا امرت العبد
 فصلا لا للماني عطف على الاول فلا يصح حكم الاول ولو قال لها اس طالق ساني
 او الله او قال اسدا الطلاق او ملا الله او كالف او بطلية سديده او طوله
 او من فضة مع واحد بانيه وان يوي الملل ملل في قوله بطلية سديده او طوله
 او موصيه اما الباني لان وصف الطلاق بالسبوة انه يقتضي ذال صلة الحاج
 وقوله اسدا الطلاق ارشاده وصفه بالشدة وسنة موحى الحكم يكون ذلك بان كان
 بانيا حتى يحتاج فيه الى الاستعانة من المراه الاساء صلة الحاج اما في الوجهة يحتاج
 باستدراجه الوصلة اليها فيكون خفيا بمعايله لا في قول ملا الله شتمه كما لا ينبغي
 وملا الله قوي يكون موحى لعظم والقوة هو مذكور من حيث الكرم فاي ذكر يوي
 صحت منه وعند عدم النية ثبت في دي هي الواحد السابى وقوله كالف يحمل السب
 من حيث القوة يقال لان الف رجل معى والقوة وحمل التشبيه حصر الكرم فاق
 ذلك يوي صحبه وعدم عدم السب في دي على ما مر عند محمد مع ذلك
 يوي اولم سواء ان شئت العبد وقوله طوله او موصيه يذكر في هذه الحال
 لهذا الامر عند الطول العوض اي ليس له هذه القوة وقوة موحى الحكم يكون
 وهذا السبوة فادان يوي الملك بعد يوي اعلا اليها في القوة والى في صح
 والصحيح انه لا يصح منه الملك في ان طالق بطلية سديده او طوله او موصيه
 لان يوي على السطية وانها معا دل الواحد هكذا في ذكر سبب لم يمس السب حتى يتم الله
 ولو قال اس طالق ملل راس الاوه او ملل حبه المردل مع ما ساعد في حقه على ما
 و محمد

قال لا يصلح عند ما انه اذا شئت الطلاق ما شئ كان يكون ما سألني الامام عليه السلام عن الطلاق
بمع وجها ولو قال صلح عظم وامن الله او عظم الحدول يقع ما سألني عن جميعه عند روي
وجها اما عند ما شئت فظاهره اما عند ما شئت لان الاصل عنده ان سمي ذكرا او عظم
او ان سمي يكون ما سألني كان السبي الذي به صغر او عظمه عند روي فان ذلك الشيء عظمها
لكن ما سألني الاصل ولو قال ان طالق عند الدار يقع واحد عند ما شئت لان الراب لا عند
محمد بن يعقوب بل ان يراى به الكرم ولو قال ان طالق ولا سله يقع واحد رجعي عند ما شئت
وعند محمد بن يونس ان يروي السلف من مذكور في نوادر من سماعه ولو قال ان طالق من حيا
الى الامم فهي رجعي عند ما شئت فريايه لانه وصفه بالطول ان يقول وصفه بالصغر لان الطلاق
من وقع يكون اقفا وجمع الدنيا فوصفه ببعض المكان يكون وصفا بالصغر والصغر حر الخ وهو
الرجعي ولو قال ان طالق مع مولي او مع مولى لا يقع سمي لانه اضاف الطلاق الى حال اذ قال
ملك النكاح اذ قال ان الاعليه لو قال لا امرأه وهي امه ان طالق من مع مولى لا
انك فاعلمتها المولي لا يحرم حرمه على طه وعكس الزوج عليها الوجه بالاعيان ان
الزوج جعل الطلاق باعلى العتق ان الاعيان ليس به والطلاق لا يقع
بدون العتق حتى لو مات المولي قبل الاعيان بطلت على الزوج اما اعيان المولي
منصور بدون الطلاق فانه لو مات الزوج لم يعتق المولي بعين بدون الطلاق وقد
ان الطلاق متعلق بالاعيان والاعيان غير متعلق بالطلاق فصاحب العتق بشرط
للطلاق يقع الطلاق بعد العتق ولا يحرم حرمه على طه عليها ان بعد مثل حرم
ولو قال ان طالق طالق من عبد او قال المولي ان حرمه عبد لم يحرر ووقع الطلاق حرمه

حرمه على طه لا وجه علمها في قول ابي حنيفة اني يوجب ان الطلاق والعاق لعان
في زمان واحد في العاق بصادقهما وهي امه فكذا الطلاق بصادقهما وهي امه طلاق
الامه بيان لكن علمها لا يعتد به سلك حصر لا العتق بعد الطلاق وبهذا الطلاق هي
حرمه وقال محمد لا يحرم حرمه على طه وله ان يراجعها واعسر ما لم يله المثلثه قال ان الطلاق
والعتاق لعان في زمان واحد كما قال الكس العتق ودوال الرق والمثلثه بيان في زمان
واحد اذ لو كان زوال الرق بعد ثبوت العتق بجمع الوقت والعق في زمان واحد
وذا لا يتصور واذ كان زوال الرق مقابلا لثبوت العتق والطلاق لعان العتق
فيقع الطلاق حال زوال الرق حال زوال الرق ليس في مرفوعة فلا يحرم حرمه على طه
ولو قال ان طالق هكذا يسرا بالامام والساده والويطى هي ملكه لا يملكه
ساده سطور له صانع دون طه بها لان الاساده بالاصابع قد يعوم معام العاده
بالعده في العتق السور كادوي عن رسول الله عليه السلام قال الشمر هكذا قال ومعه
هكذا يهكدي وهكذا وخبر ابي امامه في الموه الساله عن شيخ وعشرون هذا كان
بالاصابع المنشوره والعتق لذلك قال ما عتقه الا صعبا لكونه قد صدق بانه
مراة محمله ولا يهدق فصلا لانه خلاف الظاهره وجل قال لامرأه ولم يدخل بها
ان طالق واحد وقاس حريمه قال ان طالق فقام عند قوله واحد لم يقع في المهر
او الزلام يوجب على العتق بصادقهما العتق وهي مرفوعة فكذا اذا قال ان طالق
ان شاء الله وكانت حريمه عند قوله طالق فقام عند قوله ان شاء الله بجمع في الحصر

لصحة الاستماع في سبب فلا يقع شيء من اسير كبرائه قبله كالحاج فلو طلقها لا يصح ان
 شرع لرفع ملك النكاح وهذا يقع بالسيار جلا قال اعراس اما كطالق لا يصح وان يوتي وقال
 الثاني يصح اذا فوي لا في الطلاق شرع لرفع النكاح والسيار فام من الحاسن صبار لقوله لا تملك
 ما من او انا عليك حرام ولا انه سرج لا زالة القدر لا مد على الوجه لانه يمكن من الخروج والعروج
 بعرضها وانه لا يقضي الي استثناء النيب لخلاف البراء لانه لو لم يست العد عليها وبممكن من الخروج
 والعروج يزوج اخر يودي الى استثناء السب فلما استثناء القدر عليها ولم يست على الزوج خلاف
 ما اذا قال انا منك ما من او انا عليك حرام يصح لانه يبي عن زوال الوصله ورواى الخروا
 لصال والخمس محض كون فاما بما لا محاله ولو قال لا خيبه يوم ابو وحك فالت طالق فروعها
 ليلا طلقه لا يوم من غير فعل لا معتبر لانه مطلق الوقت والزوج مما اعتد فان المرام
 مطلق الوقت **باب في الطلاق اذا قال لا ابرأ من ابنتي**
 علاما فالت طالق واحده وان ولدت جارية فالت طالق خمس ولدت عاملا وجارية من بطر واحده
 بذكرى ائمتها ولدت او كان ليل يقع بطلقة واحده في بعضا لان العلام لو كان ولا يقع
 واحده وسعفي عدتها ولو لاده الجارية بعده ولا يقع سي بعد لاده الجارية من عدتها معه
 وان كان الجارية ولا يقع سار وسعفي عدتها بوضع العلام ولا يقع سي لولاده العلام للمهر
 والسطيفة الواحدة سمس قع السكر في السار فلا يقع بالسك لكن في الاحياط والسم
 لجعله بطلقة من حتى لو طلقها اخرى لا يزوجها حتى سكم روحا عدم احسا طاد ولو قال
 لها اداك كلب اباي واما يوسف فالت طالق بلسا فابانها او احده واصف عدتها فكلت

القول

احدهما ثم لودجها وكنت لودجها طلقت لثامنا وقال وهو لا يطلق هو بقول اجمعان
 السوط الباني لودجها في غير الملك لا يقع شيء فكذا اذا اودج الشرط لودج في غير الملك يقع
 سي لانا ان الملك انما يعمد الوفاق المحس او لنزل الجراوت وجود الشرط للادل
 لس وقت الوفاق المحس لا وقت نزول الجراوت ولا سوط الملك كحلاف وجود الشرط
 الباني انه وقت نزول الجراوت لا يقع لودج في الملك ولو قال لها ان دخلت الدار فالت طالق
 لتمام طلقها خمس اوصفت عدتها ونودجت نودج اودج عادت الزوج لودج لودج
 ودخلت الدار يقع بطلقة واحدة يحكم اليه في حيف واني يوسف وعد محمد يقع
 بطلقة واحدة ويحرم حرمه علقه بالانفاق هذا ما على رالودج الباني لا يهدم
 السطيفة للين ففنا في النكاح لودج وعد محمد سي له طلقه واحده في ملكه
 فحسب بعد الشوط يقع ذلك وم الملك محرم حرمه علقه هو بقول رالودج
 الباني عوف منبها للحرمه الثاني بالملك يوت المحرم ضرورات اسمها الحرمه وهما
 لم يست الحرمه فلا يكون الزوج الباني متهما للحرمه فلا يب الخلع وعد ابي حيفه واني يوسف الزوج
 الباني يهدم السطيفة من ملك بطلقة واحدة بشروط الخلع الزوج الباني يهدم
 وجود الشوط يقع ذلك لان الزوج الباني مشب الخلع معوله عليه من لعنة الخلع
 والمواد الزوج الباني الخلع من رالودج لا يترك طلعها كمن يتخلل بينهما زوج ابي
 بكتاب ائمة تعالي ولو قال ان دخل الدار فالت طالق لتمام طلقها لتمام
 السطيفة عدتها حتى لو عادت اليه بعد زوج اخر لا يقع حكم المحس سي وعد الثاني
 يقع السك هو بقول ان اليه في مضي لا يثبت الا بالثبوت لم يوجب من الملك الزوج

ملك بطلعات فترك عبد وجود الشرط في ملكه ولما ان المعلن بالشرط لم يملك
 بملكها ملك التماح الاول لم يبين ذلك بالتميز فلا يسمى المعلن ولو قال لها اذا
 خاضعتك فاني طالق لما زاد دخل فوجه في وجهها قلت بياضه كالحرج / الحق على سبيل
 وعن ابو يوسف انه يحل بغير مهر والمثل وكذلك اذا قال لامه ادباجمعه
 فاحره فادخل فوجه في وجهها قلت بياضه فالحج اب كذلك ابو يوسف قال بياضه اذا اخرج
 ثم ادخل يحل العقب بالاجماع ولهما ان الجماع ادخال الفرج في الفرج وفي طالع اللث
 دوام الادخال لا الا ادخال لا دوام لو ما ادخل خال لم يحسب في فان الادخال وح
 في ملكه بخلاف ما اذا اخرج ثم ادخل لان وجد الجماع بعد الطلاق والملك الحرة لا
 احل المجدل ان لا يلا جان كل ما سى واحد مرجح المقصود وهو هذا الشهرة
 ادلها ومع طلال في ملكه فلم يصحح موجبا للمهر فامسح وجوب المجدل مكان السرقة
 العقب ولو قلن المولى بالجماع طهنة واحد فمهما راحا بعدا في يومه بالثبوت
 لا ولو اخرج ثم ادخل بغير راحا بالاجماع ساعلى ما تقدم ولو قال لها ان حصة فاني
 بطلت حين يوكي دم الحيض دم الحيض ان تغد عليه ايام فاذا امتد عليه ايام طلعت
 من حصة الدم لو جرد فعل المحض من ذلك الوقت ولو قال ان حصة جرد
 بطلت حتى يحضن بغيره لان الحيض ايسر مساوئ الكامل وكما لها وجود ان ظهر
 وذلك محض من ايام ان كان ايامها عشر وبالمهر وبالعيل ان كان امامها دون العشر
 بغيره اذا قال ان حصة بعد كي حركها سرج حصة حصة ولو قال ان حصة جرد لا يثبت
 ما لم تغرب الشمس ولو قال لها ان حصة فاني طالق بعد كي جرد ما قاله

٨٦

الكامل

ان كبحى ان بعد ملك الله ما وحمد فالت طالق وصبرك ملكك انك كذا الروح
 مع الطلاق عليها ولا يقع العبد والطلاق الصريح ان حصها فبها ثبت حرمها ولم
 يثبت غيرها لما كذاها الزوج ولو قال ان كبحى بملكك فالت طالق فالت احث
 المحلوس وقع عليها الطلاق عندا حينه وانى يوسف وقال محرم ان قال فادبه / يقع منه
 ومن الله تعالى لان بعد المحبة بالقلب بدل على التعلق بحقيقة المحبة لهما ان بعد المحبة
 بالقلب لقول ان المحبة لا يكون لهما بالقلب والله اعلم بالصواب **فيما اذا**
الكاتب رجل قال لامه ان احب اليك الطلاق
 احب اليك يقع واحد مائة والقياس ان لا يقع لان قولها انا احب اليك محمل لهما كمال
 والطلاق لا يقع بالسكر وحده الاستحسان ان قولها انا احب اليك محال احث كقولها اسهل اليك
 الامانة ولما قول الله تعالى اني لم لا ادوا حكر ان كبحى فودن الحيوة الدنياه وبنها متعالي
 امسك فقال عليهم لعاب اني لا خيرك شى ولا يجيبني حتى يساموي امسك واخبرها
 بالايه وحرمها فالت اني هذا استاموا فوكي احب والله ورسوله وادوا برأيت
 الله ورسوله ولو قال احبوت او قال احب و لم فعل نفسي لا يقع في ان يوكي الزوج الطلاق
 ان هذا ليس من لعا ط الطلاق وانما حوت حوايا بالحب والصبر ومفيدة الا
 اذا قال الزوج احب اليك فعل يوكي الطلاق فالت احبوت يقع لان الجواب بغير ما في
 السؤال كلام الزوج حرج مفيد وصار جواب المبراء مفيد ايضا وصار محله
 قوله احبوت بغيره يقع ولو قال لها احب اليك فالت احبوت لا يثبت
 او قال احبوت الوسطي فالت احبوت لا يثبت وقع الثلث عندا حينه لانه لا يثبت
 الاولي او الوسطي لان المبراء ملك له طقات بالصومعات الثلثة الذي هو الاولي

او الوسطي فان في تفويض الزوج لا في المصوح فان جعل في كبره لم يبرهه واجد بعد اتمام
هذا البرهه وانه هذا ادب لكونه هذا اذ دخل في الكيس ولا يذكرهما البره
في تفويض الزوج / او المصوح صوما اجتمع في ملك المراه فلعن الرب عي قولها احرت
وانه صلى الله عليه و آله لعل عند ما يقع واحد لا قولها الا في قضيه شيان احدهما الرب
والاخر الزوجية فان تغذرا عساه في حق الرب فاما ان هو جفيف امكن عساه في حق
الزوجيه كانتا مات احرت تطليق احده او مات احرت المطلق لربا في بيع احده
كذلك هنا قال الاحكام هنا الى سبه الزوج لان المكم ويدل على ادايه الطلاق لا يفوض
الطلاق بتعدد اما يفوض السعد طوم يحمل على الطلاق بل هو الثاني والثالث
علي الطلاق ولو قال احرت احساره يقع الثلث لان الاحساره مذكوره في
احساره مذكوره واحده وانما يصح محساره بم اذ اجازت مختاره الفلح حتى يحتاج الى
الاحساره احرى لو مات طلعت نسبي احده او احرت نسبي تطليق يقع ولحق
لا ملكك اسعاع الثلث بالتفويض مملكت اسعاع الواحد وانما سبه لان الزوج حرها
في بيئها واحسارها بيئها يحصل بالامر لا بالزوجي لا احرى الا اذ اجوز الزوج بالطلاق
الرجعي بان قال احباري بليس تطليق او مال امرك بذلك في تطليقه العمارت نسبي يقع
واحد وجميعه لان الزوج جرح على الطلاق الوحيي في التفويض فكان المصوح اليها
جرح الطلاق وانه رحي بالنسب ولو قال لها احباري احساره فتاكت احرت بيع الطلاق
باينا ان الاحساره مذكوره للعد داي مره واحد والعدد ينال في احسارها بيئها
لا في امر اخر فمما يدل على الطلاق ما احاده الى السه قال كاتبات الطلاق بما يله لتمام
انت حله مذكوره ما من جوام وملك احري امرك بذلك احباري اعدي سبها في محكم

بأنه لا يقع ولا يصح

معناه فان كان حال الوضا ولم يست من الزوج ذكر طلاق مصدق في التلاوه لم يسلط
ولم يقع بدون السه وان سبق ذكر طلاق من الزوج المصدق في تنبيه نسبه التلاوه ان
قال المراه طلعتي فقال الزوج اسحله او مذكوره او سبه او ما من اذ هو له قال ادعيني
اخرى نسبي اسدي لي محرمي واني قال ان الطلاق مصدق ان هذا اللفاظ
يحمل الرد والامحاج يحمل على الرد لان الطلاق لا يقع بالسك ودون في سوح المصد
السمه رجعه انه المصدق في قوله حله مذكوره ما من جوام ولو قال عدي امرك سرك
احباري المصدق ان احده لتمام لفظ لا يحمل الرد فيحس الطلاق وان كان حال
العقب مصدق في التلاوه لم يسلط الطلاق وهو قوله حله مذكوره ما من جوام لان هذه
لتمام لفظ يحمل السبه يعني انت حاله مذكوره معطوئه ما به من الحسرات يحمل عليه لذلك
مصدق في اللفاظ السعه وهو قولهم ادعيني فوجي احرى نسبي اسدي لي محرمي
اعني لانه يحمل العقب الزوجي يحمل عليه ولا مصدق في السله لانه في هو قوله
ك امرك سرك احباري اعدي لانه لا يحمل السبه الرد فيحس الطلاق وانما هو المحس
مذكوره لتمام لفظ السله حله احرى وهو قوله لا ملك لي عليك لا سرك في عليك المحس
ما هلك حلت سرك حلك على عاومك والواقع مذكوره لتمام لفظ كل ما من الا قوله اعدي
اسدي في محكم فالواقع بهما وجعي وبع في الثلث في قوله كل ما الا في قوله احباري فوجي
الثلث المصحح لانه لا يصح العموم فانه حرها من سرك من احباري نسبيها او زوجها بخلاف
الا بربا لم يثبت يصح في الثلث فيه لان جعل الامر يهدا على سرك العموم فكان محتملا
للسه وجل قال اموات طالق ادان ما من ووجي به العقب المصحح قال السامي رحمه الله

نعمت في هذا اللفظ يعني ان طلاق الزوج ملك النكاح هكذا يصح لادخال الزوج ملك
 الامس اذا زال الزوج ان الملك لا يملك في الايام بل في الايام والصوره الثاني
 الطلاق شرع لا زاله ملك النكاح وملك النكاح اصعب من ملك الامس لان ملك النكاح
 ملك من جهة ملك الامس من كل وجه وليس كل ما يصلح لزاله الصغيف يصلح لزاله الا
 يورى ان الرضاع وحده المصاهرة يورى ملك النكاح فلا يورى ملك الامس بخلاف ما اذا
 قال المتكوه اسخره وورى به الطلاق حيث يصح لان سجع الزوال يورى للملك
 وهو ملك الامس يصلح من غير الاصحح وهو ملك النكاح ولو قال الاموات اعدي اعدي
 اعدي وقال عند الاول طلاقا وبالباقين اوتوا لا عند صدق ما
 دها لان يورى بالاقدين حقيقة كلامه وان قال لم اوتوا لى سابقه ذلك
 لان من قدام الطلاق وورى ان النسي على اليا لم يفسد ولا اعدي جعله طلاقا
 وددت اني دالت عن ذكرو الطلاق لان لم يورى طلاقا باليه بها والحد
 طلاقا ولو يورى من طلاق مع الثلث لان يورى بحد واحد في تطليقه حتى لا يحكي في كل
 ولو قال امرك بذكر اليوم بعد عدد فود في اليوم بطل الا في اليوم فكان في يدها
 بعد غد ان يقدر ان يجعل هذا في اليوم بعد عدد او واحد الا ان بعد ما صدق انه
 عند اخذ في الامور ان معنى كان قال امرك بذكر اليوم امرك بذكر بعد عدد فوقت
 في اليوم فان الامر في يدها بعد عدد لذي هنا والداخل القليل ان امر بعد عدد في الذكر
 في اليوم العود لا سادس لثلاث محلات ما اذا قال امرك بذكر اليوم بعد عدد فوقت
 اليوم بطل كله لان الامر هنا مع الحد الا بطل العاقل من اليله المتوسطه بخل

الاو

الامر حتى يطل بعضه بطل كله ولو قال امرك بذكر اليوم فان الامر سبها في عود
 السمين لو قال في اليوم فقامت عن المجلس بطل وقد ذكرنا الصواب في هذا ولو قال
 امرك بذكر اليوم بعد عدد فلان بعد عدد فلان يوم الخميس ولم يعلم هي بعد من حي من اليله
 خرج الامر من يدها لان اليوم مبي فون كما عند كان المراد هو اليها واعساها اليها
 والامر ما ليرى ما عند فكان المراد هو اليها والامر كان موفا الى عود السمين يوم
 العبد ولا يصح بعدا لغيره بخلان ما لو قال لاحد يوم امرك بذكر طلاقا ورحما
 لئلا طلعت لان اليوم فون كما عند لان العود كان المراد مطلق الوقت
 كما في قوله تعالى ومن يولهم مؤمنا حرم والمراد مطلق الوقت هو ولو قال لئلا
 امرك بذكر او قال احصاري بغيرك وورى الطلاق فلما ان حصار بينهما في المجلس
 ملك يوما اجماع الصحابة فان مات من المجلس احدث عمدا او بطل خباؤها لان
 هذا ملك الطلاق لما يقتصر الحوا على المجلس كملك الاعيان يقتصر
 الحوا على المجلس الصيام يكون دليل الامراض والوفات قائمه فعدت او احوالت
 اوقات فمقتضى او قال ادعوا الى استئجار او شهودا استئجار
 سطل حواها ان هذا كله دليل السائل للمرابا والوفات على انه موقوف
 سطل حواها وان ساد بطل حواها لان ساد لداره فمقتضى او احوالت
 او مع وقف ولو كان في اليله هي تحوي لاسطل حواها ان حواها غير مضاف اليها
 تحوي بالوج والما الاوي انه لو ادعوا لا تقف مكان فامنت ولو قال لئلا امرك بذكر

سوى ذلك فعالت احسرت نفسي بواحدة تقع اليك ولو قال طلعت نفسي بواحدة
واحدة باسمه والفقير وان قولها احسرت نفسي بواحدة اي باختياره واحده ان مصدر قولها
احسرت يكون اختياره لانه ان المصدر صواب محيد وما يكون السمت دليل على هو
قولها بواحدة وانما مصدر محاده بمره واحده اذ اصابت محاده للملك امي قولها طلعت
نفسه بواحدة فالمصدر بالمحدوث هنا الطليعة وهي مصدر قولها طلعت فانها قالت
طلعت نفسي بطلعة واحدة ولو قالت هكذا تقع واحدة وانه ما من لانه المعوض
اليها هو القاسم وكذلك اذا قالت احسرت نفسي بطلعة تقع واحدة باسمه لما هو لوقال
لها انت واحدة سوى الطلاق تقع واحدة وجيب لان الطليعة بنت بطون الا
مضاحي بصر قوله واحده صفة له والعبء يدل على المعرفت بقولهم صرت جمعا
اي صوبا وصفا وما بنت بطون الا وضاعبت بطون الضرورة والضرورة
ان كنت بالادبي وهو الوجعي ولهذا لا يصح انه اليك فيه وهذا شافعي لا يصح ان
قوله واحدة صفة شخصها لما لو قال انت خالصة فوكى الطلاق ان يقع وقال بعض
مشايخنا ان اجوب الواحد بالوجع لا يصح لانه صفة شخصها وان اجوب بالصفة لانه
كون صفة لمصدر محدود وهي الطليعة وان يكن فيه الخلاف فعندنا يصح عند
الشافعي لا يصح والصحح ان الخلاف في الملك احب فار العوام لا يغرون وجوه الامم
باب المشقة اجل قال الامام **طائفة** منكم من كانت طائفة
تقع واحدة وجيب ان يكون اللاحق اليك يقع اليك لان قوله طائفة فيك محض معناه او
معنى على يفرح الطلاق والجهان ايم مسر ساول الادبي يحمل القول على ما مر ان

وان نوي حسن الصبح عنه لا عردد واسم الحسن الخنادر العبد اذا كانت المرأة
انه يصح ما عساه ان كل الطلاق في حقها بيان ولو قال لها طلعت نفسي فانت انت نفسي
صح ويقع واحده وجيبه ان الامانة من لفاظ الطلاق وانه صفة للطلاق فانها قالت
طلعت نفسي ياينا لكن بطل الوصف لانه لم يصرص اليها وفي قوله بل ولو قالت احسرت
نفسه لا يصح لان احسا ليس من لفاظ الطلاق وصواب الامور انه لو قال احسرت
او احسرت لا يقع سي وانما عرفت حواما بالنسب واجماع الصحابة كذلك يصح جوابا بالام
ما الامور اي لا اقل ايها مامنه فاما الاصلح جوابا للصبر فان المهم لا يصح لمره
وجوابا للصبر بحال فان كانت عن المجلس بطل الصبر لان هذا عند الطلاق
لها وجواب المملك بصر على المجلس لان بقا الملك بقاء محله والفعل لا يقال فقلت
الطليق حاله وانما بقي ما دامت في المجلس لاسما ان المجلس جعل فخطبة احده ضرورة
للتأمل والسرور هذه الضرورة اندفعت بالمجلس فاذا قامت عن المجلس لم يمس
الطلاق ملحا ولو رجح التراج لا يصح ان هذا في معنى لمعنى بتطليقها
وهيها وان كان بيننا واليمن لا يقبل الرجوع عنه لان المقصود وهو المحل او المنع
ولو صح الرجوع لا يحصل المحل والمنع لخلاف ما اذا قال لحي طلقها حيث يصح
الرجوع عنه ولا يقتصر على المجلس لان هذا موكيل فانه يعمل للموكل بخلاف المرأة التي
تعمل لنفسها فاذا قال موكيل يعمل للموكل بعت عمره وفيها نصير لانه انما لا
بقتصر على المجلس لان الموكيل استخانة من الموكيل ولو اصرص على المجلس لا يصح
لان في المجلس الموكل معبر على ذلك سبب والحاجة الى اعارة غيره وانما موكل الموكل

تفسير

في حال عدمه لم يصح علي المجهل هذا ولو قال له خذي طلقها ان شئت فتره هذا وكذا
لو جرد واحد فان يعمل لغيره والمالك من يعمل لنفسه هذا عندنا تملكه في بعض علي المجهل
والاصح الرجوع لان لما علق بمشيتته بعد تعلق الطلاق بوابه مشيتته حي ولو طلقها
من غير ان يجري على لسانه الطلاق من غير مشيتته لا يقع وكان الكا لان المالك هو الذي
يعمل بمشيتته فيبوي في غير علات الوكيل لان يعمل بمشيتته الموكلة بوابه المشيتة
حي ولو طلقها من غير مشيتته فيصح ولو قال لها طلقي نفسك فطلقت نفسها
واحدة تقع واحده لانها لما ملك انصاع الملك فيملك انصاع الواحدة ولو قال طلقي نفسك
فلما ان سببا او ما زال فبهم فطلقت نفسها واحدة لا يقع سبب لان تعلق الطلاق
بمشيتها الملك ولم يوجد في قوله بالف وصى الزوج بالسيرة فالف ولو وقعت احده
فبغير سبب لان الف والزوج ما وصى بذلك بحال اذا قالت الجواه لو جردا طلقني فلما
بالف فطلقتها واحدة حسب يقع واحده سبب لان الف لما وصى بالمرافعة لم يصب بالمرافعة
كانت اوصى ان تبطل لمرافعة ولو قال لها طلقي نفسك واحده لان انصاع فطلقت
نفسها لما اوقع سبب في حقه وعندهما يقع واحده لان انصاع الملك انصاع
الواحدة وزياده يقع الواحدة ولا يقع الزيادة والاي حينه يجهل ان الموقوف
اليها واحده يكون كذا ودرانت واحدة هي وبعض الجملة جرح الامر بها
ويظهر اذا قال لها طلقي نفسك واحده ان شئت فطلقت نفسها في الحواف
الذي ذكرنا ولو قال طلقي نفسك طلاقا ملك الزوج فطلقت نفسها ما يقع

احد ولو قال طلقي طلاقا بانيا فطلقت نفسها واحده يقع ما ساقا فالحاصل ان يقع
ما امر به الزوج وانما انت بالاصل والوصف فبطل الوصف وبقي الاصل ولو قال لها
ان طالق ان سبب فعانت سبب ان كان في الابد والابدية وطلقتها
لانها علق بمشيتته فموجب وجود التعليق بشرط موجود فيجب ان يكون ابوها
في الابد لا يقع سبب جرح الامر عن يدها لانها اعربت حيث اشتغلت بالامانة
لها ولو قال شئت ان شئت فعانت الزوج شئت لو كان الطلاق لا يقع سبب جرح
الامر عن يدها لما ذكرنا الا اذا قال الزوج سبب طلاقا فخلت يكون هذا
انصاعا بغير يقع ولو قال ان طالق متى سبب او متى سبب او اذا سببت
او اذا ما شئت فلما ان يطلق نفسها في اي وقت شئت في المجهل وعمل المجهل
تطبيق واحده في كل مبيع في المرافعات كلها وكلمه اذا الفوت يستعمل
للسرط ايضا فان كان للشرط سبب بالقيام من المجهل ان كان الوقت لا يبطل وقتها
الطلاق سبب سبب طلاقا بالقيام من المجهل بالسرط الاحتمال ولو قال ان
طالق كلما سببت فلما ان يطلق نفسها لما لم يمتنع ما لا حمله في المجهل وعمل المجهل
ان كلما يمتنع كلما سببت وتعلق حكمه طلقه واحدة وان سببت المرات
حمله واحده لا يقع الجملة وهل يقع واحده عند رجعة لا يقع وعند رجعة لا يقع
على ما مر ولو قال ان طالق ان شئت فطلقت نفسها في المجهل اذا فطلقت
بطل لان من حيث اسم المكان والطلاق لا يعلق بالمكان الا في ان لو قال

ان طالق في الكعبة يقع في الحال فطر ذكر المكان وهو قوله ان طالق ارست ولو قال
ان طالق كم بيت اماسيت فلها ان يطلق نفسها ما شاءت واحدة او تسن او تسن الكرى
المجلس ان كم وما لبيان العذر ولو قال كيف شيك فغدا في بيعة تقع في الحال اجه
من عرشه ان المشية دخلت على وصف الطلاق لا على ابد الطلاق وعلى الاصل
معنى بالشيء والوصف يعلق بالشيء عند ما يقع طالع ساقى المجلس ان الوصف لما
يعلق بالشيء يعلق الاصل ايضا لان الوصف بدون لعل لا يكون ولو طلقت نفسها
لما اداسا وعلى في المجلس قال الزوج نوب هكذا راي ومع ما اودعت بالعاق
ان حوض النهر كسار وقع كسرات في المجلس ولو قال ان طالق من طلاق طلاق
فلها ان يطلق نفسها في المجلس واحدة او تسن او تسن لعل عند ان حبيبه عند ما
لها ان يطلق نفسها لما ايضا لان كلمة من محمل للتعيين وكلمة ما محمل للتعين
فمحمل كلمة من على التامر حتى يكون عملا بعموم كلمة ما والاي حبيبه ان امكن العمل بها
فعلها فانها ملك اساع الاكثر وهي سان عملا بكلمة ما لان العام يساوي الاكثر ولا
ملك اساع التامر عملا بكلمة من **باب طالع بطلان ما اذا كان**
او حبر او صب فعلت فان منه والاشي له عليها لان طالع يعلق الطلاق السابق بشرط
فولها وقد ملكت والاشي عليها لان لا يمكن احاطا لمجي مال ليس مال ولا يمكن احاطا بغير
لان المصع لا يجه له عند الطلاق وانما حصل لها جه عند النكاح لانها وحطو النكاح فغدا
ذوال النكاح يعلق الاصل وهو في الاصل لسر حال وكذلك لو كانت صبي على ذلك فالكاه

فان يجه ان لا يجه لا يصلح بدلا او الكتاب لا يصلح بدون العدل لكن مع هذا لو ادى العود
سما في العقد عمن في الكاه معسان مجني السعدين ومعنى المعاوضة فلو لم يبد
معنى المعاوضة لا يبدل ما يصلح بدلا او يصلح معنى السعدين لا يعلق العقد باذالهم
بحر ما اذا اذاه عن وعليه في نفسه ان المولي انما يرضى بعقده بشرط بطلان العقد
الذكر وماذا لم سلم له ذلك سوعا بوجع بغيره المبدل وهو الجديد له في كونه زوج
على ذلك صح النكاح ووجه من المثل ان المصع مفهوم عند النكاح على ما هو وصفت
مهر المثل فاذا لم يجد المبدل في المبدل دخل خلع امرائه وهي صبي دخل خلعها
ما قال خالعك بالف درهم او قال خالعك بمهرك ومهرها الف درهم ففعل ومع
الطلاق بالاجماع لان المصع يعلق النكاح بشرط فلولها وفي محصل شرط وقوع
الطلاق الصغير والكبير سواء قالوا مال لها اذ حلت الدار فان طالق فدخل الدار
وطلق ولا يجب عليها سمي ولا سوط سمي من مهرها ان كانت مديونا بها لو كان
المصع على مهرها لانها فالف مال ليس مال فان المصع اذتم لها عند الطلاق
فكانت مسرعة بالمال وهي ليست من فعل المصع وان لم تكن دخل مهرها بغيره
المهر لان الطلاق قبل الدخول يسقط مصد المهر فلو اراد الزوج خالعها فمالها
خالعت امسك على الف درهم او على مهرها ففعل الاب فان لم يضمن بدلا خلعها بغيره
يؤيده انه لا يحسب لابي الاب ولا علمها ولا يسقط سمي من مهرها ان كان دخلها ان
الاب سارع بمال لصعب فليصع وهل يقع الطلاق فيه رد اسان والاصح ان يقع لان

ان الزوج على الطلاق بشرط دخول الاب قد وجد يستقطب نصف المهر ان لم يخل بها
 بالطلاق قبل الدخول وان صير الاب الالف او المهر وهو الف درهم صح ضمانه لانه لو كان
 احصاء قبل الخلع من الزوج وصحت الخلع وجب فمذا اوتي ذلك لو قال الاحبي
 للزوج اخليها علي الف علي فعل الزوج صح وعلى الاحبي الالف كالف ما اذا
 قال للمولى بع عندك من فلان بالف علي او اعمت عندك علي الف علي فالف اصبحت
 اصلا والاعصان يصح للرجوع على الفاضل في ان هذا الشيء لو صح سلم للمري
 المبيع ولا يملك المهر حتى يوفي الاعصان كذلك يعلم للعبد ملك نفسه ولا يملك المهر حتى
 يوفي وغرام العبد في المساقاة لا يجوز على عمر من سلم له المبدل الا بالكفالة والامر
 يصححه بطون الكفالة عن العبد وعن الموري لان هي لم يحب المهر على المشرقي
 ولم يحب المال على الجيد وكف حب الحفل بحال واشتراط بدل الخلع على العبد
 ان لا يملك لزوج المال على الاجنبي لم يكن هذا احجاب البذل على عمر من سلم له المبدل
 انه لا سلم للمواه بالخلع يسي لانه يزول عنها عند السحاح وظهرت ما لكسها الي
 فان لها من النكاح واد اصبحت ضمان الاب للزوج الالف او المهر هو الف
 درهم فان قال الزوج دخل بها فلما على الزوج جمع المهر للزوج على الاب حكم
 الضمان الف درهم وان لم يكن دخل بها فعلى القياس لما على الزوج نصف الالف
 وان النصف سقط بالطلاق قبل الدخول وللزوج على الاب الف درهم بحكم الضمان
 وفي الاستحسان للزوج على الاب ضمانه والمهر ضمانه على الزوج لان يسهو
 الزوج في العون سلام الف درهم لو كان المهر الف درهم وقبيل له ذلك لان النصف
 سوطه

بذلك

علمي

بالطلاق قبل الدخول ان لم يضمن المهر والنصف لانه هو الذي يوجب المهر عليه
 فهو يرجع على الضامن بذلك وان قبضت المهر الالف فله فالتزوج ما قدر البع
 منها والنصف من الضمان فبما اليه جميع الالف والامتنان خلاف العقد كلام
 ماهو المقصود واصل هذا ان المهر البالغه اذا حصلت على الف درهم قبل الدخول
 ومهرها الف درهم ولم يقض سوا العساس ان يحب علمها خبيره للتزوج لان الخبيره
 من المهر يستحق السقوط بالغرقه قبل الدخول وعد الثوب المراه بالخلع الف درهم
 ضمانه منها سقطت عنها مما كان لها على الزوج من الحريم طون المقاضيه
 عليها ضمانه وفي الاستحسان لا شيء عليها ان مقصود الزوج يسقط قبل المهر عن
 دمه وقد سقط عنه كل المهر ان نصحت جميع الالف في القياس فوذا الف وخيمه في
 الاستحسان مرد الالف لما ملنا وان قال المهر بترامينا فامانا فخر من الزوج عن
 ذلك فله ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها وموجب الزوج على الفاضل بغير كماله او
 نصفه نصفه استحيانا ولو قال المراه اب طالق مالف درهم او على الف فقبلت
 طلقت وعلمها الف درهم ولو قال اب طالق عليك الف درهم فقبلت فكذا عند
 ابو سري ومحمد لان الواو للحال يعني عليك الف حال وقوع الطلاق لا يوري انه لو
 قال احمد عبد الطهام الموري ذلك درهم هو ماله قوله درهم عند ان حينه
 بطل ولا شيء عليها لان قوله اب طالق كلام تام وقوله عليك الف درهم كلام تام ايضا
 عطفه على الاول فلا سعلت بالاول فتعلم حاضره ذهب عمر واسحق وهاشم وعمر بن
 زيد ولا ضروره الى عليهما الاول لان الطلاق مشروع بدون المال بخلاف ما حمل

درهم

الطعام في الطلاق استيجار عاده والجاره مدد الزوجين في شراي
بالاذل لذلك اذا قال لعبد ان جرد عليك الف درهم فهو علي الخلف فيجب ان
حينئذ يفتن بعيني عند ما يفتن بالف درهم ان صل امره اختلف على كبر من مهرها
فان كان الشؤ منها طاب للزوج احد الواده هكذا دقوها لقوله تعالى على ارجاع
علمها ما احدث به ودقوا في الاصل لان مدد الزيادة للزوج لما روي ان امره
فليس من باب شماس حات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وماتت لاهلها ولا مات بعيني
اسكن معه فقال عليه السلام ان الذين يجلون فيكم ما لم يسموا الزيادة فقال عليه السلام لما
الزيادة والافق الزيادة وقد كان الشؤ منها وان كان الشؤ من الزوج مدد له
الزيادة بافتق الروايات وهل يكمل له احد المهر اذا كان الشؤ منه فمدد لاهل
امره قال الزوجان طلقني او قالت اطلقني على ما يدرى من ادبرهم فيفعل ولم يكن
في يدها شي مطلق عليها بلالة وراهم لانه اذ يجمع كامل مسمى في الواده شك
فصاروا كما لو اوصي مدراهم مساو لمدد الزوجين ولوقال امراته طلقك امر علي
الف درهم فلم يرضى فعاتت ففعل قول الزوج لان هذا من الزوج بعين
الطلاق شرط ففعل القول فكان مسمو والمسمى به وجب فاذا لم يكن القول
معدا بكون الشرط فكان القول قوله بخلاف ما اذا قال لا تحرمك هذا العبد ايسر
بالف درهم فلم يرضى وقال المسمو ففعل قول المشتري لان القول به البيع
وكذا في البيع مدد له ولهذا لو حلف لا يبيع فباع ولم يرضى لا يبيعه فاذا ابا البيع
معدا بالقول فادام لم يكن يبيعه ففعل رجوع عما ابا وبيع رجوعه ولو حلف امره

عليه بال وشروط الحيا والنفقة لانه ايام فالحلح بالمال صحيح الحيا والنفقة بالطلاق
من جانب الزوج محلي لانه بعين الطلاق بشرط هو لها ولهذا الزوج اتمام
عن المجلس قبل قبول المراه لم يطل الحلع وكذلك هو في ما رواه المجلس في لوقات
المراه عاصه بصلها ففعل صحيح وكذلك يصح بعينه شرط ما قال اذا عاصه ففعل
حاله بها بصلها صحيح لان من جانب المراه بشرط الحيا في المسمى بالطلاق بشرط الحيا
للمراه فذلك عند هاهنا الحلع وبطل الشرط لان من جانبها القول بشرط وقوع
الطلاق وكما لا يصح شرط الحيا في المسمى فكذا لا يصح في شرط المسمى فصار كماله
قال ان طلاق امره دخلت الباء بعيني انك بالخيار كان الحيا باطلا كذا هنا وعندنا في حينه
صح شرط الحيا في جانب المراه لان من جانبها معاوضة لان من جانبها مال المال يصلح
هو ما يد ليل امها لوقات اختلف بعيني من كذا في رجعت او ففعل عن المجلس قبل
قول الزوج بطل وكذلك لا يوصف على ما رواه المجلس في لو لم يكن الزوج جاضا ففعل
ففيما كان باطلا وكذلك لا يصح تعلقه بالشرط بان قالت اذا عاصه ففعل ففعل
هو باطل مدد لان من جانبها معاوضة يصح شرط الحيا فيه كما يصح في البيع واذا صح شرط
الحيا في جانبها توقف وقوع الطلاق فان دقق الحلع في بطله ايام بطل الحلع وان لم يرد
حتى يصح مدد الحيا لزوم الحلع مع الطلاق ولو لم يرد المال ولو مزوج امره وسوط
الحيا لبقية او للمراه صح النكاح وبطل الحيا وما في جانبها لان منافع المصنع وان حلت مالا
سقوطا عند النكاح لكن انما جعل مالا بطريق الضرورة والاضروبه في يصح الحيا ولم
يظهر كونها مالا حتى صح الحيا وفي جانب الزوج وان وجد المال لكن المال في باب النكاح

باع ولا يعطيه حكم بغيره فلو صح شرط الحمار باعتباره لصبر فلهيود او يخلج الحكم فلا
 يبيع معا ويصح شرط الحمار في عقد الكتابه لانه معاوضه من الجاسس حتى انما يكون مالا لا
 يبيع بذل الكتابه حتى لو كانه على حمار او خسر لبر كانت الكتابه فابعد كذلك جمال المدل
 منع بيع الكتابه حتى لو كانه على قيمته او على ثوب لا يبيع الكتابه فصا وبطرس السبع
 شرط الحمار فيه اذا قالت المراه لودج ما طلقني بلسا باله درهم فطلقها واحده يقع واحده
 سلم لاله لان حرف الباء للعوض والعوض سبيع على المعوض معا بل كل طلقة سلم لاله
 ولو قال بلسا على الالف درهم فطلقها واحده فذلك الجواب عندهما ان كل على مسلم كان حرم
 الباقية لا فرق بين قوله طلقتك بالالف وبين قوله علي الف درهم وعندي في حيفه يقع واحده
 ولا شيء علمها عالم توقع البت لان كل على للشرط يقول ابو جلال ودرك علي ان يود في بيعي شرط
 ان يود في مكان لودم الا الف فليعلمها معلما شرط انعام البت فام يوجد الشرط بكماله
 لا يسي من الجواب على ما ذكر في سر الخمر اذ ان الامام بلسا سبي بالالف وساو بعض
 البدن انهم يذكرون الامان بعد سنة ربه عليهم ثلثي الدسار ولو قال علي الف درهم ورجلهم
 كل الدسار او اء احلقت نفسيها من ربهما علي عند لهما وهوان على انها لود موضعا يبيع
 الخلع ويطل شرط المراه وعلما سلم عن العبد او عمنه لان هذا بشرط محال فوجب
 العقد فان سلم العبد اوجب حكم العقد فطل الرط وبيع الخلع لا يطل شرط المراه فان
باب **الا بطل قال لا والله لا اقول شهرين وشهرين** **قال** **شهرين**
 وشهرين بعد الشهرين لانه ليس كان اياها لان الجمع محمول على الجمع فلفظ الجمع وكانه قال والله
 لا اقولك او بعد الشهرين فان قوله في المربع يلزمه كفارة واحده ان اليمين واحده وان لم يقربها جازي

طلقته

اربعة اشهر بان سبطية الاموي انه لو قال والله لا اقول فلانا يوما وموسى كان قوله
 بل ايام ولو قال والله لا اقولك شهرين فمكث يوما قال والله لا اقولك شهرين او ما في
 المراه السابيه في اليوم السابيه لا اقولك شهرين بعد الشهرين لانه ليس لمكي
 موليا وكانت مسان حتى لو قوما يلزمه كفارة بان انما لم يعقد الايلا اما في قوله في اليوم
 السابيه لا اقولك شهرين بعد الشهرين الاولين لان هذا من الشهرين من عمر الاولين فما
 مسان وليس في كل واحد من اربعة اشهر واما في قوله في اليوم السابيه لا اقولك شهرين
 لانها مسان احدهما في اليوم لمراد السابيه في اليوم السابيه والشهران المذكوران
 في اليمين السابيه مما الشهران المذكوران في اليمين لانه في اليمين السابيه في اليمين لانه لما
 بعد اليمين بمسوحه كل من من وقت اليمين فمده اليمين السابيه يكون داخل
 في مدة اليمين الاولى صوره الا اليوم الاحد الذي هو تمام مدة اليمين السابيه لم يوجد
 في كل من من اربعة اشهر نظرا اذ قال والله لا اقول فلانا يوما ولا يومين معجبه
 اليمين على مومن من وقت اليمين لانه لما بعد في المضي فاليوم الواحد من اليمين
 هو اليوم المذكور في المضي وكانه قال لا اقولك يوما ولو قال لا اقولك والله
 لا اقولك سنة الا يوما معجبه وجوبها موليا ومصرف اليوم المستثنى من اليمين الى اخر
 اليمين فانه قال الا اليوم لانه خبر من السنه وصار الواحد اياه سنة الا هو ما صرف الا
 مسان الى احوال اليمين كذا هنا وعند علمائنا السنه لا يصبر موليا في الحال انه اسدي يوما
 سكرافيتنا دل اي يوم فان قام يوم مالى الى ويكث فومانها من عده حيث يلزمه فلا يكون
 موليا الا اذا اقر بما في يوم ومديعي السنه اربعة اشهر الا ان نص ليا الا اقولك بها في

المستثنى

فان لما مضى اليوم المسمى بهذا الاسم لم يكن في انفسهم الا كفارة بلونه من ان يتركوا
 الى تمام السنة اربعة اشهر لا يصبر مولى الخلافة له جاره لان اليوم محرم من صفة الانسا
 الى ليس قصصها الا جاره اليوم المسمى اذا كان مجرماً او كان المستثنى من مجرم ولا ايضا
 وجهاد المدة منع صبي له جاره اما لا يمنع صبي المسمى لقول ابي حنيفة انه لا يفر بك ثم تودعها لمن
 مولى لا راي لا تعليق الطلاق بشرط عدم العرفان اربعة اشهر وتعليق الطلاق بشرط
 اخبر عما التماس في الاحسن لا يصح لكن صح بينا حتى لو قوتها بلونه الكفارة وكذلك اذا
 قال له حبيبات علي كظم رامي ثم تودعها لمن مظاهر لان الظاهر من سبب الحلال بالجرم كذا
 ومن قال هذه المقالة كان سبب الجرام بالجرام فكان جازاً فافهم بمن ظهروا اذ قال وهو
 خارج الكوفة والله لا يدخل الكوفة وامراته في الكوفة لم يكن مولى له انما هو ما فيها من عرافة
 بلونه ما حرم من الكوفة ولو ان من امراته وهو عاقر عن الجماع لم يرضها او لقون دون
 بها او كانت صغيرة لا يجمع او من دعيها بغيره اربعة اشهر فبغيره بالبيان ان يقول
 اليها لكن مسوط بدوام العهر الى عام المدة وهذا لان هذا الممن انما جاز طلاقا
 عند عدم القبول وان اربعة اشهر ما عدا الزمان لان ما الممن منع نفسه عن جماعها في الجماع فاذا
 كان قادراً على الجماع فالظلم حق بحيث المنع فقيده وتوهمه يكون بحقيقه الجماع وان كان عاجزاً
 عن الجماع فالظلم حصل بالمنع بالبيان فهو سكون بالوجوع بالبيان ايضا فاذا قال بالبيان بدوام
 العهر الى تمام المدة نظر عن الممن صفه الايلاحي لا يقع الطلاق دعي بمنزلة الايلاحي لو قوتها بلونه
 الكفارة وان قدر على الجماع قبل تمام المدة بطل العهر بالبيان يكون في الجماع لان تدبر على الاجل لا يحصل
 المقصود بالخلف مسطر حله الخلف وهذا كذا مرهنا وقال الشافعي هو قول الطحاوي لا في الجماع
 بل ان لم يكن بالحنث والمدة لا يحق الا بالجماع

२३१

[illegible]

الظهار ولفظ النكاح يحمل الطلاق ويحمل المهر كما اذا قال استحل حرام
 نكحي الطلاق يكون بلا اقا اما حمل المهر فان النبي صلى الله عليه وآله قال الله تعالى
 يا ايها النبي لم يحرم وكاف ذلك التحريم محسبا ما في ذلك نكاحا من غير ان يكون ظهارا او غير
 اي نكاحا ان نكاحا يكون الا ما قلنا ولا يكون ظهارا وان نكاحا كان طلاقا وظهارا لان
 لفظ النكاح والظهار في باعسا والظهار في باعسا بالنكاح بالظهار يكون ظهارا ولا
 كانه من الية ولا يمكن الجمع بينهما فان اذا اظهر من موات ثم طلقها او طلق ثم طاهرها بعد ذلك
 هذا ولو طاهر من امته لا يصح لان حكم الظهار من سكران القياس عرف ذلك بالبراه دون
 الامه ولو امر اساما ان يطهر عنه في كفاره عليه فاطم عن المأمو من طعام نفية البراه دون
 زكوة او عتق دية فعلى المأمو من مال نفسه صح ذلك وسقط عن الاما كان عليه هل
 للمأمو ان يرجع على الاما اذ قال الاما على ان لا ترجع علي ولا تزوج علي المأمو في الوجه
 كلما لانه جاز طالما منه الهبة والعتق ورتب الدين نصيبا ما عاى الاما في النصيب في بعض له
 لتفسيره صحيح الهبة وان قال الاما على ان ترجع علي ترجع المأمو وعلى الاما في الوجه كلما لان الاما
 نصيب مسعورا وان سكت الاما على الدين ترجع المأمو وعلى الاما الارفاق لان المأمو
 ملك الدين بالادب اياه وقام مقام رعا الدين وبار كما لو كفل ياهو المأمو وان يرجع
 عليه لانه هذا في كفاره والزوج اختلافا عندا في هبته لا يرجع وعدا في يوس
 يرجع ومن سببه لا يصل ولو اعتق ومنه عن طهار من من امر من لا يقع عن طهار امر اثنين
 لان لا يبيها من ان يحمله عن اسمها شاذ عند ذوق لا بعد ان يحمله عن احدهما لان خرج الاما
 من جهة جبي اعتق عن كل واحد بعينه وبار قال لا يعتق ومنه عن كفاره الظهار والعقل والنان

عليه السلام

والفقير

الظهار وطلت من اعتق الواحد لا يقع عن طهار من سببه اصل الظهار والاحاد
 اي بعض احدهما لان الظهار من جبي احده العتق الحسن الواحد لولا انه
 فيه الا نكاحا لو صام يوما عليه الفضا حرم وان لم يصم الصوم واليوم واداب
 اصل الظهار فله ان يحمله عن اسمها شاذ لان جماع النبي من كفاره عنها بخلاف ما
 اذا احلف الحسن هو كفاره الظهار مع كفاره الكفار ما محلفا بالبراه
 ان يحرم في كفاره الظهار والفطرا اعتاق الرقبة الكافيه في طعام فيمضو ولا كذا
 في كفارة الفيل واذ احلفا حيا فاحص الى العتق لم يحجب العتق من الاعاق
 وليس احدهما بادل من الاخر فوقع عن كل واحد نصف العتق وجوز الامر من به فلا
 يمكن ان يجعله بعد ذلك عن احدهما ولو اعتق نصف عتقه عن طهاره لم اعتق النصف
 الباقي من ذلك الظهار احواه اما عندنا لان اعتاق النصف اعتاق الكل اما عندنا في حقه
 لانه اعتق الكل كذا ليس فحرمه ولو كان احدهم عنه ومن شريكه فاعتق نصيبه عن الظهار
 ثم ملك نصف سواك ما اذا الضمان واعتقت عن ذلك الظهار لا يحرم لانه حسن اعتق فغيره
 نصيب السواك على ملك السواك من وجهه حي لم يملك الشريك سعة واسمها من فاذا ملك الضمان
 واعتقت لم يعتق ذلك النصف على ملكه من كل وجه لا يحرمه عن كفاره ولو اطلق بينين
 سكا فكل مسكين صاعا عن طهار من فحد محمد بحرمه عنهما لان المأمو في ما بالكفا والم
 وبار كما لو فعل ذلك عن طهاره وطهر بحرمه عنهما بالاجماع لانه اعتق في حقه الذي يوس
 يقع عن طهاره واحد لان الحمل ان الجمع ليس عن طهاره وليس يسكنها عن طهاره لكن زكوة
 الواجب احدا صدق على كل مسكين صاعا وكان الواجب كل كفاره اطلاقا بين مسكينا
 لكل مسكين بعد جماع

لكن نصف البصاع اقل من نصف اليدين اذ كانت ايات لكن لو كان على ذلك كان افضل
 وهو القواء ما دى بالكل كذا هنا وكان مودعا على كل طمها و نصف الكفاوه وقد سما
 ان السعس في الخمس الواحد لهو بصار مودعا كفاوه واحد على احدى نظرها ومن حملناه
 هكذا احصا طاقا في باب العادات ^{لا} حمل ملحوظ بالمتيقن موضع ^{لا} احصا طاقا
 ما اذا اختلف الحس هو ما اذا اطلع من سبكتنا على طمها و وكل مسكن صاعا لزم
 لو صار مودعا على كل واحد نصف الكفاوه لا يصير مودعا عن احدى مما لان السعس يصح عند
 احلاف الحس فلا يصير مودعا ابدا و قد نصب بهذا الكبير في حملناه مكفرا عنها جميعا
 اما في الطمها من حملان **باب** طلاق المودع مريض
 اموات يستوالمها او اختلج منه او خيرها وانقارت نصفها ثم مات وهي في الجرح
 لم يورث لانها نصبت سلطانا حيا ولو قالت طلقا بغير طلاقا بغيرها ما ساء مات وورث
 لانها لم يورث سلطانا حيا ولو علق في موضع لهما السك شرط وجوب الشرط و جازت
 مات الزوج وهي في الجرح وورث كل حال سواء علق بفعل غيره او بفعل عمر او راس السهم
 او بفعلها الذي لا بد لها منه لصلوه الفوض كلام الابوين و تقاضي الزوج الاكل
 والشرب لانها مصطوره في ذلك فلم يكن راضيه سلطانا حيا فان كان فعلا لها من بد لم يورث
 لانها مما ساء الشرط نصبت سلطانا حيا وان كان التعليل في البصر والشرط في المرض
 حمل على جوهله في جرح الموت بالامعان وهو ما اذا علق الطلاق بفعل احبي او محي راس
 السهم او بفعلها الذي لا بد لها منه نحو كلام و بد عمر وفي جرح موت بالاجماع وهو ما اذا
 علق بفعل غيره سواء كان له من بد لم يكن لان ما ساء الشرط في المرض محمل كان طلق في المرض

مصبرا واد في وجهه اختلجوا فيه وهو ما اذا علق بفعلها الذي لا بد لها منه فقلت ذلك
 الزوج ثم مات وهي في الجرح لم يورث عند محمد لان الطلاق مضاف الى الزوج في حال الحي
 ولم يصح في المرض سواء لم يصبر او بعد ان حنقه و اي يورث موت لان القول لا يمكن لها
 منه بد كان مصطوره ملجاء في ذلك الزوج هو الذي جعلها ملجاء في ذلك يكون جعلها
 مضافا الى الزوج فصار كالتزوج باسرها بشرط في موضع مصبرا واد لو صح الموضع
 مات لم يورث كالحال لان يبين انه لم يكن موصيا لموت لان مرض الموت ان يصبر صاحب
 او موت منه قبل ان يورث ولو دخل في موضع اد شرب واد ما مودع كذا فهو كالموت
 حنقه او لو كان صحيحا وهو محصور في حقله كان في ضمن القتال او كان في غير
 في البحر او نزل في سبيله او كان مجبوا لاجل قود او رجم طلق امواته ساء هل
 في ذلك الوجه لا يورث لانه ليس له مال فيقال هلاكه في ذلك الوجه بصار عمره مريض
 صاحب راس لو كان بارز رجلا يدا قلمه او اخرج من السطح لقتل في مصاص
 او رجم او انكسر السيفه وهي على لوح او وقع في ثم سبع طلق ساء هل كذا في
 ذلك الوجه وورث اذ كانت في الجرح لان عمره مريض هو صاحب القاش رجل وورث
 امواته بالوفا وهو صحيح ثم موضع واد عن القاصي ساء ما هو حق ثم مات وهي في الجرح
 وورث عند ان حنقه و اي يوسف وعبد الله محمد لم يورث لان العلق بعلى الطلاق
 بفعلها الذي لا بد لها منه وهو اللعان وعا للعدا عن غيرها وقد سما الخاف في مثل
 هذا وان كان المذنب في المرض وورث بالاجماع ولو ابي منها وهو صحيح ثم مات فهو
 مريض لموت بالاجماع لان الاول لا يعلين الطلاق لا بفعل احد لم يصبر او محي لو كان

ففرق

المبدأ في الموضع وبأدوات وصبي العبد ولو ادعت المرأة بعد ما طلقتا الميراث لما لم يملك
 ما في الزوج وصبي في العبد لم يملك لأن البرية ساقى أهلية الوارثة ومصلحة النكاح ومفارقة الوارثة لغير
 حل محل الوارثة من وجهها أو طارح عنه ثم ما في الزوج وصبي في العبد وبأن حرم المهر
 بنافي النكاح أما إذا ساقى الوارثة فإن المهر موقوف على الوارثة لما ساقى الوارثة
 ثم أقول لها بدو أو وصي لها بوصية ثم مات وصي في العبد عبد علمنا السداد نظر إلى ما لها
 من ما لها من ميراث الزوج واليها أقول لها به أو وصي لها به أيها كان قد تخطى لها ذلك لا
 مما مملكت في الطلاق واليها أو وصي لها به ساقى الميراث والزوج وطلعت ما ساقى الوارثة
 حتى حرم على الميراث بفتح أملا والزوج لها به مال كسرا وفتح الوصية لها به مال كسرا هذه التمه
 التي تأتي إذا كان ما أقوله أو وصي لها به أكبر من مالها فلم يفتح الاقارب الوصية يعطى لها
 الميراث أما إذا كان المصوبه والموصي به أقل من الميراث فلا يملكها مما حرمت عن الميراث
 وفتح لها الاقارب الوصية بعد أن ينفذ ما في جميع ما أقوله الزوج وجميع ما وصي لها به من مال
 بذكر حاله لا مانع من الاقارب الوصية بها إلا أن ذلك بالطلاق سواء إلى ما دلو قال
 الميراث كسرا طلع كسرا في وصيها أو بفتح فذكر صدقة المهر ثم أقول لها بدو أو وصي
 لها بوصية ثم مات الزوج فعند الوصية ومحمد يعطى لها جميع ما أقول لها أو وصي لها به
 فإن ذلك العبر من مالها أو أقل منه بالطلاق والوصية العبد في حاله البصر بفسادها
 فلم يوجب صدقة المهر إلا النكاح ولا العبد وقت لم يملك الوصية بفتح وعند أبي حنيفة يعطى لها
 الأقل إن كان سواها أو أقل يعطى لها ذلك وإن كان المصوبه الوصية يعطى لها ذلك لأنها
 متممة في سدادها الطلاق والوصية العبد في حاله البصر بفسادها ولا لأنه لا يملك الأقل

باب في الرجوع بعد طلاق المرأة طلاقا رجوعيا فليس أن يسألهما

ج

حتى تشهد عليهما بعد رجوعهما في الفصل يعني كونه له الرجوع بعد رجوعهما إلى ما بينهما من المهر
 في العبد لقوله تعالى ولا تحوجون من موت من موت أي من موت أي من موت أي من موت أي من موت أي من موت
 للكل لا يملك ما الوصية بل من الشهاد بجاو عذرا وإذا رجعا بطلت العبد فحلها
 الميراث مع الزوج وعذرهما لم يفسد كما دلالة الرجوع ولا حاجة إلى الرجوع ولا حاجة إلى الرجوع ولا حاجة إلى الرجوع
 لها الميراث إلى ما دون السفر لأنها مملوكة من الميراث مطلقا ولو كانت امرأة جارية فطلعتها
 وقال لها رجعا أو ولد في كسرة ليدام طلقها وكذا وقال لها رجعا أو ولد في كسرة ليدام طلقها
 الشروع كما أتت السب من بعد جيله وأجبا حكما وصار ملكا في قوله لم أجعها بالرجوع والطلاق
 بعد لو طي معقب للرجوع ولو حلها ما حلوه صحيح طلقها وقال لها رجعا أو ولد في كسرة ليدام طلقها
 لأن الرجوع إنما يملك بعد لو طي فإذا أقولها لم أجعها بعد رجوعها لا رجوع له علمها ولم
 يصدر ملكا في قوله فاقبل ويكون حجه عليه فإن رجعا بعد قوله لم أجعها بالرجوع والطلاق
 حتى سددت يوم ولم يصوبها بقضا العبد ظمرا أن ذلك الرجوع كانت صحيحا لأن النسيب منه
 إذا أحاط به إلى سددت من قبل الطلاق ولم يصوبها بقضا العبد ووضعت العلق إلى ما
 قبل الطلاق فظمرا أنه طلقها بعد لو طي الطلاق بعد لو طي معقب للرجوع ولو طو زوج لواء
 ودخل بها طلقها طلاقا رجوعيا ولم يوجعها حتى جات بولد أكبر من سددت من قبل الطلاق
 ولم يصوبها المهر بقضا العبد صابا الزوج رجعا أو ولد في كسرة ليدام طلقها
 بعد نسيب الولد من الزوج وبعد سداد الميراث لو طي بعد الطلاق الرجعي هنا حيث جات
 بالولد الأكبر من سددت من قبل الطلاق والولد الأصغر من سددت من قبل الطلاق

بعد الطلاق مرد و دالوی بعد الطلاق الرجعی رجوع و ان كانت بالولد اقل من سس من وقت الطلاق
راصبر و اجبا و است السب انه لا یتم ان اولون حصل بوطی قبل الطلاق و لا یكون الوطی رجوع
و لا یتم ان الاولون بوطی بعد الطلاق ینتكون الوطی رجوع و است الرجوع بالکد لوقال لایمارة
اذا ولدت و لدات طالبی فحان تولد طلعت بلاقا و رجوعا و وحی العید فحان
تولد لایمارة من سنة اشهر من وقت الطلاق صبا بالزوج و اجبا و وحی امواته و اجبا و وحی
امواته من سس من وقت الطلاق و لا ذکر اما اذا حات به الاکبر من سس من طاهر لا متقا
بالعولق بوطی بعد الطلاق الواقع مولاده الولد الاول و ذکر اذا حات به الاقل من سس من وقت
الطلاق انه لما كان من الاولاد من یست اشهر فصاعدا كان الولد الثاني من بوطی اجبا و وحی
عولقه بوطی بعد ولاده الولد الاول فیکون الوطی بعد الطلاق الرجعی فیکون رجوعه لوقال
کلما ولدت و لدات طالبی فولدت ثانیة اولاد من بطون مختلفة طلعت ثلثا و سب الاولاد
منه لانها لما ولدت اولاد وقع طلق و رجوع و وحی العید و عولق الولد الثاني بوطی بعد
الطلاق الرجعی لان الطون مختلف فصا و رجوعا فاذا ولدت الولد الثاني و وحی
طلق احری رجوع و وحی العید و الولد الثالث حصل عولق بوطی بعد الطلاق ايضا و ذکر
و صا و رجوعا فاذا ولدت الولد الثالث طلعت احری و وحی العید و رجوعه لوقال لایمارة
باب الطلاق بالبیان یعنی اذا کان الرجوع بالبیان و لا یتم
کان الزوج حرا او عبدا وان كانت امه فطلاقها سان وان کان الزوج حرا او عبدا و لا یتم
على عکس هذا و اجبوا ان العید بالنیا لنا قوله علیه السلام طلاق الامه سان و عیدتها
حصتان و ان الطلاق یشرع لا زاله حل الحکم و حل الامه نصف حل الحکم لان الوقت

مصرف الحکم ینتكون من حل الامه على نصف و من حل الحکم فان سبی الله علی الامه طلق و نصف
لکنها لا یجوز فیکامل العید اذا ماتت انقصت عیدی کدیهما الزوج و یبدان بولجها قال قول
قولها مع العین انهما امه ما ی و حها و قد اعتمدت بالکد بقلون القول فوالها مع العین فان
کلت لم است انصفا العید من حق الرجوع للمزوج كما کان امراه طلقت و لم یخص بوطی و وحی
علمها بقلون سنة او اکثر اذا قل بعد بها بالشهر و لوقال تعالی عیدها من سنة اشهر و وحی ما ی و وحی
حامل فوصعت الحکم من عیدی ما یوضع الحکم عندنا و لا است بنب الولد من الصبی قال الشافعی
عیدتها اربع اشهر و عیشل لان هذا الحکم من الصبی فلا یعلق به انقضاء العید و لنا قول تعالی
و اولاد الا حلال احل من ان یصغر حلی من علی انقضاء عید الحلیل بوضع الحکم مطلقا و هذا
الایه لوک بعد قوله تعالی من یمن ما یفسیهن اربع اشهر و عیسا لقول من یسجد و وحی الله عن
من سا ما یهلل ان یسجد و سا الصری ای من قوله و اولاد الا حلال احل من یسجد
قوله تعالی **الدين یوم نکم** الى قوله اربع اشهر و عیشل فیکون ما صحاحکم العید
بالاسهر فی حق الحامل هذا اذا حات بالولد الاقل من سنة اشهر من حیث مات الصبی حی
سبس نکوی ما حلا و وحی موت الصبی اما اذا حات بالولد لیست اشهر فصاعدا
من و وحی موت الصبی عیدتها اربع اشهر و عیشل لان عولقها حصل بعد موت
الصبی و وحی مات الصبی حسب العید علیها ما لا اشهر فلا یسعد الحکم بعد ذلك لومات الزوج
الاکثر من و وحی زوج احر بعد صبی اربع اشهر و عیشل فحان تولد لیست اشهر من وقت
الزوج فصاعدا لا قل من سس او اکثر من سس صح صحاح الزوج الثاني و سب الولد
منه لان قدامها علی الزوج بعد اربع اشهر و عیشل من و و حها اربع و منها ما ینقضاء

وان كانت في موضع غير ابي حنيفة لا يخرج اصلا ما دامت في العبد وبعدها ايضا العبد
يخرج بحرم لان العبد امنع من عدم المحرم ان العبد يمنع ما دون السوء عدم المحرم لا يمنع
ما دون السوء وهذا عدم المحرم مانع من ابي حنيفة العبد اولى عند صما لي ان يرجع الى مصرها
بحرم وان قالت في العبد لان العبد اما يمنع من الخروج من منزله وهذا ليس منزله المبتوتة
والمسوي عنها زوجها لئلا يجره كانه كان اياه ما دامت في العبد وهو ان يحرم
عليها كل ربه من الطيب ليس المحرم والرب وبعدها اجتمع طيب او عيب مطيب لان ربه يبره
السوء الا بعد الصوره بان كان بها وجه الواجب او حات وجه الواجب لو لم يفعل البره
وكذلك ليس المحرم بهذا الصبر بان يورثه الغدا او عدمه فان الماء لا يخرج من
المزج على ما هو والامه يخرج الحق المولي في استجداها وهذا عندنا وعند الشافعي لا يخرج
المطهر لما او اما الحداد الا الحداد اما يجب لما مات عنها من حسن عتبره الزوج وهذا الزوج
او حشرها بالطلاق بخلاف الوفاة فانه ما او حشرها وجبه وورد الحديث وهو ما روي
عن ام حمزة بنت ابي سعيد لما مات ابو حنيفة نطق بعد ثلثة ايام وقالت علي الي
الطيب حاد لكن سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا يحل لامرأة ان يحد في يوم
الاخر ان يحد على من فو له امام الاعلى وبعدها اشهر دعوا وانما قوله المرسومة
في مساهلانه فأت عليها النكاح الذي هو جاسمها وسب وور السعة عليها
ثم الحداد الى ثلثة ايام كذا الزوج والى تمام العبد لعظم حظر النكاح حتى رجلا في عمره الا
نصر معها سله ايام لما ودينا من الحديث ولما الصغيم فلا يلزمها الحداد ولا يمنع من

في الزمان
الذي هو
الحداد

المزوج لا يهاجر محاطة بحقوق الله تعالى ولم يسل الزوج حل عليها ولا ما تبصونه خلا حال
قيام النكاح حيث كان له ان سمعها من الخروج الا حل لها سماع مات واما الكاهنة
فلا يجب عليها الحداد و يمنع من الخروج لحل الزوج لان له فيها ما تبصونه ولو اذن لها في
الخروج لحل لها ذلك كما في حال قيام النكاح لان في الخاتون دال على الزوج في المكانة المحترمة
والمعتوه كالدمية لانها غير محاطة بحقوق الزوج كالدمية في حق الزوج والمعتد
عن نكاح فانفسد لا يلزمها الحداد لعدم فوات المعنى والحداد
سورة الشهد حل الزوج ابواه **لكن قال الزوج**
سدا وبعده اشهر ومات لابل حيد سنة اشهر والقول قول الجواه لان الظاهر ان الجواه كذا
النكاح لا من ابيها وذلك في قول الجواه ولم يذكر انها هل يحلف ويجب ان يكون علي
ان حلال في حنفية لان عندنا يحلف لان جامل اخلافتها وانح الى النيب
وجل نودج امه و دخل بها ثم اشبهها ما جات بولد لا قبل من سنة اشهر من سدا هانفت
السب من ضيق دعوي لان ما يتقنا ان العلوق فان قبل الشرا حال قيام النكاح والعلوق اذا
كان في النكاح سدا لسب من دعوي وان جات بالولد لسنة اشهر من وقت الشرا لسب من دعوي
دعوي لان العلوق يحال الى احوالها وقات وذلك سنة اشهر فيكون العلوق بعد الشرا
والعلوق الحاصل في ولد الامم لا يلزمه مدون الدعوي ولو كان طلقها واحدا اشهرها ما
حات بولد لا قبل من سنة اشهر من حمل الشرا لسب من دعوي لان العلوق حصل
ببل الشرا وقبل الشرا من كونه او محله وبعدها ولد المثلوك والمعتد من دعوي
ان حات به سنة اشهر وبعدها او ما سدا اذا طلقها بسب من اسسها ما جات بولد لسب

ثم طلقها

من مرد عوي سوا خات به اقل من سته اشهر من ذاشته ها و الاكثر من سته اشهر من ذاشته ها
من جنس بلقيها لان زوج الامه اذا طلقها من قبل موت جده عليه فاذا اشبهها
لا يحل ملك الامم حتى يملك زوجا غيرهم ولو احلنا العلق بوطي بعد الاشهر يكون جوازا فاطلها
الي ما مل الطلاق حملا لامره على البصاح عند النسيب من مرد عوي امراه خات ولد
بعد وفات زوجها الى سمن وهدقها الورثه ايها ولدت من زوجها من سمنه حتى من صدمه
حتى يشار لهم في الورث لانهم اودا انه سمنك في الميقات وهل يستلبي حتى يخرج
ان كان للذكر صدمه جوازا لان ادخل امرأه من سمنه الولد حتى الكره هل
يسقط لفظ الشهاده قال بعضهم يسقط لان النسيب حتى لنا في كافي لا يستلبي
الشهاده وفي الكتاب اشاره الى انه لا يسقط مانه ذكر انه صدمها المهر به لان لفظ الشهاده
انما يسقط عند المارعه في محلي البصاح لا مزارعه هنا وان لم يصدمها الورثه انما ولدته
لم يستلبي سمنه بده جليل او رجل او امرايين عبد اي حيفه لان العبد مضمون لا يراه
يوضع الجمل فيصح الحاجه هنا الى سبب النسيب بتدليلنا على اقيام الحاجه والعبد وحده
لا يستلبي سمنه كامله عند ممانت النسيب بشهاده امراه عدله لان الولاده ونفس الولد
بمنه بده القابله او لا يخصص في ذلك الموت الوحال واداء الولاده بشهاده
القابله من العلق قبل الولاده يظهر انها كانت حاملا حين مات الزوج من سبب الولد
ما عتبار العواس وباركالو فان الحمل طاهر وفي موت الزوج بالحكم مات كم خات
لولد الي سمن من السبا و اسمدت امراه واحده انها ولدت هذا الولد لعمه بالاجاز
لذا هنا وكذا اذا اطلقها لسا او باسم خات تولد الي سمن ولم يبرأ نقضا العبد لم يستلبي

عبد اي حيفه الا بشهاده رجلين او رجل وامرايين لما ذكرنا ان العبد مضمون لا يراه
بالولاده ولم يوجد ما يدل على النسيب / الشكاح ولا العبد فيصح الحاجه الي اثبات النسيب
اسد وذلك لان سمنه سمنه وعند ممانت بشهاده امراه واحده يستلبي بالولاده
ان الولاده من سمنه القابله فتظهر العلق من دانه حال الى ما مل الطلاق من
النسيب كالوكان الحسد فاصلا او اقوال الزوج بالجلد هذا اذا خات بالولد الي سمنه من
وفاه الزوج او من موت الطلاق السابق ان خات به لا يكون سمنه من سمنه النسيب لان
الولد لا يصح السطن ابو سمنه الا اذا كان للطلاق رجعيه استلبي ان طار
الزمان لجواز انما صارت مضمون الطهر مطول عدتها وحل للزوج وطهر ما دامت في العبد
في الطلاق الرجعي وانه وطهر ما في آخر العبد يحصل العلق وبارا مراجعته في النسيب
امراه وان خات بالولد لا يراه سمنه من سمنه النسيب لا يصبر مراجعته لانه يحل العلق
بوطي ميل الطلاق وان رخصا عدتها بوضع الجمل لا بالاشهر ان خات به لسمنه سمنه
طهرها لا يستلبي النسيب ان العلق محال الى سمنه اشهر جوازا بعضا العبد بالاشهر قال ابو حنوفه
من سمنه الي سمنه لانها اذا لم هو ما لا نقضا حمل انقضا عدتها بوضع الجمل فان المراهقه
لعمل الحمل صارت كالبا لعدا لم يبرأ من سمنه استلبي النسيب الي سمنه ويجعل انقضا العبد
يوضع الجمل كذلك هنا وان كان الطلاق رجعيه فان صوت الا رخصا عدله اشهر
كم خات تولد فالحجواب ما ذكرنا في الطلاق السابق وان لم يبرأ من سمنه حيفه ويجعل يكون
عبد بله اشهر من سمنه لسا قواير على ما يبرأ من سمنه اي يوييف من سمنه الي سمنه سمنه

الطلاق لان عيبه من النيب الى ستمين وذلك اربعة وعشرين شهرا وثلاثة اشهر اخرى
المعجزة فله سبعة وعشرين شهرا ويطهرها في جوارحه وحصل الجوارح والوليد يبي في البطن سبعة
وعشرون شهرا وان كانت كركوم في كرك لا يثبت النيب ان مات عنها زوجها فان اموت بانقضاء العدة بعد
اربعة اشهر وعشرين شهرا ثم ماتت فولدت من سنة اشهر من موتها النيب حلت به لا يكون ذلك الا بغير
لم يزوجها مما يسلو ثم بعد اربعة اشهر وعشرين شهرا ثم ماتت فولدت من سنة اشهر من موتها النيب حلت به لا يكون ذلك الا بغير
بما هو من وقت الموت من النيب لمن سنة اشهر من سنة اشهر وعشرين شهرا العدة فاذا جازت به لا يكون ذلك
ظهور ان عدتها موضع الحمل انما لا يسمي عند ان يكون من سنة اشهر من سنة اشهر وعشرين شهرا العدة فاذا جازت به لا يكون ذلك
امرأة اذا ولد ولدت طالق فولدت ولدا فقال الزوج لم تلديه وليس هذا ولدك فسميت امرأته عيلة
بولايتها هذا الولد من سنة اشهر من سنة اشهر وعشرين شهرا العدة فاذا جازت به لا يكون ذلك الا بغير
لما انما قبلنا شهادته امرأه واجبه بالولادة للضرورة ان لا يحضر ذلك الموضع الرجال والافرن في حق
الطلاق فلم يسم الولاد به شهادتها وحوا لطلاق وعندهما يقع الطلاق لان الطلاق معان بالولادة وموت
الولادة بشهادته القابلة ان كان حملها ظاهرا او اوج الزوج بالحمل ثم ماتت ولدت ولدها الزوج فعند ان
حينئذ يسل قولها وقع الطلاق ايها الخبر عن امرائها لان الحامل ملد العادة عندهما يقع الطلاق الا
بشهادته القابلة على الولادة لانها اختلفا في الولادة ووقع الطلاق عند المناقضة السج قول
احدهما الا انه لو قال الله ان كان في بطنك ولد فموت من سنة اشهر من سنة اشهر وعشرين شهرا العدة فاذا جازت به لا يكون ذلك الا بغير
بأنه اراد المولى اما الخاتمة الى اسباب الولادة وتسمى الولد ذلك يست بشهادته القابلة وماتت الخاتمة ثم
ولدت ولو قال لفلان هو ابني فماتت ام الغلام وهي موفى ما بها كانت حرة من اصل فماتت لان المرأة

هي امرأت وذلك لبع دهره استخاما والعياس لا يكون هي امرأة لان الحمل انما يسمي
وهو الاسمان ان الطاهر ان الولد يكون من العاج الصحيح فاذا اوجز له منها فماتت امرأته
وان لم يكن معروف فماتت حرة الاصل الامر ان الورثة يقولون كانت ام ولد ابنتا وانما قتلت لكونه فلا ميراث
لك اكثر ما في الباب امرأته في الحال الحال يدل على ما دل لكن هذا يكره استصحاب الحال لكونه الماني
وانه يصلح للرفع لا للاساق وحاحها الى الاساق **باب الاول من الحق اذا**
وقعت لفوتة بين الزوجين سميها رضع او صبي فام ام اولي حبا سميها ام اب وان ظهر
الصعب فيه التو وهن يرضي ابو بكر يرضي امه فان الام احبت علي ان الحو الام فان كان الام
توضع بغير من او يرضي غيرها كذلك فالام لحي ان كان ام توضع بغير من وغيرها فغيرها او في
والعجل لو لم يرضها اذا كان يعقل وعندها لا في حجب اذا دعي الى الطهر فانها رضعها والاعمال
من نحو الامام لم يرضه في رضعها ثم تحرك الصغير الى الام الا اذا شرط عليها ان يرضه عند الام
فيعمل كذلك موحح اليه رضعها كذلك وان شرط عليها ان يرضي في رضعها علمها ذلك لغيرها
فان لم يكن له ام او توضع بزوج دعي الى الحدة من قبل الام وان يرضه فان لم يكن من حاتم
واحد من الامهات يرضه الى الحدة من قبل الام ان يرضه ان لم يكن يرضه الى الحدة من قبل الام
ثم الام لا ام ثم الاجبال هلك في ذلك هنا وكو في راحة اجري او الحاله اولي من الام
لا ر لا منها فالام وهنا دم الامت لا على الحاله لا منها ام في الصعب في الحاله ردم
ثم الحاله لا ام ثم العمه راب ام ثم العمه راب على هذا الرشد مدو هذا الحق وان توفت
واحدة منهن ولا حولها ثم الصغير ان كان علة ما يكون عند الام كانت ابي رحي ما كان في حده
وتشرف وحده وملتى حده وقال بعضهم حتى يملع سدي وقال بعضهم حتى يملع سدي وقال بعضهم

وهو حيض لقول عائشة رضي الله عنها ان ابسوي الساس الى البصير قال بعضهم ان كان المراه
 كسره الذي عمره لا يكون حيضا وحل ذلك على فساد المدة ان كان مودعات الوفاة
 حيض لحمل هذا على فساد العدة وهذا اصح امره عادهما حجب ايام فساد العدة كذا في
 الحاد والعشرة فكل حيض ان الى العشرة ان كان بجعل حيضا وان جاور العشرة فحيضا
 عادهما وما زاد عليها احتماض بعض الحيضات لقول عليه السلام انما حيض سبع البلوة
 ايام او اياما حامل برك الدم فليس بحيض عدا ان الحيض اسم لدم خارج عن الرحم وقد اريد
 ثم الرحم الحبل ولو للدم ولد من النفايس من الولد اوله قول في حيفه الى بوس
 حتى لو كان من الولد من ادعون يوما اعصى نفايسها ولا يكون من الولد لها نفايس لان
 النفايس اسم لدم خرج من الرحم وهو سعي الرحم فولاده الولد لدم ولد والحمد لله
 الشافعي من الولد لدم لان قبله من حامل دم الحمل ليس حيض فلا يكون نفايسا واجمعوا ان الجدة
 سعي بالولد لدم لان فلول موضع الحمل **باب النسي** **الفصل في ما لا يقدر على**
 الجماع وذلك لفرق بينه او لصعوبة حلقه او لكثرة او احد من النياسحة ان كان يصل الى الدم
 ولا يصل الى البكر وامواته بكن فحصوله ايضا فان لم يصل اليها او اوان النياسح فليس في بكن
 فالقاضي يوجب له ما اذا مضت السنة فان ادعى الزوج الوصل انكرت من القاضي بكن البكر
 فان لم يزلت حادتها تحلف الزوج بالنسبة اصبحتا لدم سادتها رال بوجه اخر يشبه المهرج
 شهادته النياسح يكون حادها على بكن وكذا الزوج عن المهرج خيها القاضي ان يودجها وهي
 شهادته ادعى الوصل انكرت من القاضي قول الزوج مع اليمين لانها تنكر من الفرو فان حلف فلا
 يثبت عليه وان نكل اجل سنة واذا مضت السنة ادعى الوصل انكرت من القاضي قول الزوج مع اليمين

فان حلف فلا يسئل عليه ان نكل حرمها القاضي فان رصيت بالمعيب بطل حقه في الفصح والاختار
 الفرق والقاضي ما هو الزوج ما رطلقها فان جعل الاثبات للقاضي متايرة فيفوق بينهما ويكون
 هذه قوة بطلاق ما من عدا وعدا الشافعي مسح والصحيح قولنا لانه دعت على الزوج لا
 ساكن بالعمود وبفضا حتمها في الجماع اذا التمسح بالاحسان فاذا امتنع نائب القاضي عنها **باب**
 رجل قذف امراته بالزنا لاهن القاضي بينهما وجوب اللعان ان يقوم الرجل من يدي القاضي
 ويقول اربع حوات اشهد بالله اني لصديق فيما رصيتا من الزنا وفي المدة الحالب يقول لعن
 الله عليهما ان كان قاذفا فيما رصيتا من الزنا وسرا لهما في حرمه وقدم اللعان من حانه
 ثم تقول المراه ويقول اربع حوات اشهد بالله انه لكاذب فيما رصيتا من الزنا ونقول
 في المراه الخامسة غضب الله علي ان كان من الصادقين فيما رصيتا من الزنا وتشر اليه كل
 مرة ما اذا فعلت ذلك ثم اللعان بينهما وجوب الاستماعة والوطي لكن ذوال النكاح يفتي
 على بقول القاضي ولما كنت حرمه من استماع ما شاره الكتاب فان اللعان والعصاة
 على اجدهما وانما اللعان والعصاة بطلان النعمة وحل الاستماعة بغير قول الحل ونفي
 النكاح فان بقول القاضي بينهما ذال النكاح وقع تظليل بآية ان الفرو مصاد الى طرف
 الزوج فان كذب الزوج نفسه في القذف حادها ان يحط بها عندا في حيفه ومحمد قال ابو موسى
 راجتمعان ابدا لقولهم المنة اعانت لا يجمعان بداهما معوان اذا الكذب بغير
 راي بغير خلاصا ذالك الكذب نفسه فانه كذب الصدق لان اللعان حلف عن حاد القذف في
 جانب الزوج وبالا كذاب نفسه بطل اللعان وهو حادها بكن لان اللعان شهادة وبطل

بالزوج منتهى لصل وهو حد القذف وكذا اذا لم يلعن الزوج وجب عليه حد القذف لهذا
 فان يلعن الزوج ولم يلعن المراه فانما يحد الزنا عنده لان اللعان في حاشيها طوع
 حد الزنا قال الله تعالى **من عصى الله فاعص** يعني العاصي يدفع حد الزنا اذا الشهد
 المراه اذع بركات انه لا عاقب فيما عاني به من الزنا فاذا امتنع البدر بشار الي الاجل
 وهذا كله مدبر الشايع ومدبر ان البعث ولم يلعن الزوج لحسن طوع ان يلعن
 الزوج ولم يلعن المراه لحسن طوع او بصدقه الصحيح هذا عند تمام اللعان سيما ذمه
 موكله باليمن موثقه باللعن او العص عند ناحي التحوي اللعان من من ليس باهل للتماده
 كالعبد ومخود نصراني له احد صفره سلمه لا يحرم على بعتها لان الشفقة فمما من عر الوالدان
 والموال لدين معلقه بالمعرات لقوله تعالى **وعلى الوالدان** **والامراء** ومن
 الكافو والميم فلذا لا ينفقه سميما وحل اسرى حاره ولم ينعصها حتى خاضت حيث
 او يعصر الحيف وبها الباع لا يتحجب ذلك من لسانه حتى يحض حيث كامل في
 يد المشركي لارا لا سورا اما يجب عليه بعد القبض **كتاب**
الاحاق جريد بن شريك اعني اجد ما فجب هو موثوق **الشفقة**
 الشريك الساكن بالخير ليس له اشيا ان شا اعني فجب لا يري فقولوا انما يستبيح
 العبد قيمه نصيبه ولا ايضا وان شا من المعنى فم نصيبه والاولى للمعنى
 بملك نصيب الساكن الفهاب زوج على العبد فافمن لانه قام مقام الساكن نصيبه

وعن ذلك النصف في حق نصيب الساكن فان معلقا ما اذا ابيعاه فلذا في حق من مام مثله
 وان كان المعنى مجبر املك ان حمارا انما اعني نصيبه ان شا استبيح العبد في قيمه
 نصيبه ولا يفسد في الوجه من و الزوج العبد على المعنى سى لانه ما اذا ابيعاه فكله
 وقبه نصيبه عن الوق وعندهما لا خيار للساكن وله ان يصمن المعنى ان كان موثوقا واستبيح
 العبد ان كان المعنى مجبر والاولى كله للمعنى في الجالين وهذا على انه عند تمام اللعان
 لا يحوي لارا لا عناق اسات العنق والعنق لا يحوي عهدا صحابنا فاذا اعن بعضه
 عنق كله فلا سالي الحوي الحبار وعندها في حيفه بحري لان الاما عناق عنده ازاله الملك ان
 محل بصوف المال دون الوق واذا له الملك يحوي لارا لو كان اذ باع نصيبه عنده يجوز
 ما اذا اعن نصيبه زال الملك عن نصيبه فبذل الملك في نصيب الشريك من له الخيار وعنده من
 ملكه يهود يوه احب مع وهو موثوق اعني لارا هو وهو موثوق والساكن للشريك الشاكر
 ان يصمن الذي وهو فم نصيبه ما وهو طالع المعنى لانه ان يصمن المعنى لارا الاجل في الضمان
 ضمان بملك وهو ان يصمن المضمون ملكا للخاص كالغاصب ملكا للمفوض ما اذا
 الضمان وقد امكن ان يحاب ضمان الملك على المذبول ان حين ذم هو فان نصيب الساكن ما اذا
 للملك نصيبه الساكن ملكا للمذبول بالضمان اما لا يملك ان يحاب ضمان الملك على المعنى
 مرته حين اعن لم يكن نصيب الساكن فالا للملك سيق الدليل ولو وجب الضمان عليه يكون
 ضمانه لانه ضمان بملك ولا ضمان الى ضمان الحماية لانه عند جبر ضمان الملك للمذبول
 ان يصمن المعنى فم نصيبه عددا لارا للمذبول اعان سر ملكه فان سيع نصيبه حش

لا سجدام والشركاء لمحقق بالاعاق اجرح نصيبا للمدير من ان يكون مسعوا به فانه لا يمكن
 من سجدام بعد الاعاق فكان صلفا نصيبه فضمن منه نصيبا من هذا وليس للمدير ان يضمن
 المقتضى السل الذي ملكه موجه السالك بالضم ان المدير قام مقام السالك في السل الذي
 ملكه موجه ولم يكن للسالك ان يضمن المقتضى لهذا السلك فكلما لا يكون له مقام متقاضي هذا
 ملكه قول في حيفه وعندهما محسوس من اول صبا وعاد مديرا وصن المدير بلي نعمته لشركه مديرا
 كان مديرا انه ضمان ملكه فان طاه نصيب مديرا له وصا لضمان له سلسله بخلاف ضمان المقتضى
 لان ضمان حياه جاره من رجلين وعلم اقدمها انه ام ولد صاحبه ولكن صاحبه مديرا في حيفه
 لحرم للمكروما وهو موجه يوم اسلمها غير ذلك لا السعيه ولا علم لا المقتضى كان
 صادقا لحده ام ام لصاحبه لانها يكون ام ولد له وان كان با فلصاحبه نصف الخدم لانها
 مرقومه عنهما نصف الخدم له وعن وقع الشك في النصف لانه خرفه لا شك ولا سعيه
 لهما علمها لان المقتضى كان صاذا فاعلمها ام ولد لصاحبه ولا سعيه على ام الولد ان كان
 فاذبا فعلمها مرقومه عنهما فلا سعيه علمها وعن ولا ضمان للمقتضى على صاحبه ان كان له
 سلسله وعندي يوسن محمد للمكروما يتبعها في نصف ممتها لم تكن حره لاسر
 واحد علمها لان المقتضى لما اقرانها ام ولد شريك وانكر شريكه انقلب عليه جارا ام
 بالحق والكر صاحبه ولد عليه باقره كاحد السركن سجد على صاحبه علمه كذلك صاذا ام ولد عليه
 وقد عذر انجاب الضمان على المقتضى للمكروما لا المقتضى الضمان على المكروما قد عذر
 سعيها يتخرج الي الحويه بالسعيه في نصيب المكروما ولا سعيه للمقتضى في نصيبه لا نصيبه

باقر بره فاد استت فلت حره لا سعيه علمها لاحد ما المكروما احد سعيه نصيبا للمقتضى لان
 المقتضى لا سعيه له علمها تحت اقرانها ام ولد شريكه فضايرت حره ضربه لم يكون
 ما به ام الولد غير مضمون عند في حيفه وعندهما مضمون لان المضمون بالاحراز في حيره
 ام سعيه لها وابو حيفه يقول حوره للفرانس لا لما اليه وسعى عليه ام ولد من رجلين
 فان جات تولد فادعيها معا فاعلمها احد مما فلا ضمان على المعس عند في حيفه وعندهما
 ضمن المقتضى نصف قيمتها ام ولد شريكه ان كان مديرا وسبعت في نصف قيمتها ان كان
 المقتضى مديرا ولو غصب جلا ام ولد لانيان وهلك في يده فلا ضمان عليه وعندهما يضمن
 الغاصب قيمتها لولاها ام ولد من رجلين جات تولد فادعي احد مما نصيب الولد من نصيب
 الولد وعنى الولد لم يضمن لشريكه من قيمه الولد شيئا وعندهما يضمن نصف قيمه الولد
 ويضمن نصف العتق بالاجماع وكذلك ام ولد من سركن مات احد مما حتى عمت فلا
 سعيه علمها لشريكه عليه وعندهما سعيه في نصف قيمتها لشريكه الحي والامان
 بالاعاق لانه لم يوجب صنع من عمت عنه وكذلك لو باع حابه حاملا فولدت في يد
 المسري لا قبل من سركن اشهر من وقت البيع فادعي الباع بسبب الولد قد مات لرام في يد
 المسري فان الباع يرد جميع الثمن الى المسري عنده لان الحس عند المشركي في
 الام غير مضمون عنده وعندهما سركن الباع حصه لرام من الثمن يرد حصه الولد عند من رجلين
 قال احدهما ان دخل فلان لدا بعد معد يجره مال الاخر لم يدخل ذلك فلان الباع ومعد يجره
 حره نصيبا لعد ولا يدري بدخل فلان ام لا فغير في حيفه حيفه وفي يده سعيه الباع نصيب
 عنه لهما لان احدهما حات سعيه عمت النصف محانا على السعيه في النصف وليس احدهما يولي

من الآخر فيكون كعابه النصف بينهما وعند محمد يسعي جمع قيمته لهما لان المدعوين يسعي
 بغير سعاه مجهول فلا يمكن القضاء بقوط السعاه على المجهول بم عند اي حيف يسعي في هذه
 قيمته لهما مويسرون فانا او ميسرون او اجد ماموسير لان سارا المقتن عده لا يمنع من السعاه
 وعند اي ميسرون فانا ميسرون يسعي نصف القيمة لهما وان كانا مويسرون واليسعي حيف لهما
 لان سارا كل اجد ماموسير مع السعاه لصاحبه لان كل اجد يدعي الصمان على سارا صاحبه واقر
 بان السعاه له على اجد وان كان اجد ماموسير او لهما حو ميسر يسعي للموسير في ربع فتمت
 لان سارا صاحبه لا مع السعاه له ولا يسعي للموسير لان سارا صاحبه مع السعاه له وما لنا
 لاي يوسف في نصف القيمة فهو محمد في جميع القيمة كذلك ان سارا المقتن مع السعاه لهما
 عده فانا لاي يوسف ان كل واحد من عبد على حده والماله خالها لا يعتن الحزن
 الحدين لانه وقع الشكر في عني كل اجد من اجد من والعتن العني بالشكر كل واحد ليه
 لولا ان لا من عبد اجد اجد عني نصف سعي من كل ان اشتريا عدا وهو ان اجد والشكر
 الاحاسي يعلم بذلك ولا يعلم الايمان على الاب لشوكة عبد في حيفه لكن الاجابي يسعي لعبد
 في نصيبه لان الشوكة الاحاسي وفي نصيبه حيث وفي سارا مع الاج مع علمه انه عني
 نصيب الاب وفي نصيب نصيبه وعند سارا عني الاج نصيب لشوكة ان كان موكرا لانه اجد
 نصيب موكرا ويسعي اجد ان كان الاب ميسر وكذلك اذا باع محل نصف عبد من اج
 اجد نصيب الاب للبايع عدا في حيفه يسعي عدا ماموسير ان كان ميسر او لو كان
 العبد من الشريكين واشترى اما العبد نصيبا من الاج نصيبا من الشريكين الاجبا العاد

الحايات بالعتن وحل قال داود خان
 البار بكل مملوك امك يومه حرمعت كل مملوك يكون في ملكه يوم دخوله الباري الذي
 استواه لعبد العني الذي كان في ملكه يوم حلف ادا بعتا على ملكه الي وقت الدخول لان
 قوله يومه دخل في ملكه فيعترا لملكه يوم الدخول لوقال ادا دخلت الباري وكل مملوك
 حر دخل الباري عني ما كان في ملكه يوم حلف ولا عني ما اشتراه بعد الحلف ان قوله كل
 مملوك في تناول الملك للحال لكن ما عرفت ان وقت الدخول وهذه العني لا تناول الحزن
 لان الحزن ليس بمملوك مطلق من كل وجه ولذلك اذا كان كل مملوك لملكه حر بعد عبد مملوك
 المملوك للحال وعني اذا جاء بعد عبد لا تناول ما ملكه في المستقبل ان قوله لملك للحال
 حن فان لا سارا نصيبه احري وهو قوله سارا ملكه فصوره الى الحال اولى
 عني عبد العبد من اجل ان ملكه احد من عني على الباري
 رجل عليه اسان فقال اجد كما حرم خرج احد ماموسير لهما خوج على مكاه ودخل الباري الي
 لار فقال لموي اجد كما حرم مات صل البيان عني من الخارج نصيبه من الاعاق
 ولان اذا عني نصيبه من الخارج والبارت عني من كل اجد نصف عني نصيب
 لخارج وسعي نصف نصيبه وعني من البارت ملكه او باع النصيب بالاعاق
 الاول لما لنا والبيع بالاعاق الباري ان الكلام الباري فقد عني فيه وحيال ان كان
 المراد بالاحاب لولا ان الخارج لانه يكون داوا بين وقيقت مفرد عني وجهه لا انجب
 شيئا في حال ان فان المراد بالاحاب لولا ان البارت فيبيع الاحاب الباري خيرا ولا
 مفرد سارا نصيبه من البارت الباري عني نصيبه وجهه من البارت الباري فاحاب

السات الربع وقد عتوا الاحباب لمراد النصف فعسى منه ستة ارباعه ويسمى بربعه
 الداخل معق وربعه بالاحباب الساتى عند مجرى الارواح الشاقي فاذا نصف عسى وربعه
 بين السات الداخل فعان للداخل وربعه عند اي حيف واي موضع عسى من الداخل النصف
 من الاحباب الساتى انما لا شيئا اذا كان المراد هو السات بالاحباب لمراد والباقي لما
 اذا كان المراد هو الداخل من الاحباب الساتى عسى الداخل كله فاذا الداخل عسى
 حال ولا عسى حال فعسى نصفه وان كان القول في الموضع قسم السات وهو عسى
 وربعه عسى على قدر سهامهم فصول حتى الخارج في النصف وذلك سيمان كل ربع بهم وحده
 السات في كل الارباع وذلك سيمانهم وهو الداخل في سيمان عند اي حيف واي موضع
 صلح سهامهم سبعة فحسبنا ذلك لئلا يسو حصى يكون سعة الوصايا من السات وثلثه
 عند واحد فصار كل ربع يسو عسى من الخارج سيمان وسعي حيفه من الداخل لذلك
 وعسى من السات ستة وسعي في اربعة صلح سهام الوصية سيمان السبع اربعة عشر
 فاسعاهم السات السلان وعند سيمانهم صلح سة الا حق الداخل في سهم واحد عنده
 وبارك عبد الله واحمد محمد علي في حيف واي موضع سعة الطلاق اذا كان ذلك
 سوة لم يدخل من دخل عليه سيمان فقال احديكما طالق فوجت احدهما ودخلت للآخر
 فقال احديكما طالق فانت السات سقط من مبرم الحاجة الربع لار الطلاق لمراد
 اسقط نصف المهر من الحاجة والساة فيسقط من كل واحد الربع وسقط من مبرم الثانية
 سلة الا ان كان بالطلاق لمراد والعرب بالاحباب الشاقي لار الاحباب الساتى صحيح حال
 دون حال فيسقط ربع الصداق فاجاب السات لمن وبقسط مبرمهما بالطلاق

الربع

لمراد الربع فحسبنا ذلك لئلا يسو حصى يكون سعة الوصايا من السات وثلثه
 عند واحد فصار كل ربع يسو عسى من الخارج سيمان وسعي حيفه من الداخل لذلك
 وعسى من السات ستة وسعي في اربعة صلح سهام الوصية سيمان السبع اربعة عشر
 فاسعاهم السات السلان وعند سيمانهم صلح سة الا حق الداخل في سهم واحد عنده
 وبارك عبد الله واحمد محمد علي في حيف واي موضع سعة الطلاق اذا كان ذلك
 سوة لم يدخل من دخل عليه سيمان فقال احديكما طالق فوجت احدهما ودخلت للآخر
 فقال احديكما طالق فانت السات سقط من مبرم الحاجة الربع لار الطلاق لمراد
 اسقط نصف المهر من الحاجة والساة فيسقط من كل واحد الربع وسقط من مبرم الثانية
 سلة الا ان كان بالطلاق لمراد والعرب بالاحباب الشاقي لار الاحباب الساتى صحيح حال
 دون حال فيسقط ربع الصداق فاجاب السات لمن وبقسط مبرمهما بالطلاق

قومه رقبها لزوم الامور لان رقبها يسلم له حث وقع الجوع عند ميلادهم لان لف حصه الرقبه
 وما اصابهم من قضيها لا يلزمه لانه لم يسلم له بضعها بالانكاح فينقط عنه حصه الصبح ويجرد
 عنه كانه على حايه دونهم وقوم العبد لم ياربهم كم مات المولى والامان له عيها فبعد في حرم
 العبد بالحداد ان سبي العبد بالحداد ان سبي العبد في العدم ذلك ما ادرهم وان شاع في جمع
 بدل الكتابه وذلك ما ادرهم لان عده الاعناق بحركي قاذمات المولى عسى من المولى في
 سواه وفي جمع بدل الكتابه من مولا كما كان سبهايه قومه سبها لافكار المحسنين
 للاجل والجاهل مقبلا ولعن مثليه سنان ليدرس الكتابه فان حاد العوس بالدرسي
 في سبهايه تحت حاله وان احاد الكتابه ادي جميع بدل الكتابه من مولا لان جميع بدل الكتابه مقابل
 سلب الرقبه لان عن الثالث سبها من المولى من مولا فصار جميع بدل الكتابه مقابل سلب الرقبه
 اي يوسف وجرى سبي في الاصل لكن عند ابي يوسف في الاصل من جميع بدل الكتابه من سلب الرقبه
 وعند محمد في الاصل من سلب بدل الكتابه من سلب الرقبه من جميع بدل الكتابه من سلب الرقبه
 عندهما لا يتوكل في عسى من مولا المولى عن مولا وصار بدل الكتابه جالا وسبهايه في القوم
 حال ايضا فلا فائدة في التخيير بين ابي السراجه مما قليل ولا خول من العاقل بحال العليل
 لان حاله لكن عند محمد بدل الكتابه كان مقابل لجميع الرقبه وقد عسى من مولا ما لا يسقط
 حصه من بدل الكتابه في سلب بدل الكتابه عند ابي يوسف جميع بدل الكتابه مقابل سلب الرقبه قلنا
 من ابي حنيفه وان كان مولا عند ابي حنيفه ان شاع في سلب بدل الكتابه وان شاع في سلب

القوم لان بدل الكتابه هناك مقابل لكل الرقبه وسقط الثالث الذي هو حصه سلب
 الرقبه الذي عسى من مولا ما لا يسقط عندهما سبي في الاصل من مولا وانما اعلم
الاولا الموالاة والاعناق والاموالاة والاموالاة قال حنفية

بوجهها سلب قديس في ابي رجلا وعاد من فولد بينهما ولد فولد المولى في الام في قول ابي
 حنيفه ومحمد ومحمد في يوسف المولى الاب لان المولى له كليم السب من جانب الاب لان
 المولا ولها ان المولا من جانب الام والاعناق ومن جانب الاب والاموالاة وولا الاعناق
 ابي حنيفه لان الموالاة فكان الخاق ولا الولد كوالي لهم ابي حنيفه لومات هذا الولد
 بعد موت له من مولا المولى في الام عند ابي حنيفه ومحمد عند ابي حنيفه ومحمد عند ابي حنيفه
 الاب وكل حكم جنازة علي حنفا ولو كان ابواه عويصين فلا ولا على الولد لاحد لان
 العويص هو الاصل لان لا اب فزفاف علمهم وكذلك اذا كانا سطس حرم من الاجل
 وكذلك اذا كان الاب عويصا واسطسا وهو هو الاصل ولهم معتقه ولا ولا على الولد
 لان بيع الاب وان الام عويصه ولم يزوج معتق واسطس ابي حنيفه ووالي رجلا او كانا معتقين
 قال الولد مولى المولى في الاب لان الولد بيع الاب في الموالاة في السب انما الخلاف فيما اذا كان
 الام معتقه والاب مولى الموالاة على ما ذكرناه مولى الموالاة موهبة عن مولى له حرام
 في الميراث ومولى الاعناق مقدم علمهم على ماعون في الاضوايق معتقه موهبة ليعرب
 فولد بينهما ولد فولد المولى في الام لان ابي حنيفه ولا ولا في الميراث في الميراث
 على مولى الام فان عسى الاب لم يزوج ولا الولد الى نفيه لولا المانع وهو في الاب والزوج

كان

لا اعتبار للممن عزباني يوسف لسطر تحت كافر من الممن لا يوجب ان الكفارة تحذف
عن الواجب فيعتقد الممن من وجوب الحذف ولما اراد الحكم الاصل للممن وجوب الدار للممن
بعد لله لا للممن فاذا لم يصور وجوب الاصل فكيف يجب الحذف فاما مقامه لو وقفه فقال
سرس الما الذي في هذا الكور اليوم وفي الكور ما اهورى ولم يضي اليوم بطل الممن عند ان
حينئذ محمد لا يحل الممن وهو وجوب البراءة في احل اليوم كالصلاة لما كان موقفا
لوقت فاما تحت احوال وقت تبيير عليه اليوم فاذا اهورى لما مضى اليوم فقلت
المما لور عليه بل يوجب الممن فلا محذور في يوسف الصور لسطر تحت كافر
اليوم حلت لا يجوز هذا الحجر ذهبا او لسطر في المما او ليس السماح الممن كحر
كافور من الممن لان يحول الحجر ذهبا وطرائف في المما مصوره ذلك مسد السما مصورها
في الحلة بان يكون وليا وكوامه الاوليا خلاف العادة حتى ما عباد المصور بعد
الممن وما عباد العجم من حيث العادة تحت كافر من الممن فان في اليوم لم تحت عالم عصر اليوم
فان قيل العجم من حيث العادة بعد الممن لما كان موضع الممن فاذا فاره اولى ان يمنع
الاعتداد للممن ان المنع اسم من الوقع مله العجم بعد الممن غير العجم المتجاوز للممن العجم
بعد الممن هو العجم عن المما الواجب هذا المصور متفادوا للممن لان وجوب الممن يكون
بعد الممن فاذا كان غير من محذور ان يكون احدهما اعدا للممن لا يكون مانعا من العباد
الممن حلت للممن فلانا وهو ميت فان كان غاليا مودة بعد الممن ومحت لانه بعد
ميتة على نفوت حيوة لحدثة الله تعالى فيه بجب مودة هذا مصور في الجملة فيعتقد تحت

وان ايعلم مودة لم يعقب عبد الى حبيبة محمد لا بد فيعتقد عليه نفوت حيوة كان له وهذا لا
يتصور بعد مودة ولو حلف المصور من قبل ان عد قصاه اليوم لم حاد لم يعقب الممن
عبد الى حبيبة محمد عبد الى يوسف رحمه الله عليه فيعتقد تحت كافر اذا مضى العبد
باب الممن بالبحول لا يدخل هذه الدار فطارت فمما يدخلها او
اخرى فدخلها حيث لا الدار اسم للعوض قال القليل عفت الدار عليها مقامها والاسم اوجاز كمال
فاذا كان مسارا اليه لا اعتبار لصفه معلق الممن باصل الدار ولقد ما في حي حلف لا يدخل دارا
فدخل دارا بعد ما صار صحرا لم يحس لان الصفه في عمر الممن مع من يعتقد الممن بصفه الدار وهو المما
فاذا زال السما لم سعي الممن وفي المسار اليه ان حلت يجب اوجاما او ساما فدخلها لم تحت
لانه سد اصلها بدليل بدل اسم عيسى حلف لا يدخل اسم لما سار فيه ذلك لا يكون بدون البناء
فيكون السما من اصله ولو رفع سعة في جبطانه فدخل حلف لان السقف من صفه كماله فلا اعتبار
المسا الى حلف لا يدخل حلفا فدخل الكعبه او يجب اوسع او كسر او طرد باب وهو ما يكون فوق
سقف خارج البيت على الباب لم تحت ولو دخل دهلما وهو داخل الباب لم تحت ولو دخل فيه حلف
في عوفهم لان الصفه في عوفهم اسم لدار حوايط اربع وفي عوفها اسم لدار حوايط الملتصقة بالدار
به صفه اليوم لا صفه الدار وحلف لا يدخل هذه الدار وهو داخل حلف بالملك في عالم الجرح
ثم يدخل لان الدخول انتقال من الخارج الى الداخل وهذا لا بدوام له فاما كسر الدار حكم اسد الدار
لما لا ما ادخله لاسكن هذا الدار وهو ساكنها او ليس هذا الثوب هو لاسكنه الخليل
على هذا الساط وهو حاله والوك على هذه الدار وهو ساكنها فكسرها كذا حلف لان هذه

لا يمنع بكون الملك للموت فيجب عليه عند في تحييف ايضا لكونه الاضافه الى الموت نوع
قصور فان يضاهى الى العبد عوفا قال عليه السلام فواجب عبد له مال اضاف فيجب العبد الى
العبد فاذا كان في ماله ضاهى الى الموت نوع حضور فلا يدخل تحت مطالب الاضافه الا بالنسبة عند
حيث ان كان على العبد من مسروق لورثته وكسبه لم تحت بوي اذ لم ينوا لان لا ملك للموت
في كسبه المادون المديون عنده ولم يترك الخالف دابة فلان لم تحت وان لم يكن عليه من
ان بوي تحت ان لم يولد له لان كان ملك الموت في الاضافه اليه نوع حضور فلا
يدخل تحت مطالب الاضافه اليه الا بالنسبة وجعلنا لصاحب ان لم يكن عبد ان استطاعت فلو ان طاله
فما عدا فلم يمرض ولم يمنع احد ولم يحرم ابو دانه حيي بمضي العبد تحت عيونه لانه استطاع الامان
من حيث يولد له لان لم يات فان قال عبد استطاعه الفعل وهي التي تعارض الفعل بكونه من
بولى وهل يدبر في الصفاية ووايثان في دوايه لم يصدق لان المفهوم من العاين استطاع
يولد له لان في دوايه يصدق انه بوي حقيقة كلامه **باب في المسئلة الكلام خلف**
حكم فلا فاشهر فالعين ساول شهر من حين خلاف لانه لو لم يعل شهر لكان يساوي جمع العبدان
في دسبه ان الحكم والا فاجمع العبد فكان دسبه الشهر اخرج ما وراه من الشهر من حين خلاف
تحت العبد عدا قول دانه لا صور كبرياجب صوم سبب مطلق اي شهر كان مسابعا او موقفا
لانه لو لم يعل شهر الوحد على صوم يوم ولابد ان صوم جميع العبد لسنة وسببه فكان دسبه الشهر
مع الصوم ومن دسبه منكر او فتنناول اي شهر كان نظير السنة لولا ان اذ الجوده شهر
يساوي شهر من وقت العقد لانه لو لم يعل الشهر يتناول جميع العبد فيجب العبد فكان دسبه

الشهر لا يخرج ما وراه من الشهر من حين العقد فاذا تحت لعقد حلف لا يحكم بغير الوار
في الصلوة لا تحت اي حلفا لان النبي عليه السلام يعني من الصلاه في الصلوة كذا ما لقوله
عليه السلام ان صلواتكم هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الحديث ولو فوا في عدا الصلوة
تحت لان الكلام اسم لما ساق في الحرف اليكوت وقد جد هذا في عزمهم اما في عزمهم لا يحد
كلما فلا تحت فان الرجل يقول فوات في هذا اليوم كل العوان وسبب ما تحت لو قال يوم
الحكم فلا فاجرا تحت طالت فكله لا تحت لان اليوم من كون ما لا عمد لانه مطلق الوقت
قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ فبوه والمواد مطلق الوقت لو قال ليلة الحكم فلا فاجرا على
اليسار حاصه الهاد للبيان حاصه من هذا حلف لا يحكم ولا فالا ان بعدهم فلان اوجه
نقدم فلان اذ قال الا ان ياذن اذ حتى ياذن فلان فالمن مومه الى عايه قدوم فلان اذ ان
فلان لان حتى للعاه فكله ان لا للعاه ايضا اذ اذ على ما يوصف والتمس ما يوصف فان كل
فلا ما قبل العدم وبيل الاذن تحت لان التمس ما في ان حكم بعد التقدم ولما ذن لم تحت
لان التمس اسم حلف لا يحكم عند فلان اذ لا يلبس فوب فلان اذ لا ياكل طعام فلان اذ لا يدخل
دار فلان شرط للحكم الملك وقت الشرط بالاجماع حيي لوباع وان عبده او بوه ابطوا
دابه لم فعل الخالف لم تحت لانه لم يوجد الفعل في عن مملوك لفلان ولو استحدث فلان
الملك بان لا يتوي بوا هو او عبدا اجوا دوا الحركي لم فعل الخالف تحت لانه وجد الفعل
في غير مملوك فلان الا دوايه عاي بوي من الدار المسجدة انه لا تحت لو دخل فلان
الملك ان لم تحت في الدار عايه وفي طاهر الواديه تحت ولو اسار اليان قال من فلان

هذا او بوج فلان هذا اذ او فلان هذه م باع فلان ذلكم فعل الخالف لم تحت قول ابي حنيفة
 والى يوسف وقال محمد بن الحسن النسيب عند الاشارة لغيره ان السادة ابايع في التعريف فعمل
 الممن بالمسار الى هذا السبع في السادة اليه في الممن ولما ان النسيب لما بلغوا عند الاشارة
 اذ لم اسئل بالنسب فابدهم اخري سوي التعريف وهذا سئل بالنسب فابدهم اخري لخواوان يكون
 الحامل له على الممن حفظ من جهة المالك فعمل له سادته والسنة جمعوا واداروا
 السهم فعمل الخالف لم تحت وان كانت الاضافه اضافة التعريف محض لا اضافة فعل كذا حلف
 مراسلهم ووجه فلان او صدق فلان فان كان مشارا اليه بان قال هذا او هذه فعلى الممن ان
 الله بالاعيان حتى لو امان فلان ووجه عادي صدقة ثم كلمة الخالف تحت لان الاضافة
 هنا للتعريف لا عناية بالسادة ابايع في التعريف فعملوا الاضافه اما اذا لم يكن مشارا اليه
 بان حلف الاعلم ووجه فلان او صدق فلان ثم ابان فلان ووجه عادي صدقة ثم كلمة الخالف
 عند ابي حنيفة لا تحت لانه ملزم بوجه فلان وصدق فلان وعمل محمد بن الحسن ان السادة
 للتعريف هنا لا عناية فصار لما لو اشار اليه لو تزوج فلان ووجه اخري او الخلف صدق اخري
 وكلمة الخالف لم تحت في هذا في الكتاب قالوا اعلى فينا بين قول ابي حنيفة تحت عند محمد بن الحسن
 وحلف اسلم هذا الطلسان فباع فلان طيلسانه ثم كلمة الخالف تحت لان السادة للتعريف
الحديث الثامن على الحسن حلف بصوم من حبا او زمانا
 فان يوكي ساء فهو علي ما يوكي ان لم يكن له به فهو على سنة اشهر لان الحسن قد سئل عن زمان
 واحد قال الله تعالى **يحيى بن** **رحمن** **تقبحون** قد سئل ابا يعقوب

عظيم

قال الله تعالى **كل على الانسان حبل من لولاه** والمواد او بعين سنة وقد سئل
 اشهر قال الله تعالى **كل على الانسان حبل من لولاه** والمواد او بعين سنة وقد سئل
 عند عدم السنة وهو سنة اشهر حلف لا تكلم فلانا الذهب فهو على جميع العبدان مع الالف
 واللام ثم اسئل في العبد قال الله تعالى **كل على الانسان حبل من لولاه** وهو ابي حنيفة
 هو بمسور الحسن لا بما سئل ان اسما لا واحدا يقول بل هو لم يذكر منذ في خبر
 وسئل عن علي السواد قال ابو حنيفة **رحمته الله** ما اذكر في ما الذهب المسكوب اما قال **رحمته الله**
 را اذ دينا الذهب المسكوب ان طوبى معرفه اللغات الفعل لم تحت مع فعل وكان اسما
 من الحواف مما لا يمكن معرفته بالقياس من خبر **رحمته الله** وقال محمد ولو قال لعبد ان حذى
 اما ما كتم فاس جرم فهو على عشر ايام عند ابي حنيفة لان جمع الايام يسمي الى العشر وعمر
 فقال احد عشر يوما وعندهما صرف الى سبع ايام **رحمته الله**
 العتق ولو قال لا جواه اذ اولدت لدا اب طالق او قال لامة اذ اولدت فاحجم
 فولدت مساطلة الجواه وعملت لامة لان الولد الميت له حقيقة وحكما اما حقيقة
 فلا شك واما حكما فلان يعصي به العبد ولو قال لامة اذ اولدت ولدا فهو جوف ولدت
 ولدا سماء ولدت ولدا حاصوا الحي **رحمته الله** لان لدا دخل تحت الممن لا يعقل
 الحرة وذلك الولد الحي معصية له وعندهما لا يعنى الحي لانه اعنى اول الولد اول
 الولد عمر قبل للعنق لانه ميت فلفا وسفل الممن ولو قال اول عبد اسره فهو جوف فلو
 عبد من ثم عبد لم يعنى واحد منهم لان الاول اسم لوجود سابق وفي العبد من حد السؤل
 بوجد العبد وفي السؤل حد العبد ولم يوجد السؤل ولو قال اول عبد اسره فهو جوف في السؤل

لم يذكر

ما دل او لا موصوفا وهو ان يكون موصوفا في الشرا وهذا اول نوع في الشرا لان المصلحة
 الاولى ان يضاف الشرا الى عبد يكون او لا مطلقا انما يكون او لا مطلقا اذا كان سائعا منقلا
 ولو قال احد عبد سوري فهو حر فاشترى عبداء عبداء ماتت من لابي من ولسا
 عند ابي حنيفة حتى يجمع المال ان يصفه الاجرة بعدت له من ذلك الوقت للملح
 ستر احواله وعبدان يوفى محمد بن عمر من المثل ان يصفه الاجرة له لانت له بعد
 شرا عبد حر بعد وعبد الشرا لا يصف الا بالوقت معلق العتق بعدم الشرا وعدم
 الشرا انما يثبت بالثابتين عن المحرم ولسا لو كان في احواله من عبد من المثل ان يصفه الاجرة
 قال احواله او وجهها طالق لما خرج امره ثم خرج احرى فدخل بها مات الزوج
 بعد ان يصفه طلق الطلاق من وقت الزوج والوقت عند ما يقع في احواله الزوج
 المراه نصدا للزوج طوا او لو قال كل عبد شقوي لولادة فلان فهو حر مشتملا على عبد
 واحد بعدا عن قول لا عسرا ان الشارة اسم لحرمة بشره الوجه
 من الزوج او من الحرة وذلك يحصل من الاول ولو بشره معا عسرا ان الشارة حرمة
 من العقل قال الله تعالى فبشره بعلام علم ولو قال ان اسير فلانا فهو حر استقره
 سوري عن قتادة عنه لم يحرره عن الكفارة لان العتق عند الشرا انما يضاف الى الممنوع
 ولم يوجد به الكفارة وقت الممنوع ولو اسري بانه ما ورأى كفاؤه بيمينه احواله عند طلاق
 لزوج والثاني لنا ان سزا العرب اعانت لقوله عليه السلام ان يجزيك الله والبدن ان يحرره
 مملوكا مسدده فيعتقه يعني بعتقه بالشرا لان عبد الشرا لا يصور اعتاق مسددا لانه لما
 اسواه عن ماله لم يحل معقنا بالشرا سطل قوله فعقته وكلام البهول يحصره عن الاقا

ولو

ومثل هذا جابر كما قال سناه ما واه يعني باليقين ولو قال جابره هي كات ام ولده سراج
 ان اسيرك تسد الى وقت الاستيلاء ومن جهة فلم يكن العتق من كل وجه مضافا الى الشرا
 خلافا لما اذا قال ذلك لانه لست بام ولده حر يجوز عن الكفارة لان العتق مطلقا للشرا
 لقوله فانت حرة وقد حذرت اليه موت السراجل قال ان سرت جابره فهي حرة ميسرة
 جابره هي كات في ملكه يوم حلف عسفت ولو اشترى جابره فميسر بها لم يعتق عبدان بعد
 بعتق هو يقول ان العتق اصف الى الملك دلالا لانه لما علق العتق بالثبوت والسيور
 رابح الا ان الملك مضاد الملك من قوراد الاله مضاد العتق مضافا اليه دلالا كانه قال ان ملك
 جابره فميسر بها جابره خالو قال لا حرة رطلت بعد سري هو ميسر بمولاه ان ملكك وطلدك
 بعد سري حر ولنا انه ما اضاف العتق الى الملك ولا الى سزا الملك ان الشرا ليس سزا
 للملك لانه مصادره عن ميسرها عن الخروج والبيع في لقضا الشهوة وعبدان في بيع طلب
 الولد مع ذلك سوط وهذا لا يبي عن الملك الا انه لا يصح بدون الملك مضاد الملك
 مذكورا وطون لانه مضاد والتثبت بطريق لهما قصاصات وطون الصورية وهي
 صرهم صحر السوي فلا يظهر الملك في حق صحه اضافة العتق اليه فلم يكن عتق هذه الامة
 مضافا الى الملك ولم يصح الممنوع في حقها خلاف قوله لا حرة رطلت بعد سري حر لان
 ما انا يصح لاضافة الحر الى عبد يبيع به صح حتى لو قال لانا ان طلقك احبها فانت طالبا
 فزوجها وطلقتها احبها بعد ما دخل بعالم يقع حكم الممنوع في لم يصح الممنوع لهذا ان الحاج
 جابره مذكورا وطون لانه مضاد فبهم ان قوله ان طلقك لا يصح بدون الحاج فلا يظهر
 في صحه اضافة الحر اليه

التفسير

المنع من بيع جابره لانه حر

في قوله جابره هي كات ام ولده سراج

لا يماست در اتم حيث يحلف لا بروج ولا بروج ولا بطل ولا بطل فامره على ان
 حقوق هذه العتوق بوجع الي الامور كان غير الموكيل فقول الموكل فان قال عدل لا افعل
 بصدق دمايه لا يصاحف لا يصير بصدقه والصدق سانه فامره عدم فعل حث فان صدقه
 ان لا افعل نفسي صدق طاه ومضاه لا الذبح والصوت فعل حثي لم يجر بوجد من العرجا
 بعد نوي حقيقه ما حكم به مصدق تصاحفان المسامره دي لا المراج والبطان واما
 تصوف سوي بوجع الحقوق الي الامور فصار فعل المامور كفعل الامر فاذا انوي ان لا افعل يعني
 فلا يصدق تصاحف لا يصير بصدقه فامره غير فضويه لم يثبت خلاف العهد لا العبد
 مسعود الصوب يعود الى المولي وهو الامسال لا امر له ان كان صوبه كصوبه اما المولى
 مسعود الصوب بعد الي المولى لا سادب له فلم يكن صوب المامور كصوبه حكم ان عمل
 لعل ان فوضبه لم يفعل فلان يرفى بيمينه لان الميمه على من حاث واحدا انما الصوب سوط محض
 قسم بالواجب سوط الواجب المطلق لا الميمه المقصده للملك حلف لا يصح فامر بعد الركوع
 بالسجده لم يثبت لان فعل الصلوه القيام والوقوف والسجود وحده او السجده سجدته بول
 لانه وجد فعل الصلوه وما رواه بكر او رجل ان كان في الامايه درهم او عرايه او سوي ما
 ففعل يجر له اول ما لم يثبت سوط الحث ان يكون له ماده على المايه فاما ما رواه
 مسدي عن الحسن حلف لا شئ والحاصه وردا او يابسينا لم يثبت لان لو كان في عوفهم
 ايم لاله واحده طيبه من الصوب والاساوله والورد والاسمين لهما ساق حلف الاسري
 نصحتا ولا يسه له فهو على ذهن المسح هذا في عوفهم ولو حلف الاسري فاما

قال

علي مروي الورد امواه قالت لو زوجها مودحت على فعال كل امواه لي طلق طلق هذه التي
 حلفه لانه واجد على الجوا لانه كفه ان يقول ان مودحت محض طلاق والمواده على الجوا
 بدل على لانه سدا رعدا في يوسف المطلق هذه التي حلفه لان احواله حوالا اليها وانه يحمل الجوا
 الاولى انه لو يوي عمها يمتحانه **كتاب** **الحل في النكاح**
 الشهاده على جد الوفا وجد البقرة ولا يمنع ان يواحي لوشهد الشهود على رجل بونا متزوج
 او بقره مساجده لا يحد ولا يقطع لكن تضمن البقرة لانهم اذا عاينوا الماده فان ارادوا
 الحس وعاه لحي الله تعالى في فامه الحد الجور لهم التاخير في ادا الشهاده ومع هذه
 اجر واحمل باحرمهم على احصاء مع السرا سدا الى ما يدره صاحب الشرع بقوله ولا يستمر
 فاد احصاء البقره ابرم على الشهاده دل في ذلك على صفة حمله على الشهاده فكان مما فام
 بفعل في السره الدعوي شرط والشهود لم يعمروا بالاحسانه لا يمكنهم الشهاده قبل
 الدعوي لكن يحكم الميمه في دعوى المدعي لان المدعي يحسب سوان مدعي احد المال والادب
 السره حي يضمن حث في المال يضمن عوض الباق عن القطع وهك السره وانهم
 الحبيب مدعي السره وعايه لحي الله هو رجل في فامه الحد فان فامه الحس لم يحوله
 الساجد ومع هذا احو علم انه احما والي سوادا احاد السرم ادعي السره وذلك على
 صفة حمله على الدعوي فليصح الدعوي حتى يقطع ومع في حق المال فقصي المال ولا يصح
 بالقطع واما حد المعاد مع بعضهم فدره ستة اشهر بعضهم فوضه الى باقي الثاني وعظم
 مدره سبهر ولو اوفوا بونا مستفاد او بقره مساجده مع اواره لانه لا يمتحانه في ان يجر

واما في سبب الحر والحر كسائر الاشياء سببها العدم سواء كان بالشئ به او بالانوار
 وقال محمد السبب له وادب العدم وسبب الشئ به وهو معدوم عند الشئ به
 ما يطاع الواجب محمد رحمه الله فاسهل على ما بالحدود والعدم لا يمنع
 له قرا وهو معدوم في كل شيء فلهذا ان جرد سبب الشئ به ما جماع البصائر
 ان يبعد وهي انما عند اعتبار الواجب في الاقراء وهو ما ودي ان يرحل احاسا الى
 ان يستعد رحمه الله عنه فلو شرب الخمر حال من يبعد لذلك الرجل يس والى السبب الا انه
 صعبا ولا سبب عليه قبل الملو وهو موده واسهل هو فان حذم الخمر فاجل به سبب
 الواجب في حاله الا قرا ومع محال في استسراط الواجب لا ينفذ في جماع ولو كانت الواجب
 موجوده وقت لا يحد فلما ذهب الى الامام ذهب اليها بعد المسافة السبب الخمر
 لمكان العدم في السكون الذي يحل عليه الحد بالكر عند في حقيقه لا يعمل سببها ولا
 يعرف الارض من السبب لانه عيوبه فعدوا في السكنا حسا طال في الحد وعند مما هو
 محدد في كلامه لانه هو السكون مدعو في النابن وقال بعضهم مستقرا مل بها الكاؤون هذا
 كله في غير الخمر من الاشياء لما في الخمر سبب قطره قال ابي بكر اذا دنا من
 محراب دنا من الله ولو اوعى عليه في محرابه لو انما عند العدم والشر في حد السبب
 لا يصح اقرا له لكن يضمن المبروق ولو اوقر طلاق او عاق او قضا او حد عند
 ادما في اقرا له ان لو احدث اقرا له يحرق العباد عند اقرا له سبب العدم
 بالجماع لان في حد العدم لا عام مدون في المقتد في جليله في الاعمال عليه في حال
 سكره اذا قدر محبنا ولا يصح الرجوع بجبا قرا له في حاله

باب الاحصان وما
المحرم من اكله والمحرم من اكله

المحرم

عاوان في كل من اكله من اكله في المحرم من اكله والمحرم من اكله والمحرم من اكله
 الشرايط حيث يتوقر له اعي الى الحلال ويقتل الموانع من نفوه الطبع وعدم الا اكله
 في العقوبة ولا يجب الاحصان مساهبه في الحلال والعدم لكانا يحق من حامل السبب
 معه الحلال هذه المعاني وعرف في بون انه يصيب محصنا بوطي اجوا كساسة في طاهر الواليه
 لا يصح محصنا لانه مع الحلال لم يحل مع الكفر وكذلك مع الفوق وكذلك مع الحنون الفوق
 وان اسلمت الكنايين في حل بها صا ومحصنا بالاجماع ولو اذنما وانكرا محصان وهو الذي
 في النكاح وله ولد من هذه الماه فانه لو لم لا ولد لولد الوطي ولو لم يكن له ولد لم يكن
 الدخول او على سبب من سبب محصان بعد او امارت سبب محصان عند اذا وجد
 سبب الشرايط وقال رجل لا بد من ان يثبته في السبب الذي يدخل اليها في الحد في وقت
 قال انوم مصافا الى ثبته في لنا ان الاحصان سبب والحكم يضاف الى اكله هو انما
 لا الى السبب ولا يصح الرجوع الى سببهم حتى لو رجع رجعا فلا ضمان على شهود الاحصان

باب الاحصان وما
الوطي الذي يجب له

لا يجب الحد في السبب بوعان في سببه ملك لانه لا يجب الحد في قال علي انما علي حرام وهو ان
 سبب الاج حاديه وله اوطي المطلقه طافاينا ما كسارات دون الجمع لاحصان البصائر
 انما راجع ام نواس او سبب البائع الحاديه المسبب من السبب او سبب الزوج الجار في حلالها
 مما او سلمها الى الجواه او سبب الجار المستوف الموثق في الجواه الموهونه في كساره

وسال البيهقي هذه المواضع عبدا للدين لا الوالي ليس يونا والفرع لهم خوسمه العول فيكون
 سمي في حق من اسره عليه حي لوقال طمس انما خل في لاجب الحيد ولا يكون شيمه في حق من لم
 يسره عليه حي لوقال علمت انما هوام بحس الحيد وهو ان يطا لا من جازايه اوله او رجز او
 يطا المطلقة مثلا وهي العبد او المعبود عن خلق او طلاق مال او لم الوليد بعد ما اعتقها
 ومي في الجرم او العبد في عاونه مولاه او الموتى الحايه الموهونه في كتاب الحيد ومي
 هذه المواضع ان قال طمس انما خل في لا الحيد وان قال علمت انما على حوام في ولا الله المستخذ
 المواضع لا ان الفعل ونا في تعبه لكن سقط الحيد فكان الاسماء وهي لونا لا الله المستزاه
 اذا طاع وعرضه حي او يموتون لا حيد علمها وقال روى انما في بحس الحيد على المراه لان
 فعلها وانا ان فعل المراه تابع لفعل المراه المجل ولهم قبل عرض بحس الحيد فذكر
 السع البالغ العاقل اذا اتا قصه ومجنونه بحس الحيد على لوجها الاجماع لان فعله فسادا
 اصل معدوم وجوب الحيد السع لا الله على عدم وجوب الحيد بالاصل الحوي اذا فاد منه
 او سلبه لاجب الحيد على الحوي قول في حينه ومجهول انه لم يلزم احكامنا سوى حقوق
 العباد حي لو قدر انما نال الحيد لان فيه حي العبد وعبد اي يوفى بحس الحيد لانه المرام
 احكامنا ما دام في ذاب الا سلام واما الدمية السليم بحس الحيد قول في حينه
 واي يور وقال محمد لا حيد علمها لان لا قبل عند اي موصوف ومجهول انه مي سقط الحيد
 حاب العاقل وانه اصل وكذا سقط من حان المصغر وانه سيع وهذا سقط الحيد الحوي
 عند محمد فكذا سقط عن المفعول وما يرب على المراه البالغه فكتبت فبسمها من صبي او يموتون

وعند اي يور وحس الحيد على الفاعل فكذا لاجب على المفعول ابو حنيفه يقول فعل
 السام حرام محصورا له ونا لا لانه لم يحس عليه الحيد لانه لم يلزم احكامنا وهذا
 لا لاجب سقوط الحيد عن المراه وعلى هذا لا قبل المراه اذا اتا عطا وعه لاجب الحيد
 على المراه بالاجماع ويجب على المطا وعه قول في حينه لان فعل المراه ونا محصورا لانه لا
 سر حصار المراه لان لم يحس عليه الحيد لمكان المراه وهذا لا لاجب سقوطه عن المراه فلهذا
 لما لم يحس على الفاعل فكذا لاجب على المفعول ايضا خلافا ما اذا كتبت من صبي او يموتون
 لان لم فعل الصبي المجنون ليس يور واما الدمي اذا اتا حوسه مستانته بحس الحيد على الذك
 بالاجماع واما الحوسه بحس الحيد عليها في قول في حينه وفي قول في حينه ومجهول لاجب الحيد
 وحل كونه السلطان حتى ونا لا يحل الاجماع وكان ابو حنيفه يقول ولا حيد لانه
 مشاود لسل الطوع لم يرح وقال لا حيد لان الاستا وقد يكون بدون الاحسابا
 في الشام وان كونه عن السلطان حيد عند اي حينه لانه امكته دفع هذا المكرم بالسلطان
 ولا يحسن لانه كواه وعنه مما لا حيد لان لونه كواه يكون بالسف وذلك لا الله حي يرح
 الى السلطان رجل او بالونامع فلهذا فقال في حينه سقط الحيد عنها لانه لا حيد
 الكاح يقولها اذا سقط الحيد بحس الحيد مثل رجل عمل قوم لوط فانه بعد فكم
 عند اي حينه هذه مما حيد لونا وهذا بنا على ان عند اي حينه اللواطة البيهقي
 لونا وعنه صما ونا وعنه صما ونا رجل ونا حايه فكم فانه بحس الحيد لونا ونا الفهم
 بالسل لانها حاسان موحد موحد ما لم يملكها بالانسان حي مغير سمي كل سي صمد

يحذر

فلا مام الذي ليس في قدام فما يوجب الجدل في فعل غيره فاذا افعل لمام فلا حجة
 لان ولايه اسما به بخلاف اقتضا من حقوق العباد لان حجة الاله لا تستلزم
 او بانهما جدين لمام **باب** **الشهادتين** **الاولى** **اربعون** **ثاني**
 بجلائه وناقلاته وهي عامه كمال ان الدعوى من امره ليس بشرط جبي بسط خصمها
 بخلاف ما اذا شهدوا انه سرق من فلان وهو عاجز لا يعطى لان الدعوى بشرط
 من الموقوف قال ابن ابي يعقوب لا يقطع حوائج تعالى كونا كالتونا ولو شهدوا انه
 ونا ما هو لا يعرفونها لا يجد لان حمل ان ذلك المراه امراته او امرته بخلاف ما اذا اقره
 ونا ما هو لا يعرفونها لان الظاهر انه لا يخفى عليه امراته ولو شهدوا بوجه على وجل بالونامع فلا
 فاسان منهم قالوا كانت المراه مطاوعه والاخران قالوا كانت مكرمه فلا حجة عليهما
 في قول ابن حنبله لان المشهور به محلف لان الدين سمي اعلى الطوع اثبتا شرط الفعل
 منه والدي شهد اعلى الكرم اثبتا كل الفعل منه ولم يوجب على كل واحد شهادته لمام
 وقالوا بعد الرجل حاصلا منهم انصوا في شهادتهم على رنا الرجل عن طوع ولو شهدا ما
 انه ونا ما الكوفة وشهدا حوان انه ونا ما مصر لا يجب لان كل موثق بشهادته يونا
 والشهود لا يجدون حد القدر عندنا وقال يرفق الحدون لانه سمي على كل واحدنا شهادته
 فلم يمتح صاروا امدوا ولنا ان في وعيم ان التونا واجب لكن الحلف في المكان فدت ثلثه
 لان الحد فيسقط عنهم حد العرف لمكان الشهادة لو شهدا سان انه ونا هذا البيت
 ورواه لذي ونا حوان شهدا انه ونا هذا البيت في زياره احيى بعد الرجل والمراه لان

اليوم من يمكن وهو ان يكون ما فعلها في يومه وادبه في مطرمان في ذلك الفعل حمي
 وحله الزماده احيى هذا اذا كان كسر الاحمل ذلكم فعل سبها دهم ولو شهدا بوجه
 انه وناقلاته ما كثر عند طلوع السجده سدا بوجه احيى انه ونا ما بدير جدد عند طلوع
 الشيش عند ذلك اليوم لا يجد لان حد العرف من كاد يقتل الحد من حد العرف لا يجد
 العرف من صادق فلا حد على الصادق منهم هو او شهدا اعلى امراه بالونا مطر المنا وعلوي
 كبر ولا حد عليهما لان المكاره نبت شهادته النيا ولا يجب حد العرف على الشهود لان
 سهادته المنا السبحة في باب الحد اربعة سمد اعلى وجل بالونا وصم عمن او شهدا او جدد
 في حد او بعضهم كذلك فامم حد من حد العرف لان كلامهم لم يقع شهادته اصلا لانهم لم يرا
 من اهل اذا الشهادته فلم يثبت لونا بشهادتهم فلا يسقط حد العرف عنهم وان كانوا فسقوا
 بفعل شهادتهم ولا يجدون حد العرف لان كلامهم سهادته لكن في نوع قصور لمكانهم
 العرف فثبت سهادتهم سمد التونا وهذا اسقط حد العرف عنهم اربعة سمد اعلى وجل بالونا
 فوجم اظهر ان الحد من الشهود كان عيبا او محمدا او اعني فامم الحدون حد العرف لانه لم يثني
 ان سمد التونا كانوا اهل من اربعة وشهدوا التونا منى كانوا اس اربعة كانوا امدوا محب عليهم
 العرف الا انه سقط بموت المقدود وحى لو كان الحد حدا الحد من حد العرف بحسب مقتضى القول
 في سمالا لان هذا كصاف الى قضا القاضي لا الى الشهود لانهم ما يجوز اعني الشهادته لكن
 القاضي احط في صاه والواهي من احط في قصايه لا يكون الضمان عليه انما يجب الضمان على
 من مع الفصله الفصل بالحد يقع للقيام لا تنفعه الحد معوج الى العامة حال سمالا العامة
 وان كان الحد بالحد او مدجبوج فلا يجب

اسم موضع

باب في المدونة **باب في المدونة** **باب في المدونة**

المدونة فان يجب لتعريف السلع بمكانة وذلك بسعة قليلون شوطا عندا في حقيقته مجرد لانه لو
على ذلك سلع جدا فاحدا لعين القدر اربعون شوطا وقد قال صلى الله عليه وسلم من سلع حلال
غير حلال فهو من المعدن معناه بلع مما ليس له حلال فهو من المعدن من لا بد من النقصان وذلك لانه
سحقان سوطا عن اربعين شوطا وعن اربعين في ظاهر الرواية مصرف جميعه يكون في رواية
تبعه ويبعون لان الحبال الكامل وحى الحرمان شوطا ولا بد من النقصان واختلاف الرواية
عنه في النقصان وانما يختلف الرواية عنه فانه كان لعدم رجلا فامو الضارب مصوبة كان لو
يعقل كل حبة عقلا فلما عذب حبة عشر عقدا حصر الضارب حبة ويبعون ثم لا يعقل الا بزيادة
رأيه لم يبلغ حبة حتى يور وطى الذي عذب انه انما اوجبه ويبعين والذي عدل سوطا علم انه
صوب تبعه ويبعين فاحلقت الروايات لهذا وهذا العربي قضى العزير لما اذناه معلي ما رآه
وان كان قنفا لا يوجب الحد لو كان محصا بمحولا ما سوي يبارق باحد عشر من احسا والتعير الى الا
وضوب العزير من الضارب لانه خفف عدد التغليظ وصفا وضوب الواجب اسد من ضرب السوط
السار لان سعة اعلم وضوب يبارق اسد من ضرب الواجب لان سوط الحبر حيا به مقول الوقت
كحمل الصدق واقام الحسبة نصيب في ذلك فانه قائما بمحور ان كان رجلا ما واو احد عشر حبة
به وادوت السعة وضوب المدفوع بعضهم اراجه ان لا يسط على الارض موعدا بجل على
ولما هو على جله لانه زياده على الحد فان لم يكن ان يحسب قنفا فلا يابى ان يسط على اسطوانة
ووال بعضهم المدهون يرفع السوط على باب عند الضرب قال بعضهم المدهون ان يضرب بحد الحسبة
لانه كونه الحد شرع مولا العارضا والعاذون نصوب عليه سارة لانه يبي على الحسبة

في كتاب

منع عن الحشر والفروان ذلك منع او الصوب جدا ولا يملك والرواية في الا ان يحرم
سبب ونصوب المدونة الاقصا كلها الى الفرج والوجه والواجب اما الفرج لانه عبي
مملك والوجه المحاسن نصوبه والواجب يحان على عوله وعلامة حواشي قال ابو يوسف
الواجب ايضا الحد في بكر رضى الله عنه اخذوا الواجب والواجب حصة محمد ما دونها والحد محمول
على ما جرى من خلق وسط الواجب والمراه سمره الرجل الا انما نصوب حاله لعل على رضى الله
عنه نصوب الرجال الحد في قياها والباقي فهو اولا الحدود عمانية منع عنها الحشر والفروا لمسلم
وفي الحر حرمه ان سرحه حق لما لرحم وان سرحه لم يحرم اما الحمول لادوي عن على رضى الله عنه
انه حرم لشراجه الممدسة واما المدة لقوله عليه السلام ما ليس عبد الى المراه هذا فان عرفت
فارجمها ولم ياهو بالحشر ولا يحول للرجل ان ياعوا رضى الله عنه لم يحصر له ولم يوطه ولم يحبي كان
هو من ارض ملل الحماره الى ارض حمار الحماره

باب في المدونة

احصان المدونة سوط لوهوب الحد على القاذف ومن شرط الاحصان العفة عن الواس كل وجه
وجه فان رضى من كل وجه ومن وجه سطر احصانه فلا يحد ما دون وجل عرف امواه لها ولد ليس له اب
معرفة لا يحد لان وجود ولد ليس له اب معرفة امواه الزنا وكذا اذا قذف امواه لا عت لها
ولدا وعات ولدها لان هذا الولد لا اب له فليكون امواره الوناه وجل في حارة مشركه
ومن عزم عذبة اتيان لا يحد لانه واي من وجه كذلك اذا وطى خاونة ومبي احنة من الوضاع
لا يحد فادنه لانه ونا لان الحومة ناة على سبيل الساسد ولورث نصوابه اسلمت لا يحد فادنه
ما يما دانه لو وطى امره المحوسية امواه الخايف او عاتية خرافة لان وطى ليس مونا لان المذكر قائم

اضربوا

ليقطع الحد و لو سرق عن لا يقطع منه و رده الى المالك و مسح ثم سرق ما يقطع
 بالاجماع لان محل العصمة قد اختلف قال العصمة بالناس غير العصمة للموالي من كل وجه
 و العصمة بالناس لم يثبت بحال حاكم قال الحد و اقطع عن هذا في سرقة سرقة ما يقطع
 الحد و ساره عمدا لاسي عليه عدا في جميعه لانه قطع و اختلف ما هو من ما يقطع قال
 بعض ان يشترط لانه قطع بعرض عمدا و لو فعل خطأ لم يصح بالاجماع عمدا محصورا
 امسره عشر دراهم و هو قايمة بعينها قال ابو يوسف يقطع و العشرة للموالي لان الدراهم
 في يد ملك الموالي طامرا فاقبها به بالقطع على نفسه مع مسطح و اقوامه بالمال غير المالك
 لم يصح فكون الدرهم للموالي قال محمد و هو لا يقطع و العشرة للموالي لان القلع مع
 واحد المال فاذا لم يصح اقبارها بالاصل و هو احد المال فلا يصح اقوامه بالسبع ايضا
 و قال ابو حنيفة يقطع و يرد العشرة الى المبروق منه لان القلع في زمان ثا
 السيرة اصل و المال مع الحد لو فعل المالك و استملكه لم يمسح القلع و هو اصل
 لان ما هو اصل هو القلع فيصح اقوامه به فيصح فيما هو متبع ايضا و المبروق
 منه اذا ذهب المبروق من ابارق بعد ايضا قبل القلع لا يقطع عندنا و انا
 للشافعي اجمعوا انه لو ذهب قبل القضا لا يقطع لان العضاض في باب الحد هو الا
 مضافاته لا يحاج الى قوله نصت و نقضت الخصومة الى وقت العضاض شرط صحة القضا
 فصارت المدة قبل الامضا كالمدة قبل العضاض و كل سرق من امة من لوضع قطع لانه
 لا يشبه في المال و الحور اما لا يشبه في المال فانه لا يمسح فكل احد مال صاحبه من غير ان

الاوي انه لا يمسح فكل احد النفقة على الغير عند الحاجة اما الحوز فانه لا يجوز الدال
 من ماسد ان يرد خلق رجلا حيي فله حيا لانه عندنا في حنيفة عند صاحب القضاين
 و هي يله الصلوات لمعل وان كان يقول ذلك فهو انفس سياس لانه ساعى الاو من القضاين
كتاب السرقة لا يقطع **في سرقة جليل و جليل الا في ثا و لم يصح**

اخر هذه الاسيا فانه ساءع اليه ان يبادر كذلك البصير وهو الطير بطر و قد قال صلى الله عليه
 لا يقطع في طير الا في حش عر الساج لانه ملقي على فروع الطوق ولا في مصحف مصحف لانه محرر
 للخواه لا للمول و لا في التوبخ و المصوه و التوبخ لان هذه الاسيا ملقي على باب الحانوف و الحانوف
 الطوق و لا في ابواب المسجد لان الناس يدخلونها و كان الحوز و اوصا و لا في الطير و الربط
 لانه الحوز للمول و لا في الاشربة الميكوه لان بعضها ليس بمحرم بالاجماع و في بعضها في
 يتوهم اختلاف وان كان من اشراج الحلال و هو سفي و البصير و قد حجب القلع وان كان سرا لا
 سفي و بعد لا يقطع به و لو سرق من حش الساج او ماما او لوسيا و هو سواي عشر دراهم
 قطع لان الصوة عاله عليه الصوة و حرج عن هذا الساعه و كرو في السك كلالا الحصر
 لان بالصوة لا يخرج عن حد الساعه الاوي انه سفي في غير الحوز حتى لو كان من الحصر الساعه
 حجب به القلع و لا يقطع في سرقة الفصوص و المانوف و المونوح لانها محرر على الكمال
 و لا يقطع في اقل من عشر دراهم عندنا و قال الشافعي لا يقطع في اقل من ربع دينار و قال بعضهم
 بسرط النصاب و اختلفت لمراد فانه ما لا كفا حاسا لا للحد و لقوله عليه لا يقطع
 الا في الحر و قد روي جماعة من الصحابة و هي الله عنهم ان من المحرم ذلك الوقت كان عشر

دبراهم و تقطع بالابراره في قول ابي حنيفة و مجرد حدث صهيون و ليس في سوط العدو و قال
ابو يوسف لا يقطع عالم من مريم اسارا عن حقوق لس في واحد و روي عنه في رواية اخرى
انه سوط لمر و ادر من محلس و لو سرق من دي ثم مجرم لم يقطع لتقصان الخو و اليه ما
دون بالرجول في رجل سرق و منه السرى مقطوعه او شدا لم يقطع بحسب لانه يكون اهلا
كما لو كان ايمانه السرى مقطوعا او سلا او اصعان منها سوي لمر ايمام فكذا لم يقطع
حسب و كذلك لو كان ايمانه السرى محله مقطوعا لم يقطع لان الايمام من جانب اربع اصابع من
جانب لو كان المقطوع اصعانا و لم يضر لمر ايمام قطع بحسب في باب الكفاح و ان اصعبي غير
لمر ايمام من كل يد لا يمنع عالم لمر السرى لمر ايمام و هذا فوان اصعبي من السرى غير
ايمام يمنع قطع العن لمر لان ما هو الملاك و ذلك لكون الكفاح لمر ايمام لكن في باب المعصية فام
فوان اصعبي من مقام نواف لا كوفي يمنع قطع العن حسا لا لمر المدة لا كذلك في الكفارة
الساق اذ المساع و لم يخرجها من الدار لم يقطع فان هلك في يده في الدار جعل ضمن الصمم
انه ضمن لانه احد العل و كان عاصيا و ان كانت دارا فمما متا صر ما خرجها من المقصود
الى الدار قطع لان كل معصوم من له و ابر على حده لان كل معصوم لمر احد اصابع
الدار من له السكة و لهذا لو سرق احد من اهل مقصود لمر مقصود لمر مقصود اخرج يقطع
اخرج سرق ساقا مناه خارج الدار لم يخرج هو احد لم يقطع لانه معصوم في السيرة فان
لم ياتخذ بعد ذلك لم يقطع لانه سرق من معصومه المصعب و من السيرة و ان باول
صاحبه له خارج الدار لم يقطع و احد منهما لان الذي باول لم يوجد من الجراح و الذي احده

في
هـ

لم يوجد منه هلك الخو و الدخول و عن ابي يوسف ان الذي الدار اخرج منه و ما و ارضا
قطع هو لانه و حرمه هلك الخو و لمر جراح و ان ادخل الخارج منه و احد من اهل
واحد منهما لانه لم يوجد من الدار لمر الجراح و لمر الجراح الدخول ابراهام و افعول
سرق و علمها اجمال و صاحب لمر بل سرق و عودها سرق من حمل حمل من الابل فان سرق
الحمل واحد المساع قطع فان سرق لكن احد الحمار ملك مع الخو لم يقطع لان صاحب لمر
اذا كان قائدا او سائقا كان قصده السبق و العود لا الحفظ فكان الخو هو الخو التي
ماذا استثنى الخو التي بعد هلك الخو و يقطع و اذا احد الخو مع الخو التي لم يوجد هلك الخو لا حرم
يحفظ صاحبه و صاحبه عرفه حقه حي لو كان مع الخو لمر لمر يحفظ فسرق الخو مع
الخو التي يقطع لانه و حرمه هلك الخو و لو كان صاحب الخو على الخو التي و هو باه او عمام
قطع سارق الخو التي لانه محرم لصاحبه و لو جمل صرة و هو خارج الكم و احد الدبراهم لم يقطع
لانه ما ادخل به في الكم و لو ادخل به في الكم و طرد احد قطع لان هلك الخو من حده و لو جمل
الرباط و احد الدبراهم فان كان الدبراهم و صعبا في خارج الكم و ما طرد داخل الكم فادخل
به في الكم و حده الرباط لم يخرج به و احد الدبراهم مع من الخارج لم يقطع به لانه لم يات احد الدبراهم
من الخو و ان كان وضع الدبراهم في باطن الكم و بطر بها خارج الكم محل الرباط من الخارج لم ادخل
به في الكم و احد الدبراهم قطع لانه احد الدبراهم مع من الخو سرقوا معي و احد حمل المساع
تقطعوا جميعا استحقاقا لانه معصوم من السراق و القياس ان يقطع الخامل و حده لوجود

فقبل السرق من حصته ولو سرق ثوبا فشق في الدار من مصفى اخرج قطع وادرك
عن ابي يوسف انه لا يقطع وهذا اذا لم يصب مائة من عشرة سبب القطع فان اصاب
لم يقطع بالاجماع لاني مؤثر ان السرق سبب الملك لا سبب الضمان فاجوبه وله في ملك
فصار اسمه ولها انه ليس سبب الملك في الحال وانما يصير سببا اذا الضمان سببا
في ذلك سبب واحتمال هذا لم يصير اسمه الا سببا لان احد محتمل ان يصير سببا للملك
ومع هذا لم يصير اسمه ولو سرق ثاء من ثيابهم اخرجها لم يقطع لان جابر لما قل السرق
ولا يقطع في اللحم ولا يقطع الباقى كحصومه العاصم الموجه وصاحب الجبروا اذ ادله
اذ ابلغ عشرين نعسون وقبض العشرون فيسرق منه ابيان وقال يربط لم يقطع
محصومه هو لا لسا الموجه والغاصب محض اذا زل الى اعادة يدعيها حي بمكان
العين الى المالك فيكون حصما لور الدويع واجمعوا على ان يبارق من ابارق
بعد قطع يد ابارق ليراد لا يقطع محصومه ابارق ليراد ولا بمحصومه المسروق
منه لان قصص المجلد اختلف يقطع يد ابارق ليراد **باب ما يقطع** فيه
رجل سرق ذهب او فضة مقدار ما يجب منه القطع فقصم ياد يام او داسر فعند ابي حنيفة يرد
المسروق الى المبروت منه لان ابارق بهذه العينة لم يملكها لانه ما يصيرها الكا من
فرد بها الى المالك يجب القطع سبب السرق وقال ابو يوسف وعبد الملكها ابارق
بمكة الصفة لانه احدث منه صنعه موهوم وهل يقطع عندهما قال بعضهم لا يقطع لانه
ملك المسروق لكن يجب عليه المالك اصل الماحود وقال بعضهم يقطع ولا يقطع لانه ليس

111
فدليله فلم يملكه المسروق ولو كان عابسا هل يملكها بهذه العينة فهو على الخلاف لو
سرق ثوبا فقصم ياد يام فقطع فيه لم يؤخذ من الثوب وتعطيه ولم يضمن في الموجه
قول ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد يؤخذ من الثوب وتعطيه صاحب الموجه ما زاد
في القيمة سبب الصنع لان الصنع لا يقطع حوا للملك باب الغصب بالاجماع فلذا هما
ومما مر من السرق والغصب فعلا مان في ابارق حوا يبارق في الصنع فام صوم
ومعني يربط المالك لو اخذ الثوب وتعطيه منه الصنع وحق المالك في الثوب فام صوم
وامعني يربط انه لو ابلغه السارق قبل القطع او بعده لا يضمن سافا اذا احتق الختان
و بعد رعاها على الحقس فمراها ما هو قام صوم ومعني يربط ادي من مراها
ما هو قام صوم لامعني بخلاف الغاصب لان كحق المالك في الثوب فام صوم ومعني
كحق الغاصب الصنع ومحاسنا المالك لان الغاصب حاي ماخذ الملك المالك الثوب
و يعطى الغاصب ما زاد الصنع فيه وان صبغ ابارق اسود فعند ابي يوسف لم يؤخذ من
الثوب كما لو صبغ احمد عند ابي حنيفة ومحمد يؤخذ من الثوب لان السواد يتجان فلم
يكن حوا يبارق في الصنع قائما معني لانه لم يوجب بوجه قسمة سبب الصنع فاسويما في
حان المالك لما قلنا وجل سرق عسا يقطع فيه ان كان العين فاما بيه الى المالك دان
حلل او استملك لم يضمن عندنا خلافا للشامي لانا ان العموم سبب على قصص العين ولم
من العيص حقا للعبد لانه وجب لقطع حادثة تعالي ولا يكتفى بغيره شرع القطع حوا
لله تعالي مع مع حوا لعبد لان قيام حوا لعبد موجب الضمان وجوب الضمان ما في
ساقى القطع لان وجوب الضمان لم يبق احد المال بعوضا معني القطع موجب

صورته ومعني سعيد المماثلة فسا ر سوع القطع ساعى بها العصمة حقاً للجهل
 بال نطح الطون ومقطع الطون في الجنبين
 والختم وهي اذ انزال الكوف لم يجب حد قطع الطون سحاً لان قطع الطون انما
 يحصل بانقطاع المارود في هذا الموضع لا يقطع المرفق فلم يكن قاطع الطون كذا
 مع لان مع سعة مود الناس لم يعلموا من سعى للصوم لو قطعوا في المفاذه
 واحد والمال اقلوا اذ فالعام قطع ابدىهم واهلهم من خلاف يعني البدنهم
 والرجل السراحي وان قتلوا اعداء المال سلمهم لمرام ولم يقطع ابدىهم
 واهلهم هكذا في قصي رسول الله في اصحابه في بصره وان قتلوا واحد والمال
 بعد ان حسدوا في يوسف الامام بالخمار ان ساطع البدر الرجل ثم قتل وان شاع
 ولم يقطع وعمل محمد بن عبد الله لا يقطع لان العمل حد والقطع حد وقطع الطون حرام
 واحد ولا يجمع بين الحدين سر حرام واحد لكن سعلط حرامه بان يعمل لولط
 الحايه والاحييه والى يوسف ان الحمار محرم من جهة حد ان قطع الطون واحد
 ومحدده من جهة حد ان قطع الطون جعل بحارس العمل واحد والمال لمرام
 ان شاع مال الي حمله لمرام حرامه حرامه او احد يعلط في صفة عمله وان شاع مال الي
 حمله البعده وقطع وحل وان حد واحد وان سعلط على غفرتين كما ان الجنابه حد
 حسب قوتها وقطع الطون وان اشتمل على قولين ثم هل يسلب النطاق مع ذلك فقد
 الى حينه ومحمد الامام الحمار ان شاع ان شاع العمل لان يعلط حرام الصلب بقوله

اوصلوا وكلمه او للمحرم عودا في حيف بصلب لاجاله وقوله اوصلوا او ميناها واصلوا
 واصلوا المشايخ في كعبه الصلب قال الطحاوي سلم بصلب قال ابو حنيفة بصلب بطل
 كعبه شدة الا اسوي يحوت واذا اصل مول على خشبة ثلث ايام ليجتنب الناس من يحل
 اهل يدفونهم فلا سادى الناس من ثمة وروى عن ابي يوسف انه ترك كذلك في سوط
 ساطع واد اقل لمرام قطع الطون فلا ضمان عليه فقال هذه ان هلك او استند
 والى نفسي سلم لان الخدم مع الضمان لا يمتنعان كما في البيروق وفي كل موضع سوط
 الحد فكان شبهه بحد ضمان المال والقصاص من النفس والجوارح ان كان موجبا
 للقصاص على القاتل والجراح وجب له والادش ان لم يكن موجبا للقصاص يكون
 الاستيفاء لولي القاتل ولو تولى واحد من القضاة مثل اهل العاقلة فعلى اجمعها
 ان القاتل سوط مكسب بوجوبه من المعصية يسوي فيه ان لو كان القاتل
 بالسيف او بحجر او بغيره ان قتلهم كان بطون الحد لا بطون القصاص يجب
 بشرط التباين ولو كان بالقاتل واحد هو دودهم مجرم من احدى القضاة لم
 يجب الحد عليهم قال ابو ابي بكر الرازي تاويل الجمله اذا كان المال مشتركاً بين
 اهل العاقلة حتى اوجب الحد عليهم باعتبار نصيب كل واحد من المجموع من نصيبه الباقي
 باعتبار الشوكه وان لم يكن المال مشتركاً ولم يحدد المال من دى مجموعهم فكل واحد
 اذا احدث المال من الكل يجب الحد باعتبار احد المال من مدي مجموعهم والصحیح
 جواز ظاهراً لانه لا قطع الطون واحد ما لم يكن موجب الحد باعتبار نصيب دى مجموعهم

اهل الجور على مال اى ائمتهم على مال غير طاعة المسلمين الذي لم يحوزوا لستعد المسلمين
 على القتال اما بعد طاعة فلا يجوز لان مبدء المولد عنه لم يصح اذ هو لنا من كل جهة
 لا يلزمهم احكامنا ولا يجوز لى عبد الضرب وان كان بالمسلمين ضعف فيميتوا اسائر
 السال يجوز مواده الموتى من بعد مال حتى ما ملوا فميتوا او بالمال لا يجوز رايهم
 بمسعى صوب الجور عليهم ولا حرمه على الجوزد لكن مع هذا لو احدث لهم مالم لا يرد
 عليهم لان هذا مال لا يصح له داد الحق الجوزد وارب الحرب فلقا في ان يفتن بعض اموات
 او اوجه ومدره من الملت واذ وقع بخل دونه وقيم ماله من دونه وصل العضا الى اذ
 علم بعد الحماق ككسر الملت لان موته بالوجه اما سحر بعضا القاضع قبل العضا
 لم يكن سحر احيى عاد بعد اعضا لمحاقة جيلما ادور بيا ام ايلم ولا سحر له على اموات
 لى و اوجه والمدون لا قضا القاضع مد بعد فلا سطر من بعد كذا كل ما اذا الارب
 عن ملكه بيع اوجه او عتق او تكا به عبد ولا سبيل له على ذلك الا ما كان قائما في يد
 الراى من ماله ان باخذ لانه انما يقع للوارث لا سحابه فاذا عاد جيلما احاج اليه
 وكذا اذا كان يد العكابه فاما اقله ان باخذ ويكون الولا له لما قلنا وان عاد جيلما
 صل قضا القاضع لمحاقة وكان كانه لم يورث جيلما فله ان يبيع بصرفات الوارث فيكون
 الحوارى اموات الا و اذ والمدون مدوا كما كان موثقا حتى ببعض موال الى دار
 الحرب وقضى لمحاقة عاد وده سائر موال ثم ظهر على ذلك لى موال عاد وده
 قبل العضا لمحاقة فهو للمسلمين لا سبيل للوارث عليه لانه ما جاز ملكا للوارث

وما ذهب له بعد العضا لمحاقة فهو لى ايضا لكن لو اوتى المسلم ان باخذ بالقيمة ثلاثة
 حسن قطع القاضع لمحاقة صار ماله الذى دار الا بيلام ملك ارضه فاذا ذهب
 الى دار الحرب وصار بمو له الحربى اسير لى على مال مسلم ثم ظهر على ذلك لى الملك
 العدم حتى الاخذ بالقيمة ان شاكرا هنا بصرفات الموثد موثف عبد لى حينه نحو
 السع والمهنة والاصان والندى وعندهما ما قد لان عندهما الملك ما قد مسعود
 بصرفاته وعمل لى حسن لو قد ملكه فيصرف بصرفاته ان ايلام سحر ان موات او ممل
 على رده او الحق وقضى لمحاقة سطر بصرفاته لان حاله موثف من ان بصرفاته ما لا يلام
 فكون ملكه باقيا مسعود تصوره او سحر موثف بالفضل على الوده او بعضا القاضع لمحاقة
 فكون ملكه ايلام فكون بصرفه ما طار وعندهما سحر بصرفاته لكن عبد محمد من ملك
 ما لانه بمسخره الموثف موثف الموت لان لظا من حاله انه او اعتقد سالا لى
 عن ذلك فسل او لى حتى يد الحرب وعبد لى موثف رحمه الله يفتن تصرفه من حاله
 كالصحيح لان الموثف ما يكون فيه من عس احساره وهو محمدا وى بعاره على الوده وطلاقة
 صحيح بالاصان لانه بعد عام النكاح واذا اريد موال كان النكاح باقيا بالاصان
 وكذا يصح اسلا ده لان لايها لاحاد فيه الى حقيقة الملك لى الملك كى يصح
 الاسلا ده وكذا يصح سلمه بالشقة لانه لم يعمل به حق احد فاما بوجهه في حاله
 الوده وده بمجه باطل ولو اريد الحق وقضى لمحاقة وله مال الكسرة حاله الا بيلام
 ومال الكسرة حال الوده فعبد لى حينه ما الكسرة حال الا بيلام فهو لوده وما الكسرة حال الوده فهو لى

يوضع في المال مال الموتى ويحجب الكسان جميعا لورثتهم المملين وهذا ما علق ان
 عند ان حصة تصوفه في حاله الرده موقوف فاذا قصي لمخافة من الرده
 كان باطلا ولم يفسد له الملك ولا يكون لورثه نصيبها وعند ان يكون وجهه تصوفه
 ما قد و الملك له ما يفسد ذلك الى داره وعند الشافعي الكسان جميعا في الرده
 الموت اليهم من القابض ولنا ان الرده موت فاذا نزلت في المال كان لهم حصة
 من الرده بقولنا ان الرده موت فلو لم يمت مات واليه اذا مات مود منه الممل
 فلذا اذا ارد ان الرده موت حكما وان اقبل والكسان ماله بالاعاقه وهو
 الاسلام على المود حرا كان او عبدا فان كان اقبل ومن قبل فان طلب الناحس
 لملكه انما مال اقبل ولنا بقول المرتبه لا يسل بل يحبس حره فان اقامه ولاه محررها
 مولاهما وقال الشافعي يسل لقوله عليه السلام من بدل دسه فاسلوه ولنا ان المراه
 ليست من اهل الجوب دار الحوا دار الاخيرة لقوله تعالى تحريم كل عيسى ما كنت
 لكن عجل للاحره في الدنيا لبيع الشر والبصير الصدوق لم يوحده من الجواه وكان
 حواءها موهرا الى دار الاحرم ولم يزل يسل الكافره لهن جليله من الصبي الحائل
 اذا ريد بيع امرئاه حبي سطل كاحه وحرم عن المرات ومحمد علي الاسلام ولا
 يسل وهذا قول ابي حنيفة ومحمد قال ابو حنيفة لا يبيع امرئاه لانه جنازه ولما انه
 اسكره بالله تعالى عن اعداد مسجدا ان سبي مومنا مع اعتقاد الشرك كما
 انه مسجدا ان سبي مومنا مع اعتقاد الشرك كما

ان لا عقل يسل لوان كان حيا الله هذه لا شر كره نعم كلام المحم كذا لا يعلو كره
 مصروفه اذ لا تعاقب وحدانية بدليل الواحدية فلو لم يكن معتقبا لطلبها الصلابة
 مع علم انه عيشه من عواماته وحرم عن مراتبه وهو حق عن ابويه لو يفيح
 اسلام ومع هذا احرم ابن ابيه دل ذلك على انه اعسده لكرهه لغيره في بعض العبد
 ولحقه بدار الجوب قصي لمخافة تعاقب امهات اولاده ومدرسه ونعم ما ليس من ربه
 كالمود لان المود اذا اسرق بل يحرم على الاسلام فان اسلم ولنا فصل
 والدي اذا اسرق لانه حار انما هو على الكفو بالحره في اواسر وقائه
 له حاره تصويبه فلو كان اقبل لخاف المراه الصراية لولدها من ستمه من ماله
 مولاهما فادعى الولد لسل الولد منه وهو حر وصاوت المراه لم ولله ولها
 الولد من ابيه ان مات علي ردة او لم يمت بدال الجوب لان الولد يكون مودا لابي له
 رجا الاسلام ولا يسل لانه ان الصراية لا يحرم من ابيه في حاله الاسلام والمريد
 ليس من اهل المرات وان خاف به لانه مرسنة اشهر ماله من مولاهما كان الولد مسلما
 لان العلق حصل حال الاسلام الموي وكان مسلما ودف من ابيه وان كان المراه مسلما
 الولد من ابيه المرتد لان الولد يكون مسلما لانه ودف من ابيه من المريد يسل
 وطاحطا ولحق وقصي لمخافة فالرد في حال الكسبه حال الاسلام عند ما والى حنف
 ومعهما في حال الكسبه حال الاسلام حال الرده ساعلى ما يدرهم ممل قطعت يدهم
 اريد مات من القطع على ربه او لم يمت وقصم لمخافة في عايد وابل مات من ذلك القطع على

القاطع نصف البه في ماله وليس عليه كمال البه ما الاتفاق لان ردة لا يبرر الموت او
بقضا القاطع لمحاقة بعد تقو وطلاق عصمة نفية ذلك موجب قطع السراة عن البدانة
فالقطع حصل في محل معصوم فصمن نصف البه اما السراية حصلت في محل غير معصوم
فلا يصمن العسر الكوفي البه اذ لما عايدوا يسم عادت العصمة لكن هذه عصمة اخرى
اخر ولم يوحدها القاطع حاية هذه العصمة فان لم يلحق دار الحرب حتى اسلام ما في ذلك
القطع بحده كانه لا ارا لذي بطل العصمة وهو الرده عن مسوره فاذا زال البطل
فصل بواره وصار كان لم يكن صادرا كان لم يول يسلما معصوما فلم يقطع السراية من البدانة
لا اتحاد العصمة فصمن جميع عصمة النفس هذا قول في حقه ابو يوسف وقال محمد وروى عن
البه في ماله كما في الفصل الاول معاذ اريد الخي وخصي لمحاقة اكتسب اموالا في رده
احد مع ماله ولم يسلح حتى صار فانه لو ادى ماله من ماله وبقه الماله لورده لان المكان انما
مملوك كسبه يعقده الكفار بالورده لم يسلط الكتابه فكسب امواله فيودي من بطل حايه
وعنى في اخره يورده مسرور منه ولله اليه الود جان اربنا اجماع ايلما بعوا فمما علي نكاحها
وقال في بطل نكاحها لان الموت ليس باهل النكاح اسدا فلا يكون اهلا للنكاح فعاد بها
الشيء عن اهل بطل نكاحها لان الموت ليس باهل النكاح اسدا فلا يكون اهلا للنكاح فعاد بها
النكاح لم يسلح بعد لورده بمنع الزكوة ولم يسلح على احد من الصبياء وكان اجماعا وان ابدل احصا
ومع الفوقه نفس لورده والورده صح عندنا في حقه اني لو لم يوردها كانت من الزوج
او من المراه خي لم يمس من عده الطلاق سي عدها لان هذه فوفه سبب السراية يكون الرده

114
عده الموت والوقت ما في النكاح وليس طلاق الاموي ان الموت لم يكن اهلا للموت
لم يكن محلا للنكاح والطلاق مسرع وانفا والوفع يكون حال مياه الخلية والمسا في عدم الخلق
وبه ما في عهد محمد الرده من جانب الزوج بطلاق لا هذه فوفه حصلت من قبل الزوج
طلاقا ولو ابدل اجماع ايلما احداهما مع الفوقه باحدا والاخر على الكفر ولو كانا كافرين
اصلح ايلما احداهما يقع والفوقه نفس ايلما احداهما ماله بعض العاضه بالفوقه انما
في دار الايلام وان كانا في دار الحرب فاما يقع الفوقه عصي بل حيض سوا دخل عا اوم
يدخل عدا لان الايلام لا سا في النكاح فان ايلما الاخر سبب النكاح بينهما وان ايلما
مروا لقاؤه بينهما وان كانا في دار الحرب فليس للقاؤه ولانه على اهل الحرب مقام موط
المدونة وهو عصي بل حيض مقام نفوس القايه ويصير بل حيض صلب سوطا المدونة
كافي الطلاق الوحي اذ امانه عصي بل حيض يحل الاعداد سبب خوار كان
دخل بها وهذا قول في حقه محمد فاما عده لا عده على الحوسة لم الايمان كان من
جانب الزوج لا كون فوفه طلاق وان كان من جانب الزوج فوفه طلاق في
قول في حقه محمد لان الاما لا سا في النكاح الاموي انه سبب النكاح الى ان يصبي
القاؤه بالفوقه لكن لما في لرا مياك سبب اما الزوج وح عليه السرح ما طلاق
حسان فاد المسع باب القايه مناه وصار كالفوقه ماله البه عدا في يورده عدا
ان هذه الفوقه كما يحصل من جانب الزوج ماله الايلام يحصل من جانب المراه ماله الايلام
انما ولو كان فوفه طلاق لما يحصل من جانب المراه لان الطلاق وبطلان حال لا في النكاح

وصار كالفرقة بالمجموعة وملك احدهما صاحبه لما كان اسير كان فيه لم يكن طلاقا كذا هنا وصار
 كالفرقة بسر الردة عنه وعند أبي حنيفة انصافه الردة عنه لا في ماله
حنيفة في ماله لا ما دونك او حنيفة من الردة ومن الاثام والعرق ما يكونا
فان سيرة الارض يسلم عليهما اهلهما او نفعه عنه اذا اظهر
 الامام على ملته في الردم انما من علمهم بوقايم واراضيهم واموالهم ووضع على برسم
 الحرية وعلى اراضيهم الخراج ويسوى فيه الما العصري نحو ما اليهم والعيون والادبار
 والخراج نحو ما الاما رايه حقهما الامام لان هذا اسد التوظيف على الكافر في
 الخراج كحال دون العشر لان الكافر ليس من اهل وجوب العشر اسد الله صدقة
 اذ اسرى من يمل ارضا عشر ما يمل كذلك عند محمد وعنده ان يكون لصاعقة العشر
 وعنده ان يمينه لصاحبها ودمرو هذه المبالغة في كتاب التوبة هل يذني فعلى عمر رضي الله عنه
 سواد الخراج جي ارضه عنه وانما الامام قل معانهم وحييهم وذرهم
 واموالهم واراضيهم ودفع الحجب لليتاجي والياكين واسا السيل وقسم الباقي بين
 العامة ويضع على اراضيهم العشر لان هذا اسد التوظيف على اليه وانما اهلهما
 بعد القمهم والمعلم فان كانت الاراضي عشرية يضع العشر كحال اركات حواص
 الحدود ان تضع الخراج لان هذا الاراضي لما صحت صحتها الخراج محمد
 ذلك وانما اسد الخراج عطف الخراج علمهم ليكون انما ارض العامة ان يخلو لو
 وضع العشر ما عسا ارضهم حار ايضا وكذلك كل من طمحت احبا ارضا منه باذن

الإمام فان كانت تسع من الخراج لجماعة العام ارضع الخراج لانها صارت مستحقة الخراج
 حينئذ هذه الاواني يطبقون العمرة على الكف وانشاء وضع العشرة كانت عمرة
 وضع العشرة حال ولو اياها عليها اهلها طوما قبل الاستلام عليهم فمما احوار كلهم لا
 يسئل عليهم ويضع الإمام عليهم العشرة من الخراج سواء كانت يسع من ما العشرة من
 الخراج لا اياهم من خارج وصحة الخراج وهذا امدا التوفيق على ابيهم فيضع العشرة
 من الخراج الذي اذا احيوا ارضاه من باذن الإمام ويضع عليه الخراج كما قال علي بن ابي
 العزير ليس من اهل وحق العشرة عليه اسدا وكذلك الذي اذا جعله ارضه سانا بوضع
 عليه الخراج سواء استاه من ما العشرة من الخراج وان جعل الميمل ارضه سانا بوضع
 العشرة كما قال لا اياها لم يكن مستحق المونة من الاصل فكون امدا التوفيق على
 الميمل وانه اجتزأ بالجزء من العشرة كقوله عشرة الخراج على ارضهم ولا حرة على
 حاتمهم حصوا ذلك السروا المبربول لانه كان من العوب فجعل احدا ارضاه من باذن
 الإمام لم يملك عبد في حريمه وعند ما يملكه لقوله عليه السلام من احيى ارضاه من باذن
 والى حريمه قوله عليه السلام لغيره الا ما طاب به نفس امامه الحديث الذي يروي
 كان في قوم حاص وكان ذلك ايامه من ابيهم عليه السلام لهم بالاحصاء او بمحمد انه اراد
 به الاحياء باذن الإمام والارض الميمنة ان لا تعرف له مال في الايام وشروط الطماني
 ان يكون بعدا من القرية راسع اليها الصوت من عمران ملك القرية

جاء استبصار النظار عبد الجليل اسره البوز وناشر دينه من الحبس مالى ثم اخرجته الى
بداهة السلام

ففقا انسان عينة احد الشري الارشيم حالمالك القديم فله ان ياخذ العبد بالحق الذي
 اشتراه المصري من العبد وذلك ان درهم وليس له ان يحط بعض الميسر في العن
 ان العن عمله الوصف لانه يست وصف الكمال والادوات لانها لم تاشع من العن فلا يقط
 بمقابلها من العن وليس للمالك القديم ان ياخذ الارش من الشري لانه لو اخذ ما حذر
 من العن ولا يقدد بالمواد يكون ان واحد من الارش والحب وذهب مع نفيه بعوس وساع
 فاخذ المسكون القديم اسري يمل ذلك كله من العبد و احرب الى دار الاسلام فاما
 لك القديم باخذ العوس المتاع بمصمها من العن وياخذ العبد اسري في قول في حصة عندها
 باخذ العن بالحق وهذا ساعلى رعدا في حصة الكوا لم يملكو العبد لا للمعد براه في حصة
 لكن الشروع اسقط اعسا برده في دار الاسلام باعتبا برده المولي عليه فاذا وال بر المولي
 بدخول ان الحرد ظهر برده على نفيه ذلك يمنع لحق الاسد اعليه برده من لاسم لا
 لاسم الملك واداه العبد على ملك المولي فله ان ياخذ بعض من عدها ملكه الكفار
 بالاسد اصار بطر العوس والساع فلا ياخذ العن الا بالثمن عدا اسم العود
 فاشتره به يمل بالف وخرجه اسره العود بالاسد فاستباه يمل اجمالف كان من الاجد
 للشري لول لان الاسر الباني وقع على يده ما حذر المسري لول من المسري
 الباني بالف المالك القديم باخذ من المسري لول بالحق درهم لانه قام على المسرك
 لول بالحق درهم حرد دخل بامان فاسري من يمل عدا او دخله دار الحرب عن العبد
 لانه بعض طريق خلاصه عن يد الكافر هذا العن لانه بعد راحاه على البيع محض

والنقصان

العن بمخاله وقال ابو يوسف ومحمد لا يعق لا طريق الخلاص كان هو السع وقد
 بعد راحاه على البيع لغير الامام عن ذلك عند حربي سلم وهاجر الساعق لانه سبي لوله
 على نفيه فملك نفيه فعن **باب المسلم دخل الى دار امان**
 او ادانه حربي او كائنا حرد من دار امان ما صاحبه في دخلا دار الاسلام ميتا منا
 قال في اقض بينهما بشي لانه لا ولا يبر لهما مام على الحربي الا في معاملة يفعل في دار
 الاسلام لا في معاملة عمله في دار الحرب لانه لم يلزم ذلك حتى لو اقبل الحربي خذ يقي
 القاصي بينهما لانه يملك للقاصي الولاية عليه باسلامه لو عصا المسلم من الحربي او الحربي
 من المسلم او الحربي من الحربي في دار الحرب في دخلا دار الاسلام يملين قال في اقض
 سبي من ذلك بولده لا اقضي بالملك للمغضوب من لان القاصي ملك المغضوب لان
 القاصي صايف ما لا ساها قلله ولا ايص بالملك للمغضوب منه لكن هو اليه الذي
 عصا قال الحربي اربرده عليه لانه فيد الملك باعسا و تقض العبد فامر الشرا
 فاسد يمل دخل دار الحرب فقتل حريا يمل عدا او خطا له او ليا يملون اذ لم يكن فلا
 شي على القاتل الا الكفارة في الخطا لانه لم يعل جعل جزا قتل مومن هو من قوم عدا
 لما الكفارة بقوله وان كان موقوم عدا لكم وهو مومن فمجرم بقية الحوا اسم لما سعه
 الكفارة مال الشافعي بحسب القصاص والعبد البدي و في الخطا كما اذا قتل في دار
 الاسلام ولو قتل يمل حيا في دار الاسلام وليس له في اذ مل اللص طحا على
 القاتل البدي والكفارة باخذ الامام البدي و يصع في عتق قال المسلم ان كان القتل عدا في
 الملة لول بحسب القصاص

ان له معلوم وهو السلطان قال عليه السلام ان السلطان في من لا يملكه ولا يملكه لا يجب
 شيء من قول ان يكون له احتمال وجود الولي غير الامام وفي الامام وعينه ولا يكون الامام
 وليا على سبيل الاحتمال والاحتمال يقتضي البدع العقود وقال ابو حنيفة ومحمد بن
 القبايس وسفر فيه الامام لان المحصول لا يصلح وليا لاهل البيت لا على سبيل التيقن
 ولا على سبيل الاحتمال فيعين الامام وليا للخيار ان ساقطه ان شا اخذ الله ان
 يقع الميادين فيه الكبر واليسر ان يعفو عن فيه ابطال حق المسلمين بغير ان دخلوا
 دار الحرب فقتل احدهما صاحبه فعليه الله في العبد في الخطا الذي والى الكفار ويكون
 ذلك في حال العاقل انه قبل سحبا معصوما لكن باعتبار سبب وال العبد هو
 دار الحرب تنسبه عدم العبد فيسقط القصاص ويجب الله في حال امان العبد
 فلا سطر والى الخطا لذلك لانه لا جناح من العاقل من حيث يقتضي الحفظ وجوب الله
 على العاقل لتعصية الحفظ ولا تعصيه هنا لان هذه الواقعة وقعت في دار الحرب لو كانا
 اسرى من مسلمين في ادي الكفر فقتل احدهما صاحبه فهذا احط بالذنب في دار الحرب
 بحال الله في حال القتال لان عصمة المسلم لا تروى بالسر الكفر بقتل كافر لو لم يكن اسرى
 وهذا لا يخفى لاسي على القائل الا الكفارة في الخطا لان الاسرى في اديهم بايع لهم لانهم
 قل ما يخلص عن اديهم ولا يمكن الوجوع اليه ابراء من مسطت عصمة محلا وصرا
 له من اسرى حتى دخل دارا امان فاودع احلا وبعده او اوصاه بالحق بل والحق
 ثم ظهر عليهم الميادين فاسرا ومن لم يودعه في الميادين والعرض بطل عن دمه المستوفى

اما الردية لانها في يد عدلها لان الردية كذا الموضع ولو كان يد حقيقه صار
 عصمه كذا هنا واما الفرض لان المستوفى ملكه لانه سبب من عليه فملكه فيسقط عنه
 ادم يظهر على الدار لكنه ما في دار الحرب فودعه فوضه لورثه لانه انما عصمه في دار
 ملكه وصار في دار لورثه ولو اسلم الحربي في دار الاسلام وله في دار الحرب اجراه واولاده
 صغار وكبار و اموال يعقوبها في دار الحرب فلو امانه فبعضها في دار الحرب وبعضها في دار السلام
 فظهر على الدار بذلك كذا انما في المراه واولاده الكفار فلا شئ لانهم فارقوا
 الاسلام فاق واما البغايا لانهم لم يصروا مسلمين فبعضها في دار الحرب وبعضها في دار السلام
 والولاية منقطعة لتبين الدار من وكانوا تبعوا للدار فيسقطون لما الاموال فلا نفاه
 غير محتمل بل بالاسلام لا حقيقة ولا تفديا ما حصفه فلا شئ واما بعد ما لى (الخامس)
 اما ما دخل دار الاسلام او دار الاسلام قبل الظهور عليه لم يحد اذا لم يكن معصوما
 فان سببا ما يكون محتملا لا استيلا ولو كان اسلم في دار الحرب ثم دخل دار الاسلام ادم
 ثم ظهر على الدار فاهرا لانه واولاده الكبار في المراه واولاده الصغار احاد مسلمون لا فرق
 عليهم لانه حين اسلم كانوا ايتحت ولاسه وصاروا مسلمين معا لايامه وجب عليهم
 على الدار كانوا مفصلين عن الام فلم يصر اوقا معا لادام ولما امواله فما
 كان في دار السلام او في دار الاسلام وما وراه في دار الاسلام وادى محتمل فتمام
 داره ولو كان في داره كان هو اولى لانه سبب من عليه كذا هنا بخلاف ما كان في دار
 حربي لان من لست سد حتمه فلا يكون كان المال في داره فلم يدرت العصمة بخلاف الدار الاولى

الاصل في دار الاسلام كان
 دارا دارا دارا دارا

لان من دخل دار الاسلام كان حرسا فلم يصح محو اسماءه لاحيائه ولا بعد موته
 بعد العيش فيعد ذلك وان ايلم ايحييه له في دار الحرب معصوما لعدم لزم حرا
 والجنين الذي في بطن ابيه في عند الامه وقت نفع الامه انه مسلم سعا الاسلام
 ابي في دار الحرب وما كان في بطن ابيه او في بطن ابيه فيكون صالحا لان بد العصف
 ليس كله لصير محمرا له بالاسلام وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون فيا لان نفعه معصوم
 وعصره المال يكون نفعه العصبه المسبب لا في حقيقه ان عصبه المال انما ينفك بالحرار
 والحرار هنا عصبه ان فيكون فيا والعقاب يكون فيا بالاجماع لانه يقع الدار ومن كان
 من عصبه مع المسلمين فهو في لانه صار متمردا لولا ان فصا رتبها للدار بجعل قتل رجلا
 وهما من اهل البغي في عسكرهم ثم ظمروا عليهم فلا سى على القاتل لان حين قتل فل هو
 صاحب القتل اهل البغي اذا غلبوا على عصبه فقل احد من اهل المصير رجلا من اهل المصير
 ان عصبه امام اهل الجبل اقتصر من القاتل لانه قتل شخصا معصوما واسلادهم
 فان عصبه فاذا زال هذا العاصر وصار كان لم يكن العادل اذا قتل الناعي لم يجرم
 عن المرات لان لا يجوز الحرام ان قتل الناعي العادل قال كثر على الحق وان
 انا على الحق لم يجرم عن المرات في قول الى حسنة وحجة ليرد الناعي الجوارح العظم
 لانهم استجلبوا اصل العادل لتناول العوان و افراد لكر قاتلهم قالوا من ادع صوم
 او كثر بعد كبرائه تعالى وحل قبله الا ان ينجو فينجوا طاهر قوله تعالى ومن بعض
 الله ورسوله فان له ما رزقهم خالدين فيها هذا الماويل وان كان فاسدا لكن الصجابه

من سيم

وايقون على ان كل دم اسجد ساوئل العوان وهو موضوع وكل مال استجمل ساوئل
 القرآن وهو موضوع ولهمذا الباعى اذا تلف مال العادل لا صان عليه عبد صجابه
 جميعا خلافا للشافعي وذلك الناعي اذا قتل مسلما لا يحق عليه القصاص والبدن لما قلنا ان ذلك
 في حق حرمات المرات وقال ابو يوسف ومحمد الباعى عن المرات لان ما وليم بالجل
 فليكن الحق بالصحيح في حوزة نفع الضمان بقول الصجابه فهذا لاوجب الحاقه بالصحيح
 في حق استحقاق المرات وقد كفى للبدن ما لا يفي لمراسمها ولو قال قتلته
 وكنت اعلم اني علي الباطل اتي على بجرم عن المرات بالاجماع ويكره مع السلاح في عسكر
 اهل الفتنه لانه اعانه على المعصيه والاساس مع السلاح منى العرفه من اهل الفتنه
 لانه يجوز على الجهاد ويكره ان يمدى الرجل امه الموكه فله لانه لغيره صاخر بالعدو
 في حوزة الخابو فان دركه امتنع حتى يقتله غير كذا يلحقه ما ثم يكره ان يقتل محمرا
 القرآن اني جازا الحرب لحاحه الى قتله العوان لانه لما يقع في ايديهم فقتلوه وقال
 الطحاوي لا يابس به كذا **فان الاستحسان العادل اذا قتل الناعي**
 فنفق فوسه وقابل رجلا استحق سيم الغريبان ولو اجادوا الدرر واجلا ما شتركي
 قويا وقابل فارسا استحق سيم البواجل وهذا عندنا وعند الشافعي على عكس هذا
 لنا ان محاذرة الدوف فاريا لقصد القتال فاريا والحق على السبب الطاهر
 لا على حقيقه القتال لان ملك الحاله حاله مخاطره البروج فكل واحد يوافي بغير قيدا
 يصيبه سيم او عزم فلا تقدر لمرام على الوقوف على كل واحد منهم مدي الحكم على الطاهر

حرم

وهو محاوره الدرع ثم عدا في حنيفه محمد يعطى للفارس سهمان سهم له سهم
 لفارسه ولا يعطى اكثر من ذلك وان كان له فرس قسم لا ان القتال فارسا لا يكون
 الا الفرس واحد وقال ابو يوسف سهم له يعطى ولا سهم لا اكثر من ذلك وهو
 بطل الخيل في الحياه اذا كان لها خادم فعدا في حنيفه محمد يجب على الزوج نصف
 خادم واحد وهذا فقط حاجبين في اديات واخذ من الفراه قبل الخروج
 الى دار الايلاء فلا تورث نفسه عدا وعدا لامي تورث نصيبه اديات
 بعد سرق او فورا المهر ولنا ان ادب سبي على الملك ولا ملك قبل الامار
 بل والايلاء ان هذه الاموال كانت في ايدي الكفر صوم ومعبي والان
 والبرم صوره لكن في برهم معنى لان الدابر في ايديهم فاني الباء يكون في ايديهم
 معنى فسادهم معنى فوجب نظام ملكهم وذوال نهم صوم فوجب رد او ملكهم وقع
 السكر في الدوال فاسروا لكر لومات بعد الاحار من الفهم تورث نفسه
 بالاجماع لان الملك قد تم بالاحار ومن عمل للعامه كالقاضي والمفتي والمديرين العالم
 اديات في سبط السد فلا سبي له من الجباية بديه من مال المال لا تبرع
 ولا مملك قبل الفهم في الابتداء كان يعطى لكل من له موكب صوم حرمه في الايلاء
 كأدراج السبي اولاد المهاجرين الانصار او كان عاجزا محتاج الى مجوزة لومات
 بعد السد لم يحسن بها ايضا لما قلنا لكن شخب صوفه الى دونه فزكومه قبل السد
 لهذا ونكره ان يصوب الامام المقل على الناس لاجل الفراه حاجه للفراه في ايديهم

الغزاة

لان فيه سهمه لهم جميع الفصال وان تكن لهم سهمه فلا يابس بان يعطى بعض المسلمين
 للمجاهد الى المهاد **باب المهر في الجهاد** **المهر يدخل بامان** **ان ادخل الجهاد**
 دار بامان للمحاره او غير ما لا يمكن من بطل الملك في دار ما خواما عن فقهه
 حاجه ويخرج منسقى لهم ام ان يقدم اليه ويضرب له مده حي يصعب حاجته مقبل
 ماوي وهو ان كان هذا المده جعلك دميما فاذا جاد ونكح المده جعله فيها
 ونصرف عليه الحرة للسد المسبل فاذا مضت السد من جس ضوب عليه الحرة احرمه
 الحرة حوي دخل دار الايلاء واسرى ابرق خواجه ووضع عليه الخراج صا وفيها
 لانه لو تمه حكم سعلق بالمقام في دار ما خوسه دخلت بامان معروفه وديا صارت حريم
 لانه لو تمها المقام مع ولو تودج حوي دمي لم يصدر دمي لانه لا يلومها المقام معها
باب البيع محمد بن يعقوب بن حمزة جردايم الى حاكم عسرة

فقال اليه سرطت لك رديا وقال ويا ابي لم يقل شيئا والقول قول اليه اية الاما
 لان في قوله صحة العقد اقبامها على العقد دليل الصحة ووث اليه متعنت اسرار
 الوصف لانه ينكر حقا له وهو النكاح فيه فتعيب الفاد فوضا فلا يقبل قوله ولو ادعي
 وباليه سرط التودي والمواليم اليه السرط اصلا فعدا في حنيفه القول قول اليه
 لانه يدعي صحة العقد فعدا في الحنيفه القول قول من يدعي الصحة كحال عديما
 القول قول اليه لانه لان انكر الصحة لكنه انكر حقا علي نفسه وهو حود اليه

فيه فاما ان يكون القول قوله وان ادعى ذلك المالك او غيره اليه فالقول
قول ربا اليه بالانفاق لانه يدعى الصحة اليه فثبت ان الاجل حقه لان الاجل
لناخذ المسلم فاذا اتى الاجل بعد ان يكون حق فثبت ان الاجل حقه لانه
واذا صار القول قول ربا اليه في الاجل كان القول قوله مقبلا بالاجل ايضا وان ادعى
المسلم اليه بالاجل والمالك ربا اليه بعد ان حثبه القول قول ربا اليه لانه يدعى الصحة
وعندما القول قول ربا اليه لانه المالك حثاله على نفسه هو الاجل فاما ان يكون
فيكون القول قوله وان كان فيه قيام العقد فمثل هذا جازي كبر المال ادعى عليه
المضارب ان شرط كل ان يدفع من ارباح عشر درهم والباقي يكون بينهما نصفين
وقال المضارب شرط الربح يساوي نصفين لا غير قال القول قول ربا المال وان
كان فيه قيام المضاربة كذا هنا واذا جعلنا القول قول اليه اليه بشرط الاجل
كان القول قوله في مقابلة الاجل وقال بعضهم يقبل قوله الى ادبي الاجال ذلك شهر
وقما زاد عليه لا يقبل قوله الا بيبه وجل على اجل فانه درهم فاليه والدين الى
المدون مالي درهم وكذا حظه الى اجل ما به بعد وماله الدين الذي له على اليه اليه
اددوا في العقد مالي درهم مطلقا تقاضا المايه بما به وفقد ماله صح السلم في نصف
الكر لا نصف راس المال منقوده بهج فيه وفيد في النصف حتى انقضاء المجلد لان
نصف راس المال ليس منقودا قال الدين لا يصلح راس المال لان اليه فيه من
فلو كان راس المال يساوي يكون هذا ربع دين ودين جزم ولا مسلم هذا على

اصل ان حثبه فان عدل العقد الواحد في قيد بعضه قيد كل لا يمتنع بقاء
العقد انما يقيد لكل اذا كان القيام معاونا للعقد ولم يوجد هذا لان السلم
صح في الكل ثم يقيد في النصف بالامانة من غير من راس المال والعقد الطاري
في البعض لا يبعد في الباقي ولو ابيع في حظه بعد ان يعرف معاونه في مقابلة
ولا حثبه لان في اليه ساقط السلم فزنا يملك القفوس قبل حثبه مقبلا به
الى المضاربة ولو باعه حظه بعينه ما عشم افعوه هذا القفوس حاز لان السلم
واجب في الحال فلا يودي الى المضاربة ولو ابيع في شئ له حمل وموون ولم يبين
مكان السلم فهو فاسد عندنا في حثبه حثبه لان السلم ليس بواجب في الحال
حتى يبين مكان العقد للسلم فاذا لم يبين مكانا يودي الى المضاربة لا ريب
السلم بطالبه بالسلم في المجهول اليه اليه بالهوية فساوي عان وقال
الوكوف وحميد العقد جائز وسعوى مكان العقد مكانا للسلم كافي مع العوى
والعصب والوصف فانه يتعنى مكان البيع ومكان العصب الوصف مكانا للسلم الوقت
رأى حثبه ان هذه المواضع السلم واجب في الحال وسعوى مكان جوب السلم في
السلم بخلافه وعلى هذا الخلاف لراجح في اجازات اذا كان سياتي له حمل وموون وهو
دين معتد بسوط سان مكان الايفاء لصحة العقد وعندنا لا يشترط وسعوى
مكان الدار في اجاره الدار ومكان تسليم الدار في اجاره الدار وكذلك اذا باع
دارا او عتد بكثر حظه دنا لا بد من مكان تسليم عتده وعندنا لا يشترط وقال
نعمه راسط سان مكان اليه هنا

ك

ليس

لاجماع لان السلم واجب في الحال فتعبر مكان وجوب السلم ولو ايسر في سحره
حل مونه فمن الوعدوان كونه مع من عرمان مكان السلم بالاجماع وسعيه مكان
العقد مكان السلم في رواية هذا الكتاب وفي رواية كانت له حارات لم يصفه
قال اذا احدث اوجه مما ليس له محل مونه مع دوقية اي مكان سائر هذا واحد
ولا ييسر بالعلم في الحور عدد اذ كذا لانه كما يعلم بالعد يعلم بالكيل والساعات في
الصغير الذي هدر اصطلاح الناس ولا ييسر بالعلم في الفلوس عدد الان العلم
في الايمان وان كان لا يصح لكن نسبة الفلوس كان اصطلاح الناس وماذا بالاصطلاح
يبطل بالاصطلاح بخلافه اذا ايسر في الفلوس لا يصح العلم مع تمام القيمة عند
انطلاقة نفسه فيبطل في جميعها وفي عدد ما والى في العدد ما من المتعارفة نحو وقاله
الحور كذا هذا قول الى حصة واني يكون عند محمد بسطل نسبة الفلوس بالاصطلاح
فلم يصح العلم ولا ييسر بالعلم في ايسر المانع وزنا معلوما وضوبا معلوما ولو ايسر عدد
لم يحول انه سعادون في العلم الطوي كحور في حينه زنا معلوما وضوبا معلوما وعدد المجر
لما ملنا ولوم سقط في الشنا كحور في جميع لعل وقاف ايسر في العلم جاز عند ابي يوسف ومحمد
اداس موضع خاصا كحور الحور ومن الوصف لانه سلم موزون كالوزن ما في هذا
يحوي فيه الرقوا ونصفي المثل في ممان العبد امان كحور كافي ساير الموزونات وعند ابي حنيفة
ان ايسر في علم عمر من روح العظم لا خيرة فيه لانه يتفاوت سعادون العظم فتقضي الى المتازمة
وان ايسر في مخلوع العظم فيه واما ان ولا ايسر بالعلم في لطيفت والقيمة والمصلحة

ان كان سيبا تعلم بالوصف ان لم تعلم بالوصف فلا تخير فيه ولو استصحب بجلال سيبا ذلك
فغير اجل يعني طلب من الصانع ان تصنع له سيبا من ذلك يعني معلوم طار ايتجيانا وان سح قال
بعضهم هذا وعد الصانع انه سح لا لا لقياس ولعل سحان يكون في البيع لا في الويل
وكذا ذكره حمار الويل وهذا يكون في البيع فاداره المبري هو بالخيار ان شاءه
وان شاوره واما الصانع لا خيار له بل يحرم على العمل دكره في المسروط هو بالخيار واما
مخبر سح لعل صانع مما يحرم فيه تعامل الناس لا لقياس بل قد ترك لعرف الناس ما لا
تعامل فيه يجوز كما اذا امرها كايمنه ثابا بعلم من عند نفسه بدراهم معلومة لم
يجز في التعامل فمضى على اصل القياس الا اذا اشروط فيه الاجل ومن شرط العلم عند
سعي الصانع ما يكون ذكر المدة للمعيد او للتبديل الا انه يصح الاجل وجل ايسر الى
رجل في كرسية فلما حل لعل حل طالب وعاء العلم اليه بعضا الذي ما شترى لعل
اليه من اجل كرايمه وامرث العلم بغيره لم يصرف قايضا الا ان يدا له مونس موه
للمعلم اليه حكم سواء من بايعه وموه لنفسه حكم العلم فمضى يصح لان العلم اليه استبرأ على
انه كره والكلام لا يرحون فعلا ولا يجوز له ان يصرف فيه ولا ان يسهه من عمر
حيث يقبضه مكانه له لانه ربما يكون وابدأ على او عين قفيزا ملاءم له الزماده
فكونه مصوقا في حال العمد انه حرام فلا بد ان يقبضه فيكيا له لم يسهه اذا سح هذا
فتقول ان ايسر اليه لا اجرت ايسر في حق بعض الكمال الذي اشترطه فضا محقة فيفسر كانه
باع ذلك الكرم ورجب العلم في حق العين لان حق رجب العلم كالحق الدين ولما يخذ العين
بدلا عن الدين فصار العلم اليه بايعا العين بالدين ويرب العلم موايله فاجتمع صفقتان يعني

خسده يجوز بطريق العلم بالاجماع
اما اذا كره الاجل فما جرى فيه
التعامل يكون مثلا عند ابي حنيفة
لعله كره

سوط الكل احد مما سارا اليه من امواله الباقي بعد من ربح اليه بشرط الكيل فيما
 يرجع الى الدين فلا بد من الكيل من ماله اليه ماله لئلا يفرقه لئلا يفرقه لان البيع عليه اليه ماله
 عن بيع الطعام حتى يحوي فيه صاعان صاع للبايع وصاع للمري اي قبل الكيل اليه ماله
 سرايه من يده وكل لو ان الكيل من ايه ماله ولو استوفى كماله من انسان فلما
 طاب المقوض اسري المسعوف من رجل كرا ولو المقوض بقصة صا حقه مع الامر
 فادامه يكتفي بكماله لاجل المسعوف لان المقوض ببعضه يكون المقوض اعماره
 فلا حاجة له الى الكيل مع كماله لئلا ينفق من كماله سرايه من يده وعمل اسري
 من رجل حنطه على ايام عشره افقره حنطه او اسري عشره افقره حنطه من هذه
 الصدمه او اشترا كرا والكوا من لاربعين فقيز او قبضه لم يحول ان يسعه ولا ان ياكل
 حتى يحال له ولا يمازى ولا يملك له الرأيه او ينفق فيرجع حصته من الثمن فلو باع
 او اكل قبل الكيل لم يضر بايضا او اكل اكل الخبز وان لا يكون وهذا يعني ثمنه
 الذي عليه عن بيع الطعام حتى يحوي فيه صاعان صاع للبايع وصاع للمري اي قبل ان
 كمل للبايع حكم سرايه من يده ويكيل للمري الذي استوفى منه ولو اسري كرا ومنه
 وكاله ورجل امواله صاع اليه فباع من ذلك الرجل بحسب على المشتري الباقي ان يكمله ولا
 يجوز له ان يصرف منه حتى يكمله بعد الشراء وان كان الكيل لاول بحصوله لا لا اشترا
 مكالمه لا بد من الكيل بعد الشراء لان البيع على مدين وجب بحكم فليس مدين لمع
 وهو الكيل لاحتمال الرأيه والتقصان وحل الكيل الى رجل في كماله الا ان دفع
 بج ايه الى الكيل اليه على امره ان يكمله في العار به فالامر باطل لان الكيل فيه دين ولا يقو

مطلوب الكيل

جعل الدين في العار وانما سحبه في العين بالبيع لم يوجد لم يصر اليه الثباغ في
 اساك العار لان الامر لم يصح فلم يكن بدا ليه العار كذا في الكيل وصار
 رج اليه مع العار من الكيل اليه فادامه فيها الحنطه بعد جعل حنطه لغيره يوصي للكيل
 فيه في دمه كما كان حتى لو هلك الحنطه بمالك من مال الكيل اليه لاي مال وجب اليه وكذلك
 لو امره ببيع الكيل ان يكمله في عو امه لم يصح الا ان في الكيل الاول لم يصح الصبح
 ان الغايه المشتري فاذا كان العار للبايع اولى ان لا يصح الامر ولو اسري
 حنطه بعد ما ماله ودفن المري للبايع عار فقام ان يكمله في عار المري فعول
 صح الامر وصار المشتري فاصلا لان الامر تناول ملك المري وفي الحنطه المسعوف
 وصار البايع وكذا منه في مبال العار وصار منه كمال المري فصار الواقع في العار
 واعاقب بد المري فصار فاصلا ولهذا صح الكيل عند غيبه المري كون البايع ماله
 عنه في الكيل فصار كماله فكيل المشتري ولو كان العار للبايع وامره بان يكمله في عار المري
 لغيره فعول لم يضر المري فاصلا لان المري صار مسعوف العار من البايع ولم يقض
 فلم يصح العار فلم يكن للبايع كمال المري فلا يكون الواقع فيها واقعا في المري
 وكذا اذا امر البايع ان يكمل الحنطه المسعوف في حال غيبه فعول لم يضر بايضا لان
 المشتري صار مستعجل الدت ولم يقض به فاصلا لغيره فلم يصح الواقع في حال الدت
 واعاقب بد المري ولو امر المري البايع بالطن صح الامر وكان الدين للمري لان
 الامر تناول ملك المشتري وفي الكيل او المروت الكيل اليه بالطن لم يصح الا ان الطن يكون

للبعين لا للدين وحق وجب اليه في الدين والخاص في العن فكون له
 ما يظن ملك يده فان احدث العلم الدين كان حراما الله يدل على ذلك
 قال عليه السلام لا تأخذ الا بملكك اريد به العلم فيه ان اجتمع البعين والدين قدغ
 رب العلم الغايب الى العلم الله وامره ان يجعل العن والدين في العرائف فان بدا العن
 ثم بالدين صار الى العلم قابضا العن والدين جميعا لان الامر في العن يرفع وصابوتايا
 عنه في اسأل العوائف نصار العن الواقع في العوائف واعا في يد المروي فاذا اوجزل
 الدين بالبعين والبعين في يد المروي حكما فصار الدين في يده ايضا فصار لها ملك
 و صار كرجل اسفر من رجل كمل وامره ان يزدعه في ارض المسفر من جعل
 العن و صار المسفر من فاتها باتصاله الى ملكه كذا هنا وكذا اذا وقع في البيع
 ان يزيد نصف دينار من مبد يديه عوضا فعلى صبح العن و صار له ايضا باقيا له الي
 ملك الامور شيئا نصف دينار الله لما قلنا وان بدا العلم اليه بالدين ثم بالدين
 لم يصار المروي فافضل ما من ذلك اما الدين فلما جره اما العن فلانه حلق حظه
 المروي بحظه نفسه فصار مستملا في نفسه من السع في الخطه العن عند يوسف
 في هذا السع مل العن عند المروي بالخيار ان يشاركه في الخلوط بفقر حظه
 وان شاكه وانتفض السع ورجل اسلم حاربه في كبر حظه ويلم الحاربه الى العلم
 اليه مات الحاربه في يد العلم اليه ثم فعلا العلم صحت له قال لان صحة الاماله
 يجتني على تمام السع وتمام السع بالمسح واليه منه مسح وانه قام فصحت له قال

من لو سحر من كوله
 وادركه من كوله
 الى الرضه

فمجب على المسلم اليه بدلا الحاربه وقد عمن عن وجهها لم تها فمجب بد قنيتها ولو كانت
 الحاربه حيه وقت له قاله فقبل ان يرد بها الى رب العلم ماتت يد العلم اليه
 سطل الاقاله لان فوت الحاربه لما منع احد الاقاله فلا يمنع مع الاقاله
 كان ولي لان لقا اسهل من الاسد واد ايقب الاقاله وقد عمن عن وجه الحاربه فمجب
 روقمها هو ولو اسرى من جل حاربه مالهف ومضى المروي الحاربه فماتت به
 تقايلا لم يصح له قاله لان المسع هها هي الحاربه دون المروي فماتت به
 رصح له قاله فبقى المسع بحاله كما كان ولو تعاد او صحت حيه فقبل ان يسل المروي
 الى الباع مات او نفعت له قاله و صار فان لم يكن وعاد الى الباع لان الاقاله
 بمنزله بيع المستوي من الباع فانه باعها منه ولم يسلها حتى هلكت يبطل السع كذا
 هها يبطل الاقاله وعاد السع فلا يحل على المروي رد منه الحاربه الى الباع ولا
 على الباع رد الممن الى المروي وحل السع الى رجل عسر درهم في كبر حظه
 ثم تقايلا يجب على المسلم اليه رد العشم ولا يجوز له ان يشتري من ملك
 العشم شيئا قبل القبض وقال وهو يجوز له ان يسل الاقاله دون العشم فماتت
 في محلي الاقاله فمخوز الاستبدال له كويمن العن والعن وعن العن والعن
 وعن المسع بخلاف الاستبدال لبيان المال بعد اليه حسب الاجوز لان من يسل
 المال والمحلي واجب ولا استدلال يفوت ذلك لنا في المسله قوله عليه السلام
 لا باخذ الا بملكك يعني حال تمام العقد او اس مال كمال افصح العقد ولا الاقاله

بسم الله مع جليله وحقه غير المتناهي قديم والشروع غير تمام فصار ذلك له قال عليه السلام
العلم في حرم الميرج والاستبداد ليس من المال عند هذا السلام حرام حقا
للسوء فكذا عندنا لا قاله فانما حرم الاستبداد لهذا المعنى لا قبض وان المال
في مجلس الاقاله واحده الاستبداد يقوئه تحكيم دسار من زيد لعشيم
درهم وبيع الدسار الى زيد ولم يقبض العشم حتى اسرى من زيد ثوبا بالعشم
التي له عليه في ذلك المجلس فهو فاسد لان العشم بذلك الصرف وقصها في المجلس
واجب والاستبداد نفوذ العشم الواجب لوقتها لا عند الصرف بعد ما تنا
رضا وجب تصرفا ابد ابد بمجلس الاقاله والاستبداد ليس كذلك الصرف بعد الاقاله
حارم وان كان نفوذ العشم الواجب المجلس ولم يذكر في الكتاب القوف بينهما
فذلك بعد هذا ان ما ابدت على رجل اسمه زيد له على عمر وعمره درهم فا
سرى زيد من عمر دسار انا العشم التي له عليه وقبض الدسار مع الصرف سقط
العشم عن عمر لانه ملكه بابد لا على الدسار سقط عن عمر لانه اصابه الخوف
الى الدين سقوط العشم عن عمر من عمر متخاصمه كثيرا في الباب ان هذا عند صرف
وفي الصرف بعض البدل في المجلس شرط لكن يقول بعض الدليل عند الصرف انما
كان واجبا ان الدرهم والدسار في العشم انما هو من العشم فشرط قصر الخد
الدليل حتى يصير غيبا بالقبض فلا يكون العقب دسار من لانه حرام قال النبي عليه السلام
مما عن الكافي بالكافي اي عن بيع الدين بالدين وشرط قبض بدل الدسار حتى يوتي

الى الوفاء ان هذا الدليل ما انفصل من خط الملاك ولو لم ينفذ الدليل لم يكون
خط الملاك لان الدين في معنى التاويق فودي الى الوفاء هذا المعنى معدوم
في سلبنا لان الدسار صار نفذا او غيبا بالقبض فابعدم الدين بالدين والعشم
الذي يدل الدسار سقط عن بيع الدسار وصار فانه سلم له فلا يكون له باخط الملاك
انما الخطر لادن يجب عقود الصرف لا الدين سقط بعقد الصرف الاثوي انه لو كان لا
حدهما على صاحبه درهم ولصاحبه عليه دسار ففقاها الدرهم بالدسار صح
وسقط عن درهمه كل واحد من صاحبه لان هذا من شرطه عن كل واحد بالعدد ولو لم
يكن لكل واحد على صاحبه شيء ففقاها فادراهم دين بدسار ومن لم يصح لان الدين
حقنا بحال فقد فجب فيه بعض موعتي لم يوجد ولو اسرى زيد الدسار من عمر
يعشم درهمه مطلقا ولم ينفذ الى الدين الذي له على عمرو وجب لعمر على زيد
عشم درهمه ايضا بذلك الدسار ففقاها العشم بالعشم في المجلس صححت المتنا
جه لان قد اقامها على المتنا فيه يكون فيهما للصرف المطلق يعني شراء الدسار بعشم
مطلقه ويكون اثباتا للصرف الاجر مضافا الى العشم الذي هو دين على باع الدسار
مطوق الا مضافا او لا يشترط في اعود المضاف الى العشم الذي هو دين من العشم
مرانه سقط بالعقد وعقد رفر لا يصح المعامه لانه لا يقول بقبضه بطريق
الا مضافا ولو لم يكن له بدل على عمرو من الدين حتى اسرى من عمر دسار بعشمه
درهمه مطلقا وصار الدسار ولم ينفذ العشم لعمر حتى وجب له بدل على زيد وعشمه

بان الله ثوبا عيشه سلم العوب ولم يقبض العيش من عمره ثم نفاها العيش
 بالعيش وذلك كله في الحائس منه وداستان والاصح انه يصح المقابلة يكون ذلك
 فيما للصور المطلق وهو بشر الدمار لعرض مطلقه واسما للصوف اجزم
 بشوا الدمار والعيش الذي في العوب بطون له ايضا فهدمها لا يصح لما
 قلنا **ما يجوز وما لا يجوز مع لا يجوز مع**
 المراسي ولا احادها او اذ به الكلا لانه باع عالم بملك هذا البيع العبد المالك ايضا
 لانه صاح في حق النابس كانه مال علم الساسي سوا في العلم لما دار والكل
 والنباح لا يملك الا بالاسلام احوار وماء ولما الاجاز لما ذكرنا في المعنى
 ومعنى احراز الاحارة بملك المتافع مع نقا العين وهنا العقيد ودون على سبيل ذكر
 العين وهو الفاعل يصح الا بوي انه لو اسما حرمه لشره لسمها الاصح
 لما قلنا ويجوز السهم في حطرم لا يستطيع الخوج منها اذا كان لا يخذ الا بصد
 لانه عمر معدوم السلم وصار كسب ليس عابا لا يوجد الا بحسنة لا يجوز هذا اذا
 احد السهم والقاه في الحطرم حتى كان ملكا له اما اذا اجمعت سهمها لا يحسم
 كيف ما كان لانه باع عالم بملك الا بوي ان الصديق والاكسور جله في يومه
 او يفسد الطر في ارضه او باض الطر او احوح العوج في ارضه بملكه لما قلنا
 ان القاه في الحطرم وامكن احدها بعد صيد حاز سعيها والمستحق حصار اذا
 رآها لانه اسرى عالم بملك لان البرؤية في الما لا يجمع ولا يجوز مع النخل لانه

من الهوام ولا يجوز كسب الزنبرود وعن محمد انه يجوز اذا كان محورا اي محورا لانه
 حيوان منتفع بان حلت العسل في جواربها فاشترى الكوارة بما فيها من العسل
 ما لا يعلق ويدخل النخل فيه تبعها واما دود القز لا يجوز بيعه عدا في حسمه
 يجوز وعدا في دونه ان ظهر الفوجا ولما ولا واما بذر لا يجوز بيعه عدا في حسمه
 وعدا ما يجوز لكان الضبور و العاده واما الحمام ان عوف عرجها وامكن
 سلمها حارسها لانه معدوم السلم ولا يجوز الاتق لهما الذي عام عوسع
 الاتق ولانه معجوزا السلم ولا يجوز بيع لسواها في قبح لان الادبي خلوه هذا
 فلا يجوز ان يكون من ماله مستند لا ووي هي في حوزة انا زرع لسنا لانه عدا
 الشافعي يحرم بملك وكذلك لا يجوز بيع شجر لادبي لما قلنا وكذلك الاسعاج
 به حوام للسا لقوله عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة والواصله المتقاطعة
 سعة عرها لشعرها والمستوصلة التي يابو المساطة بذلك لما جاز الوجه
 مما يتخذ من الوبي في زنا لسا وذو ايمس وسعر لادبي طامر عرقا ومال
 الشافعي يحرم ان حوام الاسعاج واما بقول من الكرامة فلا يدل على محاسنة
 ولا يجوز بيع شجر الحريم ومحور الاسعاج به للخبز لان ذلك العمل لان ذلك العمل
 رايت في نعم فكان فيه ضرره ولا ضرر به الى يجوز بيعه ولو وقع في الما العليل
 مراحمه عدا محمد ان رجل لسا ساع به يد على طها برة وعدا في يوسف بحية
 ران لا يقطع ساع كان لاجل الضهر ولا ضرر به في هذا ولا يجوز مع

لكن

تنتفعوا

بيع بطلوه المبيد والاسعاع به قبل ان يربح لانه يحس بقولهم لا يصعوا من المساهات وهو
 ايم انما يربح فاذا ربح فلا يبيع بطلوه الاسعاع به لما روي ان النبي ع م بطلوه
 وقال من يبيع بطلوه فعليه ان يتفهم باهاها بفصل انما يبيته فقال انما اها ببيع بعد
 طهر كذا بطلوه الرباع طهر بالرباع طهر الرباع بطلوه الرباع بطلوه الرباع بطلوه الرباع
 والدكوه يمنع الشرب لم لا طهر بالدكوه فدل الرباع والاباس بيع عظام المسكين
 وعقبيها وجه فيها وقوفها وسعرها وبوها والاسعاع بذلك فكله عندنا لا يها طاهر لانه
 راحوه فيها ولا يجلها الموت والنام يكون اللحم المصل بالعظم لا يلعظم وبطلوه الرباع بطلوه الرباع
 بالرباع والدكوه عندنا الاكل الادبي المحبوب وروي عن ابي ذر ان بطلوه الرباع بطلوه الرباع
 ولذلك لم يما الا بطلوه الرباع حتى لو وقع في الماء القليل لا يبيده وقال الشافعي ان بطلوه
 بطلوه من هذه الاشياء بالبيع ولا واحد والرباع لا يبيده بطلوه الرباع ولا واحد ايضا
 وفي سائر الساع له قولان عندنا في ما روي ان عدل في يدك فبعضه من بطلوه من
 جاز ان النبي وروى عن ابي مطلق انه لم يربح من حق المشتري لو قال هو يربح
 ولان بعضه من بطلوه من بطلوه لانه ان يربح من حق المسكين بطلوه بطلوه بطلوه بطلوه
 فاذا هو عام فالبيع باطل لان الرباع مع الاسمي من يربح حيا من محلفان اختلاف المقصود
 فان الجاهل لخدمه داخل البيت والخدم طهر البيت هو الرأيه النجاسة وروى
 واذا اختلف المقصود اختلف الحكم عند اختلاف الحكم سائل المبيد البيع هو
 معدوم مع المجهول باطل لولاع هذه المهره على انها ذكرا فاذا هو ابي جاز البيع والمشتري

الخيار لان المقصود منهما واحد فكان الحكم واحدا وهذا كالحكم في البيع سواء كان الشراء به
 وانه موجود فجاز البيع وبطلوه الرباع الوصف المبروط وطهر اذا باع فباع على
 انه باع فاذا هو رباح كان البيع باطلا ولو اسري عبد علي انه جاز فاذا هو ابي جاز
 جاز البيع وبطلوه الرباع كذا هنا بطلوه الرباع الى الرباع الى الرباع الى الرباع الى الرباع
 المصداق او الى الرباع او الى الرباع او الى الرباع فاسد ان كفل الى الرباع
 الاموات تحت الكفاله لان الاجل نصف الدين يعال من موجد ومن موجد من موجد
 وهو الذي يمنع البيع فكل من جماله وصفه المن جماله الدين لا يمنع صحة الكفاله الربوي
 انه اذا قال ما داب لك على فلان في موجد تحت الكفاله فلان جماله نصف الدين لا يمنع
 صحة الكفاله هو علو لوجل وسفل لاجل فيقطا او سفل العلو وحده جاز صواب
 العلو علوه لم يصح لان البيع اما ان يكون للموا الحق النقلي هو حق البناء على السفل
 والموا ليس بغير مال عامك وصحة وعقاره والموا لا يمكن ان يربح وهو الذي ليس بغير ولا
 سبل العيس لما ليس بخلاف السوف ح كحور سبل سبل وحق بالاجاع وبخون بطلوه
 في روايه وهو قول بعض مشايخنا لانه عباوه عن فصيل لما رواه عنه مال الا انه لا يجوز بيعه
 مقصود اني روايه لجهالة فاذا ساع مقصود ابيعا للارض جاز ويكون له مطلق من المبيد
 وكوفي كتاب الشرب في مبرجل ادعي علي ابرارضا بطلوه ان اشتراها بالف درهم
 مسهل ساهدا ان احد صماذكو الشرب سبله ولسا خرم وكوا الشرب لا سبل سبلها
 لان الذي كوا الشرب حوله بعض لاف بمقابلته الارض بعض بمقابلته الشرب الذي

لان الحال

وهو السور جعل جميع الارض بمقابلته الارض واختلف للشهود به فلهيكل سبع الطوبى هبة
 حان اما اذا كان المبادى من الطوبى بقية الارض وانه معلوم الطوبى العوض على الباع
 مقدرا بعض المبادى ان كان المبادى حق المودر فذلك يجوز وسواء في هذا الكتاب في رواية
 العسمة جعل الحق المبادى ووقف طامن الثمن في رواية الزبادى لا يجوز ولا يجوز مع
 الميرد والحق الميرد سوا كان على الارض او على السطح لا مقدار ما يشغل المبادى من الارض
 السطح مجزئ جزمه فوق من المودر في رواية وسرحت العلوى ارجى المودر من العلوى قال
 نقاد هو الارض والحق ما يقع وهو العين محرم سواء ما على العلوى الحق الميرد على السطح
 معلوق بما ابقاه وهو السطح والحق بما لا يبقى هو المنافع ولا يجوز بيعه رجل اسرى
 عبد آخر او حره فقبضه ما اعتقه او وهبه او باعه ساجد جميعها مع هذه المصنفات وعليه التمسك
 للشافعي لان البيع القاييد بعد الملك القيم عبد صالح القبط عندنا ولا يبقى للبايع حتى يملك
 سدا اذ من يد الناني لا يكون له نقض هذه المصنفات لانها حصلت تسلط الباع يجب
 نعم العبد على الميرد ان الاصل ان يكون مول العبد هو القيم وانما لا يجب القيم عبد الميرد
 ويجب الميرد حتى لا ينفذ البيع وهذا البيع قاييد مصاد الى الاصل وهو القيم وانما قلنا
 بان البيع القاسم بعد الملك عبد صالح القبط لان البيع قد حدث من وجوده وجود
 وكذا من اهل في مجله وقد حدث ملك حكم هو الملك عند القبض اذ اسلم الملك والمصرف
 الحاصل في الملك يكون امدا ولواحق المشتري العبد كان للبايع حتى يصح لا بالادارة
 لم يزل العبد عن ملكه وفي البيع حتى لا يملك سدا اذ يولد مبادى الملك ساجد الميرد ما يقع

والفريق

او اشتراها به هو كمل في قول الى خيفة وقال لا يصح الوكيل لغف والى خيفة ان الموكل
 اهل لم يوثق الملك له في الحيا الا في ان يوثق الخمر يسعى له الملك في الحيا الوكيل اهل
 للمصرف في الحيا يصح التصرف وكتب الملك للموكل من عمر قصود في الحيا كالارض تحت
 وكذا اذا اذكره سرا الميرد هو على له حلال اذا املك الحيا والميرد حلال الحيا
 الحيا ولو اسرى اذ اسرا قاييد ونقايضا اذ اذ الباع ان يملك الدار كما
 في اذ البيع لسر ان يملك حتى يودي الى الميرد ما عمن من من فله البادى لان البادى
 محبوس به بمنزلة الوهن بالدين فان مات الباع والميرد اثنى بالدين ومنع الباع
 حتى يصل اليه ماله لانه لما كان اثنى به من الباع حال حيوة فذلك يكون اثنى به من عومايه
 بعد وفاته فان كان اسم ملك الباع ما دفع اليه الميرد فانه يباع البادى الحق الميرد فان
 وصل من من البادى وصرف الى الغوا كما في الوهن بالدين وان كان على الميرد
 قاعا نود عسمة الى الميرد لانا البادى الميرد والدين يسعى في البيع القاييد عند العسمة كما في
 الميرد كالمشتري ثرا فاسدا اذ الميرد الثمن لا يمكن من بعض الميرد من عرادن
 الباع وبعد النقد يملك من الميرد الميرد في غير الميرد لان الباع لما مضى الثمن قد اذن
 له ما مضى ولو اسرى اذ اسرا قاييد فبني فبها يملك حق الباع في الاسترداد
 عند الى خيفة حتى يملك للشيخ حتى الشفعة فياخذها بغيرها لان السا حبل سلاط الباع
 فصار كما لو باعه اذ وهبه من عسمة وقال للبايع ان يملكه ينقص البناء وسر البادى حتى
 لا يملك للشفعة حتى الشفعة عند من لان حق الباع في حيا من سدا اذ هو من الميرد
 في الشفعة الشرا الصصح بديل اثنى الباع لو وكتب من عسمة ولا يرضى حتى
 الشفعة

لا يورث ولا يورث بغيره او ضام البناي السوا البصير لا يظلم حتى الشفيع بل ينفق
 حتى السبع فادري ان منفق حتى البائع في ليل سرور اذ وذكرا اذا اسري او اسرا فاسيد
 وغرس فيهما فهو على ما ذكرنا وبيع العقاد قبل القبض جاري في قول في حيفه وادري بوضوفا
 لمحمد ووقود الشافعي لئلا ان المانع من حوازل البيع قبل القبض غير ان يملأ اي خط
 اليه اكل والغرض من هذا ان يعقد وهو عود الارض وانه لا يحمل الى اكل ولو اجر
 الدار قبل القبض فيلزم على هذا خلاف ولما مع انه لا يجوز ان لا الجارة مع
 المنفعة وانه دورا لمسقول مع المنقول قبل القبض لا يجوز هذا اذ في الباطن
 اذ اقره رجلا مع غيره او لمسقة او طلاق او عناق او كاح لم يحو البيع والمهر
 وبيع الطلاق والعناق والنكاح عندنا وعند الشافعي كله باطل واذا لم يحو البيع عندنا
 فادقن المسري من الملك وقال وقرأنا ان لغات بالاكباء هو الرضا
 و الرضا ليس شرط في الطلاق والعناق والنكاح لقوله عليه السلام من جرد احد
 وهو ليس جرد النكاح والطلاق والعناق بخلاف البيع والمهر لان الرضا فيه شرط
 لقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بكم بالباطل الا ان يكون بخاره عن يواهي اجل اسري
 جارية بالف درهم ومصر الحارة ولم يعد الممن حتى ياتيها من البائع بحسب ما به لم يحرم عندنا
 خلاف الشافعي لئلا ان البيع الباقي فيه سهمه الرضا لان البيع الباقي حصل وحي حسابه
 من عمره من ولا ضمان لعائله لان الحسمه بالحسمه نص في قضاء ما يفي للبائع لولا
 حسمه من عمره من ولا ضمان لان الممن لم يدخل في ضمان البائع فكان هذا يرجع
 مالم يضمن ولو لم المسري الى الحارة التي اسبوا بها جارية هو يضمن بايها من البائع

بالف درهم قبل بعد الممن فالبائع فاسيد في التي اسبوا بها لما قلنا معا في التي يضمن اليها
 وهذا لا يملك على قول في يوسف ومحمد وانما يملك على قول في حيفه لان عند البيع
 اذ اخذ بعضه فذلك اذ كان الفياض معا وما وهذا لم يعد لان الفياض
 2 احد النصفين ليس بمقارن بل هو طاري لانها لم يدكر في البيع ما يوجب صاها البيع لكن
 سهمه الرضا انما يملك بعد البيع وهو يرجع حسمه من عمره من ولا ضمان لعائله
 والفياض في النصف من كان طاريا لا اسدي الى النصف لزم هو كمن باع عمره من
 صفعة واحد ومن من مكر واحد منهما لم الحما لاجل الى وقت الحما في عن احدهما
 فيد البيع فيه ولا اسدي الى الآخر كذا هنا وحل اسري سراقا سيدا ومضمنا وما عها
 ورجع علمها فالزوج لا يطلب للمسري لان الزوج حصل له ملكا سردي وانه لا يعد الحما لما
 لو اسري بالتمسك ورجع بطه له الزوج لان الزوج لم يحصل على ملك فاسيد ان من
 ما اسري بخره ودمه بالشرا لان البواقيم والذئاب لا يضمن العقوبة عندنا ثم بعض
 ذنبه من الحارة ولو كان عمره ذهابا ودمه او عصف فاسري بها سا ورجع لا يطلب
 له الزوج عندنا في حيفه ومحمد وهذا الميلة على ملكه اوجه احدها ان يسا لها وسود
 منها فلا يطلب له الزوج لان الزوج حصل بملك العمر من كل وجه وكذلك ان شاد اليها وسود
 مال يبيع لان الزوج ان لم يسلم له بملك العمر في حوازل العقد فان ملك العمر ان الشاوي الى
 البواقيم يضمن لسان لود و الحسم الوصف وسان حسم الممن ومدرج ووضوفا
 لم يرد منه الحوازل العقد بعد فوسيل الى الزوج بمال العمر من وجه وان اسبوا الى مال غيره
 و بعد من مال غيره فلا يطلب ايضا لان الزوج سلم له مال العمر بعد فوسيل الزوج بمال البواقيم

جارية مع

المره

وعدا في يوسف فطوب له في الوجه كلها ولو ادعى على آخر عشره وادعى بحد في دفع
 الدوام اليه فتصرف فيها وادعى بحد فصادقا انه لم يكن عليه دين فطوب له الوجه لان المدعي
 نفس الدوام بدلا عن الدين صد الملك له بالصبر فاذا صادقا انه لم يكن عليه دين كانت
 الدوام المخصوصة بمنزلة بدل المبتحق بدل المملوك لكن في بدل الملك فطر
 البرج الحاصل لما قلنا رجل اسري حارب قومه الف درهم وفي عتقه طوبى فله
 الف درهم اسراهما مع الطوق ما لقي درهم وبعده الف درهم في المجلس لم يسد
 الف درهم في المجلس لم يسد الف درهم او اخذ احده في الاف الاخر فالمتفرد به
 الطريق لان من حصص الطوق في المجلس احب من حصص الحاربه ليس بواجب الطا
 ههنا الايمان الواجب بما فيه العقب لو اسري ام ولد فعليه دقات في بده من
 قمتها عدل في بدها فله قبضها بما يحكم عقد معتبر لان ام ولد المدعي بحد ليس له
 لو جمع من الف درهم ام الولد او المدعي في البيع وبيعي الف درهم بغير علمها ونفذ
 البيع في الف درهم من الف درهم انه قبضها بما يحكم عقد معتبر فالمقصود بحد البيع
 مضمون بالعمه وهو المصروف على رسوم الشراء والمصروف على البيع المعتبر او ان
 يكون مضمونا بالعمه عدل في حقيقه لا يضمن المشتري سالا ان المدعي لم الولد
 لسا المخل لحكم البيع وهو الملك ضمان البيع مقابل ما للملك فان المضمون بحد اذا
 الضمان فاذا لم يكن محلا لسوء الملك لا يوجب احاب الضمان مقابل ما للملك صادقا
 اذا باع المكاتب هلك في يد المشتري لا يضمن شيئا لما قلنا كذا ههنا علي الخلاف
 اذا باع جبهه بجمه وقبض العبد ومات في بده لا يضمن بيا عبده عند ما يضمن في ذكرو

ابو يوسف
 ههنا

ان اللب وبيع البهائم والا لانه انما يبيع بماله جازي ببيع بعض متاعه الا ان
 المقصود في ذلك لوباع نفسه بصدقه او حوزة محروس او غيره ممن جاز لان
 اعدام الكل فلا يحوي الوفا ولو كان احدهما سبي لم يحولان الحبس بانواعه حرم
 السا ولو باع مالا بغيره بغير ما عاينها او عند ان حقيقه في مونس عبد محمد لا يجوز
 لهما ان التمس بطلان ما صطلح المتعاقد من تصحيحا لصرفهما لكن لم يطل كونه عروضا
 محروسا ولو باع حوزة محروسين ومحمد محمد لم يطل التمس في البيع ولو كان احد الخدين
 نسيه او فلا الخامس حبه لم يحولان الدين بالدين حرام ولا ان المحس بانواعه حرم لينا
 وكل ما باع بالاعنا او بالاداني فهو وروى ان الاولاني قدر بالورن حتى لو باع بغيره
 لم يعرف بعد ما لم يحولان نصه كانه باعه بحسه محاربه فلا يجوز ولو اسري من الحكيمات
 او المودعات سا محاربه بتمن من حلق حسه محروس ومحور المصروف فيه بعد القبض
 والكيل والوزن لان البيع لم يعادل المعروضات اشتباها على انه عشرة افعوه لم يحول
 فيه الا بعد القبض والكيل فبدل هذا من قبل المعسر هو الكيل بعد البيع محصر المشترك
 وكعه قل ولبد هو الصحيح لان الكيل لا اعلام مدراسع وذلك يكون بعد البيع ولما علم
 يحصل بحد واحد شرط ان يكون محصر المسوي فانه ذكر في الجامع الكبر اذا باع ففلا
 من صره كانه النافع عند غيبه المسوي فملك المعسر بحد على البائع والبيع قائم في معين
 الصبره لان ذلك الكيل لم يتمم البيع فان الكل من تمام السلم والسلم الى الغايه بصوره
 ولما المذهب عات بان اسري بوبا على انه عشره او ربع فبعضه حار المصروف بحد الذرع
 لان الوفاده والنقصان في باب العوب بحاله الصفة لان له في طوله ادنى صبره والوصف

لا مقابل من الثمن ولا من المسمى فيكون له من الثمن ما يبيع في ذلك المسمى الملك الامار
واما العدديات بالاسوي عند من الجوز والصفحة ونحوه ومضمونها وروى عن
ابي حنيفة انه لم يحو البصير فيها قبل العدد وما لا يحوز الا ان ليس من اموال المورود
وقد نظر المدرعات ولا في حنيفة المورود هو ان في العدديات الواداة لا سلم
للمسوي لان الواداة ليس بحمل الوصف بل يورد في يد المورود وما لا يحوز الا ان
الوجود يشترط العدد بعد البيع حتى لو راد ثوب الواداة على الساع ولو اسحق
رجع حصص البصير من الثمن ولو اسوي كما من الملك او المورود فمعهما وجوب
سعة حيا فان كان في وعاء واحد المورد المعب من غيرا لمع بوجوب عدد الواداة
عند في المسمى وحدود العت في المسمى منع الوجود بالعب لان كان في وعاءين
بود المعب حيا لان رده لا يوجب حدوت عت في المورود ولو كان في وعاء واحد انما
يوصف في راد الساع على الساع رادان ولا يوجب انه يرد بل يرجع حصص المسمى من
الثمن لان استحقاق البعض لا يوجب عت في الساع حتى لو كان مضافا لباقي مضافا
باستحقاق البعض كان له ان يرد الساع على الساع بجل الشتر في راد على ان شرطه
مطروح عنه مكان الطوق حين ربطا فالبيع فابدا لانه شرط بمخالفة بعض العت
لان مضمون العت ان يطرح مقدار وزن الطوق اي قدر كان فاذا شرط بخلافه
فبعد البيع ولو اسوي عشر ادرع من مائة ذراع من ذراع او حمام فيعند في يرد واحد
مخور اذا كان لدار مائة ذراع لان عشر من مائة عشرها وبيع عت لدار خاتوا بالجماع

فلذا هذا عند ابي حنيفة لا يحوز لغير اوقات الدار مائة ذراع او اكثر او اقل هو الصحيح
لان لدار ذراع حقيقة ايهم لحية يذرع به المسوح واما صاير محار الما يدرع به المسوح
باعتبار حلول الذراع منه لان اطلاق ايهم الجال على المحل يحوز بطون الجار والذراع كل
مكانا لا شاعلا ذراع الساع لا يتصور ما يصرح بها عن المورود الشائع بل صاير محار وحق
عن ذلك محمول ببيع المحمول باطل وصار كالمكان الدار بمقصوره لثلاث اقسام فعال
يعتزل مائة واحد من هذه لثلاث اقسام الثلث ولم يبيع لم يحوز مائة واحد من هذه لثلاث اقسام
الثلث لم يبيع لم يحوز لان العت ليس اسما للساع بل هو ايهم حوز وعنه مقتدر اذا كان محمول
لا يبيع البيع للمائة صاير كما لو قال بعك مائة من هذه السوف لم يحوز لدارها لان
ما لوباع عشر اسماء من مائة ستم حيث يحوز لان لبيهم ايهم لم يدرع من الدار مائة اذا
اذا قال بعك مائة من مائة من الدار يبيع بمائة قوله بعك الدار لكونها من مائة من
عشر اسماء لا يكون مثل اسماء من مائة ستم ذراع من عشر ادرع يكون مثل ذراع من
مائة ذراع وطهر الفرق بينهما ولو اسوي ذراعا على انها الف ذراع فوجدها وادبا
على الاف يبيع الواداة للمسوي من غير سى لو وجدها انفع لا يوجب لشئ من الثمن لما
مر ان الدار في المدرعات جاري مجري الوصف والوصف لا يعال به من الثمن لو كان
قال كل ذراع يدرع فوجدت لم سلم له الواداة محانا لانه يضمن ان يدرع العت كل ذراع
مدرعهم وان شاعوا كالباع لانه يبيع لنفسه اذا من الواداة فلم يكن راد مائة ان يدرع
ان يضمن بخير ان شاعوا كل ذراع يدرعهم وان شاعوا لانه يبيع لنفسه يبيع الدار

معتنا

نصف

عسكه ما الذي دبرهم وقال المصري ما اسرتهما الا ما لفظ دبرهم فلفظ واحد من افعالنا قول
في هذه السلة من قول كل واحد واحد ليهن اسرع الى الفهم معدي في حيف القول قول
المصري مع بيده الا ان ما الساع ان واحد الحي والاحد من من البيت سيرا واختلف المشايخ
في هذا الاسماء قال بعضهم هذا اسما منقطع معناه اذا دعي البائع ان واحد الحي بطون
الصلح ولا تخافهم المصري في سبي من من الهالك بورد له لا يخافهم في زياده مدعه بل واحد
لعل بها قوله المصري وبكر الخصوم في الريادة فهو جازم لان لا سعي المساعده بعد الصلح
مستطاع للممن عنهما وقال بعضهم هذا اسما متصل ومعناه ان يقول قول المصري
مع سببه ولا يخالفان الا ان يوصي البائع ان واحد الحسن الحي بعد الخالف والخاص
المصري في سبي من من الهالك فحسد بالخالفان لان اساع الخالف كان الحي
البائع فان نوب الخالف لا يعود اليه راس مال بعينه فاذا رغبني بالصبر ومحمول كان
المبيع كله هو الحي والهالك ليجعل عمله فوات وجهت المبيع من الخالفان فسد اسم
المصري لان اسد اسما بانه ما اسرتهما ما لفظ دبرهم فان كل لزمه الخالف واحد
خالف البائع بانه ما اعينهما ما لفظ دبرهم فان كل لزمه الخالف واحد الحي ولا
خصومه له مع المصري من الهالك لان رهي ان واحد الحي بعد الخالف ولا يحدد
من من البيت سرا وانما ذكر في الخالف العددين مع ان حكم الخالف وهو الفصح بوجد
على الحي لا على بطرا لهما اما ان صمد العام وحصه من الممن يعرف بطون الخور والحق
لا بطون الاحاط والسفر للوحد على العام وعدة حصه من الممن بها خالف كاذبا

فيكون صورا اوله خلف كل واحد على العام بعده ساول ولا يحصل المقصود هذا
اذا دعي البائع ان واحد الحي بعد الخالف ولا يخافهم المصري في من الهالك سارا ما قال
القول المصنوع في حصه الهالك ولا يخالفان عددا في حيفه لانه لا يمكن ان يكون كان
المبيع كله هو الحي بل يكون المبيع وهذا كاحد صا كنهما في الممن في الممنع من الخالف بعد
ان الخالف بعد من المبيع من محالفا للعباس لا البائع ان كان يدعي على
المصري زياده الممن فالمصري لا يدعي على البائع سارا لكن عموما بالسف البور
حاز قيام السلع لقوله عليه السلام اذا حلف المساع فان السلعة تامة بخالفا
وبواد او البليغة اسم لجميع لعبوا المبيع وجميعها ليس بعام فهي على اصل العباس
ولان لو حري الخالف بعد خالفا المبيع يعود الى البائع بالفسح بعضه عن راس
ماله مودعي الى يعرف الصفة على البائع قبل عامه معنى لاحدا فيهما في الممن لانه لا
لخورد اذا سيقط الخالف كان لقول قول المصري مع سببه لما هو فخلق بانه
ما اسرتهما ما لفظ دبرهم فان كل لزمه الخالف وان حلف لزمه الخالف لا عن هذا
كله قول في حيفه لما عند اي تحيف بخالفا على العام يدعي حكم الخالف وهو الفصح
يظهر في العام لكن يدعي الممن العددين لما هو لان المانع من الخالف الهالك فمبيع
الهالك فمخلف المصري بانه ما اسرتهما ما لفظ دبرهم فان كل لزمه الخالف واحد
مخلف البائع بانه ما اعينهما ما لفظ دبرهم فان كل لزمه الخالف واحد الحي ولم
على المصري حصه الهالك من الممن ويكون القول قول مع الممن مخلف بانه ما على كنه

الهالك الاحمديه كما يقولون بخلاف ما عليه من جهة الهالك الذي هو
 الباع هكذا دكر شمس الامه البيهقي رحمه الله و اشوا استنادنا لقيام الدين
 رحمه الله ان الميري لا يخلف ما لا يدرى من انه ما استلها الا ما لا يدرى ^{او الصدق} ^{الشهادة}
 يخلف ما لا يدرى من جهة الهالك احمديه هذا اذا صادقا ان يمتها فانما يصادق
 البعض ان اخلفا مع الميري كان فيه العام الف وقسمه الهالك جميعا وقال
 الباع على عكس هذا مان كان فيه العام في الحال هو افعال يقول احدهما كان القول
 قول لان الحال يدل على ما قبله وان لم يكن فالقول قول الباع لان الميري اقره
 الميري فله كان واجبا على الميري بصادق مهام الميري مدعاه ان فيه الهالك
 اقل يدعي سقوط ما وجب عليه الباع سكر يكون القول قول الباع وان اقام الله والله
 معه الباع ايضا لان في الله تعالى لظاهر لان شاهد يصف على الظاهر
 و الباع مدعي في الظاهر لانه مدعي وباده العينة الهالك في الميري بغير الخصم
 لان من قبل الميري يكون الخصم و الباع هو المالك حقيقة لانه سكر يستل
 بعض اثنين الذي كان اجبا على الميري اصل هذه المله ما ذكرها في كتاب السور
 في رجل اسرى عدلين بالف وقسمها واد احداهما عتقه ثم هلك المير في يده لم يحن
 في المير يدره اذا لم يعد الميري المير سطر على الميري حصه المير و و لو انه جهر الهالك
 معهم المير عليها على مدعته يوم البعض سقط حصه المير و و يلو جهر الهالك
 مان اخلفا في بيعتها يوم البعض الميري يدعي ان قيمه الهالك كان اقل بقيمة المير و و انتر

و الباع يقول على عكس هذا فالقول قول الباع والله الله الله لانا كذا هنا ولما
 عند جهر بخالفان على الفاه و على وجه الهالك لا يدرى هلاك السلو لا يمنع الخالف
 و بعض الخالف ما هو واد اخلفا مع للقاضي السع على الفاه و على قيمه الهالك فيه
 الميري الفاه فيه الهالك و ان اخلفا في قيمه فالقول قول الميري لانه المير البعض
 بها سوى اقره و رجل اسرى حاربه و عاصم معادلا و اخلفا في المير مع الميري
 كان المير الف فملك ان يرد الف و و قال الباع كان على حريمه ميري و علي و المير
 فاعلم الخالفان لان الاقاله سكر مع حديد في حق السور و و طبع المير في حق السور
 و لان الخالف قبل البعض في البيع موافق للعاسي لكل و ليد مدعي و مكر و الباع مدعي
 وباده المير على الميري مكر الميري مدعي على الباع و حو المير المير
 مدعي و الباع سكر معد في الحكم الى السع لان موضع المله مما اذا لم يسل المير الحاربه الى
 الباع حكم الاقاله و الميري مدعي على الباع وباده المير و الباع مكر و الباع مدعي
 على الميري و حو سكر الحاربه بالمير الذي اقره و الميري سكر بخالفان فاعلمها
 سكر لونه و دعوى صاحبه واد اخلفا مع الاقاله و عايد السع ايان و لا يجب على و ليد
 ان يرد على صاحبه سكر و ان اخلفا بعد من الباع الحاربه حكم الاقاله فلا يخالفان في
 قول الى حقه و ان يكون القول قول الباع مع عس لانه سكر وباده عن مدعي الميري
 و لا يخلف الميري لان الباع لا يدعي عليه سكر و عند مدعي ان بخالفان على قياس السع و
 اخلفا بعد البعض لا لكل و ليد مدعي على صاحبه بعد المير المير و لو مات احد

المتقارب
 يعين

فادان كنت بطل جواره وروى عن ابي يوسف انه اعترض هذا القول في انما
العتار ولم يصر اليه والردف والحسن والخصم ومحمد اعترض ذلك في عتار
فأمر رجل اسوي دارا وشروط الخيار لغير حار عتار وسب الخيار
للمسوي ايضا وقال في الاجور السبع بهذا الشرط ما يلا ان شرط الخيار من حكم
العقد ولا يجوز ان ينعقد العتار لئلا ينعقد الخيار لنفسه ولا يعطى
الخيار لغيره ونصرهم ما ساعد في البيع والاحارة وادان الخيار لهما فاعلم ان
او بعض بيع وان احاراه حدهما وبعض الاخر فالسائق اولى وان حاراهما ذكر في البيع
ان يصرن الموكل اولى بها كان او احاراه قالوا وهذا قول في محمد ذكر في المادة
ان بعض اولى سوا كان من الموكل او من الموكل قالوا وهذا قول في يوسف وهذا بناء على
ان محمد يعدم تصورا للموكل لانه يصرن بولاه المالك بطون لئلا يبال والموكل بطون
الساه والاصل قول الساب والابن يوسف سوي بينهما لان الوكيل تام مقام الموكل
كانه هو فاستوي ما بعد ذلك يروح اخر مما نقوه التصرف والبعض اوى من الاحارة
لان البعض يوقع الاحارة اما الاحارة لا يوقع البعض وكان البعض اولى بطرما اذا
وكل جالس مع غيره فاعلم ان كل واحد من اجل هو بعد محمد مع الموكل اولى ومحمد
يوسف يكون العتار من المسوي يصرن كذلك الوكيل بالعلم او تشبا بعد غير غيره اذا
ايتم او اسوي عتار ولم يصرن السه لنفسه او للموكل بعد محمد مع له وعبد ابي يوسف
ان يصرن مال الموكل مع للموكل وان يصرن مال نفسه مع له ولو باع عتار بشرط

الخيار للبايع او للمشتري ثلث ايام فصرن من الخيار بعد محضر بايع يعني يعرف بايع لم يصرن
حينئذ ومحمد لانه لو بيع البعض يعرف بايع والخيار للبايع وما يصرن المسوي والمبيع البعض
عليه طوار البايع لم يصرن السبع فلو كان يصرن في المال او يصرن هاهنا يصرن هاهنا
بذلك البعض لان البعض قال ابو يوسف مع البعض يعرف بايع لم يصرن بايع في سبقتا
حاشا الخيار له مطلقا والاحارة صحيحة من عرف بايع الاجماع لانه لا يصرن فيه حاشا
كان الخيار للمشتري فأت العتار في يد المشتري في الثلث او احاراه او لم يصرن بايع
الملك البيع ولو لم يصرن البعض ولو كان الخيار للبايع فان اجاز او مضت المدة ولم يصرن سبقتا
المسوي اليه وان كان العتار في يد المشتري لزم المسوي القيمة لانه مبيع
حكم البيع الصحيح وقد يصرن الخاب اليه لان العتار لم يدخل في يد المشتري فوجب القيمة للبائع
على سوم السرا ولو شرط الخيار اربعة ايام فبطل العقد عندئذ في حينئذ فلو ان القياس ان
يعتد ايضا بشرط الخيار وثلثه لان البيع عليه ايام فبطل العقد عن بيع في شرط
لكن لو كان القياس ثلثه ايام فحدث حاشا من ميع في ثلثه ايام ان الذي عليه ايام قال له اذا
بائع فعل لاحل له وفي الخيار وثلثه ايام والاحاد في المامل لعلم انه راجح او حاشا محمد
سبقتا ايام فلو ما ورا على الصاب فان سقط الخيار فبطل العقد في المجلد او بعد المجلد
اعتد بالاعتد في حينئذ وقال وهو لا يصرن حاشا الا في حينئذ المصد لئلا يصرن سبقتا اليوم
الرابع لان شرط الخيار الى ثلث حاشا فاذا سقط ذلك بعد ارفع العقد لم يصر
حاشا فلو كان يمكن وقال ابو يوسف ومحمد يجوز شرط الخيار وان طالت المدة لان قبل العقد

سوط الخيار سمها وحيا والمصري يمنع دخول المبيع في ملك المصري عند أبي حنيفة عندهما
روى عن علي بن هذا الاصل ما يدل منها ان المشترا اذا كانت امراته لم يملك الخيار
عند أبي حنيفة قبل مضي مدة الخيار وعندهما يفسد الخيار على حاله بالاجماع فان وطئها
المصري في مدة الخيار وهي بكرة او ثوب يد نصيبها الوطي بطل خياره بالاجماع لان احرم
المسواه سوط حماره لانه محرم من ردها كما مضى ان كان مسلم نصيبها الوطي معد
حنيفة لم يطل خياره لانه وطئها بملك النكاح لان النكاح عبء باي وعندهما بطل خياره لانه
وطئها بملك اليمن لان النكاح ليس باي فاقد امره على الوطي يكون استقاطا للخيار ومنها
ان المسواه اذا كانت دابة ثم حرم من المصري لم يفسد عند أبي حنيفة بل مضى مدة
الخيار وعندهما لم يفسد ولو كانت امه وكان للمشتري منها ولد نكاح صارت له ولده عند
عنده لا ومنها اذا كانت امه خاص حية وبعض الخصم مدة الخيار بمقتضى المدة لا
بمقتضى تلك الحية لانه لا يفسد وعندهما يفسد اذا فسخ المصري البيع وعاجت الي
البائع لا يحق عليه ان يفسد عده وكل حال وعندهما ان كان الفسخ قبل القبض فذلك لان
كان بعد القبض لم يفسد على البائع ومنها ان المشتري اذا قبض المبيع باذن البائع
ثم اودعهما عده لم يفسد لانه اداع عده حتى لو هلك في يد البائع انفس المبيع وهلك من قال
البائع وايقع الفسخ عدهما صحيح الاداع وهلك من قال المصري بطل خياره ومنها
العبد المادون اذا اسري سابط شرط الخيار بملك ايام في البائع اسره حتى يملك
الخارج الا لو اد بطل حماره عدهما لان عندهما لما دخل المبيع ملكه كان الفسخ بملكه

من البائع بعد ذلك وان استطاع المعروف والعبد لا يملك ذلك عند أبي حنيفة في حمله لان
العبد بملكه فيكون الفسخ اساعا من المملك والعبد بملك ذلك كما اذا اوجبه له بملك
وحل باع عدها وسوط الحمار والبائع في احدهما ففقد على اوجه اوجه بملكه او بملك البائع احدهما
اذا لم يفسد بملك واحد منهما ولم يفسد الذي فيه الخيار او يفسد بملك واحد ولم يفسد الذي فيه
الخيار او يفسد الذي فيه الخيار ولم يفسد بملك واحد منهما لان الذي فيه الخيار لم يكن بملكه بملك
البيع لان حمار البائع يمنع رده عن ملك البائع وكان الباطل بحكم البيع الذي احياه فاذا لم
يفسد الذي فيه الخيار كان المبيع مجهولا واذا فسد الذي فيه الخيار ولم يفسد بملك واحد منهما
كان بملك مجهولا وحماه المبيع او اليمن بملك البيع وفي الوجه الرابع صحيح البيع وهو ما اذا لم يفسد
كل واحد منهما وعسى الذي فيه الخيار بملك المبيع معلوم وبمجهول معلوم فلم يفسد لان البيع صحيح
الذي احياه بملك سوط مبيع وهو حر وان شرط صحيح لان الذي فيه الخيار داخل
بملك البيع في حق الاعقابه وان لم يدخل في الحكم وصار كالموحد من ماله وهو باعها بالقبض
بعد البيع في الفسخ بخصته من اليمن وان يعلق بملك البيع بملك سوط مبيع في المدبر ان
المدبر داخل بملك البيع في حق الاعقابه وكان موله سوطا صحيحا كذا هي في حل اسوي
عندها واحدهما بالخيار بملك ايام فما عدا لفظ في مدة الحمار بصدقة الفطر على من يملكه وان
مضى العبد كان على المصري ان يفسد كان على البائع وقال ابو علي من يكون المدة يوم الفطر
ولان الفسخ يفسد ان المدة للبائع لان الفسخ مع الحكم من قبل فكان صدقة الفطر
عليه واذا مضى البيع يفسد ان المدة للمصري من وقت البيع فكان صدقة الفطر على اجل اسوي

احد من العوضين يسمى بمساكنه وهو بالخيار ملك ايام حاد استخار وكذا في التمسك
 الاربع لا يجوز والعاس ان لا يجوز في العوض ايضا لان البيع مجهول لكن انما يما في التمسك
 وفي ليلة الحاد العاس لا لئلا يسري لجماله وادلاؤه يوما ولا يمكن ان يحصر في ابي اسوت
 فصالح الى ذلك حتى يحار اهل ما هو اوقى بهم والحاد سدح بالثلاث لان التمسك او من الحاد
 والوسط والودي هذا جماله العصى الى المنازعة لان من له خيار العوض من هو
 المسوي في الادب او عدت الحاد معى على اصل القاس ذكر في الكتاب حمار الشرط
 مع حمار العوض انه وقع انعاما لا هذا البيع بخور من حمار الشرط لكن بذكر فيه حمار
 الشرط كان له ان يودهها ولو لم يذكر فيه خيار الوسط له ان يودا حدهما الحاد والعوض ليس
 له ان يودهما ولو ماتت بوقت خيار العوض ولا يورث خيار الشرط واذ لم يذكر فيه خيار
 الشرط لا من بوقت حمار العوض سلاثة ايام فادونه وباليوادة لا يجوز عند ان حينه
 وعندهما يجوز بما العاقدان رجل اسوي او اعلى انه بالخيار ليلة ايام مسود او حسمها
 في البلد فطلبت المسوي الشفعة بطل حماره لان طلب الشفعة دليل اسداه الملك حاران
 اسودا اذ اعلى انهما بالخيار ليلة ايام فوضا حدهما لم يتق لهما جرحا الشفع عند ان حينه لان
 البيع اهرم في بعض الذي احاد فلو صح فيه لهما جرح فيفسد يعود الى البائع مسوكا بعد ارجح
 عن ملكه حمله والسرکه جب يكون صورا البائع وقال ابو يوسف ومحمد صح فيه لهما جرحا البائع
 وفي هذا الصور لما سئل على البيع وعلى هذا الخلاف لو كان لهما حمار العيب او حمار الووم
 ولو اسوي عند اعلى انه ان لم سعد العن اليلثة ايام والبيع بينهما حار استجبنا عندنا خلافا لوفو

في الجامع الصغير

ما ياد لنا ان البائع وبما يحلف عن حاله المسوي او عن اقله يجوز هذا الشرط لحاجته
 الحاد ليلة ايام ان قال الى اربعة ايام والبيع فابعد في قول اي خيفه واي فكون لما عدي
 اعسار الوسط الحاد لربعة ايام عدمه ولما انوفو سوت في هذه المسئلة من شرط الحاد
 لربعة ايام فانه ابع السه فمها وفي شرط الخيار لربعة ايام منه السد فادوي ان عند ان
 من عتباع مسوط الحاد شهرين وفي هذه المسئلة وودع ان باع مسوط انه ان لم سعد العن
 ليلة ايام ملاسع ستمها ولم يورده فيه لربعة ايام وقال محمد يجوز لربعة ايام او اكثر كما هو اصله
 في شرط الخيار لربعة ايام فان بعد العن من مضمي السد حاد عدهما ايضا لان بهما العوضا
 المقسد من بعد حكمه على مهوره لو اسوي او او اي حارهما بطل خيار الووم لان روية العوض
 يكفي لطلان حمار الووم كالمو اي بعض دخل الدار وهذا في عمومهم لان النظام مخالف
 الساطن اما في عرفنا الطاهر مخالف الساطن وروية الطاهر لا سطل الحاد ولو اسوي
 سانا وراي مواضع الطي منها بطل خيار الووم وكذلك اذ او اي وجا لجارية او وراي
 معدم الحاد وموهر بطل الخيار **باب**
المواجة مع ما اسوي وما ياد وجع والتواجة مع ما اسوي
 ما اسوي بمثل المسوي والمساومة مع مطلقا ما من شاور صممه الخيار على الحقيقة
 هذا الباب قال رجل اسوي ثوبا بعشتم فباعه عجب عيشتم فباعه استراة من المسوي
 بعشتم ثم اراد ان يسه مواجه يسه على حبه ويخرج من الثمن كل ربع ويح لا ربع حيران
 تعرض الطلان بان يورد المسوي ليلة الووم بعد ورسد منه حبه عيشتم اذا اسراه يسه

فرق

بعد ذلك الموضع ولنا كيد من الاحباب فها كان اسري بوا وحيدة برافهم بعشيم فالحق بالحق
السود له حجة من حجة الشبهة فمعه مواجحة على من حجة لكن لا يقول اسرته حجة لا يكون
كاذبا لكن يقول قام على حجة والان ابيح نوح كذا لو اسره بعشيم وباعه بعشيم
ثم اسره بعشيم لا يسعه مواجحة بل يسعه ما دام له لو حط الروح كله عن الماي الذي
لله في ذلك على هذا كله بل اني حجة لما هو ان السمة فيه ملكة بالحقيقة الاوي انه لو
اسره بعشيم لم يجل لا يبعه مواجحة على ذلك الموضع الا لانه لم يرد في الثمن لمكان الاجل فقال بعض
الذين بمكان الاجل من حجة السمة وكذلك اذا كان له على اخو حجة عود وصدا على
على يوب لم يسعه مواجحة على حجة عسرا لا يصلح را حله مواجحة حط بعض الحق عاذا وقال فلو
محمد بن مواجحة على الماي في الماي له ولين لا هذا اسرا احد من مدي عليه المواجحة فاذا
باجع الميري الماي من مريم ان الميري الاول اسره من ذلك الرجل يسعه مواجحة على الماي له كذا
هنا عود ما دون اسري عودا بعشيم ثم باعه من مولاة حجة حار البع لان الموي لهذا
الشوا يستفيد ملك البدن فاعدا وان اراد الموي ان يسعه مواجحة فان الموي يسعه مواجحة على عشيم
ان سيرا العبد بعشيم على ان الشوا العبد بعشيم كما هو الموي من جهة بيع العا العبد
من مولاة حجة عشيم عود من جهة لانه هذا كان الموي هو الشوا بعشيم ثم باعه من مدي حجة عشيم
بالا من جهة ولم يخرج الحجة عن ملك من جهة فعات العدم للثمن له ولقبه مواجحة على الماي
الاول وذلك عشيم وكذلك لو اسري الموي العبد بعشيم ثم باعه من مولاة حجة عشيم ثم اراد
العبد ان يسعه مواجحة يسعه مواجحة على عشيم لان بيع الموي من مولاة حجة عشيم لما جعل عا من جهة

في العدم للثمن الاول وكان العبد يابا للموي في بيع المواجحة يسعه مواجحة على الثمن الذي لثمنه
الموي المضارب اذا اسري بمال المضاربة فوبا بعشيم ثم باعه من مال حجة عشيم حار
عندنا اذا لم يرد لم يرد مال ان يسعه مواجحة يسعه مواجحة على الماي الذي بعشيم
ان نصف الروح وذلك دصمان ونصف سلم لوب الماي في حط عن الماي لانه لم يخرج
من ملكه يعني عشيم ونصف عشيم من ذلك دص المضارب ان باعه حار دبا لال دفع
سفيه ودصمان ونصف الذي هو سفيه المضارب يعطي لوب الماي من مال سفيه
الروح على دبا لال مادي عشر ونصف فمعه مواجحة على ذلك رجل اسري جارية بالف
فاعود في بيده حار ان يسعه مواجحة على الف من مريم ان يسعه مواجحة اسرها سلم هذا
الذين لانه اسرها سلم فادسي الاعماله من الماي ماله سماوية فلم يصح حار دبا
من المبيع والبدل بخلاف ما اذا افعا الميري عسرها او مفا احصى اخذ الميري ان
حسرا لا يسعه مواجحة من عسرها لانه حسرها واصاد مقصودا او حصى بدل فلا يجوز
له ان يبيع الماي مواجحة على ذلك الثمن وكذا اذا اسري فوبا بعشيم فاجابه ووصف حار اوق
ما ولم يلوثة السان ولو كسر نسيم وطية واسفص لومة السان ولو اشترى
جارية بكرا حار ال كرا وها م باعها مواجحة لومة السان لان حسرها واعماله الماي لو كان
سما لم يصحها الوطني لم يلوثة السان ولو اسري جارية بالف سسها باعها بوج مابه
حاله علم الميري له ان يودها ان سالا لانه لم يرد في الثمن لمكان لاجل فاذا باعها مواجحة
حاله بدل الثمن فعد منع بعض ما يعايله الثمن من حيث السمة فظهرت الحسرة لو استمر ملكها

[illegible]

المسري في علم حياه البائع لا يعرف بعض النعمان الممنوع هو الجبل والجل لا يقابل
 سمي من النعمان في الحقيقة لكن في سببه المقابلة فاعسا رسمه الحمار كان ان يروها
 ان كانت قائمه اما ان يقطر من من بمقابلته مع الاجل ولا ذلك ان يكون ان اشترى
 ثوبا بعثوه سبه فباعه من اخر مثل النعمان الذي اشترى في حاله ولم يعلم المسري
 له ان يروه ولو كان يشتري ملكه لم يعلم لا سود ساسا من النعمان لما قلنا وعما في يمينه ان يروه
 قومه العوب وسرد النعمان حكى عن العوب اني حلفوا ان كان يعني انه نعوام البسيع عن
 جال ومن موجد ورجع المسري لعصل واسمها من النعمان رجل قال لا جو يمشك هذا العوب
 بما قام على ولم يعلم المسري كم قام عليه فالبيع فابعد ان النعمان محمول قال علم في الحمار
 فلن شا التثريب احد وان شا بود لانه جعل بمنزله امدا البيع بعد ان علام علي ما هو حقه
باب العيوب رجل اشترى حماره فوجد بها ارجيس فموت
 بان يلع افضى منه بلوع البياض ذلك سبعه عشر ميسه في قول في حنيه ولا يحصى ذلك
 دلاله في ما لها وصعد جميعها وكذلك الايتجا منه فماتت عن دور والدم على الولا
 نفى الى القضا الصا وانما هو في ذلك عند الما زعمه يقول الامه لانه لا يعرف ذلك عند
 عمرها ما قال انا اري الحضر في وقت خلاف الموي مع ذلك انما بعد سلمها حكم البيع وماها
 هذا العيب هذا اذا كان بعد النقص ان كان قبل العيب يكون ماله ما هذا العيب الذي
 بدعه المسري في الحال وهذا على ما يس قول في حنيه ان يروى في مثل العاوه اذا اشترى
 حماره على انها كمال المسري ليست مكره قال البائع هي مكره في الحال قال القاضي في
 السامان قلن هي

لوجه المسري من غير علم البائع لان سهاد من ياد يحد وهو ان لا يجل هو البكاره قل
 هي من ياد يحد من البائع للمسري سهاد من ان سهاد من صعبه بحق البسيع حتى يرك
 سهاد من ياد للمسري هو الخصومه في بوحه النعمان على البائع صحلف البائع بالله ليد
 سلمها حكم البيع وهي بكران كان بعد العيب ان كان قبل العيب ياد انها
 بكران كما يقول وروي عن محمد انها على البائع بشهاد من من غير علم البائع
 معنا كذلك والتمنا عيب الحماره لانه بعد الفواش لسو عيب العبد لانه لا يعرف
 به الفواش الا اذا اصاب ذلك الكرم عيب الحماره لانه يحل بالاسماع وليس
 في العيب الكرم لانه لا يلم بغير طمعه عن صحت لو اسري عبد على ان يكون وجهه
 يلمانه ان يره عندنا خلافا للشافعي لانه سوط الحب فوجهه سلمها اذا اسري على
 انه اعني في حبه لصل والحيون عيب واحد اذا معناه انه متى مرانه كان حتى في يد
 البائع في صدمه من حتى في يد المشتري كرم كان الثاني هو الاول ان يخطا ذلك
 المده حتى كان للمسري حتى لو جازان السب احد هو بينا الدماع والامان
 والبول في الفواش عيب احد مادام صعدا حتى لو ثبت انه كان مال او ان في يد البائع
 في صدمه من عاود في المسري في صدمه فله ان يرد وان كان مال او ان في يد البائع في صدمه
 من عاود ذلك في يد المسري في كرم كان الثاني عمره دل حتى لا يكون للمسري حق
 البود لان السب قد اختلف لان البول في الصدمه يصنع المساه بعد الكرم لانه في الباق
 حاله الصدمه لجهله بعد الكرم لم يطمع لو اسري عبد وقبض ولم سلم الثمن حتى ادعي

عينا في الجهد لم يجز المشتري على اداء الثمن الا انكره بسله المن على غيره لانه لو لم
البيع منه او سلك البائع على البيع بوجوب الثمن الى المشتري سقطت فضا العاقي
لو جرد ادا الثمن عليه على البائع ويقال للمشتري ان السعة على العيب وحلف البائع فان قال
را الحلف في سهرود اللهم عس فالتاقي ما هو ادا الثمن الى البائع وان قال انا احلف
البائع فان كان سهرود حصوا اما الفاضي لا حبيبه الى ذلك لكن ما هو باقاه البينة
وان كان سهرود عينا حلف البائع بانك لقد سلمت اليه حكم البيع وعايه هذا العيب
فان كل لومه حكم العيب وان حلف بما امر المشتري باءا الثمن ولا ضهر للمشتري
في ذلك لانه لو حصوا سهرود نعم البينة على العيب وسرد الثمن من البائع ولو
اسري جازيه وقبضها ثم ادا ان يرد بها نص وقال البائع نعمك هذه والترك
معها وقال المشتري بغير قبضها وجدها فالقول قول المشتري مع بيمينه لانه انكر البيع
والقبض فمما يبرها رجل اسري عينا فادعي باقا مال المشتري بعينه هو
انق وادان حلف البائع بالله لم ياتى عهده لم يكن له ان يحلف حتى يبرها ما
في يد بيمينه لانه يجوز ان يكون هذا العيب وايداع في يد المشتري فان ادا المشتري
ان يحلف البائع بالله ما علم انه انق عهدي له ذلك هذا في بيع عهد وعن ابي
حنيفة رواه ابنان وسمي هذا بمن المحصوم ثم اذا حلف البائع بعينه ما وكل اوامام
المشتري عه على انق عهدي المشتري الا ان يوجه بمن الرد على البائع بخلاف
بانه لسه له عهده من الرد بالسداد الذي يدعيه فان سلك رد العهده عليه وان حلف لم يرد

لما انق عهدي البائع ولا يرد عليه الا اذا امام المشتري منه على ان ايعده كالان
في يد البائع على ما هو وجل اسري بها او حورا او بطحا او قشا فكسره ووجه
فان يدا فان كان لا يسمع به ايه امان كان لا ياكله الا دمي البينة فالباع بالجل
وسود الثمن لانه لس مال وان كان يسمع به في الحمله لسه له ان يرد ان العيب
حادث في يد المشتري فمعه من الرد ورجع سقمان العيب ان كان بعضه فليدا
مرد يسمع به وبعضه صالحا فان كان الفايده قليلا حار الباع في الغل اسحانا لانه
لا يحلوا من قليل فاسد ولا يمكن له ان يرد لومه وان كان كسرا صح البيع فمما يبرها
من الثمن وفل في الفايده عند ابي يوسف ومحمد وعبد الله بن حنيفة مسدي الغل ان ابر
عند ان البيع متق فليد بعضه فساد معاود فليد كله وجل اسري عند من سهرود
واحد بعض احد صا ووجد ما الاخر عسا فان ما حد صا او يرد صا فيا او يرد في ابي حنيفة
الصعوه على البائع من العام وان وجد ما المحصوم عسا الحلف المشايخ فيه الا ان يرد
المعص حاصبه ولو اسري حاره او دابه فمعه ما واحد صا او حاصرا واما فهو صا
ولو دك الدابه لحاله عيب فهو رضا وان دكها ليرد بها على البائع فليس برضا
سرا كان له منه ما ولم يكن وان دكها ليقبها فان كان له منه بد فهو رضا وان لم
يكن له منه بد ليعفو عنها او ليعوه فليس برضا ولو حلف عليها علفها فليس برضا ولو دكها
فان لم يكن له يدان كان العلف في عا واحد فليس برضا وان كان العلف في عاين
صالح الى الركوب ولو دك كان دكها ما يبيع رجل اسري ثوبا وعطرا لم يخطه بغير

عا لم يرد له لكن بوجع سقسان ايقار قبله البائع مقطوعا له ذلك والوجع المشري سقسان الجب
 من اساع الرد كان حتى البائع لم يكن السقسان فيه فاذا قبله كذلك بوجع بالسقسان عليه فان
 خاطب المشري ثم وجده عا بوجع المشري عليه بالسقسان جفان بطله وليس للبائع ان يقول لانا فعله
 لذلك ان الحاطه رما به حذر منه فمسح الرد حقا للشرع انه يودي الى الوفا وحس الشوع البطل
 من صيما بعض الرجوع سقسان ايب فلو باع المشري بوجع حاطه اسطر حقه في الرجوع بالسقسان فلو كان
 ما اذناه من الحاطه وهو يعلم بالجب ولا يعلم علمه لا يكون له ان بوجع بالسقسان لان الاصل هو
 حو الرد بوجع البائع فانما اصل السع فانه كان للبائع ان يفعله كذلك فصار بالبيع سقسان البائع
 في الاصل او صار ميبكا اليوب لتمام رد المشري بوجع اسطر حقه في بوجه وهو الرجوع سقسان
 البائع ما الحاطه اسع الرد حقا للشرع فلم سطل بالبيع حتى البائع في البطل لم يصح
 العوب لقيام رد المشري بوجع اسطر حقه في الرجوع سقسان الجب صاوكا الواسري بوجع
 وصحة العوب وجده عا لم يرد له وبوجع سقسان ايب ليس للبائع ان يفعله لذلك لانه اسع الرد
 حقا للشرع لمكان الرما به فلو باع المشري بعد الصع وهو يعلم بالجب ولا يعلم علمه لم سطل حقه
 في الرجوع لما قلنا ولو باع قبل الصع بطل حقه في الرجوع سقسان الجب كذلك هذا ولو اشري بوجع
 مقطوعا لولده الصغر فصار حاطه وجده عا لم يرد له على البائع بالسقسان لانه بالقطع
 للصغر صار واجبا للعوب سقسان اليه صار اليه قابضه حو الرد كذا تنا قبل القطع ما القطع
 له جبار واجبا سقسان لانه اصل وهو الرد بطل حقه في الرجوع بالسقسان ولو كان الولد كسر له ان
 بوجع بالسقسان لان القطع انصرا لما اليه لان الاب انصرا قابضه عن الولد الكسر فانه اذا

باه وقد خاطب على ذلك فمسح الرد حقا للشرع معد ذلك اذا قبله الى الولد لان جبارا له ما ملكا
 اياه فلم يصح سقسان الجب الرد باليه فلم سطل حقه في الرجوع سقسان ايب محل اسري عبد مكر في رد البائع
 ولم يعلم به المشري وقطعت يد في رد المشري فان المشري ان يرد على البائع وبوجع بوجع المشري حو الرد
 قطع يد مضاف اليه سقسان في صمان البائع فصار كانه قطع في رد البائع فصار له ما لو استحق بعض العوب
 وبوجع حلقه لمن كذا هذا وقال الموقر فجهل لم يرد له لكن بوجع سقسان عا لسوقه لا سقسان القطع لان
 المقلع حصل في رد المشري القطع وان كان مضافا اليه لانه يكون مستحقا ليه لانه لو كان له عوب
 في البسوقه لان السوقه لا بوجع اسحقا وبعث اليه القطع مستحق يستحق حو الرد لانه اذما وعود المال فجهل
 بطون الصغر فلم يكن مضافا الى السوقه فلم يرد بوجع سقسان عا ليه لا سقسان عا القطع مفهوم الرد
 ساقا وعر ساق بوجع بوجع ما لم يرد له من السوقه عا ليه فان سوق عا ليه سقسان عا ليه لا سقسان عا ليه
 بوجع على البائع سقسان السقسان الاول لما جرد عا ليه حقيقه لانه ان رد الا ان يفعله البائع كذلك فان لم يفعله
 البائع كذلك بوجع المشري عليه موع العا ليه لانه البسوقه ودر قطع نصف البسوقه فان في صمان البائع وبوجع
 سقسان في صمان المشري موع بوجع رد البائع بوجع على البائع عا ليه لانه البسوقه ودر قطع
 العا ليه وان فعله البائع كذلك بوجع على البائع سقسان العا ليه ودر قطع البسوقه لان نصف البسوقه سقسان
 المشري وحصته ربع العا ليه فيسقط ذلك عن البائع وكذلك لو اشترى وهو ساق الدم ولم يعلم به المشري
 ففعل في رد المشري معد في حقيقه بوجع حو الرد العا ليه ودر قطع سقسان ليه مفهوم ساق الدم غير
 الدم موع بوجع بوجع ما لم يرد له من العا ليه ودر كوي الكتاب لم يعلم المشري بذلك في المسكون هذا اسع على
 موعها لان عا ليه هذا محو العا ليه فان كان عالما لا بوجع على البائع سقسان عا ليه حو الرد هذا محو

الاسحاق وسوي في علم الميري وعدم علمه ولو نزل الميراني في البيع فغيره كما حكم القبط
 الى جميعه حكم له سحقات فيه بغير ما عمن الميري لعدم قتل او قطع سبب كان في البيع
 بعد مما يرجع بقبضان على السوقة او مضافا كونه مباح الدم لان الاعناق تسمى المالك وسعور
 ولا سطل رجوعه بالقبضان كالموت ومما في حيفه احوال المشايخ علي قوله قال بعضهم يرجع بغير
 كما اذا قبل من الاعناق وقال بعضهم الرجوع سمي لانه بالاعناق اسري ما ليسه فلم تحت بالعدل
 ما ليسه فلا يضاف وان ما ليسه الى حياه كان في ضمان البائع ولو اسري فادبه حمله وهو لا يعلم له ولد
 عند الميري وما من قدر مما يرجع على البائع مضافا الجمل وعندها في حيفه احوال المشايخ في البيع
 انه الرجوع على البائع بالقبض لان الميراني في بيع الاعناق دانه لسعي الى ابدان عاليا لان
 الغالب هو ابدان عند ولاده ولا يضاف موتها الى ضمان البائع بخلاف ما اذا عصب حاديه
 حمل عند الغائب فادها الى المالك فلو لم يلد في المالك وما من يرجع المالك على الغائب بغير
 الحاديه لان الود لم يصب لان شرط صحة الود ان يودها كما اخذ لم يوجد فلم يصب الود فصار كالموت
 عند الغائب ما هذا الحمل يمنع صحة السلم الى الميري حل اسري عندا فاقطعه لم اطلع على عرج
 مضافا لغير عندا خلافا للشايحي هو ما سئل على لسان عناق مال لنا القوق وهو ان الميراني
 اياها للملك لم يصب له حيا للبيع فصار كالموت بخلاف الاعناق كمال لان حيا لم يصب فصار كالموت
 وذلك سطل الرجوع بالتقضان لدى هنا رجل اسري عندا فقبضه باعه من عمره سلم الله ان
 الميري لباي رده على الميري الاول نقضا القاضيه يجب ان يرد الميري الاول وسكو له او سكو
 للميري الاول ليرده على البائع المخصوص من ان يبيع كان في بيع البائع الاول لان يبيع بالنقضا

فيسح من كل وجه فصار كان الميراني في بيعه ليرده على البائع ليرده على البائع ليرده على البائع
 عسا بعد من رده او لا بعد من رده لان الميراني في بيعه ليرده على البائع ليرده على البائع ليرده على البائع
 الاول كان الميري ليرده على البائع ليرده على البائع ليرده على البائع ليرده على البائع
باب البيع الثمرات والحدود **باب البيع الثمرات والحدود** **باب البيع الثمرات والحدود**
 الخنيط وبقيةها لانه هو المتعارف من الطعام في البيع مسدده في باب البيع لا عرف ممول
 باطلاق وعن القصة في حصصا كرج البواصم فعلى الخنيط والحدود على الحد الذي كان من ذلك
 فعلى الدقيق ولو امر رجلا ببيع داره فباع بعضها فاد عندا في حيفه لان الامور يطلقون قالوا
 لا يجوز الان بيع النصب لير حوالا الامور ساو لير بيع كل الباديه وذا بيع بصف الباديه
 امره سداد او بغيرها فاسري بصفها لم يحوز الا ان اسري النصف لير حوقل ان يوده
 لير هو بالاجماع والعوق لير حيفه ان الوكيل المشايخ تمام لانه يحوز من اسري لير فاذا لم يوفقه
 لمحل له هو مسدده كالا صر فيه لير بول الوكيل بالبيع عزمهم لانه لا يحد بران يبيع لير كيف
 ما يبيع لمحل على وجه المصلحة والطلاق الموكل الامور بالبيع دلاله السوي يعنى الى رايه في بيعه
 ما سئل له اعتمادا على انه لا يصدر حقه بشار كما لو قال بعمامه فملك البيع كيف
 سالداهما بجل امور رجلا ان اسري له عبد بالثوب درهم فاسري فقال لير هو اسري بغيره
 وقال لما هو بامرته لك فان كان لير لير مهورا الى الوكيل والقول قول الوكيل كذا قال
 سوا كان العبد لعمة الوكيل او عمة حوا كان في يد الوكيل او مسا لان الالف كان امانه
 في يده وهو يدعي الخروج عن عمة هذه الامانه فصل قوله وللميراني الميراني في بيعه



على الموكل وجعل عمله سرا حرم على الموكل هذا وانه لا يجوز له ان يبيع
 بغيره من ماله له ان يبيع ما له من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 رافع له ان الموكل قد يبيع ما له من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 فباعه مما هو فيه نوع اسكال وهو انه يبيع ما له من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 لنفيع السرا له هو وهذا وقع الشراء للعباد الجواب عنه انما يبيع الشراء له اذا
 رافع امره وهذا حال الفاعل لان ماله بغيره فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 اعناق والموكل اذا يبيع بغيره من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 سوطان يكون سوطان ان يكون الولاية والمطلق مع الجواب عن معنى خلاف ما اذا اصاب
 الى الامور ان يبيع بغيره من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 الشراء يصلح اسما لا امورا الموكل وقع للموكل وجعل امورا فلا ينقص بغيره من ماله في بيعه
 فقال من عليه الدين بل لا يجوز له ان يبيع ما له من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 الوكيل فان حصر الموكل فمخلفه بانه ما اسموه حاكمي فان لكل ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 على الوكيل ما دفع ولو امره بورد المسع على البائع يعني ان البائع ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 المشركي بالبيع يوقف له بغيره من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 في على البائع بالبيع يوقف له بغيره من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 البائع وكل لا يمكن الدرك في ان عبد محمد لم يملك له ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 ان الدرك مكي في الدين عن ابي يوسف بواثان في واية فيقول محمد ودي عن

ابي يوسف انه لو ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
كتاب الميراث
باب في الميراث من الميراث
 له او امره لان الاول مع الميراث من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 فلا يدخل له ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 بكل حق له او امره لان له ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 البيع ولو اسري به او ادخل العلوم من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 الخواطة والساد العلوم من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 في الفصول كلها لان في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 ولا يدخل الطلبة التي تكون على باب الدار في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 او امره محمد دخل وقال ابو يوسف محمد ان كان معتمدا ومصودها في الدار يدخل
 لهما مع الدار ولو اسري بها في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 او امره او كل فله في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 هذا وفي له حاوره يدخل الطون والشرب في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 اسعاع من الطون يدخل الطون اما السعاع في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 ماله الاسعاع ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 حاوره تولدت في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 لانها ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا

كتاب الميراث
باب في الميراث من الميراث
 حاوره تولدت في ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا
 لانها ماله من ماله في بيعه فاعل الجواب للموكل يعني لعل ان يباعه قالوا

المسري على الباع بالقبول ولو استحقها ما قبله والمسري يأخذها ولا يأخذها إلا بالقبول
حتى فاصح دانه اخبار وانما ثبت الخفية ما عاينه صحيحا للحد ولا يظهره ملك المسحق من
الاصل لهذا لا موجب للمسري على الباع بالقبول لما استحق الولد بالقبول بغير الولد
في القضا بالام ام شرط له فضا لا حذر قال بعضهم لا شرط لانه يدخل سعاد قال
بعضهم بوسطه اصل يوم العضا فلا بد من الخلق وحل اسري دارا من يد المالك بغير
على اصل وحكمه ادعي المراءى بغير دعواه ولا يكون الشهاده على الصك او ازامه بانها
ملك الباع لان الابان بيع ما عزم فان كتب الصك بعه هو ملكه بغيره من يد المالك على
الصك لم يملك دعواه اما اذا اشهد على الصك على اقرار الباع بملكه فحينئذ يسمع دعواه
بجمل اسري عمدا فاذا هو خربان امامه ان جرد وقال له العبد اسري فاني عمدا على
الباع فان كانت عليه معروفة او كان خاضعا فلا يسيل للشك على العبد بل يقع الباع بالقبول
وان كان عليه لا يدري ان هو بوجه المسري على العبد بوجه العبد على الباع لان المشتري
اما اقدم على شرايه معتمدا على كلامه فجعل العبد فالصان له بصفه الاسلام عتقا
للغير وان ابيع معاوضه بغير سلامه ما راسلامه لكن جعل صامنا حال بعد واستعفا
المن من الباع لانه جعل صامنا بغيره بوجه الضرب عن المسري بغيره بغير الضميره
فالمولى اذا قال يا معاظي فاني ادركه بالجماعه فالحقه دون ان يسمع العبد فان
اصحاب الديون يوجبون على المولى بقيمة كذا في جهاده قال ابو يوسف لا يوجب المسري
على العبد بغيره لانه لم يضمن شيئا وصار قال له ذلك احسب جرد صاير كما لو قال له العبد

ارتمني فاما عتق فامتنع اسحق العبد لا يوجب الموتين على العبد في كل هذا ذلك
الميل على ان الساقي لا يملك دعوى الحرة والعق لان العبد هنا او المولى يملك
حرة وثبوت الحرة بدعواه يكون ملوكات الساقي مائة صحت الدعوى للملك الحرة
قال عامه المشايخ الساقي بطل الذي لكن الدعوى ليس بشرط في الشهاده عليه حرة
لزم بطلان الاعتاق لانه لا يحلوا عن حكم العوض وانما شرط الدعوى عند ان حرة
في الشهاده على العتق العارض حتى لو كان الدعوى في اعتق العاوض لا يفسد
الشهادة عنه على قول عامه المشايخ لان الدعوى شرط عند ان حرة بطلان الساقي
وقال بعض المشايخ بطل عند ان حرة الدعوى شرط عند ان حرة بطلان الساقي
الحرة والعق العارض جميعا وهذا لان مسمى الحرة والعق العارض على الحقا اما
في حرة الاصل لحما حال العلوق في العاوضي لان المولى يفرده بغيره لا يعلم العبد
باعتاقه لم يعلم بعد ذلك بالساقي من الامنع الدعوى بطلان في داره فضا
المدعي عليه على مال في اسحق المراءى ذراع منها لا موجب الدعوى على المدعي لاني لان
للمدعي ان يقول عتق الدعوى بهذا العدد الذي يفي بذكره اذ اسحق النقل
مجلسه بوجه ولو ادعى كل ارباب فضا لجه على ما به فيهم في اسحق من ماسي بوجه على المدعي
حيات ذلك وحل باع عمدا ولدي ملكه بصفه المسري بانه من اجرة ادعي الرابع
الاول من العبد بغيره بطل البيع لانه لا يملك الا العلوق لما كان في ملكه فالظاهر
انه يكون من البر ما في الباب انه مساقص لانه لما اصرم على بغيره فادعي العبد

كان مساها للكن الساضي في ماله عفو لحقا حال العلوق بهما والماله اصله في القاب
 السدي على التليقات السدل الخلع ملك لذلك المكات اذا اقام السدي المولي
 كان اعنفه ملك الله اعلم **باب** **بيع عبد غيره رجل عتق**
 ان المولي اعترف بعبد له اجاز المولي بيع الغائب فقد اعتق في قول ابي حنيفة ابي يوسف فقال
 محرم وهو لا ينفذ مما قاساه على البيع فان المشتري باع من غيره ثم اجاز المالك بيع الغائب
 ينفذ فقد اعتق بل ادعي لان العتق اخرج الى الملك من بيع المولي ان المكاتب لو باع
 بموارة ولو اعتق لم يجوز فقام لا يتوقف البيع فادعي ان لا يتوقف العتق بهما وكذا اذا اشترى
 عبدا بشرط الحياة واللباع ثم اعتق المشتري العبد ثم اجاز البائع البيع لا يعد العتق كذا
 هنا والى حنيفة ابي يوسف الفوق وهو ان بالتوقي ينتهي الملك والمنتهى منقور حكما
 وما كان متورا للشئ كان من حقوقه فينوقف بوقفه بخلاف البيع لانه غير متور للملك
 لانه لو ائله الملك لا انما الملك لم يكن من حقوقه ولا يعرف بوقفه وحقيقة الفقه في ذلك
 ان زوال الملك هذا ملك الشئ لا يتوقف بوقفه بوقفه اما العتق فمقتضى الملك متبعا
 الشئ جاز ان يتوقف بوقفه والذليل على الفوق بينهما ان المشتري لو اعتق ثم
 اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب لو باع ثم اطلع على عيب لا يرجع بنقصان العيب ثم في
 سلسا لو قطع من العبد ثم اجاز المالك بيع الغاصب كان الارش للمولى لانه ملك له من
 وقت السرا منسلك لقطع حصل على ملكه فكون الارش له بخلاف ما اجاز البائع
 لان له ملكا على سبيل العود لان الحياة يمنع انعقاده في حق الملك فلم يتوقف العتق

في البيع

اما هنا البيع مولى مطلق عتق شرط فاعقب حتى الملك مالا الملك على سبيل العود لانه
 لا يصر للمالك في مولى الملك على سبيل العود فهو ماله من حقوقه بوقفه رجل باع عبدا لرجل
 فقال المولى لعمري بعد ان لم يولي محمدا البائع ذلك فاقام المولى على اقرار البائع او على
 اقرار صاحب العبد انه ما يراه سعة لم يسل منه لان السدي يرد على دعوى صحته لم يصب الدعوى
 لما كان الساضي لان بقاءه على الشرا او ارضه بصفه البيع فاذا ادعي بطلانه كان مساها ما عا
 في بعض ما به وان لا يجوز الا اذا اقر البائع عبدا لغيره ان صاحب العبد لم يامر بعود المولى عليه
 في ذلك فكون بعضا منها للبع رجل عصب مبرم ومات قبله من قيمتها وفي ام الولد خلاف فغير
 في كتاب العتاق **باب** **الشعيرة امره اذ او اصفه لغيره فالتق**
 ان احد نصيبا حدهم لانه يعوم مقام المشتري ولا يصر على ابيع ولا يملك احد من المولى في البيع
 ولا لو احد من المولى ان فخذل ساسا من الدار يحيى يود واجمع الثمن ولو اشترى رجل دارا من
 حبه بغيره فاصبح فخذل الدار او اشترى بها لار المولى واحد احد البعض بوقوف الصفة
 على المولى ولا يجوز رجل اشترى دنانير فباعها لرجل في الحمل بموالة الحمل يدخل في البيع من غير كونه
 مصله وايضا لهما اما المولى لا يدخل من عند كونه ساسا لانه للفصل فخذل ما به مصل ما به
 البيع واحد الارض والحمل المولى ان المولى ادم على الحمل فهو بيع للحمل والبيع مع الابن
 فان جاز المولى ان يصفى الارض والحمل دون المولى لانه لم يمس بها ولا شعيرة في المصالح لم يسط
 عن البيع حصه المولى المولى لا المولى ما به موجودا وما لا ينفذ فكان له من المولى ولو لم يمس
 به المولى فالبيع واحد لهما ايضا مادام على الحمل كونه ساسا فان جاز المولى فالبيع فخذل الارض

والتي لا يجمع الشئ الا ما حذر المولى ان لا يكون له في بعض من المولى
سقط محض من المولى ولو اشترى بغيره ارضا فباعها فباعه فباعه فباعه فباعه
صار للمشترى ليس على له ان بعض البعث ان لم يكن البعث ان بعض البعث
المشترى ليعيد المدة على ابيع فكذا ليس له ان ينقص القيمة لجل اسريه اراضا الفع
اشترتها بالف واما المشري اشترتها بالعين والقول قول المشري مع يمينه ان الشئ ببيع
عليه من المولى وهو منك ولما كان ان المشري ادعي على الشئ شيئا او الشئ عن منك لان
المشكوك ان اتول الخصومة لا يترك له وهذا لو تولى الشئ الخصومة تركه لغيره فلا يكون منك شيئا وان
اقاما البينة بينه المشري والى قول ابي يوسف انه يثبت الزايدة في قول الى جيفة محمد بن
الشئع اولى لان بينت علمه فانما يقوم على المشري تسليم الدار الى الشئع وبينة المشري علمه
لا اذ اثبت ان اشترها بالعين لا يقوم على الشئع الاخذ بالعين بل هو مخير ان شاء واشت
توك ولان فيما علمنا عمل لا يثبت ان محل فانه اشترى بالف ثم بالعين فلك الشئع ان ياتى بها بالف
فالسع الاول بجل باع دارا ولعدة الماذون المدفون الشئع لذلك البعد له باع دارا
فلو لاه الشئع ان الاخذ بالشئع في معنى الشرا وقل لاجل سوي من الماخر وكذلك الشئع
ولا يكون الرجل المحدث على الحائط سبيع سوك بل هو سبيع هو اولى ان البعد هي الشئع في العباد
ولم يوجد ولا سفي في سبي العباد ودية لان البعث او او من جرس من جهة الشئع حكم بجهش
فالسع من كل جهة قوله ولا حار ودية فان كانت الرواية كسلا لوابي لا شئع لاجل ادية ان
سليم السع الشئع بالشرا من سبي المشري حمار الوديه لا يحد للسبع حتى الشئع

لأنه

لان سبي معنى ان قلت الرواية بفتح الراء معناه ليس القسم حمار الوديه القبول هو
الاول لان حمار الوديه سبي في القسم مذكوري في كتاب القيمة لجل اسريه اراضا الفع
صغيرا لاجل اسريه الفع او سبيها فاما بطلان ذلك فهو البعث في قول الى جيفة محمد بن
لان السلم اساع من المولى لا ابطال حريات الاوى انه لا يورث فصار كما لو باع رجل للبعث
دراهما فقتل اجد او الوحي قال محمد لا سطل سعة حتى لو بلغ له ان ياتى بالشئع لا يسلط
ابطال حتى بالشئع لان السلم ابطال حريات اجد او الوحي لا يملك ذلك الشئع حتى الشئع
على العقل بالشئع فبعد للشئع في الطون ثم بعد الحمار الماذون الذي لا سوك له في الطون
حتى ان الحمار المقابل الذي له سوك له سوك في الطون احي من الحمار الماذون الذي لا
سوك له في الطون ولو كانا سوك في الطون ولا حمار حمار ولا دقة اسوما لان الحمار
عليه بعد السوك وحاشا له لا يسلط سبي في ذلك ان السلم ابطال المولى حكم
بفتح صر والدجل والاصال بالسوك في الشئع اوى من السوك في الطون اذ ادا
اوصال ما هو الاصل وهذا اتصال ما هو ببيع **باب الماذون عند اذانه**
باعه مولاه وغيبه المشري بالغوا ما لحياد ان سا حار والسع واحد والتمن ان شرا واصل
السابع او المشري فبهم ارحمهم فان متعلقا ما بعد من حيث كان لهم ان يسموه بدومهم الا ان بعض المولى
دومهم وهذا لف البائع حقمهم بالسبع والسلم المشري بالبص لانه وحن العوام على الموهون
والحواج في الموهون كذلك فان اختاروا الصمان ثم ربح المشري البعد على المولى ببيع عادي
وحقمهم في عس العبد للبائع او للمشري ارجع على العوام الصمان لارتفاع سبي الصمان

قالوا من اذ انزل على الواهن بعد عاده من الموت في الجحيم وحيث الى الواهن اخذ من القهار
 ان قال من خاف حسنة كالفاحش ذاباع ومن القم للالك وعلية يعرود العبد الى الملك
 واما من ماذن كذا هذا عند ما دون مدون له عند فاعن الموي عبد عبد فان كان في الارض
 مسجورا لوفته ووقته عنده بعد عتقه بالاجماع فان كان مسجورا اليها بعد ان خيعة لا سعة عتقه
 وعندهما سود وهذا ساعلي ان ليس لكس منع نورا الملك للموي في كسب عبده الماذون
 المذون عبده وعندهما الامنع والعليل الامنع بالاجماع والذكر معدر مان مسجور في كسبه
 مما يقولان بان كسب عبده ملكه بعد عتقه قالوا لم يكن الدين مسجورا ولا في خيعة ان الموي لما
 ملك كسبه شرط وانه عن حاحه العبد هناك يصنع قال لقياس الدين العليل ان منع لكر لو كان
 ناه منع الى ان يمسح الملك للموي في كسبه كسر سعة انه امر محال والله اعلم بالصواب
باب في معرفة رجل قال اخبرني عنك عن بالف درهم قال
 لا ابيع الا بالالف وحمايه قال اخبرني بالف على ان يصان لك حمى ما به احوي سوي الالف من
 الدين فقال نعم وقال المصري انه صحيح وكان القول على المصري الحمايه على الفاضل
 ولو قال على ان يصان لك حمى ما به احوي لم يعمل من الدين لم يصح الروايه وليس على الفضل شي
 والبيع بالف لا يبرأ الفوق انه لا قال من الدين يكون زياده في الدين يكون واجبا بالبيع واذا
 لم يعمل من الدين لم يجب بالبيع ولم يكن مما فلكون هذا السلام الرشيق اسدا وانما طردون من
 اذ قال ان من كسب يكون ناه ولم يدخل في ملكه من البيع وكذلك هذا مع علي
 عن المصري انه فاسد فلنا لالدين مبي وجب مقصود اسرط ان يدخل في ملكه من البيع

لقوله تعالى السلام
 لعن الله الراش
 والمرش

بيب الروايه سعا وصاد قالوا زياده في الدين بعد البيع وليس هذا مع مالمع على المصري
 بل البيع مقصودا بالالف على المصري وهذا زياده مع سعا على غير المصري هذا جائز كما لو اذ
 في الدين بعد البيع عند رجل اسوي عندا بالف درهم وقبضه في حايه بالالف حيايه في حايه
 لحمايه في حايه مالمع الاول وهو الف عندا في حايه في حايه لا ان الا قال في حايه مالمع
 المعامدين عند ما لا يتعارف عن بيع القود بقول الرجل اللهم ادلي عن اي او فيها
 الا ان اذ اذ عند الفبيح مان راج في البيع زياده متصله او معصله في حايه في حايه
 الا قال عند محمد بجعل سعا اذ كان مقصودا بالبيع بعد الفبيح يجوز ان يجعل البيع
 الا على ان الا قال بيع في حق من المعامدين وهذا لم يصح في البيع فانه لم يحد في البيع
 وماده فكون مسحا عند ما لكن عند محمد ان كانت الا قال ما كبر من الدين ليرد الى خلاف
 حسن الدين ليرد لكون سعا وان كان ما قبل من الدين الاول يكون في حايه حيا وحيا ليعطى الدين
 عندا في حايه يكون في حايه مالمع ليرد لكون حال عندا في حايه يكون قال مالمع الاخير
 وهو الف حمايه في الوجه ليرد وحمايه في الوجه الباقي ان عند الا مال بيع في حق
 المعامدين الا ان لا يمكن حوله سعا ان كان مقصودا في حايه لان صورة صوره
 الفبيح ومعناه معي البيع وهو الملك بالراهي حولنا بيعا بعد الفبيح في حايه
 مثل الفبيح عملها وهذا امكن حوله سعا لان البيع مقصود بالبيع مالمع المذكور
 في البيع وذلك الف حمايه في الوجه ليرد وحمايه في الوجه الباقي لو قال لا حمايه
 ودرج في البيع عند محمد المصري يكون اذ حايه بالاجماع اما عندا في حايه في حايه مالمع

المحيط يكون باو المصنوع بجل في يده باو فاقام بجل منه اسراها حتى في الدار
والله المن واقام دو اليد منه اسراها من الخارج بالقدوم وكون المن معروا في
والى يوسف بها واد السنان في الدار في يدي لانها انصاع على بيع وحبسها ملائكي
العضا بالسعر لانه فضا لغيره في يدي فعدرا العضا استقامت منه احبها على النعير او لم
احد صانها في من الاجر معن الما يور في مضمون كل واحد منهما من الدار من صاحبه صفا
صان عبد محمد يعقبي للخارج لانه امكن العضا بالسعر ان يعقبي بنوع غير مالوسا
بالشرا الخارج من يدي الدار ولا يصح بيعه من دى اليد بعد ذلك لعدم العهر عند يدي لو
درا بشرا دى اليد او لا يصح بيعه من الخارج لوجود المضمون في يدي الدار اسرى
من الخارج ومضمون كبايع من الخارج ولم يسل اليه مضمون الدار بالخارج ووجوده واليد
الدار اليه لو شهد السهرود بالسعر ومضمون الدار بها واد السنان بالاجماع لانه بعد
العضا بالسعر لانه اسراها اولى بالعدم من لراجر وجل اسرى جاره ووجه
المشترى من المضمون مع العود فان طمها العود صاير في المسمى فافضا لان الوطى
اسلاخا ودرجصل سلط المسمى بصاير كان المسمى قول سنية لا يصح
قائضا بحد العود اسمانا والعابى ان يضر فافضا لانه تعيب وجه الايمان
ان العود بحد حلا والمضمون انما يحصل بالاسنية لا حياحي ووجد للعت حقيقه
وحا صهر فافضا بجل اسرى عبد وعاب ولم سعد المن بطلب الباع من القايحي
ان بيع العبد منه ومن عليه المضمون القايحي لا يح من عمره ما اقام الباع بده ببيع العبد

من فلان دانه عاد فل بعد المن فلان غيبه معروفه لا تسعه القايحي لانه امكن الباع
حقه بدون البيع وان كان لا يدرك من هو القايحي بيع العبد في يدي من في الحقيقه
ليس هذا بضا بالسعر لانه يكون قضا على الغائب لكنه انما يفعل ذلك باقاره لان العبد ملكه
بحكم اليد بدافوه لعدم مسعولا الحقه عند عدمه لكن مسعولا الحقه دانه في بطل منه
ابيت ليدع لونه والتمه وادان اسراها عبد صفة واحد وعاب احد صفا فلما اضبان
يدع المن كله ومضمون جميع العبد يكون نصيب صاحبه محويا في يده ما دمع فنه من
المن وهذا قول في حقيقه ومحمد لانه مضطرب في ادان نصيب السوكل لسمكن من مضمون
فلم يكن مسعولا قال ابو يوسف هو مسعور في ادان نصيب السوكل لسمكن ان يحبس نصيب السوكل
اد احضروا لانه ادى دانه لراجره وكان مسعولا وجل مودج ابواه وعمرها اموها فطاهر
منها لم احارت فالظهار باطل وهي مسلمه كتاب الطلاق وجل اسرى جاره بالوف
مسال دهب ومضمون فمما نصيفان لانه اضاف البيع اليهما على السرا وجل على
اخر عشرم دواهم حاد فعضاه واد فافضا فافضا لم يعلم به فاعلم مع العضا في قول
في حقيقه محمد لان العود من مضمون فلو لم يبيع العضا حيا على ضمان المضمون
حفا لسمكن من لوجوع بالحاجد والعتان اما حيا على الايمان حقا لغير
عليه لا حقا له وقال ابو يوسف لانه لو فاسله ورجع بالحما دانه حذر
حقه مبيعا والدرهم لا سعى في المسادات فمد مسله بالعت ورجع بحقه
الظهار خاباها في وودج في ارض رجل ما حذر عمره فهو له احد لا لصاحب الارض

لهذا عليه السلام اذا ساعدت اذ اناب اليك وظهر عليك عدو لم يزل يثب
الياء ان الانسان لا يجد العوض دون هذا انما يت هذا مفعول في ميثاق الامور
بالعنه عليه فصار كأنه قال للكفيل ان يروا ما عساه يسم ما في عشره من نصرة والديان
على هذا الامر باطل اذ ان فعل الكفيل بالشرا يكون له ورجح الدين من البائع عليه لا على
الامر لاجل من لوجل ما ادب له علي فلان او ما قصي له مما فعله فاعاد ليعلم المكلف
عنه فليس على الكفيل شيء ما لم يحضر الغائب ونقصي له عليه مال انه امره ما لا يقصر له
به على فلان في المسئل مما لم يصح له به لاجل ذلك على الكفيل لو اقام المدعي بطلان
على فلان الف درهم وهذا كفيل عنه بامره نصي بالمال على الكفيل والمذكور عنه حي لو
حضر المذكور عنه لاحتاج الى اقامه البينة عليه لانه لما تمت الكفالة على الحاضر امر
الغائب وهي القاصي بالدين من الغائب بالكفالة عنه وذهب احوال الدين من نصيب
الحاضر حصصا من الغائب لو اقام البينة عليه بالكفالة بعد ما الغائب بالدين على الكفيل
ولا بد على الغائب شيء لانه لما تمت الامور من الغائب لا بد من بعض الكفيل صالح مع ربه
المال على حسمه من الدين والدين درهم صح لا اضافة الصلح الى الدين اضافة الى ما
على الاصل من ايرصيل من حسمه بالاسعاج من الكفيل ايضا وهو ما من الحسمه
الاخرى بالاداء موجه الكفيل على الاصيل بحسمه ولو قال الكفيل صالح من حسمه على حسمه
يرى الكفيل من الكفيل وهو الاصيل من حسمه ما اذا الكفيل ونقصي على الاصيل حسمه
ثم الكفيل يرجع ما ادي على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وحل اشبه في ابرافكود

188
وجل بالدرك فهو سلم يعني موكب عن المحبوسه الدعوي كذلك لو كان مسددا بطلت
رأيه لوجه دعواه واحدا لاداء وهو بالسلم الى الموكب لهما لاداء فلا بد الدعوي له
الحكم قد عرفت **باب** **شكوكه** **المعقود من متاعه** **فان امره**
وان صحاح الدين **ان يحدد** **الدين** **ان يحدد** **الشركة** **هي** **ما** **يجب**
عليه من ضمان المداوات ويقطع الشركة لا يخرج كل واحد من الكفالة فاذا ادي احد مما ساءل اخرج
على صاحبه شيء حتى يودي الكفيل من نصيب الدين ان المال وجب على كل واحد نصف وطون الاصل وهو
بطون الكفالة عن صاحبه وما عليه الاصل وقت ما عليه الكفالة لا ما عليه الاصل من ضمان الكفالة
بمصر الدين وهي المطالبة الاصل هو الكسع ما يودي بفتح عن القوي هو الاصل فاذا ادي ادي
على النصف فلس للزيادة وما وجد الاصل مع عن الكفالة فخرج الزيادة على صاحبه كذلك
وجلان استواء عند بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فاذا ادي احد مما ساءل اخرج
على صاحبه شيء حتى يودي الموكب على النصف محمد مخرج بالمراده لما امر وحل كل واحد
عن رجل بالف درهم وكل واحد ادي عن صاحبه ايضا فاذا ادي احد مما ساءل اخرج نصفه على صاحبه
لانه ليس عليه بطون الاصل شيء بل كذا قال عن ليرصيل وهو صاحبه ما ادي مع نصفه عما
فعل من الاصل ونصفه عما فكر عن صاحبه مخرج نصف ما ادي على صاحبه ان شاور مع جميع ما ادي
وهو بامره ولو امر ادي الدين على الكفيل من الاخر بجميع الدين حكم الكفالة من الاصيل وجب
قائمتين له فانه واحد بالف درهم على كل واحد منهما كفيل عن صاحبه والقياس ان يحدد
الكفالة من الشوط لانه اذ دخل في شوطا بالاداء هو الكفالة من الكفالة لئلا يسحوا ولما اخرجوا

الكسار لا يحصل فلو احدى منهما في حق صاحبه كان المال عليه انما يبيع له في الحق فمصلحة حام
 فالولد المولد في الغنا يكون مكراسا بين الامم جعل هذا في نصيبها للكسار والفقار وطالب
 الحق فيهما ساسا يجمع له الف لانه ليس احد من الاول من الاجم فكل من اياه احدى مما يرجع على
 صاحبه بصف ما ادي بحقه للسورة بينهما فان ادين للولي لحد ما يرضى عن حصول
 الكسار وهو خمس ما له لا المولي جعل الالف متا بالام فبقيتها وكرار بمقابل كل احدى من ما له
 واما جعل على كل واحد منهما نصيبا للفقار فاداهما من احدى منهما سبطت حصته من بدل
 الكسار وهو خمس ما له فانها المولي احد المعقنين بجمع كجمه الكسار عن صاحبه وان ثا الا اجمه
 الاصل انما ان ادي المعقن يرجع على صاحبه لانه ادي ديه ماله وان ادي له لم يجر
 بوجه عزه لانه ادي من نصيب معا وصان فعل احد مما لو جعل المال يوم ذلك على صاحبه عند
 الحبيب قال ابو يوسف محمد لا يلزمه لان هذا ليس بفقار الفقار ولا يلزم صاحبه كونه للفقار
 وسوا طعام او كسوة لاهله ولا في حقه ان الكسار امر او هاهنا مع وفاءها معا وصان
 الكسار يودي المال الى المكفول له وماخذ عوضه عن المكفول عنه الدليل عليه هو ان الموصي
 او انسا الكسار في مرضه فمات بعد مرضه لم ياله لانه مروع ولو اقره الكسار في صحته
 بصف من جمع ماله الا ان الاموال حصلت في وقت ما الكسار انهما معا وفي حال العايشين
 من جمع المال لودي هناك مسلما اما يجب ضمان الكسار على صاحبه الزمان الثاني هو زمان
 الشفاد في زمان العايشين معا وفي ضمان المعاوضة يجب على صاحبه **هذا**
الكسار لا يجرى بين اهل البيت على عهد الامام

فكل رجل وصيه فمات مولى الكفيل لانه مولى من اوصى به مولى الكفيل لو ادي
 وفي العبد مضمون جعل ما اديت العبد في اقام المديني منه ان العبد كان ملكه ضمن المديني عليه
 وفي العبد للمديني فكل من ادين الكفيل مبادون قول من مولاه ماله او قول المولي من ماله
 مضمون حق العبد وادى ما اقل له عن المولي ادي المولي ما اقل عنه بعد عقده فعند من
 بوجه كل احد على الاخر لان المانع من الوجوع مديان ومديان لا مخرج كل احد على صاحبه لان
 هذه الكسار وجرت عن موجه للوجوع ولا يصير موجه للوجوع بعد ذلك ادا كان الكسار بغير
 لما دعت عن موجه للوجوع ولا يصير موجه للوجوع بانكساره المكفول عنه **هذا**

كتاب الجحالة والحوال

الالف من المحال عليه حال المحيل للمحال له هو ما ياتي بجمع الى ما لم يكن له على سبب كذا في
 صف الالف من عرقى قال المحال له هو ما ياتي فانه كان في عليك ان يجمع احسن على
 هو عمل فليس على ارا واد عليك والقول قول المحيل وهو المحال من الالف الى المحيل انما
 صف المحال له من عرق المحيل فان قال المحيل الحوال كما سئل في قول الدين في المطالبه كسار
 في لو قال ما محمد احمه الله قال المصاريب اذ لم يثن في المضاربة ربح واسبغ عن تفاخي في
 العواما حال له اجل ربح الما اي ذلك فلا يكون اذ ارضه على الحواله او ارضه بالدين على
 نفسه ملوا اذ المحال عليه ان بوجه على المحيل ما ادي المحال له معال للمحيل فمضت
 ما مولى لم يثن على سبب لي ربح عليك وقال المحيل فان في عليك الف بوجه احدث

الرصة

طابق عليك ما دبره من مالي فلا يرجع لك على القول قول المختار عليه له ارجع
لرأسه لرجوع نائبه بيقين وهو نصابه عنه بامره منسحقا لرجوعه اليه اذا
استحل المحل الذي على المختار وذلك بخلافه وكان المحل قبل ذلك اعلم

كتاب الغنائم والبيع اذ لا يضمن المثل في كل واحد منهما

بأنه لو مال فضمنا ما بطل لان حق مضمون المثل والمضارب فلو بيع عمار فأنما
لست لنفسه عن نفسه وقابض المال عن غيره وانما يضمن المثل على وجهين
صفة واحدة وصنفا واحدا لصاحبه نصيبه عن المسمى فهو بالجل على الدين في ذمه
من عليه لا يقبل العيب ما دام دينه فلا يضمن نصيب صاحبه لكونه ضامنا نصيبه لا نفسه فلو اراد
نصبا وذلك بصورتي ايتين دورا لدين في ذمه واحده ولو صح الضمان لصاحب الضمان لنفسه
وانه بالجل الا يوي انه لو قبض شيئا من المسمى كان هو المثل في ذلك بل اذكر فلو بيع عماره
كان مضطرا بنفسه قابضا من نفسه وانما لا يجوز عندنا على نفسه مال لو خذ به يوب
العتق بان هو باسمه لا مال لانيان او اقربوي ابراه سماح نعمان من الموي فقول له لانيان
بطل العتق في الحال لان الدين حال على العبد لكن لم يملك له الموي والمانع في حق العبد
فيطالب في المال وجل من عن رجل خراج ذوابيه وصحة مع الضمان ما الخراج فلما امر به
دين ولما لم يوافق حلف الماسح في جهته مال بعضهم انه لجر حارس المثل ما نصيب من
بما له عامه نحوه وانما دين وسبي بانه مال بعضهم هو ما يحتاج اليه الامام كغيره من الخليلين

حتى انكون في يد الماسح او يحتاج اليه اسارى المسلمين فيوظف ما لا على الماسح وكذلك لو خسر
اداره على كل موهر بطور اللبس ضمن اسان قيمته صاحبه اي نصيبه من ذلك بخلافه في نفسه
النصيب قال انه لو لم يضمن ان لا يضمنه منهم كل سوب اي نصيبه ما الجبايات التي يخذها الاطراف
في زمانها ضمن اسان قيمته صاحبه من ذلك لم يضمن ولو ادرك لا يرجع عليه لانه ليس من عليه نصيب
الما حرم قالوا اذا ضمنه وادرك بامره مخرج عليه لكن هذا اذا ابره به لا يضمن اكثره لانه اذا
كان موهبا في الاجر لا يضمن بامره في الرجوع عليه هكذي ذكره شمس الامه السجسي محل
قال لك على ما به درهم اي شهمه قال المقول هو حاله فالقول قول المقول لان العن تحت العبد
حالا واما يصير موهبا مسرطا الاجل ذلك امر عارض من ادهاه فويله المحل ولو قال صمت لك
هو وان ما به الى اجل وقال المقول هو حاله فالقول قول المقول لانه ليس له صمت في الحال
حلول الدين قال الاجل فيه يثبت من غير ذكر فان عارضه في مطلقا وذلك الدين هو جل على
الاصيل يست موهبا على الذليل من غير ذكر لانه حل وكان لو عا اذا ابراه من موي الدين
بان القول قول رجل اسوي حاربه وكفله وجل بالدرك فاستحقت الحاربه لم يضمن
المسوي العبد بالدين حتى يقضى به على الباع لا يرد المسحق محلول للبايع لو بالدين
والبيع لا يضمن بخود الاستحقاق فاما بعض النافذ على الباع مرد الفقه لا يضمن عليه
ولا يضمن بخود البيع ولا محل ذلك على القول ولو ضمن له ان يان بالعمد موهبا لجل الخلف
المشاع في نفس العمده مال بعضهم هو سيلم المبيع وهو مبيع الى المسمى فالضمان يكون
بالاخرى لو لم يضمن ماله يضمن صمان العمده على قول هو لا وقال بعضهم العمده مكل كونه

لباع وانته

عليه لا يطلع المراكبي وكان صاحب الهراذلي صاحب النيران لا يتناول
أولى صار كذا به سارع فيها وحل في راحتها عليه حل وهو كور مولى ادملاه فصاحب
الحمد اولى وكذلك اذا كان لاحدهما اتصال الحائط المسارع فهو اولى لان
اتصال ان يكون حواف طوف حائط من حواف الحائط المسارع محدد
بل على ان القل واحد ولو كان واحدا اتصال القل هو حديد في صاحب الهراذلي
اتصال ولا يوصف صاحب الحدود بوضع الحدود وصاحب الهراذلي يوصف بوضع
وقوله الهراذلي ليس شيء بل على ان لو كان لاحدهما عليه هراذلي ليس له
عليه في الحائط يكون بينهما ان الهراذلي يكون وجوده وعدمه سواء في رجل
الى حد مساه وارض لرجل حلوا في تلك الموضع ليس بينهما شيء ليس المساه
في واحد منهما يورده انه ليس لصاحب الارض عرس عليها ولا لصاحب النهر عرس
عليه عليها فسادها في المساه فعد الى حصة المساه لصاحب الارض عرس
عليها وليس له ان يحصرها بحدود سطح النهر فعد ما النهر من سبب الارض
في صلاحه الواح والعرس وكان لظاهر ما عدنا له قال ابو يوسف وحجرت هي لها
النهر حرم للثمن طمس النهر لا يمنع من الحريم وهذا ساعل ان من احسانها
في اموالها على سبب له حرمها له عدمه لا سبب وعندهما سبب في الصحيح
انه سبب الاجماع لان النهر لا يسحق من الحريم اسدا لا يحرم النهر اخلاقا
في مثل هذه قال بعضهم معدا ويطس النهر من الحائط من كل جانب منه قال بعضهم

مقدار نطق النهر من كل جانب ان كانت المساه مسقولا على ان صاحب الارض
عرس عليها ويعلم انه عرسها فهو له وان كان لصاحب النهر عرس عليها فهو له لان
سواء كان للملك معدا في حيزه من نهر صاحب النهر بلقي الطس عليها قال بعضهم
الارض بل والصحيح ان له حيا لقا الطس ونسب الخلاف انه اذا كان عليه عرس
لا يترك من عرسه فعد هو لصاحب الارض وعندهما هو لصاحب النهر من النهر
عليها عرس معده صاحب الارض احيا عرس عندهما صاحب النهر احيا عرس عرس
عند الحيزه وان كانت المساه لصاحب الارض لكونه ان يحصرها بالحدود
عن النهر لان في ابطال حيزه صاحب النهر لصاحب النهر ان عرس على المساه لسل
الا هو الصحيح وكذلك لو كان نهر في قوم رجل احواله ان عرس على حافة النهر
في الكبر لسل انما هو الصحيح وان سارع فيها اسان فوبد به عرسه البرادير
عليها يورده ان احدهما لرجل وعشر بيوت لا يخرج مساه في الساحة هي بينهما
نصفان لان كل واحد منهما سبب في الحود وفان لكل واحد منهما الحود في جميع
الساح فكون بينهما ارض بينهما وحلان كل واحد يدعي انما يورده القاضي القاسمي
بالدلتما حتى يعما السعة انما في يدتهما لان القاضي القاسمي لا يحرم دعواه لرجل
او لبرادير يدعيها فاذا اقاما الدية عصي باليد لهما ان الدية محرمه فيكون كالساح
معاه وان اقام احدهما الدية عصي باليد فصار هو صاحب الارض الا حرم واحد ذلك
لو كان بين احدهما عرس او يورده عرس عرسا او كان الارض مشغولا
بالسعة عصي باليد لان لا يتناول اليد ولو اقاما الدية على اليد عصي باليد لهما ولا عصي باليد

في

لها ولا يقسم بينهما ايضا اذا اطلب الصمة ما لم يصحها البيعة على الملك والواو هذا
عندنا في حيبه اما عند من يقسم بينهما من غير ملك على الملك اصل هذه المسئلة ما ذكر
في كتاب النظم في وجوب رعا كون القضاة من اهلها ما ان قسما فيهما من
ما القاصي اسمها من ذلك لما اذا اطلب الصمة من القاصي لا تجبها احدهما البيعة على
المراة عندنا في حيبه لان من قضاة الموت الموقوف وقطع ملكها انما
اخر الملك لهما بعد موته لان التركة قبل القسمة مبقاه على حكم ملك الجيب فيهما بطلان
القسمة بوبدان اخرها عن ملك المالك ولا يجوز للقاصي ان يفعل ذلك بغير
وعندنا في حيبه ومحمد يقسم بينهما من غير ان يصح البيعة على ذلك لكن يمتد
على انه انما يقسم ذلك باقرارهما صا له لولا ولولا ان القضاة ملكها بالشرافا القاصي
بعضها بينهما اذا اطلب الصمة من غير ملك الاجماع لانها لم يطلبها من القاصي ابطال ملك
احد لان بعد السرا لا يبقى ملك الباع خلاف ما بعد الموت لا يفسد على حكم ملك
المالك على ما هو هذه المسئلة اسما في مسئلة الكتاب ان عندنا في حيبه اذا اطلب
الصمة ما القاصي لا يقسم بينهما على البيعة على الملك ولو بينا بين الملك فان احوط لذلك
ادعاء ان القضاة ملكها مطلقا فالقاصي لا يقسم بينهما لغير الله لا يحرم دعواهما الله
الملك لهما ولعل في ادعاء بعض ملوك مصر والعصبة من بعد من صفتها الله
عليه عند قاضي اخر ان القاصي الاول قسم بينهما ولا يحل عليه يقسم القاصي في حيبه الاحاط
والما في العروة من نحو والقاصي يقسم بينهما من غير ملك على الملك والاجماع ان قسمة الموقوف
يكون للموقوف وذلك لان الاخرى للموقوفين لا يصح العروة للموقوف اما القضاة فيما لا يخط
فان

الصمة قسمه ملك ملاذ من اياه الله على الملك موت سابع فيه اسان في يد احدهما طوق
ويبدأ اجر الباقي فهو بينهما نصفان وان كان في يد احدهما اكثر لان الرابطة من حسن الخلاق
توجب رباوه استحقاقا كونا وده سهره لا احد الموقوف على لوجل فسل اجر ليس صاحب
السل ان عندنا ولا ان من كونه الامور صاحبها لعل عندنا في حيبه بوبدان في الحداد
والسقف ان صاحب العلو هو في السل من حيث ان علوه عليه ولا يجوز التصرف في
شيء من الامور الا ان يملك هدم كل الحداد والسقف فكذا يقسم هذه الاشياء
فمن كونه لا يحلوه عن موته في الحارط في حال ادبي الباقي عندنا يصح بيعه الا ان يصح بالعلو
لانه ملكه ولما لم يطلق المصروف في ملكه والبيع يكون بعارض الضرر وما لم يقسم لا
خلاف فيما اذا كان الاصل بالعلو فان له ان يصح ما الاصل بالعلو ما الاتفاق انما الخلاف
حاله له كمال هل يصح ان يقسم في حيبه لغير ذلك الا ان صاحب العلو وعندهما
له ذلك والله مستطاع من هذا والله مستطاع احري هي عن واحد بوبدان
به سكة طوبله او رقيه طوبله في اسفلها من خات الفين اذ السار وصقة احري طوبله
من باقره فليس لا احد من اهل الواو له ولي ان يصح ما ما على حد له في الواو المستطاع
لانه لا حق له في الواو الفصوي بربيل انه لو بيع جاز في الواو الفصوي لم يكن اهل
الواو الاولي السقف فهو نوع السقف وصب السقف عليه بوبدان بحول البيعة في
الطوبن وانما استاودم العهد مدعي البيعة سرية في الطوبن باعبار السقف المصروف
فيها حتى لم يفتح بها بالزوج او للصرف لا يمنع من ذلك حكم من شامخا انه اذا كانت

وانه احد طوله ورجل ما مره في اول الواو ما وجد ان يقع امامي استقل الواو على حذر
له لسر له ذلك فمينا اولي ان كانت اية اية لكنها مسدودة لوق طوقها فتكون
ساده هذه الوقعة من ملحق واحد من علمها ان يقع اماما على حذر في موضع شاف
ان لكل واحد من المود في كل ساد هذه الواو الكونها مسدودة على يد يد رجل
او غير رجلان كل واحد له هذه قمام احد هاتين على العصب لولا جوب الود به هو
عنها اصفان لا سواهما في الخه ان كل من سبها ان العبد للمدعي جلي ادعي في دلو
دعوى انكر الدرك في هذه وصا له على مال صح الصلح عندنا خلافا للشافعي لئلا ان
معال وصف حصل الصلح بالحد منه وادى دعوى الحرج الحواز ان الفايده الباطل الاكون
حدا وحل ادعي او اى بل رجل انه وهما له في وقت سلمها فسرل اليه فقال حمدى
المبه فاشتوتها منه واقام الدية على الشرا سادح سابق على باو ح المبه لم يصل لانه
مساقص لوق قال اسرهم بهما منه سادح بعد باو ح المبه واقام الدية على ذلك فعلا لانه
امكن الوصيان وقول ههما منى لكن جحد المبه فاسرهم بهما منه وجل في بدبه دارا
ادعي لجل انه اسرهم بهما منى ولان قال في والد فلان ذلك ادعيه ههما ماله خصومه ههما
لاهما تصادقا ان الباد وصل اليه من جهة فلان منى وبغير حق فلا يكون هوجهما
الا اذا مال المدعي اسرهم بهما منى ولان او امرى بعضهما منى فمستد لا يدع عنه الخصوم
لان المدعي امام نفسه مقام البائع بخصومه المودع لا يدع على المودع فذلك مقام
مقامه وجل في بدبه جارية قال لجراس سرت من هذه الحاميه ولم تسول المودع لجل
الشيا فان عوم

البائع على موك الخصومه وسه ارتباطها لان تجرد اسرى جلي سبي جاسه لا يربطها
انما جلد يكون ذلك مستخافا في حقها فادعوم البائع على موك الخصومه اماك الجلود
كان ذلك في ذلك الصلح في خاصه فتم الصلح بينهما الاموك ومن قال لجراس سرت
هذه الجلود مستخافا وتعتك هذا العوب بلذكي فافضل لدا واد العوب ذهبت كان
ذلك فتولا منه كدى هي وجل له على اجر عوم وادهم حاد معال قبضت كل عشر درهم
او قال اقبضت كم قال ايها الووف او بهم حه فصدق لان الصلح كما ورد على المحادير
على الووف فاد اما انهما زوف فودا لكو مضحقة فتكون لقول قوله لوق قال انما سوه
لم يصدق لان لدرهم هم لا سوا ل اي ثوفه ولو او فامضا حقه او ما لا سبها او بعض
حقه ثم ادعى انهما زوف لا يصدق لان الاستيفاء سول في بعض الحق وحقه حاد
ودا فو بعضه ما اذا ادعى ايها زوف فود برجع عما افه فلا يصدق وجل اقر لجراس سرت
درهم فقال المقبوله لسر عليك سى كم مال لي عليك عشر ولا سبي له عليه لانه
لما كده او لا مطلق او او المصروف فلا يحد بذلك الا ما ورد جل ادعى على لجراس سرت فاك
المدعى عليه مال ما كان لك عليك سى خط ارجع لك على سى ما قام المدعي الدية
على المال المدعى به ثم اقام المدعي عليه بدله على افضا او الا واصلت سنة من ان الووف
ممكن فانه لم يكن عليه سى لكن قصاه ما ادعى عليه ليدفع الخصومه السعب وهذا سبي فضا
معان قصه ما كان مدعى ان لم يكن له عليه سى او يكون انه قصاه على مال مع انكاره
وقصاه ذلك الما لوهذا اساده على ان الووف بين متي كان ممكنا سمع وعيانه ولا يطلب
منه وجه الووف من يقول قصه ليدفع خصومه مع انه لم يكن له عليه سى وقال
عقهم

لا يصح لان سريحا كان شهيدا ولا يضرب السهم من ان يطاف في بلاد مادي في كل
محل ان هذا سريحا فالورد فلا يسميه ولانه لو ضرب كان خوف الضرب ما يباله عن
الرجوع عن الشهادة الباطلة شاهد سريحا على رجل اسرى نفسه واختفى لونها
مدال احدهما كان نصا و مال الاخر كان اسود لم يجب القطع في قولها لانه لحلف المشهور
به فلا يصح كالمو قال احدهما كان جبر قال الاخر كان اسير لم يصح بالاجماع وكذلك في
احلفا في المن في بار العصب لم يصح بالاجماع كذا في هذا عند حنيفة يعقل سريحا
وحك القطع لان حمل الشهادة بالسوق عاليا يكون بالليل من بعد فيكون لجماع اللوم
في نوره واحده فكون احدهما اسير وضع نصرا واحدهما عليه مرفق الجاني ولا
كذلك الدودة والاموت لانها لا تختمان في جوع واحد ولا كذلك الفصيلة يكون بها
حمارا فلا يثبت على التوا حاسا ولا تحور الشهادة على الشهادة وشهادة الشايع
الرجال وكاتب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص انهم الكذب في موضعين
في شهادة الاصول وفي شهادة الفروع والحاشية في الاصول فلا تضرب الى المحل
رأيه مما يبي على الدار ولا كذلك في الاموال لان المعاملات بين العوام حلت وجوبها
فمن الجاهل الى ذلك صاه حقوقهم ولا تحور الشهادة على الشهادة حتى يكون الاصول على
مسير ملته ايام وليا لها او يكون مويضا لا سطح اسان مجلس القضا للحصن العجز عن
احصاء الاصول وروي عن ابن عباس انه كان يحال لو عد مجلس القضا لا يمكن ان يثبت
الي اهل جود الشهادة على الشهادة الشاهد الاصل اذا قال الشاهد في فلان على العصب
مكزي لم يحرك الشايع السهم على شهادة حتى يقول له اسهد على شهادتي لا الفروع ما
عن الاصل في الشهادة والساه لاندله عن الامار اما كذا بالوكيل والحيث لا بد

من يهل سريحا الاصل في مجلس القضا نصا شهادة الاصل وحده لان الشهادة انما
يكون محذوف مجلس القضا لا بد من العمل ابدله من الحمد والتوكيد فيدعي ان يقول
الاصل للفروع اسهد في فلان فلا يصح فلان القاضي على نفسه كذا فاشهد انما على
شهادتي على ذلك وسدق للفروع ان سريحا عند القاضي على هذا الوجه فيقول كل
واحد عند القاضي اشهد ان فلانا سريحا عند كذا القاضي على فلان كذا واشهد في علي
شهادته فاما اشهد على شهادة على فلان بر كذا لو اسهد الاصل لعل على سريحا
فيسمع احواله بخلاف ان سريحا على شهادة حتى يقول له اشهد على سريحا في لما هو كذا اذا
اشهد القاضي فاما على فصاية فيسمع احواله لليلع ان سريحا على فصيحة لان القضا
حده منية كمنه الاصل في محور الشهادة عليه ما لم يثبت من غير موكل واسال القاضي
عن الشهود ايا ادا طعن الخصم عند حنيفة يوجب السعد بل ان العبد له ما
بالسليم لقوله ع م المسلمون عند بعضهم على بعض فاذا طعن الخصم فعد عا
هذا انما هو طاهر حرم وجب السرح بالعدل وعندهما سال عن السهم
طعن الخصم اذ لم يطعن لان طامرا لعدله لا يمكن ان يثبت امر لم يكن واجهوا في الجور
والقصاص سال عن السهم في الزنا ما يثبت ولا يصح تعديل المدعى عليه
لشهود المدعى الا واهبه عن ابن عباس ان المدعى ان المدعى عليه كاذب لا يجوز
و تعديل الكاذب لا يصح معنى لانه ان يقول المدعى عليه انهم عدول لكم خطا وا
في هذه الشهادة اما اذا قال صدقوا فقد اعترف الحق فكيف المونة في ما القاضي يعمل
يعملها لان باخيه كذا في من شهود لم يثبت انما اصل المدعى عليه في المحررة قال

حصر القرون رهنطى الدكانا فهم في الدرس ما فهم في الدرس ما فهم في الدرس ما فهم في الدرس
 في العودن الباليه مما كان في العودن الرابع وقد احسنه بنسبوا الكدوس العودن الرابع
 فكيف في دماسا وديسول القاصي اذا كان واحدا جاز ولا سال احوط يربيه الذي يربيه
 القاصي الى المجلد لسال عن الشهود وبسبب مودنا ما الموكي في الحقيقة الذي سمع
 بعد له الشهود من هل المجلد كذا الموكي هو الذي سمع به حال الشاهد اذا كان
 واحدا عدا لا يجوز ولا سال افضل وكذا الموكي ما يعرف القاصي لسان الشهود
 او المدعي مما يوجب عدل يعرف لسان القاصي وبيان الشهود في حق القاصي كما يشهدون
 فان كان للموكي واحدا عدا لا يجوز ولا سال افضل وهذا كله في قول الحنفية والى قولهم ان
 هذا ليس بشهادة وهذا لم يسمو به فيها لفظ الشهادة ومجلس القضاء ولا يسمو به
 العدد وقال محمد بن محمد لا يجوز الا لسان لانه في معنى الشهادة فسمو به العدد
 احاطا وسال القاصي عن اليهود في لسان لانه في معنى الشهادة فسمو به العدد
 محض في مجلس القضاء الموكي ليس احدهما عدا له الشاهد ومحضر الشاهد ايضا
 وهو الموكي الشاهد الذي ركنه في لسان لانه في معنى الشهادة فسمو به العدد
 انما يقع في حق الموكي عند السور العزان الشاهد وان ركنه لصلاحه فيكون الشا
 هدا عدا وسور اسمها وبسبب ما ذكرنا في المجلد هكذا كان بفعله المعدون
 الا ان المتأخرون يوكوا الموكي في العدا والى قولهم في لسان لانه في معنى الشهادة
 من الساهر الموكي اذا حوذه اذا كانا فادرس محله واحده مقصود لكان في المحل
 رجل سمع لوجل ان اسرى هذا العبد من فلان بالف جريمه وشهد انظر انه اشتباه

مالف وحسب ما به المدعي يدعي هكذا لم يصل شيئا جديدا كذا في الجدي الكا به العن
 مال على الموكي والى الموكي كل امراة احلف الشاهدان في مال قدر اوحسا المدعي هو
 العبد يدعي بالاصل او بالاكبر وصل لكذا الجواه اذا دعت الخلع كما ان لوكا الزوج الخلع
 اصلا واحلف السامعون في قول الخلع لم يقبل ان كل شاهد سمع بعد اخر عدا
 سمع به للاحقر ما حلف المسموع به وان كان المدعي هو الموكي في الكا به كذا لم يقبل
 الشهادة لما وان ادعي العن على الف وحسب ما به واحدا لسان من شهد بالف للاحقر
 مالف وحسب ما به فصل سمع ما على الف للاحقر عدا او الموكي بالعن في المدعي
 في المال قد حكوا ان في مثل هذا فصل الشهادة على الف كذا في الخلع ان كان المدعي
 هو الزوج والموكي الجواه الخلع فسمو به احد السامعين بالف والا فمالف وحسب ما به
 والزوج مدعي بالف وحسب ما به مقصود بالف على الجواه لان الطلاق وقع باقرار المدعي
 في المال مقصود بالاصل ولو احلف الشاهدان في قدر الموكي السامع والمدعي يدعي
 بالاصل او بالاكبر لا يقضي بالسكاح عند في يوسف محمد لانه احلف المشهود به
 في البيع والكا به عدل في حقيقه يقضي بالسكاح بالاصل لان مال باع في بالسكاح فملك
 السكاح اصل وهذا عن السامعان بالاصل مقصود بالاصل ولا يطول الى الاصل في
 البيع وادان السكاح مدعي الف مالف لانه مسبق لجان شهد على شهادته
 شاهد من على فلان مدعي الف فادان الف للاحقر ومالا ان الاصلين احصوا انهما
 يعرفان العدا بعضهما وكلنا لا يدري ان لبي احصوها المدعي هل هي ذلك الف لانه

ام انقال للمدعي هات شاهدين ان الى حصرت فلانة بنت فلانة العلية لم يكن للشاهدين
الاسارة اليها في السجادة فطهر اذا ادعى رجل على رجل محبة داني بده شهادته
سهره وان هذا المحدث المذكور هذا الحد وملك هذا المدعي في هذا المدعي عليه
لعمري فقال المدعي عليه الذي في دعوى محبة وجمعه الحد الذي ذكرها السهره
فقال للمدعي هات شاهدين ان الذي في يدك محبة وجمعه الحد الذي ذكره وكذا
كان القاضي الى القاضي سهره شاهدين بوجه ان القاضي الكتاب كتبه فانه
الى القاضي الاخوان شاهدين عن سهره عهدي ان اخوان من فلان القاضي على
فلان من فلان العلية كذا من الدواعي ما وصفتها اب يد لك فاحصر المدعي فلان
في مجلس القاضي للكتاب اليه ودفعت الكتاب اليه يقول القاضي للكتاب اليه للمدعي هات
شاهدين اليه فاحصرها هي فلان من فلان العلية المذكور في هذا الكتاب ليكن
الاسارة اليها في السجادة فطهر في معنى الشهادته على الشهادته ما قال
في هذين السنين فلان من فلان العلية لا تكفر حتى يسورها الى حوزها اي الى
ابها اهل الذي يسرها اليها لان من يحكم لا يتصور ولا يحصل العرف
السهره وجل كتبه ذكر الحق وكذا اسفله في عام هذا الذبح هو ولي حاديه انا
انه ادرك الشراء وكذا لعمري ما ادرك فلان حاديه من ذلك وعلى فلان حاديه انا
الله بطل الدين في الذكر وطل الشراء في الصك عهدي في حبيبه لان الصك كل مني اجد
فاد الحق الاساس انصرف الى الكل فلا لا الذي لازم والشراء الاساس
منصرف على من قام بذكر الحق وعلى الخادم لان الصك لما كان بين شتيان في ذلك
على الصوف الى اخره والله اعلم

انهم

القضاة في الواجب لصوابه في حق امرائه

وقال اسلمت بعد موته الى الميراث فالت الورثة اسلمت قبل موته ولا ميراث لك قالوا
قول الورثة لان اسلمها في الحال بل على ما قبله وطامرا حرمه لهما لان الحاديه
يحصل الى الزوج او مات بعده لكن الطامر يكتفي للزوج لا للاسحاق قالوا
زوج دافع وعلى من ثبته ولو كان الزوج قبل موته امراه وصوايه على الزوج وقد اسلمت
المراه فالت اسلمت قبل موته الى الميراث فالت الورثة اسلمت بعد موته ولا ميراث
لك قالوا قول الورثة لانه لعاد من الطامرين على ما ذكرنا لكن الواجب دافع على ما
دخل عليه ادبوا لان فيهم لوجله وبعه فالت المسودع ما هو الموضع لوجله ان هذا
ان المسودع الامن لو جرد مع المال اليه لانه امراه اخي هذا المال منه ملكا امرا
ولو اقر لوجله اخوانه اسلمت الصناد كذا الاول فان المال كله له وان لا اقر للمالي
بعد ما صار المال كله له وان اقر بانه عدل في المال العمد فلا يصح امراه ميراث
فسم القاضي من الغوما او من الورثة ما القاضي لا اخذ منهم كفيلا عهدي في حبيبه هذا
من احاط به الفصاه وانه ظلم لان الحكم ما لب الخاضعين دعوى اخوانه وادبوا حرمهم
فلا يجوز ان يوجر حقهم لا عطا الكفيل بامسار حق موصوم وقال ما حرمهم كفيلا
احساطا لا حمالا طهر دعوى اخوانه وادبوا حرمهم في العبد الامن اللطيف ادا
وحده اسان فادعى اخوانه ذلك له واقام البيه فانه يدفع اليه لا ياخذ منه كفيلا
عبد وعندهما اخوان دفع اليه ما حرمه عن العلامه او بقول العبد لوجله كفيلا
بالاجماع داني بده جل امراه مات وبوكم ما حرمه من اخوانه

باب من انقضض انقضاضا القاضى متى يعبر طاهرا بغير طاهرا

انقضاض قول ابي حنيفة حتى لو ظهر بطلان السبب الاصل انقضاضا وقال ابو حنيفة في حرج
 لا سعد باطاح حتى يطل العضاء ولا في حنيفة ان القاضى ما هو بالعضاء الظاهر لقوله
 الله عليه وسلم اما اقصى الظاهر انه يولي السر ليرد قضاءه ما هو الله تعالى كعضائه
 تعالى وصا الله تعالى سعد باطنا ولا يطل فذلك قضاءه وللقاضى ان يعرض لمراد
 البتاني في ذلك ذكر الحق لانه يمكن من اسحق اجماعه من عمره ما هو مال الدم على مراد
 الهوى وكان في بطون الدم والادب والوحي لا يملك ذلك لانها لا يمكن من استخراج
 الا بواسطة الخصوم واثباته ما ليس عند القاضى فله تمينا ذلك وقد لا يتنهاى وروي
 في رواية ان لا يملك القاضى في الحود القاضى ان يامر اسانا بغير اسان لا
 اذا كسبه مشهور ولا من ثبت ولا يملك عزله الا اذا ثبت في مسود واستبدل
 من سبب لان القاضى يبرر عن جماعة المسلمين وهذا لم يكن عليه عهد ولهم المومات
 الحليفة اين جعل العضاء لا يباين خلفا في ثم الوكيل لا يملك ان يوقل عيبا الا ان يقول
 له الموكل اعلم بوالك فحينئذ يصح يوكيل عمره واذا وكل عير فمات الوكيل لم يرد ولا
 ينجول الثاني وكذلك لو عول الاول الثاني لا يصح عزله ولومات الموكل استحق وكذلك
 لو عولهما انعولا واذا عول هذا في حق الوكيل فعلى البربر والى القاضى اذا
 عصى في فصل مجتهدا اختلف فيه الفقهاء بعد قضاؤه وانجود القاضى اخبرني خلاف
 ذلك ان يطله بل عصى لان روح احد الحائسين بصل العصاة وهذا اذا عصى وهو في فكر

صوابا اما اذا قضى جزاء او قضى بوشه او قضى ثم نص بخلافه لا يعدل في
 ما ساء من عهد او ظن ان يبرهه ذلك بعد قضاؤه عهدا في حنيفة لانه حصل القضاء على
 ود لا لا سعد قضاؤه لان لسان والمطاح حل عدما في دفع الما الى الحكم ولو كانت
 نفس القضاء مختلفا سعدا الاصل امضا قاضي خوما اذا ائصد - انقضاضا لا يكون
 اعم ابطاله القاضى اذا قال لسان فصد على هذا الوجه فارجحه وسعد ان يفعل
 وانما ساهد قضاؤه لان القاضى امس عرك قوله كسبه منه عاود فيجى بعد من قوله طاه
 وروي عن محمد بن ابي الحود العمل بقوله الا ان يعارض الحق ومما يس هذا ان لا يعدل كما
 القاضى الى القاضى ومشاخنا احد ائصد الرواية لان قضاؤه قد صدر او لا
 يؤتمنون لكن لم ياحد ائصد الرواية في كتاب القاضى الى القاضى احصا الحقوق الناس
 وقال الشيخ الامام ابو منصور والمأوردى رحمه الله ان كان القاضى علما وعافا فعل
 قوله ان كان قاضيا عالما او حاهدا فاستقلا لا يعدل قوله الا ان يعارض الحق وان كان عدلا
 عدلا لم يفسر احسن فعل قوله والا فلا قاضى عول وقال لو جمل احدت مالك على
 وجه القضاء مدعته اليه ان اذ قال قطعت بركه له بوجه القضاء وقال لما جرد
 من ما بل فعله ظاهرا ما لقول قول القاضى لانه في حال كونه قاضيا لا يفعل لمراد القضاء
 ولا ضمان على احد ايضا ان كان يستعمله لان حذو بجره القضاء لا يوجب عليه ثبوت لو قال لما
 منه احده او قطعت فسل ان يكون قاضيا او بعدا لقول قول القاضى ان يفعل
 على وجه القضاء لانه لما استبدل في حال قضاؤه وقضاؤه كان معروفا عند انكر من الضمان
 اصلا الا ان يصر لاحد القاطع لانا بعد قضاؤه في نفي الضمان عنه لا في نفي الضمان

عن احمد و القاطع خلاف الفصل له ولله في ذلك ما يشاء
 فاضاوا الطاهره كان محل على وجه القضاء على خبر رجل
 عند قاضي دين فانه محبب لم يبال عنه ان كان موثورا ابدا لجبسا الى ان يعصى الدين
 وان كان مفسدا حل سبيله لو بد له اذ انما طلت عند القاضي بان قومه او من
 واهله بعضا الدين ولم يعصه او تجوز عن القاضي فالحاصل ان القاضي لا يجيب
 الوهله اذا اقر عبده بل يامر بعضا الدين فاذا ائتمنا نيا محبة ان قال امامنا
 طلعت من القاضي ان سال المدعي عن حاله قال القاضي لمدعي قال انه معسر
 سبله وان قال انه موثور حتى سبله حبه وانما حلقا قال المدعي هو موثور قال
 المدعي ان معسر هذا حلف المشايخ فيه احدا فافك حراما لما قبل ان الدين عليه
 كان يركب قال حبه ان سار ودمت الزوال والبره من ذلك ان لم يكن يركب قال
 كالمه وركب الخلع وركب الدم فالقول قول من عليه الدين لان الاصل في الادبي
 الظهور والادليل على السار هذا في الملهما الموجه لما في صدر المحل والقول قول البراه
 ان الايمان لا يقدم على النكاح اذا لم يكن له وفاء بالمحل وفي السوء القول قول
 الزوج انه معسر وكه عليه بعتة المعسرين دين الكفالة من المحل من الملهما انما
 كما ان الكفالة المبررة دون المعسر في كل موضع حبه حبه سمر من او ماله شهر
 ومو ابره شهره في رايه او شهره لان المقصود من قوله حتى يعصى الدين ذلك
 انما يحصل بطول الحسن هذا العذر ليس بمو لازم بل هو معقوف الى راي القاضي
 لان احوال الناس في ذلك مختلفه فاذا حبه هذه المدة كما قال عنه فان شئت مرجان

بما قد كان له موثورا ابدا الحسن ان قال هو معسر حتى سبله لقله تعالى مطوهر اليهم
 ولو بالالقاضي عنه قبل المضامه الحسن فله ذلكم السنة على الاولين بعد الحبيب
 لا يجمع ومن الحسن واسان وعام هذا الفصل ياتي في ادب القاضي المحمديين
 ان كان له ديار من القاضي ان يبيع الدار بالديارم ويعصى له الدين ان اسع هو عن ذلك
 لانها ما حسن احب من حبه كونه صالحا بعضا الدين ومن حبه التمسك بهذا المقام
 الى الاخر في حق بئس المصايب وكان هذا وصا الدين معي فملك القاضي ذلك ولا يبيع
 العود من عند في حبه وعندهما يبيع كما في الدارم في حبه ان يبيع العود من
 بعضا الدين فانه س عرضا وسو هب ولا يعصى القاضي عليه هذا الطهر
 كما لا يعنى عليه ان يوجب عليه والناس اعراض في العود من لان المصالح خلاف
 ما حله في العود من الدليل عليه هو انه يبيع مع المدعي مع الكراهه القاضي بالحبيب لانه ما
 حبه بالسع بل حبه بعضا الدين فصار ذلك بغير من صاير الابطال الظالم
 ولم يحسن عليه مع ماله انه او اباع ماله صحيح ان يبيع العود من بعضا الدين
 ولا كذلك الدارم والدارم لان المقصود بهما واحد وهو التمسك بالوصول الى المصالح
 وقضا الدين مما من هذه المصالح وقد رأت في موضع انه اقاله على رجل ديارم فظفر
 ديارم له ان ياحظه عقدا رجعة كره خلاف طاهر الزاويه قاضي امامه باع عمدا
 للعود او للوارث فبعض اليمن وبيع من يبيع كما سمى العبد بريح المسوي بالحق
 على الغرما او على الراوت لانه نفذ الخاق العهد على القاضي او اميه لانه كالرسول

م
 امر في شرح ادب القاضي
 للخصايف

عن العامة ورجع القاصي على من وقع البيع له وهو الغريم او الواوطة ان كان الواوطة
سحب القاصي منه وصاحب رجح عليه مودي هو من مال الصغير لوباع العبد
القاصي او وصي المبيع رجح المشتري على الوصي لانه هو العاقد ثم هو يرجع على الغريم
او على الواوطة بكونه للقاصي بغير الشاهد وهو القياس لانه اعانه لاجل المصير
واسحق ان يوفى ذلك في غير موضع الهم لانه لا شاهد من ماله حشمه القاصي بماله
المحاصر محصور اذا الشهاده ولا يابى به صانه حقوق الناس انما اعلم به
باب ما لم يدخل في الواوطة بحرقه والوجع المخرج على ماله الصغير
والرجوع على الصغير من ماله يعني ان حب السعة عليهم ما بهم الواوطة لقوله يوجب وجب
السعة عليهم ما بهم الواوطة لقوله تعالى وعلى الواوطة مثل ذلك فهذا يدل على انه على قدر
مساكنهم من الصغير حتى لو كان للصغير مال وجب له السعة على لزمه واللسان على
الحذر كذلك الاحتمال ان كان له مال ولم يحرقه فان قلنا السعة على الواوطة من الم
لعله فعلى وعلى المولود له رد فحينئذ يكون ماله المولود له الاب كذلك بقية لرب
على الواوطة ماله من ماله من ماله قارب لانه له حق في مال من عند الحاج اجل
اسرى جارية فاسود بها ثم اسحقت الحارة او مودع ماله تولدت له ولدا ثم
اسحقت بها رجل بالوقت فله ان يملكه امه فالولد يكون حرا بالقسمه لانه ولد المودع
وانه هو بالقسمه هكذا هي عمره في الله عنه في الساج وعلى ماله كونه في الشرع
منه الولد يوم المحصوره ان الولد حرق امه في يده وانما يصير صاهنا ماله مع البيع جعل

المحصوره بغيره وقسمته يوم المحصوره ولومات الولد من المحصوره ولا يقضى براكب الغنم
او امانات مثل طلب المال لكانا ضمن الغاصب من الولد كذا في مبي لومات الولد برك
فالا قالة لانه لانه علق حواشي حق الاب ومقتضى حق المحقق ولا يجب عليه من ماله
الولد المأمور ولو من الولد خطأ واحدا لا بد من عدم مخته لان لونه بدل الولد
حيث لم يمس الولد وحل عليه الف درهم لو جعل له حاجلا وقال ان رج الدين فكل من شق
ماله عليك من الدين فان صدقة بوجوب تسليم المال اليه لانه او على ماله حتى لا ينفق له خلاف
الوجه وهو معروف هو المبيع ثم الغريم او اذ وقع المال الى الوكيل ثم اراد ان يرد
لم يكن له ذلك سواء صدقة او كرهه او شك لانه لما وقع المال اليه فعلى الوكيل به
لا احتمال ان يحرق قبضه فاما يفتن هذا الاحتمال يكون له ان يسرد فان حصر
الدين وحيد الوكالة فله ان يرجع على الغريم بدمه وهل يرجع الغريم على الوكيل
فان قال لا يدفع فاما في رد الوكيل يرجع عليه سواء صدق والوكيل او كذب ان هلك
في رد الغريم هل له ان يصمنه بهذا على ابيه او جهة في وجهه لاجل لسه له ان يصمنه هو
ما اذا صدقة ولم يصمنه لانه اقرب ان تجب له حتى وروى الدين طلمس باحد الدين
بلسان اظلم عيسى في الوجوه البلية له ان يصمنه احدها اذا كذب الساب اذا
سك بوجع المال اليه لانه امار في بعض الاحتمال ان يكون وكيله او يجهنم بدين
قبضه فاذا لم يكن شيء من ذلك لم يكن راضيا بنفسه فله ان يصمنه الثالث اذا صدقة
وصمنه صمان البرك بان يقول له نعم انت وكيل لكى الى الامن حضرا الموكل بالجد الوكالة وما حرق ثانيا

مصر ذلك دينا الى عليه فملا ان قبيل بذلك مقبل اذا اخذ الموكل من الغرام جلة التكاليف
 فله عوم ان ضمن الوكيل الحق الكفالة متفاد فان امر احدهما صاحبه ان يسري جاريه
 فبطاها فاشترى جاريه وقضى لمن من مال الشريك فلا يرجع الا هو عليه شي في قول
 الى حبيب وقال لا يرجع عليه نصف الميزان الشا وقع للمامور بدليل انه محل له وطى
 الحارة ومضى الميزان من مال الشريك ورجع له هو عليه نصف الميزان كالمواسوي طوعا
 ما ادكسوة لاهله ومضى الميزان من مال الشريك ولا في حبيب ان الشا وقع مشتركا لا عند
 الشريك ساه له مطلقا السواثم يصير له امر اوها نصيبه من المامور باحالة الوكيل
 من غير عوض وذهب المشاع في الحادية فصح بالاجماع **جماع**

كتاب الوكالة ما في الوكالة يعطى الدين والقضى لعل في يد غيره احل وادبو

موكل وطلان بعض الخدمات وعاد الموكل فحاوره فادعى المودع انه
 باعه حتى يوفى له من مودعه ان الوكيل له ملك قبضه ولا يقضى عليه
 بالمبيع بل يوقف له امر حتى يحضر الغائب وكل من لو وكله بان يحضره
 او امسه من توصح كذا وادعى المراه انه طلبها وادعى الامه انه
 اعتمها فلا سسله عليها ولا يكفر هو خصما حتى لا يقضى عليه
 بطلانها ولا عماها بل يوقف الامر وهذا الاحل لا رسم اما لو كان
 وكلا يقبض الدين فادعى من عليه الدين انه اوفاه الدين او ابراه

صاحب الدين فعد الى يوسر ومحمد هذا ولما اوفاه لاهله مضي الدين ولا يسمع
 عليه على الادعاء والادعاء بالقبض لا بالقبض فصار كالوكيل يقبض الدين ويحضره
 حنيفه يوسر خصما ويقضى عليه بالادعاء ولما اوفاه بالادعاء لا يقبض العين بدلا
 من الدين فصار كالوكيل بالشرا يكون خصما لكن بعد الشرا واشبه بميلتنا الوكيل
 باخذ لبراد بالشفعة يكون خصما حتى يسمع البيعة عليه ان الموكل ساه السوء وانما قال الوكيل
 حصم عدي قبل احد الدين بخلاف الوكيل يقبض الدين ولا يكون وكيله بالقبض لانه لما صار
 لانه ليس بوكيل بالمبادله فكان بمنزلة الوكيل لا يكون وكلا بالقبض لانه لما صار
 وكلا بالقبض والقبض يسمع البيعة عليه من هذا الوجه حتى سطل حقيق في القبض
 والقبض الوكيل بالقبض اذا اقر في مجلس القضا ان الموكل مضي لاهله بعد اقراره
 على الموكل اسمائنا في قول الى حنيفه ومحمد وان ابو في مجلس القضا لا يصح اقراره
 والقبض ان لا يصح اقراره في الوجهين كما قال ابو ويصح في الوجهين كما قال
 ابو فكون لا في حنيفه ومحمد ان الوكيل قائم مقام الموكل في جواب الخصم ولما اوفاه
 دخلا مرحبا بما جواب الخصم وجواب الخصم اما يكون في موضع الخصومة موضع الخصومة
 مجلس القضا مسعد القضا مقامه في الجواب مجلس القضا ولا في مودع الوكيل
 قام مقام الموكل في الاقرار بدليل انه لو اقر في مجلس القضا بالدين فادعى جواب
 الخصومة محار اصبغ اقراره كما قال ابو حبيب وانما ملنا ذلك من الخصومة فان
 ان يدكر وادعى به جواب الخصومة محار الا ان الخصومة سر الجواب ايسر المست في

جمع والتا والادعاء بالقبض ولا يعمل القضا في الاما
 كتاب القضا
 مجلس القضا

اللغز وهو ما يدل على الجواز من الخصومة سواء كان بغير التوكيل أو ليس كذلك قطعا
 حال كونه كاذبا في التوكيل ولو صار التوكيل الى حقيقة الخصومة لا يصح لأنه من حيث انه كان
 محققا في الاجاز ان كان يصح التوكيل من حيث انه سطر لا يصح التوكيل به واقدا على التوكيل
 دليل صدق الصحة قطعا او عابا ولا يمكن تصحيحه قطعا او عابا الا بصرفه الى جواب الخصم
 لا جواب الخصومة حاله قطعا وذلك لما لا يحاد او الاقرار فان جدهما من غير حلال
 سوى تصرفناه اليه صحتها لمصرفه سوى لم يزل لم يصح اقراره في غير مجلس القضا محض بحسب
 القضا العتيق بالدين لا يصح ويكفي نقص الدين عن العمام اذ لا التوكيل من عمل الغرم
 وهو نقص الدين بعمل لغيره من حيث انه لا يصح دمه بغيره فلا يصح ويكفي ذلك لو لم
 اذا ضمن من غير المادون المدون باعتاقه للغير لا يصح ويكفي للغير ما نقص الدين
 من الجيد لان من يملك القضا على العبد فهو بعض الدين عن العرب بغير دمه بغير
 الصانع التوكيل بالخصومة لو كمل نقص الدين لكن في ما لا يصح لئلا لا يكون
 على مال مودع من يفي بالخصومة ولو كمل لجلس بالخصومة ونقص الدين ينتفد جازما
 بالخصومة ولا يهود نقص الدين ما لم يحكما لان نقص الدين جازم من حيث انه يقبض
 الدين عن الدين فصار كالتوكيل الشرا ولو وكل مجلس الشرا لا ينتفد اجمعا لذي هذا
 بخلاف الخصومة لانه سدر خصومتها معا في مجلس القضا والمجهود اجمعا لذي هذا
 في الواي في يوم جوه الخصومة يصح وجوه الروع ثم كمل اجمعا في مجلس الحكم
 وحل دمع الى اجل عشر ديمم لينفقها على عياله فانفق عليها بعشر من عشرين
 فالعشر بالعشر مرار ويكر بالثب فان الاتفاق

لا ينقل عن الشرا والتوكيل الشرا بملك الشرا في مال نفسه مخرج في حال التوكيل كذا
 وكذا لو دمع اليه دارهم ووكله بان نقضي بما بينه فقصي بدينهم بغير مخرج بدينهم هذا
 جواب الاستحسان والقاسر ان يكون متبرعا ولا يصح التوكيل باستيفاء الحد القصاص
 اذا كان من له الحد والقصاص حاضرا لان بني علي الدمر لو كان حاضرا لما لم يقتص
 فيقتلوا القصاص او مكرب اليهود في الحد ولو وكله بالحد والقصاص بتمامه
 اليهود يصح التوكيل في قول في حيفه ومحمد لان الخصومة سوط محض انصاف اليه جوب
 الحد ولا ظهور الحد مخوي فيه البطل هو الوكال فان سائر الحقوق بخلاف الشهادة على
 الشهادة وشهادته البيا واشاره الاخرى لا يصح لا ظهور البطل هو الوكال
 انصاف الى الشهادة او الاقرار ولا يجوز في المدرك عند محمد ان يوصف لم يصح التوكيل
 بالخصومة لان لا يدخل للمدرك في الاقرار هذا الباب كالشهادة على الشهادة
 البيا **قالب بالبيع اجل امر بعد ان يشترى له**
عند من اعلمها ولم يسم الثمن فاسري اجورها على من لا يقبل قيمتها من الناس من لا يراه
 من لا يسم شراها مما حمله والامر جعل مطلقا ولو امره ان يسمها ما يلف درهم وقيمة ما يرا
 فاشترى اجورها على ما او باقل حازه واشترى ما كبر من حينها لم يلزم الامر الا ان يسري
 السالي بعد الالف صل ان يوده الامر لانه لما انصاف الالف اليها فتمت ما يرا
 تقسم علمها بضعين فصار كانه حامل كل واحد بحسب ما به دلاله وذلك منع الزيادة فل
 او كبر الا اذا اسري الاجر سعة الالف قبل الخصومة فسدد على الامر لانه جعل
 المقصود بالالف وعدن جلية الدلالة لا يصح عند جوه السعي

مخالف وهذا قول في حقيقته وما لا اذا اشتري حيا ما ماله على حساب وباده سعائن
في سله بعد على الامور ان الامور بالشراء من مطلقا مخرجا على ما هو المشهور ~~وهو كذا قلنا~~
رجل امر بجلد مع عبده فباعه بعتيل اد كسرا او بعت من اد باع نصف جاز عدا في حيز عونا
البحر الاسع النصف الاجر مثل فمتة او بعت من سيرا لدرهم او مال دنانير وقد جرت المسلة
من رجل امر بجلد مجورا او صبييا بفعل بعت عبده فباع بعت البع عدا واه الشافعي في العا في الصبي
ولنا ان العبد والعبيد لعاقل اهل للتصرف وفي عسار يصرف بطور وفي حقوق العبد
عليه من رفا ساسا ما فيه نظر ودعا ما فيه صورحي كان العبد على الموكل ورا العبد الصبي كان
الرسول عبدا امر بجلد ما ان اشتري بغيره من مولا بالذ و دفع الالف اليه فان قال الموكل
للمامور بعتك من قال اشتريته بعت الثرا للمامور والالف المدفوع ملك للموكل لا كسر
عبد على السري الف اجر ثم العبد ان قال اسوته له او قال الموكل بعت العبد للعبد
فقال للمامور بعت العبد مرد ذكرنا من هذا في كتاب البيع وهذا الالف ملك للموكل
للمامور وعليه الف اخر ولو امر بجلد مع عبده فباعه بعتة فقال للمامور امري بعتة
مطلقا وقال للمامور امرك بالسفر قال قول للمامور ان الامور مستفاد من جملة فيكون هو
عليه ولو قال بعت المال للمضارب امرك بالسبع بالعد قال المضارب دعت الي مضاربه
بالصف ولم تقل ساما القول قول المضارب لان الاطلاق اصل في المضاربة فكان
القول من سكر الاصل ولو قال بعت المال دعت اليك مضاربه في نوع لذي قال
المضارب لا بل دعت في نوع اخر قال قول قول بعت المال لانها توافقا على سقوط بعت

الاطلاق الذي هو اصل فصار نظير الوكاله رجل له علي رجل الف درهم فاجوز ب الدين
المردون بان يشتري له بالالف الذي عليه عيدا فان كان العبد مبيعا حتى يتبعين البائع
او عن البائع بعت العوكيل و صار اذ البائع بقبض دينه او لا يحكم المسامه عنه من مضارب ايضا
لنفسه بعت الباع فلا يودي الى مكدل الدرس من قبض عليه الدرس فبعت وان لم يكن العبد مبيعا
ولا البائع لم يصب التوكيل عند في حقيقته لان الباع لم يصب في الوكالات عسا كان اودينا
فيكون هذا توكيلا بملك الدرس من عمر من عليه الدرس هو البائع وانه لا يجوز فلا يمكن ان
يجعل البائع باساع من الدرس بقبضه او لا لان اناية شخص من عمر من الباع بخلاف ما
نقدم لان في البائع متعين فبعت اناية واذ ادم الباع التوكيل فالشرا يكون للمامور وقلن
دفعه الي الامور وعلد يكون هذا ساسا ما اسدا بطون العاطي وانه حايه عدا وهذا
كله قول في حقيقته عدا فبعت التوكيل كل حال دفع الشرا للمامور لان الباع لم يصب
فصار ب الاضافة الى الدين ولما طلاق واحدا ولو اطلق بعت التوكيل فكذا في هذا
فصار حاله كان العبد بعتة رجل امر بجلد ما ان سري له بادية بالذ و دفع الالف
اليه فاسري حايه فقال الامور اسرها بحماية قال للمامور اسرها بالذ
وان كانت منه الجاوزه الف قال قول للمامور لانه وحق امره وان كانت منه الجاوزه
يلزم للمامور لانه وحق امره وان كانت منه الجاوزه يلووم للمامور لانه خالف امره
وان لم يكن ممن مسودا واحتلنا ما القول قول الامور مع حقيقته ويلزم الجاوزه على الامور

ما افترقا
اذا فرق بينهما المسلم والمسلم المقتنع

اما اذا كان فتمتها حتى ما به فلا سئل لانه خالف امره واذا كان فتمتها الف درهم
فمعناه انهما بمخالفتان واذا خلفا لموم الحاربه علي المامور لان الوكيل مع الموكل قول
مقول البائع والمصري فان الوكيل يصير انما الحاربه من الموكل ولو اخلف البائع المصري
في مقدار الدين بمخالفا ونقص السبع سميها لذيها واذا فبيع البيع بين الوكيل
والموكل لموم الحاربه على الوكيل ولا يجب للموكل شي ودفع هذه المسله في امر البائع
وقال لقول قول المأمور مع بینه ويلوم الحاربه علي الامر الا انه راد فيه بعد مقت البائع
المأمور قال بعضهم انظر قاله لما صدقت البائع المأمور انفس التهمة عن حرم
وصار كما اسال السبع بالف في الحال وقال السبع الامام انموصود المامور يدي
وجزائه كما خالف حتى نصا فجواب العتاب كمله لانه ذكر عمر الوكيل وهو البائع
في حق الموكل والمخالف يخص بمن لبائع فاما المصري فعليه عمر كل حال وهذا
هو الصحيح لان البائع ان يقض الدين فصار كالاحصي بعدئذ ~~لغو وان لم يقض~~
الدين فلا سئل منه من الموكل فلا يصح بعدئذ على الموكل وجل امره جلا بان مصري
له نوما او دابه لا يصح وان من الدين لان من الدين لا يرفع الجها لانه الوجوه البزانه
سماول احسانا محمله وبالمعنى المذكور يوجد من كل حصر الوكيل عن الامساك الا اذا
نوض اليه ما بال اسر من الساب ماسد ومن الدواب ماسك محمله يصح
او قال اسري بها ما ارادوا يصح لان الساب سماول جمع الساب ومعلوم
انه لم يرد به جمع الساب تعني اي يوجب ماسك ولو قال اسري بها او ديبها

او نوما او دابه ما صح التوكيد ان اسن لمن لان هذه جماله سرح مكي درهما حال
للمامور والجها لالسرح لا يمنع صحة الوكالة ولو امره بسرى حاربه او عيلا او اوان
من الدين صحت والا فلا لان هذه جماله متوسطه فان جماله الدواب والحاربه الكبر من جماله
الدواب والغوس اقل من جماله الدواب والدواب فان من فعل الجها له بدوي بمخالف الامر
يصح ولما فلا وجل امره بجلابيع عبده او امره سوا نوب يهودي او حمار وفسله
ان يوكل عمر لانه وصي لسانه رهباي عمر فان فعل الوكيل الباقي محضر الوكيل الاول
او بعده لكن لم يزل حار فعله حار لانه حصل نوبه وذكر في موضع اخر ان لم
ان مدرا لمن للساني حار وان كان فعل الباقي بعد المقات او العبد او الذي روج
امنه الصغير المسلم او باع لهما اسري لهما لم يحول بعد الولاية وكذلك المويد
والخري المستامن لا يندام الولاية على المسلم الوكيل بالسبع اذا باع واحد بالدين رهنا او
ملك الوهن في يد او نوى المال على الكفيل فلا سئل على الوكيل ان يحق اسفا الدين
للوكيل واليه هو الكمال مؤكدا ذلك مملوك ذلك ولا يكون عليه شي وما به هذا ان الو
هن في يد كماله في يد الموكل رجل امره بجلابيع مع عبده وسمي الدين او لم يسم
او ابرق امره رجلين بان يحملهما من دجها لا يعرف احدهما بذلك لان هذا تصرف
بصرف ان الواي الموكل وصي لهما الا ان احدما وصي حال مال الدين اي
مثل الجواله من العوم صحت اذا كان للدين حرا في ذلك لان المبروع في حق
الصبي المظرو والطرا اما يحصل اذا كان المختار عليه املي من المجلد

فقيلا

كتاب الدعوى في بيع الجارية في مال اليتيم

فباعها بوليت في يد المشتري فادعي الباع نسب الولد وقد اعترف
 المشتري الامر ثبت نسب الولد عتق الولد فيقسم العتق على قدر
 الولد وعلى قدر الام فما اصاب لزام بلوم المصري ما اصاب الولد يود على المصري
 ان الولد حصل مقصود اما البيع فصار وسطا من العتق لم يصح الجارية ام ولد للبائع حي
 لم ينعق البيع فيها لقيام المانع وهو عتقها حتى لو لم يعقها المصري صارت ام ولد للبائع
 ومع جميع العتق هذا على قول ابي يوسف ومحمد ما على قول ابي حنيفة وجميع العتق على المصري
 لان في بيع الباع انها ام ولد ام الولد لا يحد لها عتق في العتق المصري سيما هذا اذا كان
 علومها في ملك الباع وجعله ذلك انها حي بالولد الاول من بينته اشهر من اسرها ولا يكون
 من سنة اشهر عند ملكها الباع اما اذا ولدت لافتر من من سنة اشهر عند ملكها الباع
 من اول من سلسل من ملكها هذا لا يستلزم الباع لا يصدق المصري لان المانع
 يحصل العتق في ملك الباع فان صدقة المصري بنسب النسب عتق الولد وصدقة
 من العتق على ما مر ان ليرة لافتر من من سلسل من اسرها وصدقة المصري بنسب
 النسب الباع يصادف بها لكن لا ينعق الولد ولا يلزم ودعي من العتق ويحمل على ان
 العتق حصل بسبب النكاح لا ينعق ان العتق لم يكن في ملك الباع هذا اذا
 اعترف الام بول الولد فان اعترف المصري الولد دون الام فادعي الباع الولد لا نسب

ولا ينعق البيع في بي من ذلك لان الاجل في النسب الولد لزام مانع له في امه الولد هنا
 وام بالاجل ما منع من النسب وهو العتق فلم يصح الجارية ام ولد فام ينعق البيع في
 الوجه الاول ما قام بالاجل وهو الولد ما منع من النسب فثبت النسب ليعتق البيع
 في الولد وصدقة حصته من العتق على ما مر وهذا كله حواجر ليرى بيتي ان القايي هو
 قول ابي حنيفة لا نسب نسب الولد لانه لما ادرم على البيع بعد اقراره ومن فادعي
 النسب بعد ذلك كان مباحا لكما يقول السامعي في صفة عتقها حال العتق
 ما هو عتقها وهي في يد رجل فاقوا له ان عتقها فلا بد وكذا العتق ادعي النسب بنسبه في كل
 ابي يوسف ومحمد لان اقوا به من العتق من سلسل العتق فصار كان لم ينعق
 وعند ابي حنيفة لا نسب نسب من ادرا لانه اقوا بالاجل العتق هو النسب فلا ينعق
 اقوا به سكت العتق لا يوجب له لوعاد العتق الى العتق بنسب العتق فصار
 فوجله سكت نسب ولد يودت سمها بنة ثم ادعاه ليعتق لم ينعق كذا في عتق رجل ولد
 في ملكه علامان بام فباع احد صها فاعتقه المصري ثم ادعي الباع نسب الذي في ملكه
 بنسب الولد من من لان احدهما لا ينعق عن ليراجع في نسب احدهما بنسب
 ليراجع صوره وظهر بطلان البيع وبطلان عتق المصري في يد ملكه وبطلان في
 فعال المسلم هو عتق في وقال الصواب هو اني حرج كلامها هو ان التصريح يكون
 حرا لان الحرية والنسب يقع من كونه يباع للمسلم لان الاسلام بالسفوف يظهر
 في احكام الدنيا في احكام الاخر وهو بعد ان سلم حصة اد اعقل امواه لو عت

جميعا انه وليها ولها زوج وشهدت امره انها ولدته تحت السبب الزوج وان لم
تشهد فلا سبب اليه اذ الكو الزوج انها ولدته لان الحاجة هي الى سبب الولادة وهو
الولد وهذا سبب لشمها به العالم وان صدقها الزوج سبب لشمها به العالم
وان كانت معده احصاء الى محم بانه عبدان جميعه ولو قال الزوج هو ابي من امره
اخرى وقال الجواه هو ابي من زوج اخر كان بي فهو وليها لان كل واحد منهما
يولد ابنا اخر صاحب فلا يصدق ان كثر في ندر جليس ثم كل واحد منهما ان هذا
المعجب منه ومن فلان اخر فهو سببها لكن هي تدخل في جميع كل واحد المهوره والله اعلم
قوله رجل قال لا خير احدت مثل الف درهم وديعه فقلت
عندي قال المقلوب بل احديثه عصا قال قول المقلوب مع الميم الموضا من الان
سئل المقلوب عن الميم لان المقلوب سبب الضمان وهو الاخر لقوله عليه السلام على
السر ما احدهم هو ديم لقوله وديعه عندي يدعي برائه عن الضمان فلا يصدق ولو قال
اعطيت الف درهم وديعه وقال الاخر احدتها فقلت قال قول المقلوب مع الميم
لانه ما اقر بالفعول من نفسه حيث اصاب الفعل الى المقلوب فلم يكن مقبلا بسبب الضمان
الا ان سئل عن الميم محمد بن نعم ولو قال في يده الف درهم فقال هذه لمراف
درهم كانت وديعه في يده فلان فاحد بها منه قال فلان ابله هو ما في اخرتها مني
بالوجد الى فلان لانه لما اقر ما بها كانت في يده بعد اقرانها ملكه ثم لقوله كانت وديعه عنده
في يدعي الاستحقاق عليه فلا يصدق الا محم ولو كان في يده يوب ادباه فقال اعرف

هذا المشوب او هذه الدابة اعلان او احرة منه فليس ادرك ثم قد فعل على فعال فلان
داسي وبنو على قول الى موهوس ومحمد لقول قول ولان وموهوس الذي في يده انهم
الى مدون لانه اقر ما لعله ثم يدعي لهما استحقاق عليه كما في الرد بوجه على قول الى جيبه
قول المعرف والقول له من هذا ومنه ما لعدم وهو ان كان سبب حجب البراء هو
لن احد اما صهيبي بل سبب ان لم يرد هو قوله اقرها منه ثم عادت الى لان الامارة من
الامارة وكذلك الجارة بعل من القوام ولو لم يعقل قول الموهوس الرد اليه يحجب عن
الامارة والامارة فلا يصدق له موضع المراك محراب حله الثاني وجعل قال فلان على
الف درهم عن مبيع او عوض فعال بعد زمان من يوف او ينهجه المصدق بالانفاق
من ان لهما صم في مطلق العقد صرف الى السلم عن عت الرمانة وكان ديموي
الرواق ما مامعلا يصح موصولا لا مقصولا وان ذكره موصولا ما قال فلان
علي الف درهم دون او قال اقر صم فلان الف درهم دون او ما قال فلان على الف
درهم دون او ما قال فلان على الف درهم عن مبيع او مصل لانها دون موصولا
صدق عند بي موهوس ومحمد لان سبب الضمان يصح موصولا لقوله انت طالق ان
دخلت البراء او ما ان شاء الله ان وصل صح الشرط والاسماء والامارة
اني خفيه لا يصدق لان مطلق البراء صم في العقد مساو للمعاد فان قال يوف فعد
بحج عن بعض ما اقر ولا يصدق كما لو قال بعثتك هذا الجيد محسنا فقال للمرك
بعضه سلما قال قول للمرك لا يصدق الباع وان وصل لما ذكرنا ان مطلق الجيد

الفصل سائل السلام كذا هي كذا على هذا الخلاف اذا مال الا ان يستوفى موصولا
 لان الدرهم سائل السورة محارافه بصدقت وعند لا ولو قال عصبك
 الف درهم او مال اعطيت او دعيت الف درهم ثم قال انما يكون لصدقت سوا رجل
 ام فصل لانه انما هي عبد نعصى السلامه عن الحب العصب والدرهم كما يكون
 للمساكين لكونه لكونه من انكر العوض مما سواه فكون لكون قوله كالموصول
 او ادفع عبده بوجه فدهم ثم قال كان معصا كان اقول قوله ولو قال لفلان على الف
 درهم من مائة او بوجه او قال عصب منه الف درهم او ادفعوا الف درهم الا انه
 بعض مائة ان رجل يصدق ولله فلا لان هذا سلسا البعض من الكل انه يقع موصولا
 لا موصولا ولو انقطع بغيره فليس ثم فصل لاسمها مع الاسماء لا موصولا
 معني باسماء الصوره وجعل له على رجل مائة درهم فمات وله ابنان فقال احدهما
 فحق اني احسن صح الرابع في حق نعت في قصه وهو جيون لان له ولله
 على وجه جعل فانه اسوي حسن وجعل مال فلان على من درهم الى عشرين او مائة
 درهم الى عشرين عليه سبعه ولو قال من عشرين الى عشرين عليه يسوع عشرين
 قول ان حنيه وماله المذكور لكونه هو العشر في الوجه لكونه العشر
 في الوجه الثاني بعد بوجه ثمانية في الوجه الاول تسعة في الوجه الثاني ولو قال
 له من ادري من هذا الحارط الى هذا الحارط او مائة الحارطين فليس من الحار
 طين سي والحج وهو في كتاب الجلافة

كتاب الفصل وجعل له على اجر الف درهم مال بالادفع الى حسن مائة

على انكر برك من الفصل وهو برك من الفصل ان ادرك اليه الحسن مائة درهم لم يوجبه
 الا ان عليه في قول ان حنيه وماله في قول اني لم يوجبه هو بقول انه شرط سوطا هو بان
 بدون الدكر وهو اذا الجس مائة عدلان الاداء احب في الحال وفي العد على سبل العجل
 صلوا وكون هذا مقي الاما مطلقا ولما ان التواء حصلت معده بشرا ابد المسماه
 عدلا اذا مات السوط سطل التواء وعاد الف كالجواز لما كانت لمره الحمل
 معده لسوط بسلامه الدين من دم المحال عليه فاذا مات هذا السوط يموت المحال
 عليه مطلقا عدا الدين الى دمه المحل وكما لو قال ابراهيم عن المسماه بشرط ان يعطين
 بالناسي اليوم كفيلا او رهنا لم يعطه حتى مضى اليوم عاد لمره الف عليه كذا هي كذا
 قال ابراهيم عن المسماه علي ان يودي الى المسماه لم يوف وما فهو برك من المسماه
 سوا ادرك اليه مسماه او لم يوجبه بالاجماع لانه شرط سوطا هو بان بدون الدكر وهو لمره
 بامطلقا ولما ابد مطلقا واحب عليه بدون الشرط فلقا الشرط بقيت التواء مطلقا
 بكون الوجه لكونه على قول ان حنيه وماله لا يوجبه وقت لمره المسماه وما هو لمره
 والاداء لم يكن محصا بالعد فاذا حصه بوقت لا بد وان سعلق به مصلحه لخص بالاداء في ذلك
 الوقت فسد التواء بالاداء في ذلك الوقت الخاص فاذا مات السوط سطل التواء لما في
 الوجه الثاني دكر لمره بامطلقا ولما ابد مطلقا مات بدون الشرط فلقا الشرط بقيت
 التواء مطلقا ولو قال ادرك اليه مسماه عدا وان لم يوجبه على ان لم يوجبه الى عدا

والله اعلم على حاله فان ادي الحمايه عبد هو يرمى من الحمايه ان لم يودع والا فله على من
صوح على نفسه الرأه شرط اذا الحمايه عبد فمعد هذا الشرط فاذا افاد هذا
الشرط عاد الا فله عليه كما لو قال بعت منك هذا العبد بكذا على لك ان لم سعد الموعود
ولا بيع مسا لم سعد الموعود ان بيع البع كذا هني يبيع الرأه وعود الا فله عبد
مادون له صل رجلا عبد فصالح العبد وليه عن روعه على مال لم يجر لان وقت له لم يجر
الا فله ان لا يملك بيع وجهه بغيره وكان ولايه المصون في ربيعته الى الموي لا اليه ولو قبل عبد
هذا العبد رجلا عبد فصالح العبد في الفصل على ما كان لان عبد كسبه ولايه
المصون فيه اليه عبد صار مكن الملاك فهو با لصلح كان سره فملاك ذلك رجل
عصب واما هو جافا فاسم ملكه ومنه العوب حمون درهم فضا له على ما به درهم جاز
الصلح عبد في حقيقه وما لا سطل الفصل وهو حمون لان حق رب العوب ليس في
العمه وهو حمون ما اذا صلح على ما به فصار كان باع الحسن ما به فيكون هو اضطر
الفصل الا اذا كان سدا سعال النابس في عمله حسد لا عبد صار كما لو قضى الثاني
على الغاصب بعمه ثم صلح على ما به لا يجوز كذا هي وبار كما لو كان عبد من رجلين
اعنته احدهما وهو موبر فصالح مع الشريك على كرم من نصف عمه سطل الفصل
بالاجماع كذا هي هنا ولا في حقيقه ان حق رب العوب في عمن العوب فام الا فله ان لا
ان با حد العمه من الغاصب وسمى ملكه في العوب وظهر ملكه في حق الخصومه في العوب
الصلح

منه والليل عليه لو صلح مع الغاصب عن العوب على كسبه بعمه ما وقص
المجلس مع الصلح ولو كان صلحا على القمه كان ذلك سرا الخطه بعمه عينها ما القمه فيكون سلا
حالا وانه لا يجوز قتل ان ملك رب العوب في العوب فام فيكون صلحا عن العوب لا عن
بعمه العوب فام يكون وبما يحل ما اذا قضى المقاضيه بالعمه لانه فعل حقه عن العوب
الى القمه وبخلاف العبد المبرك لان عمه يعني حيا ساك في القمه لم يبري ان العبد
لو ادي السعابه الى الشريك الساك او المكن اذا ادي الصمان ليس له ان لا يبري
ليس له حقه في عمن العبد ومن اسفا العمه فالصلح على كرم من نصف عمته يودي
الى الرضا فسطر الا اذا كان سدا على ما به وجعل قال لا جاز لا قولك كما يدي حيا
توجرو في سره او يحط بعض المال فاحره او حط عنه صلح الماحل والخط لانه عمر
مكرم في ذلك لان الا كراهه يكون بالعقود او المحس ولم يوجد والله اعلم

المضاربه مضارب ادين وما تورد به اذا كل له

على الناس سدا البحاره فان كان في المضاربه ربح فانه يحس على الفاضل بعماله لجل
بج المال اي لانه معنى الاحر ان لم يكن فيه ربح لا يحس لانه مبرور لكن اذا المبرور
عن المعاصي يقال له اجل وبالمال اي وكله لان الجواله سعمل مكان الوكاله لما
فيه من عمل المطالبه وكذلك كل وكيل با لبيع لا يحس على الا سفا ومحمل الموكل على
المبري لان المبرر على العاود موكله بعض الثمن ليصح مطالبته اما الساع والسيار
محس على الاستيفاء لانه قيل بالاجر ويجعل عمله الاجاره الصحيح ليعرف النابض

مع الف درهم بالنصف اشري بها حاربه فتممها الف وظهرها المضارب فبان الولد
 ساديا لثا ما دعي المضارب سب الولد لم ينفذ بعبثه في الحال لكنه موافق لانه
 لم يملك للمضارب في الولد ولا في الحاربه فان كل واحد مسؤول بواحي المال ويجوز كل
 واحد كان العود ليس هو عزم الاثري انه لو اشري بالف درهم من فم كل واحد منها
 مثل راس مال لا يظهر الوج ويجوز كل واحد مسؤولا لراس مال لانه يتحمل ان
 يملك احدهما صغرى الاج لو ايسر المال لكن دعوه السب لم يطل لانه لا يحمل الظلم
 سب الدهن فادانعت فمها الثا الف وحيث ما به الان ظهر الوج وهو حرم ما به
 فصفه للمضارب فمد ذلك المضارب مسامح الولد فمدف دعونه ودمي من
 الولد وقد نصيب من المال مسعى رجا مال الولد في الف وما بين حرم الف
 راس مال ما به حرم حرم من الوج وليس له ان يضمن المضارب سدا وان كان
 موثرا لا يباد نصيب راس مال انما كان سب صحت نصيب المضارب عن
 نصيبه ما عدا اربا د فم الولد وذلك لم يكن نصيب من حرم المضارب فمدف
 سبعا واذا احدث رجا مال الثا وما بين حرم الف راس مال ما به حرم
 رجا طهران الام كلمها رجا ونصيبها المضارب تصارت الحاربه فمها الم ولد للمضارب
 وهو من نصف فمها لولا مال موثرا كان ويجوز لانه ضمان مملك فلا يقبل
 الصبح من حرمته خلاف ضمان العين لانه ضمان اطلاق فلا بد له من الصبح ولم يوجد هي
 مضارب مبه الف بالنصف اشري بها حاربه فتممها الف وحيث ما به حرم الف

الا لثان فلان بعد صما الساع فالف وحيث ما به حرم الف وحيث ما به حرم الف
 العبد لثا العبد كان مبهما اربا عاروه للمضارب فمته يكون عليه ولله او باعه لولا مال
 فمته يكون على رجا مال لكن المطالب به هو المضارب لانه هو العاقد مودى فم
 به رجا به على رجا المال وروح رجا العبد عن المضارب لثا المضارب عن حرمه من مال
 نفسه مال المضارب به امانه فمكون الضمان منافيا له وعلى له اربا عاروه على المضارب
 وصادر راس مال رجا مال الثا الف وحيث ما به حرم الف وحيث ما به حرم الف
 لانه اسماه بالعين مضارب مبه الف بالنصف اشري به حرمه فمها الثا فمها العبد
 رجا حطاحي رجا مال المضارب من البع والعدا وان احار العدا والعدا
 عليها اربا عاروه على المضارب فمته اربا عاروه على رجا مال العبد مبهما لثا حرمه ج
 العبد فمها عن المضارب امانه نصيب المضارب فطاهر امانه نصيب رجا مال العبد
 بالمضارب صار كالراجل عن ملكها فمها العبد كانها اسراة ممدد للمضارب فمها لولا
 المال ثلاثة ايام المضارب اذ ادفع من مال المضارب راسا لثا مال لبيع او سرى
 حاد لان رجا المال احصى في حق ملك البصوف فصح توكيل المضارب اياه كالحرم
 وكل احصا احو محلان ما اذا دفع المضارب الى رجا مال مضارب بالنصف
 حرم لا يصح المضارب الساسه لان المضارب عن سوكه وهو ان يكون المال من الباع
 واليه من المضارب والروح على السوكه ومعني مال من رجا مال كذلك
 الهل من فمها يجر مضارب لثا يكون توكيل البصوف فصح التوكيل وبطلت المضارب

سوط المضارب المراد على وجه المال والعلم بصحة المضاربة لأن هذا الشرط يمنع
 التحلية والسلم إلى المضارب وتسلم راس المال إلى المضارب سوط صحة المضاربة
 المضارب نفسه وكسوته وركوبه في مال المضاربة لأنه أحسن لعل المضاربة
 وضارب كالتفاهي بغيره ويطال المسكن لأن محسوس العلم ولو تصرف في غيره أخرج
 حرمه حاشا بطله معقنه في مال نفسه لأنه غير محسوس لعل المضاربة مائة مكنة أعمال
 نفية من شأه وإن خرج حرمه حاله مكنة أن يسهل له معقنه في مال المضاربة وأدبها لنفقة
 الطعام والسواب والكسوة والركوب أما الدوا في مال نفسه لأنه لا يحتاج إليه عاليا في
 دوايه الحسن البزالي في مال المضاربة وهو بطور الجواهر بغيرها في مال الزوج ودواها
 في مال نفسه ما وكذا ذلك بغيره الموهون على الواهن ودواها على البهائم وما من المضارب
 على نفسه لم يلحق برأس المال وما يعتق في الكيل والجلدان وقصاره لساق ويجمع
 ملحق برأس المال أعسار للعاجلة وكذا في الشريك شركه عثمان إذا ساء بمال الشريك
 معقنه في مال الشريك محفوظ عن محمد قال ولو أسرى المضارب بجمع رأس المال
 ساما لم يملكها بما به من عدم أو قصرها وقيل له أعلم بما يك وهو مطوع ولا توجب
 بذلك في مال المضاربة إلا إذا أبره وجه المال بذلك نصا لأن أسدا برأس المال وما
 يسفر ذلك جمع برأس المال فيكون صورا ومال فلا يلزمه إلا إذا أدى
 به صرحا لكن سعى أن أسرى بعض رأس المال الثياب تصرف البعض إلى المراكدة ولو
 صعبا أحرم صار شركا بعد الصبح لأنه لما قال له أعلم بما يك مملوك حلف مال نفسه

مال المضاربة فلم يصرفها من أجل الصبح في الساب فيقيم العلم على وجه الربح
 وعليه فمعه حصوها مما أصاب الصبح يكون للمضارب وما أصاب الثوب لا يبقى
 يكون مال المضاربة ولو قصرها لا يكون شركا فيه لأنه ليس فيه مال قائم لأن
 القصاره ليس إلا الرسل ولم يعمل له أعلم بما يك يصرفها من الثوب الصبح
 المال بالخيار إن شاء العاد صنفه وصرفه كما يقرر الصبح وإن شاء منه من الثوب
 والربح للمضارب في المضارب يملك الأرباح والأرباح والأجاره والأرباح
 والوهن والأرباح مطلقا بمقتضى المضاربة لأن هذه كلها من ثمرات التجارة لا
 يملك أن يحيط مال المضاربة بمال نفسه أو مال غيره وإن بدع مال المضاربة إلى غيره
 مضاربة إلا إذا قال له أعلم بما يك فإنه وصى شركه لا شركه غيره ولا يملك له شركه
 والأقواس إلا إذا أبره بصرها والأرباح ما ذكرنا أن يملكها أو قصرها مال
 نفسه ليس ذلك دسالة في مال المضاربة فلا يملك ذلك لأنه تصرف بعني ليس لـ
 مضارب سوط لنفسه بصف البرج ورأده عشم بصره أو بشرط بـ مال
 لغيره ذلك في المضاربة فاسد لأن البرج وما كوتت فوق العسم وهو في هذا
 السوط الذي قطع الشريك في البرج عسى إذا أصدرت المضاربة بجمع الربح يكون
 المال للمضارب أحرم عليه كما في الأجاره الفاسدة هي مضارب بشرط عليه أن
 يبيع وتبني بالكوفة صح هذا الشرط حتى لو خرج مال المضاربة إلى الغير لم يملك
 بصرها من ذلك لو ذهب إلى الصبح وأسرى بها ما عا من يكون الشرط منبذ

واما اذا قال المضارب اعلم بما لك فما دعي من شي فبيننا نصفان فذبح المضارب
 الى اخر مضاربه بالنصف وبيع المضارب الثاني فنصفه للنثاني والنصف لراحيه واما
 وبيع المضارب الاول لان بوب المال شرط لنصفه نصف وبيع مضارب الثاني المضارب الاول
 والمضارب الثاني المضارب الاول نصف الوبح فيكون ما حصل له اول بينه وبين
 المال نصفان ولو قال ما ذك الله تعالى من شي فبيننا نصفان والماله حالها
 فنصف الوبح للنثاني والنصف لوب المال ولا شيء للمضارب لانه لا يربح المال
 شرط لنصفه نصف الوبح مطلقا ولا يكون كذلك الا اذا كان بجعل ما شرط

الاول الثاني من نصف الوبح موقوف الى نصيبه اذ لا يشترط

الوجان سوكه متاوهه وشركه المتاوهه وهو ان يكون راس مال فكل واحد منهما
 على السواء لانه متى علم ما ذك الله تعالى من شي فبيننا نصفان واما
 مال اخرهما من حسن ما يصلح راس المال من الدراهم او الدراهم بماله او مساهات لاسي
 معاوهه ونصف سوكه عنان ونصف كل واحد منهما ويكلا عن صاحبه بالصرف في نفسه
 كغنيلا عن صاحبه مما لم ينفق من صان الحاراف ولا متاوهه الا ان يكون بالعين عاقلين
 حتى لا يصح من عديم او من عديم او كحاسب او من حو وبيع او مكاتب او وحي
 ان قاله العبد للثاني النصيب فليس يكونا نصيبا وبيع معاوهه الذي لا سواهما
 ولا يصح معاوهه السلم الذي لعبد لاسي سوا فان الميلم لا يملك التصرف في الحسيه

والمخول ومالك الذي يروي عن ابي يوسف انه يبيع فان ورا احد المتعاودين عودا
 او ذهب له لم يفسد المعاوهه لانه ليس من حسن راس المال ورايس المال لا يصح في
 السوكات والمضاربات الا الدراهم والدراهم لهما لا يصح في الشيا واما يجب
 الممن في هذه المضاربات فلو جعل الوبح بالشيا يكون الوبح حاصلا ممن وجهه دعه
 فمكون ربح ما ضمن ربح ما لم تضمن وعما لم يضمن راس مال السوكه لهما
 معين بالسعين فاذا اسرى به سابعه السلم ولا يجب عن ما اسرى في دعه
 ولو ربح يكون ربح مضمون لاسي مال امانه في يد وكذا العود في لا يصلح راس
 مال الشوكه لانهما معين بالسعين فاذا اسرى به سابعه السلم ولا يجب عن
 اسوي في دعه وكذا العود في لا يصلح راس مال السوكه لهذا المعنى لم يجرى
 ان عبد القيم لا يعلم قدر راس المال ولا يظلم الوبح وعلى رايه كتاب الصرف
 السعه لا معين بالسعين فليس راس مال الشوكه والمضاربه والعقود السامحه
 راس مال راس مال الشوكه والمضاربه في قول ابي حنبله في يكون عهد محمد يصلح لانه
 ممن عهد سلمه مضارب معه العان فقال لو مال دفعه الى العاد ربح
 الثاني هذا المثل سابعه نصفان ومال ربح المال دعه اليك العين مضاربه قالوا
 المضارب وكان ابو حنبله يقول ولا العول قول راس المال لان المضارب يدعي عليه
 السوكه في مال وهو ملك مخرج الى قولها وجه قولها ان لا خلاف في مقابلة
 المعوض الوبح ساعليه في الاصل وهو من المعوض العول قول الغافل اعلم بالموعد

والقاصب اذا جاز القول قول المضارب الاصل فيكون القول قوله في البيع هو
 البرج ايضا لانه ما عليه ولو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال لا حول ولا بد فقلت
 الى مضاربه ودرج فالقول قول رب المال لا يرجع اليه بغيره من حاله فيكون له ما عساه
 الظاهر والاخر يدعي فيه السركه ورجع المال سركه فقول قوله مع بغيره مضارب
 معه الف بالصف فاسري بما عساه وفضل العبد لم يسعد العن حق ما عرج
 على رب المال بالف احرى فان عساه هذا الالف ايضا رجع بالف احرى هكذا
 موه بعد احرى ويكون راس المال جميع ما دفع اليه من مال فاما الفصل عن ذلك سره
 لا يكون بحال ان ما نصض المضارب من رب المال في كل موه امانه في يده لان
 المضارب ساهمه الضمان لان ساهه على امانه فيكون الضمان ساهمه له والقول
 على رضى الله عنه لا ضمان على من قام الوجوه وهلاك الامانه في يد الامن كمثل ما
 في نكاح المال فرجح وكل موه فرق بين هذا وبين الوكالة فان موه وكل اسما
 سرا عند رعيه بالف بعد الالف اليه فاسري الوكيل وهلاك الالف في يده
 رجح على الموكل بالف احرى لو هلك الالف الثاني في يده لم يرجع بعد ذلك على الموكل
 سري لان الالف الاول كان امانه في يد الوكيل فاذا هلك في يده بعد الشرا
 بعد هلك امانه فرجح على الموكل بالف احرى ولو هلك له الف الثاني لم يرجع
 بعده لانه بالسر اصابها العدم من الموكل واستحق العن عليه فاذا جفت
 النافعة الشرا بعد اسري حقه لانه معوض لجمه الممسكه المخصوص لجمه المضمون
 على القاصب

للمضارب قضايا والضمان لاسا في الوكالة الا في ان القاصب اذا وكل للمضارب
 صار وكيله وتكون الموه صوره مضمونا في يده حتى لو هلك في يده بحسب الضمان عليه اذ ان
 ان الضمان لاسا في الوكالة كان المعوض بعد الشرا مضمونا عليه فيما رسمه فيا حقه
 الخاصه فلا سعي له رجوع على الموكل بخلاف المضارب لانه الضمان ساهمه للمضارب
 على ما موه لوم بعد الموكل الالف الى الوكيل حتى اسري العبد مع بعض الالف من
 الموكل وهلك في يده لا يرجع على الموكل سري لانه يقبض الالف بعد الشرا فصار
 حقه على ما كان المعوض بعد اسري مضمون في يده فلا يكون له رجوع بعد
 ذلك بخلاف المعوض قبل الشرا لانه امانه على ما موه ولو شرط رب المال ان يعمل
 عنده مع المضارب يكون له الرجوع لوجوب المال والى للعدد والى للمضارب
 جميع لان هذا الشرط لا يمنع تسليم راس المال الى المضارب لان الجواب لما ذن
 له بدعيه الا في ان المولى لا يملك ان يسد المال من يده ولا سحره ودينه عنده
 من يده ووجه بخلاف اسرط عمل رب المال لانه يمنع السلم على ما لم يذكر ما يله
 المرامحه عدوت في كتاب السوم في باب المبرأجه والله اعلم

كتاب الوجوه اجل في يده الف دفع اذ بها هاجران

احلان كل واحد يدعي ان الالف له ودعما اياه فانه حلف لها فان كل لهما فالالف
 بينهما ايضا لانه امو لقل واحد بالف وان كل لهما فانه حلف لهما فالف والالف للكل
 حكر له ولا سري له جره وان حلف لهما فلا سري لهما واذ حلف لاحدهما وكل مع للثاني

ان يصح حيي خلفه لا يجوز لظهوره بعد الحكم فاذا حفظ له جواز كل ايضا فالالف فيهما دليل
الف اخر منهما كما اذا اكل لما حمله وان يصح الثاني بالالف للذي يحل له اولاهم حله
للمسألة في كل لم يترك في الكتاب وسعى ان يكون الالف منهما على الف اخر منهما لان
له اول اسطر في الثاني في الالف الثاني والمودع ان يخرج مال اورد بحسب
عبدنا في الشافعي لانه ما مودع في الحفظ مطلقا ودر حفظه لا يطبق اذا كان ما
كان ممكنا في الحفظ عند أبي حنيفة ان يخرج به سوا كان له حمل ومونة اتم لكن
المسألة او قصور هذا ما طلق اللفظ عند أبي حنيفة ان لم يكن له حمل فذلك وان كان له
حمل لم يمس له ان يضاف بهما لانه يلزم صاحبهما مونة الودع من مكان بعد هو لم يمس ذلك عند
ان خرج المسألة ان يخرج به سوا كل له حمل ومونة وان بعدت ليس له ذلك لانه اذا
بعدت المسألة بعدت عليه امكن له من سوا هذا اشارة الى ان العبد مقدس ما يورث
به امكن الملاحقة متى مثا ولان المودع امره بالحفظ في المصير ليس له ان يخرج به ان
البعد بعد يصح ولو خرج به ذلك صار صامنا واحوا ان للوحي ان يباير مال الركن
من دلالة اعم والمودع ان يحفظ الودع بعد من في عياله لانه معهود في الحفظ فكون
الادعاء او ماله لذكر دلاله ولو بهما ان يدع الى عياله ان لم يكن له بعد ذلك بان كان
مسألة لا يمكن ان يسكن مع يمس كالدابة ويحمي لا يصح الهوى لانه لا يمكن العمل به وان
كان سيرا له من بعد من ان الهوى بعد العمل به ممكن مع النهي له ان يحفظ الودع
حسب ما في سنة ومحاوثة في كل مكان يحفظ ماله فيه عادة على ما طلق اللفظ ولان اوجه

ان يحفظ في داره بها عن اوضح العبد ان الدور المختلفة سادت في الحفظ وكان
ساقى داره فامره ان يحفظ في هذا البيت وبها عن بنت اجر لم يصح الهوى لانها لا
سعادان في الحفظ حيي لم يواد ما كان البيت الذي بهما عنه عوده فوصح فيه مع
صمن مائة اسود وعوا حلا الف درهم فعاب اسان فلما خزان بطل لهم
عند أبي يوسف ومحمد بن النضر وعبد أبي حنيفة ليس له ذلك لان نصيبه لا يمس
القيمة باطلا بالاجماع حال عس السركل خلاف الدين لان المدون يصح من مال
لغيره فصح امان الودع سلم مال عمر لم يصح وحل اودع وجلا القافا ووجه عمر
لم يملك قال ابو يوسف ومحمد بن النضر المالك ايمما ان الاول صار صامنا بالبيع والناي بال
خذ وصار كالمودع الغاصب عرته ان هو الاول لا يوجع له على الثاني وان ضمن المارح
به على الاول كمودع الغاصب عند أبي حنيفة للمالك ان يصح الاول ليس له ان يصح الثاني
لان الاول يصح صامنا ببيع المال الا هو يان الثاني لو كان حاضرا عنده لم يصح الاول لانه
بعد حفظ فلم يكن الثاني لئلا يمار من بدل الثامن لكن الاول انما يصح لمخافته عن
الناي لكونه ماركا للحفظ ولم يوجد من الثاني بول الحفظ فوكان الثمان على الاول والثاني
كتاب الاعارة
الاعارة تخليق الكتاب بنو محمد بن
عبدنا وعبد الشافعي اياه المتناع لنا ان الاعارة سقند يخط المليك فانه اذا اقال ملك
متناع هذه الدار تسير يصح وتكون اعارة وهذا لان الحاجة ما يمس الى تخليق المتغير
بعد عرض كما ان الحاجة ماسة الى ملك العين بعد عرض وليس ذلك الاعارة وتسمى

هذا الأصل ان المسعر ملك الاجاره من عمر عمرنا وعند الشافعي لا يملكه اجوعا على انه يملكه من اجاره
من عمر حتى لو اخرج من عمر وهلك من المسعر لان الاجاره لا يملكه فلو بيعت لا يمكن للمعسر من ان يملك
مبي شاذ ان لم يجره من عمر بلها عرا لانه يمكن من اسود اجاره مبي شاذ يملك اعدا له
من اسار لم يسم وصادوا اسعاعا ومنه المسعر فله ان يمنع به في اي وقت شاذ مسعر
مثال شاذ كب منبه ان شاذ اربك عمر وان شاذ حمل علمها مقبلا وما حمل علمها في الحرف علمه باطلان
اللفظ خلاف ما اذا اسعار دابة لرك حيث لا يكون له ان يرك عمر لان الناس سعادون
في الركوب انه ملك مسعر وكوبه لا منفعه وكوب عير بخلاف لرك لان عمر ملك مسعر الدابة مطلقا
فاذا اربك عير بعد عن جهه لرك سفاع المسعر والعير اليه حي ولو ركب بعد ذلك مسعر
وهلك من هلك يركوب في بعض السح ولو اسعارها لرك علمها طبعها فله ان يعير
عمر لرك الطعام لان الناس اسعادون في حمل الطعام ولو استعارها الي مكان معلوم او الى
وقت مخصوص فمات ذلك المكان او ذلك الوقت هلك من وليس للمسعر ان يودع العير
عند ان يمان فله الاجاره اما عندنا وليس للمودع ان يودع ملكي المسعر وقال بعضهم له
ذلك وهو احسار الفصد ان الله سبحانه لم يمان امر برك محمد بن الفضل والشعير اما
ان حل السهم بركه ان الله سبحانه لم يمان امر برك محمد بن الفضل والشعير اما
الدابة المسعرة في يد رجل يركب انه ملك فهو حريم وان قال او عسى فلان لذي امرها
منه فليس بحريم هذا على ان المسعر ان يودع رجل اسعار دابة يركبها سعد عير او
احرم اودعها الى عير او دابة او اخرم فصاع لم يصح بركه الا احسن الذي استأجره منه

[illegible]

هسك ابدل هسك اما اذا ذهب للواهب سبادم فعل سبادم كان لكل واحد منهما ان يرجع في
 وكذلك الموهوب له اذا باع نصف الدار فلو اذهب ان يرجع في النصف لرجع لولا مانع
 في النصف ولو كان الموهوب ارضا بغيرها سبادم الموهوب له في باع منها سبادم او كان
 اربيا او عوسى محلا وبعد ذلك رباذه في الارض بطل حتى الرجوع في الكل لانه بعد رباذه
 في الكل هذا اذا كان الدكان عطا بعد ذلك رباذه الكل اما لو كان سبادم لا بعد رباذه
 لا يمنع من الرجوع ان كان الموهوب ارباضي و بعد جعل ذلك ارض منها كان له ان
 يرجع في الباقي لان ذلك يكون رباذه في الارض التي سبادم ارض اخرى الزيادة
 من الرجوع اذا كانت متصل لان الزيادة حصلت تسليط الواهب انما ملك الموهوب
 له فامسح الرجوع في الزيادة لانه ليس ملك الواهب وامتنع في الموهوب ايضا لانه لا
 فعل الفصل عند جعل ذهب لرجل ع و اواعلى ان يرجع على الواهب سبادمها او على ان
 يعود سبادمها او ذهب له جاره على ان يعقبتها او يعودها ام ولد مالكية حلزم والربط
 والشرط باطل لانه محال موجب العقد لان موجب العقد ان يحسن التصرف لان يكون
 محلا في التصرف لكن المذهب لا يبطل بالشرط القابل لاداءه على المبادىء هو اليه بطل
 شرط المعبران قال داري لك عمري لان موجب المذهب ان يكون الموهوب بعد موت
 الموهوب له حلا بالورثة والواهب شرط ان يعود اليه بعد موت الموهوب له فلو كان
 محالاً لموجب العقد حلا في البيع حسب ما يشترط القابل لان المعبر من زيادة
 البيع بوجود الشرط القابل وجعل له على اموالهم فقال اد لعاقد ما لا ينف

لك او اوبل او مال اذا ادب الي نصف المال فانت لربي من النصف الاخر فهو
 باطل والالف عليه على حاله لان الدس قال من جاز من جاز له عوسية ان يصير الا ليس
 بمال من وجه لا احتمال ان لا يصيرها لا من حيث انه مال كانت المذهب ملكا حتى يصح ومن
 القبول من حيث انه استقاط ان كان يصح تعلقه بالشرط من حيث انه تملك لا يصح فلا
 يصح بالسك حلا ما تقدم في اول كتاب البيع لان في الامور ععلق بالشرط بل هو
 معبر بالشرط والمعدوم وجوده المعلق معدوم وسببها في معلوم وجعل قال هذه الدار
 هسك لك سبادم ودفعها اليه فهو اعاده لان هذه قوله الدار هسك لك ولو كان طاهر لملك
 الرقبة لكنه محمل عليك المنفعة لان اضافة الدار نحو الدار سبادم في ملكنا معناه جرد
 رافع من حرج قال هذا المحاط في اسما حوزها وحول سبادم حرج يصير للمحل المهر
 لان السكني لا يداول الا المنفعة والمهر متى تعقد القسيير كان الجواز من المهر
 المغير كقول الامراء امورك سبادم مطلقا سبادم كان الجواز من الامر يعرض الظاهر
 ولذلك لو قال داري لك سبادم هسك وهذا اظهر من الاول لانه جعل المذهب من السكني
 حلا في قوله داري لك هسك سبادم كان هسك للدار لانه اضاف الفعل الي الموهوب
 له فلا يكون يصير المذهب فيكون مشوده سبادم للعوض يعني هسك ليكنها بجل
 بصدقت لعشر ديار مع لمحا حوزها وهما لهما حادوا بالاتفاق ولا رجوع فيها لان المذهب
 من المهر صدقة والصدقة صيرت المال الى الله تعالى انه احب لا يشرك له العبد
 انما عوب عمر الله تعالى في امره من فاسد لا يمنع الصحة ولو وهبها من عوب سبادم

فاعلم ان بعض عدلاني حبيب لانه صاير وادها لكل واحد النصف ساعا والسبع
 منع تمام الهبة والصدقة على النفس كمثل الهبة حي كان للواهب ان يرجع وعندهما
 الهبة والصدقة ميمما لانه رال الملك الهما حمله فلا يمكن السوع وقبوت الملك اما
 يمكن السوع في زمان السقاو السوع الطاري لا سطل الهبة لهذا لو ذهب ارا
 ثم يرجع في الصف بعض ولا سطل الهبة السافي **قار** **الاجابة**
رجل البري لا الى ملكه **قار** **ان اراد ان يعذر له ان بعض من غرضه الاجارة**
 بعض عدلاني حاداما للشافي وجه الله والعذر ان يلزمه ضرر لم يلزمه بالعذر
 ان الشاع انما يصدر معصية بالاستعمال فالعذر قبل لا يتبع العمل الخاوق قبل الضرر
 في السع ثم ضرر بالفسح من غير هذا فليكن العذر لها قد يحتمل انه يجوز ان يجعل
 مقصوده بدون الضرر او لا يوجب سلفه في الموضع الذي قصد هذا ضرر لم يلزمه
 بالعد من حيث الفسخ في ما للضرر ولو اراد الخمار ان يعذر ليس بعدل لانه
 ان يدع الامر الى المستاجر ولا يذهب او سبب يبيده وذكر في الروايات ان الاجارة
 ان الاجارة لا بعض الا بعضا او بضابا ومله اذ كان عدل يحمل الخفا فادكر في الروايات
 اذا اورد اده عشرون كالحمد دون لا وعا عنده الا من المستاجر والكر المستاجر
 الذين فاحص الى بعضا الدين لاظهار العذر وذكر هذا ان بعض سعيه واديله
 واديله ادا دعته اكله فاستاجر وجلا لسطح بدم او سلع من لوجه كمال بعض
 الاجارة من دون بعض لانه محرم على من وجب العذر فلم يكن في نقا العقاب

بعض رجل اخر صدق كماعه فليس بعدل لانه لا ضرر في المص على موجب العقاب
 الا اذا اخله دين لا و قال عدل الا من العبد حياط استاجر علاما محط معه
 وليس قام عن السوق فهو عدل بولده حياط محط سات يعطيهما او حياط ظهر
 حاسه عدل الثاني ولا يعطيه احد لو ما محط لانه لزمه بالمص في وجب العقاب
 لم يلزمه بالعقد وان اراد ان يترك الحياط وعمل الصون لما ان يعطيه اكثر فليس بعدل
 لانه من باب التثمين فيفت وقلي مكنه الجمع بينهما في حاقوت احد ولو استاجر علاما
 لخدمه وسافر فهو عدل لانه لا يمكن ان يذهب بالعلام مع نفسه لان خدمه ان يضر
 من خدمه المض في مفسد عن السور اضبا وبه فيكون عذرا **قار** **الاجابة الخامسة**
رجل استاجر حاداما حمله هذه العشرة محامه وفق هذا اليوم بديهم فالاجارة فاقبله
 عدلاني حيف لان المعقود عليه محمول لان دكر العمل بدل على ان المعقود عليه هو
 العمل وذكر الوقت بدل على ان المعقود عليه هو العمل وذكر الوقت بدل على ان المعقود
 عليه منعه بدون الاجرة احلف حكمها لانه ان كان المعقود عليه هو العمل لا يجب له
 الا بالعمل لو كان المعقود عليه السعة يجب تسليم الفس هذه الجها له مع صحة الاجارة
 على العمل وحمل ذكر الوقت على العمل بصحها لصرفها ولو استاجر او ضا على ان سرعها
 او يكرها او سعيها فهو جاز لانه شرط موافق معصية العقد والوسط على المستاجر ان
 يشتمها او يتركها او يكرها انما بها فسدت لاجارة لانه شرط سرطا لعود منعه
 الى لاجر فان سعه السر من سعي الى ابيه القابل وكذلك فعل بعضا من الارض

سبب الودع وكذلك التثنية لا تقسمه ان يرد ما لم يرد عند البعض قال بعضهم ان كل ما
منه لانه سبب مسعود في العام القابل او قبل يقض ان الارض سبب الودع وهذا
في بعض ديار يحصل الودع بامان لكلام غيره اما في ديار ما سبب ان لا يفيد بهذا الشيطان
الكلام غيره لا يكون اما لكونه لا يهاجر ولا يملكه على لحيه فاسا طه على الاستجابة كما في بعض
العبد فاما اسراج قري الحراوى على الاستجابة لا يفيد لان ذلك على الاستجابة وانه اسقى
الى العام القابل محل دفع الى حاكم عروا سبب الصنف فالاجاره فاسد في العيوب
لولا القول للمالك احقر المثل وكذلك اذا استاجر حراوا او حراوا يحمل طعاما ليعده من محولا
او استاجر طعاما ليطبخ طعاما ليعده ومن منها فالاجاره فاسد في العيوب والمحل لا يحاور
معه ما يبي لا لئلا يبي عليه الايام كما في بعض الطمان وموان يحمل الاجر بعض ما خرج
من الطبخ والفا في معناه فاذا اصدت الاجاره بحكم المثل لا يحاوره معه مما يبي
واما بحكم لانه لما يملك سبب من الطعام لسا ج العقب لم يكن عاملا في محله مسدوك
فصار العمل بطلما للاستجابة بخلاف الطعام المسدوك اذا استاجر اجرا صا من ان
يملكه او يملكه ح لا يجبي لان ما من حراوا هو يعمل لتفريقه من وجه فانه يتحقق بسلام
العمل ان الاستجابة وهذا بخلاف ما اذا استاجر نصيب مسدوك من الجيد المشترك
لحفظ معه سبب ما خط ح لا يجبي لان العمل فله مع بطلما الى الاستجابة لانه
يعمل له من كل وجه وهذا بخلاف ما اذا استاجر سبب مسدوك لحفظ فيه طعاما مشترك
لحفظ ح لا يجبي لان لا يجري ح لا يجبي بمقابلته بسلام البلية سوا حفظه او لم يحفظ

وسلم الله قد يحسن اجل استاجر طعاما وكسوتها القياس ان لا يجوز
قول اني لو سببت ومحمد لان الاجر مجهول في لحيه سبب حراوا وهو قول ابي حنيفة لان
لحيه القياس محورها بحاجه الناس دالم يوجد منه نص لعدم الحراوا وهذا الجمله
من بعضوا الى الحراوا لان العاده من الناس السوء على الاطاعة بحسب طبعه ولو لم يكن
ذلك على السوء في حراوا لولا وان سبب منه ومن هذا لطعام والكسب جازيا بالاجماع
وفي الطعام لاجاره الى ذكر الاصل لانه من كاحره الدار لكن لا بد من بيان مكان الانا
فند اني حريم وفي الكسب سبب درعان العيوب وصعد ولا بد من ذكر الاجل ومكان
لحيه فانا لان السبب لا يجب دسا في الذمه في الاجاره الا بطريق السلم كما لو احرقه
على عشر ايراف هو ووه في الذمه وان سبب دراهم اسد لهما بالطعام والكسب
محور ايضا ولا يجوز احاره الدار للسكنى سكنى دار اخرى ولا احاره الارض للبراعه
لبراعه ارض اخرى ولا احاره الدار للركوب لو كوف داه اخرى ولا الدار للسكنى
وقال الشافعي الشافعي محورها كما لو احلف الحسن بان احرق الدار براعه ارض او ارض
سكنى دار حريم ولنا ان الجواز باعسار الحاد بخلاف القنايين والحاد عبد الحاد
الحسن والحاد مجهد الى ملكه اخرى ان الحسن باعساره يحكم الشافعيان ما اذا احلف
الحسن ان الحاد قد يحلف داه اخرى بصف ذلك داه ووصف ارضه مشاعا لم يحز
عند اني حريم وعينها محورها باعسار السبع واعسار انا عاده بصف الدار سبب محورها
بالاجماع ولا في حريمه ان لم يورد عليه سبب السبع سبب السبع سبب السبع سبب السبع

يصور الانسليم الكل ولا حر لا يطالب بسله الكل لانه لو اكل كل خلاف الاجام
انه ليس موجب وحق السليم بل هو محبر ان ثابته وان شالم سلم اما هي موجب بل
المعقود عليه فذلك معذور لان بعض المشهور لا يفتن الا باليكني واليكني في الشاع
بحال ولو احر من سرته جازا بالاجماع لان تعدر على استقامه الصف باستيفاء معقول الكل
وكذلك رجاء ان احواد ارضها من رجل خارا بالاجماع لان لينا حذر تعدر على استيفاء المعقود
عليه ولو بيع احداهما لهما المشاخر او مات احداهما لا يسل في الصف لرا حذر لانه سبيع
طارى رجل استاخر ارضا لم يسن ان يدبرها او اى سى يوردها لم يحول الارض يستاجر
للزراع والعرض السا كذلك الورع سعاد في عصان الارض ولا بد من لسان حتى لا
يغنى الى المشاخره ولو ردها ساسعها حذر او يجب الحسى لان الهاله ان يعبث لولا اذا
استاجر داته الى بعدا ودرهم ولم يسن ما يحلها فسدت الاجاره ولو حلتها ساسعها حذر
حتى لو وهل بعدا دى الحسى ولو سعى في الطوبى لا يجب الضمان لو كانا هما من المله وقيل
الوراع سحت لرا حذر فى المسك لغيره لو استاخر داسنه بعشر درهم ولم يسن
ساحت لرا حذر لان ليد استاخر للسكنى عرفا والمعروف كالمسوط وليس له ان
سكن حذر اذا اقصا او لا طمانا لانه صبار كانه يهر على السكنى وله ان سكن فيما لان
الناس اسعا دون فى السكنى بجل استاخر ارضا لوردها كذا رجل الثوب الطوبى
من عمره كذا لان السع الا ان يقول سكر حتى ودموت المسك فى السع احاره تعقت
او ان يمد فى الارض رطه فانها تعلق لانه ليس لهما شيئا عامه معلوم ولو كان فيها ورع

لم يدرك سره ما ان الاريدرك لانه عامه معلوم فينكر ما حرموا عامه للمحصى والله اعلم
ما حذر عني اجل الشوطين اذ دفع الى حياض ثوبا

وقال ان حطه اليوم فلك درهم وان حطه عدا فلك نصف درهم فارحاطه اليوم فلك درهم
وارحاطه عدا فلك درهم المثل لرا دى درهم ولا يفتن عن نصف درهم وهذا قول ابي خنيس لانه
حول ذكره اليوم للتعجل لا للمسايب فلعوا ذكر اليوم وحول كرا العدمعتا للتعلى يمكن
الاجام نصف درهم بامه الغد لما لم يحطه فى اليوم وصار ذكر اليوم لعوا لما قال حطه اليوم
بدرهم فلم يحط حتى حاز العدا حاط بها درهم واقمع فى الغد سمان فانه قال ان حطه قبل
فلك درهم او نصف درهم فسدت لرا حذر فى الغد طمانه الاخر ويحك اليوم لان فى اليوم سبعة
واحده ودرهم وكان الاخر فى اليوم معلوما فان حاطه فى اليوم بحك درهم وان حاطه فى الغد
بحك درهم لكن لو كان اخر المثل ليعرض من نصف درهم بحك درهم لان صاحب الثوب
البرمه ولو كان اخر المثل الثوب درهم لا يحل الواده لان الحاط رضى بحطه الواده وقال الثوب
الشيطان حايوان ويكون ذكر اليوم للمسايف وذكر العدا للتعلى فانه قد اجار ان احد
صما فى اليوم درهم ولرا حذر فى الغد نصف فارحاطه فى اليوم بحك درهم وارحاطه عدا بحك
درهم كما اذا مال ان حطه يومه فلك درهم وان حطه فارسه فلك نصف درهم صح الاجا فان
فلذلك صبي وقال ربح الشيطان فاسد لانه حول ذكر اليوم للتعلى وذكر العدا للمسايف لم يكن ذلك
الورع حكا فاقمع فى كل وقت سمان بمقابلته عدا واحد فسد العدا مطلقا لرا حاطه فى اليوم
او فى العدا وبعد غدا بحك اخر المثل لا يفتن عن نصف درهم ولا يرا دى درهم رحل استاجر

سف محمد بن محمد بن محمد

ما شبرا على ان سكن سفينة مدرهم ولما سكنوا اذا ادقبارا فبهمين فمما احادها
 لانه دكر سمين و قابل فكل واحد منها احدا معلوما فاما واحد وجب اجرا المسمى ان يسكن
 ولم يسكن اجرا حتى مضت المدرة لم يسكن لان من هذا قول اي حينه واما لا يجوز
 لهما ان المعهود عليه احد السمين انه مجهول لانه مجهول لان الاجر محدد في كل
 السد فاذا مضت المدرة ولم يسكن فيه لا يربى اي اجر وجب لان ما اذا قال للخياط
 ان خطه روم مدرهم وان خطه فارسيه نصف مدرهم لان كل واحد منهما له العمل اذا
 عمل صار العمل معلوما ولو استأجر دابة الى الحرم على ان يحملها كذا من الشعب
 وان حملها كذا من الخطه نصف مدرهم فهو على الاختلاف الذي ذكرنا وكذا في استأجر
 دابة على ان توجه من الحرم مدرهم وان ذهب الى القادسية بدرهمين الصحيح انه على
 لسان حال الذي ذكرنا رجل استأجر رجلا للذهب الى المصير معي ومع معلومون
 فذهب فوجد بعضهم مسافرا من ماله الاخر حسابا لانه اذ في بعض الموضود عليه
 ولو استأجر العمل الطوام الى بلدان بالصره فوجد بلدا سافرا اليه فلا اجر له
 بالانفاق لان الاجر مقابل له حمل الطوام وما اطلع عمله بالورد ولو استأجر اريد به نكاح
 الى بلدان ويحوي حواء فذهب فوجد مثا من الكتاب فذكر لا اجر له في قول اي حينه
 واي يوسر لان الاجر مقابل لسل الكتاب ومد نصفه فاني الطوام وما لم يجد له اجر الدهار
 لان الاجر مقابل بالدهاج والحي لاجل الاستأجر لا بمقابلته لعل الكتاب ويحي الكتاب لانه
 لم يرد منه والدهار حصل لاجله فوجب مدرهم والحي ما حصل لاجله فحصلت حصة رجل

غصبت

استأجر عبد محمدا اعلمه سهر مدرهم فعمل القناس ان لا يحق الاجر لان الاستأجر وقع
 باطلا لانه لا يستأجر ان ساس العمل حار لان فيه نفع المولي فانه ماخذ الاجر وانه لم يجوز
 الاجاره لان في محوم صبرا بالمولي فانه يصوت عليه صمان العبد بمقابلته اجرة فليد رجل محمدا
 ماخر العبد نفسه و احدا لاجره و يسل من العمل مدرسا ان يجوز الاجاره وماخذ المولي
 العبد والاحوان كان فاما لانه كتب عده وان اسلم ذلك الغاصب ممن غنبا في مدرهم
 لانه المثل ملك المولي وقال الوحيه لا تصنع لان الكسب ان كان ملك المولي لكره
 معلوم في حق الغاصب لان المصوم باساق السد ولان العبد لانه مقيود في يد الغلب
 فلم يصدر الغاصب كذا لمولي فلهذا المصوم رجل استأجر عبد اشهر من شهرين باربعة وسه
 لحية اشهر الاول يكون باربعة فالشهر الاول يكون باربعة والسمهر الثاني يكون بحية لانه
 لما قال شهرين باربعة ساول سهرما الى العقد فمعين الشهر الثاني بحية لاجل استأجر عبد
 شهرين مدرهمين ثم حار احرا الى الشهر فقال لبيتا جرة انه ان او مرض اول الشهر
 ولا اجر على وقال المولى لانه ان او مرض قبل ان ياتى ساعه سطر في حال الحجوم
 فان كان انما او مرضا في الحال فالتقول قول الاستأجر لان الحال بدل على ما قبله ان
 كان في الحال صحهما او حاضرا فالتقول قول صاحب العبد كذا الطاهره مع الميسر
 اذا احسقا في حرمان الما واعطاه في ليله حكم الحال كذا في هذا **الحال كذا حبر**
رجل استأجر دابة الى الحرم فحارها الى القادسية ثم عاد الى الحرم فماتت لم يزل
 عن الصمان و كذا العادة لانه لما حاروا الحرم صار صانعا بالورد الى الحرم لم يوجد الربا

المالك والى يواب المالك ودكون سماعه في بواجره عن محمد بن عمار هذا اذا استاجر
دها واحدا اما اذا استاجر داهيا وحاسا من الصمان لان العقد في بواجره
الى الحرم فاذا ارجعها الى الحرم والعقد في بواجره المالك فصار كالزوج اذا
حالف في الوجود عاد الى الوفا من الصمان كذا هنا ولكن الصحيح ان لا يرضى الصمان
لان العقد ان كان فاما لكن بدل المتاجر من المسعر يوجب لانه قص ليعبر لاسفاه ولا
يصلح قايما مقام بواجر المالك فلم يوجد الره الى بواجر المالك لا حبيبه ولا حكماء لان الموضع
لا يبي الحوط عامر المالك من كذا وجدها بواجر المالك بعد وجد الره الى يواب المالك كما
وجل استاجر حمار السرح للركوب فصرع ذلك السرح واسبغ به سرح اخر فان كان سرحا
لسرح بملك المهر فلا ضمان عليه لانه عطف الدابة لان بعض السرح غير معبد ولو كان
السرح الباي بعد من الاول بحث ان يضمن من فيه الدابة بزيادة كذا اذا استاجر
دابة لملك عليها عشر محام حطة تحمل عليها احد عشر محوما والدابة بطون لكهني
حروا من احد عشر هرا من فيه الدابة كذا هني وان اسرعه سرح السرح بملك المهر
ضمن فيه الدابة كله لانه بمنزلة محلف الحسن ان ادكرها باقاف لو كفت بملك المهر بملك
وكذا يضمن فيه الدابة عند ان يبيد لان الا كان سرحا سرحا السرح فبان
الحسن بملكه وصار كذا كان مكان الحطة حط او سا يضمن كذا هي قال ابو نوح محمد
يضمن بعد الزيادة على السرح وقال بعضهم معناه الزيادة في المساحة حتى لو كان
السرح باحد من طرفي الدابة قدر سرحين واما كاف فدا وبع اسار يضمن نصف قيمتها وقال

بعضهم معناه الزيادة من حبال السرح اذا كان السرح يكون من الاكاف
اما يضمن بملك قيمتها وجل استاجر حمارا لملك مناعه في طريق كذا في طريق اخر لملك
الناس بملك المتاع ولا ضمان عليه لان كل الطريق يضمن لما كان مسلوكا فلم يساووا ولا
يضمن البعض وان لم يكن الطريق الذي حمله فيه مسلوكا يضمن لان البعض يضمن
بلغ المصروف سالما كان له الاخر لان المتاع لا يضمن عند جبرك لمقصود
وان حمله في البحر فملك المتاع ضمن بملك الناس ولا يملك الناس لان طريق البحر
البحر خطر من طريق الرماحان البعض معبد وان بلغ مصروفه سالما كذا رجل
استاجر حمارا لودعها حطة فودعها رطبه ضمن بعضان الارض ورا اخر عليه لا يضمن
من خلاف هيس الرطاب لان الرطبة ليست لها عاية معلومة بخلاف روع الحطيم
يدخل تحت العقد فصار عاصا ضمن البعض ولا يجب له حمارا حمارا في حلال
لولا الحطيم فصارا محاطة فصار رطبه الرطبة طوا لدى ود طاور احد تعداد
لسه الرك فوجب العود الحمار ان ثا احدا لعا واعطاه اخر المثل وان ثا ثا عليه
وصممه فيه العود ولا اخر عليه لان هذا ليسه بالعص من جبه لان الرك
سعلونه استعمال العبيد فكان مراعاة من جبه مخالفا من جبه مخفاه لهذا ودركي
الحرس رباد عن الى حبيبه انه يضمن فيه الثوب ولا يبيد له علي انها القبا لان
خلاف حرسا ليعين فلم يساوله الا بواجره عاصا **فان حمارا المستاجر**
وجل استاجر حمارا لخله داسا لرواحه هناك فمهر الدابة لودع حمارا في طريق

ادعى ما يكسر في بعض لطيف فان شاعته في الموضع الذي حمل ولا اجراء انشا
 صفة صفة في الموضع الذي انكسر اعطاه الاجر بحسبه كذلك كل احمر كالتجارب
 والبصاع والسكالك الساج والافارصا من المايل على يديه فعمله اذ لعله احرامه
 بغير احواله الامور اذ لم يحالف حلافا لوجه والثاقبي لنا ان الدار خل بحسب العفا
 وه وهو عمل من مائة الى مائة بحرف بعد ان يوصل معصم فلم يكن هذا دلفا بح
 الامر مصمن والعمري حصل لخرق العصار اذ لم يصم بار لم يوافق موضع الطي هلا
 العصار والبراع والحام حب لا يصمن لان الساء انما يكون لصوف الطسة ذلك
 ارباطن لا يوافق فلم يكن العمري وسوء فلو قيد بشرط الساءه ساعد الناس عهدها
 العمل بمثل حاجة الناس ولو هلك لا يفعله بان سرق او عجب لا يصمن عند في حينه وكل
 حال ان عند مضي الامر صفا فانه حصل ما ذن المالك ولهذا لو هلك مست لا يكره
 محبة فالحق الغالب الغارة الغالبه لا يصمن بالاتفاق وعندهما ان هلك سر يمكن
 الحرد عنه يصمن لان ماله مضمون عندهما لانه بعض لنفسه لمكة اقامه العمل به او حقا
 بحدس عمري على رضى الله عنهما انما صفا الصمان والعصار والبصاع وكل احمر شتر
 لعمل اربى العين له ان يحسب حتى يأخذ اخرته لانه بمنزلة الباع لما اقامه بالعين فيكون
 حق الخمس وهذا عندنا وقال ربنا انما في لسحق الخمس اجماله اذ لم يكن
 لعمل اربى العين لا يكون له حق الخمس كالمال والعيال كما اذا حبيب له حق الخمس
 فملكه عند الصمان عليه عند ان يبيد لانه ليس بحق العين امان في يده عبيد لكن

لا احواله كما انك المبيع قبل التسليم فيسقط الاجر عن المستاجر وعندهما يصمن لان الجير
 مصمن في يده عريان وبب التوب بالخيار ان شاعته معمولا واعطاه الاجر لان
 الاجل مصمن عندهما مصيبا لمبيع مصمونا سعادا ان شاعته عن معمولا لا يعطيه الاجر
 وصار كما لو ابلغه العصار بحسب حاجب العرب بالاجماع فكذلك هي عندهما العبد لانه اذا اذبح
 انسان فله ان يحسبه حبي سوي الحمل لان العبد صار كالانسان عن ملكه فهو بالرب صار كالبان
 منه فكون له حق الجير جل استاجر وجلا بحسبه كذا في من المستاجر فلما اخرج
 من اليهود احسرت بان وقع في اليهود فله الاجر ولا ضمان عليه لان السلم قد
 باعوا من اليهود لو فوؤه في من المستاجر حكما باعتبار كون اليك في يده عريان ما
 اذا احرق قبل ان يخرج من اليهود حب لا يجب الاجر لان الميراثا صار مساعا فله
 العمل فلا يحصل السلم وهذا بخلاف الحماط بحسبه في معمولا وبب التوب محال
 بعضهم في هلك الثوب حب مستاجر بحسبه لان يدر ما حاطه صار مستاجر السلم
باب ما لم يدخل في الاوقات وحل استاجره اذا اتي بها
 فاحرق الخصامد فاحرق في يده عاروه ولا ضمان عليه لان السلم انما يوجب الضمان
 اذا كان بصفة العدي ولم يوجد لانه صرف في ملكه بنفسه وصار كمن حرق في ملكه
 بنفسه فملكه فيه انبان لا يصمن لانه عمر معد في رجل استاجر دحا وعلمها الى من نفسه
 بموثة الرب على الاجر لان البيع يعود اليه فان لم يحصل له الاجر وانه غير الحاصل
 للمستاجر المسوء والعين حرم من المنفعة فكان سوسا فموت الرب عليه لان المنفعة حاصلة

له فكتاب المونة عليه حياط او صاع اعد في الحانوف من عمل موه ويكون الاخر بينهما نصفان
وصان عايف يعلمها علمها نصفان فهو حانوف وبشي هذا شركة العمل وهو الكفيل لا صاحب
الحانوف قد يكون معروفا بالامانة ولا يكون له حدة في العمل فسر كل مع رجل لا يكون معروفا
ويكون له حدة في العمل على ان يكون الاخر بينهما والصنان علمها رجل استاجر مناشيه
بدرهم وكذا سكن وما يجب الاخر بحسبه وفي الكفاية ما ساد ورجله بحسبه ذلك وهو قول
في حنفية الاخر هو قولها لا يادون اليوم ساعات لا يمكن اعصابه فعدربا باليوم
وفي الكفاية ما لم اقل اما الحياط وكل صانع لعمله امر بحسبه لا سرحا الاخر ما لم يصرع من
العمل وسلم الى المتاجر لان السلم لا يحصل الا بالحواط في منزله المتاجر مسقور
الاخر بعد ما يحيط لوفد مسلما الى المتاجر رجل الكفاية الى مكة بعلمها
فكفيل اسان بالحمد لان اي بالحمد جاز لان المعهود عليه الحمد المطلق وهذا يمكن استغناء
من الكفيل لو كانت الابداعا بها مغل كحلمها لم يحسب لان المعقود عليه حمد الابداعا
رجل ان لم يصحها لا يصحها استغناءه من الكفيل ولو قول بعض الاصلحاد لان الكفيل
بعد على سلم عسما وكذلك لو كفل بحرمه عند بعضه لم يحسب ولو كفل بحرم العبد جاز ولا قلنا

كتاب المكاتب بعد ما يرد على المولى بعد ما يرد

ما لكاتب فاسده في قول في حنفية مجرب لان حصه بدل الكاتب من المايه البراء ومجهول
من حصة العبد وان ذلك المايه البراء من حصة العبد مثقال سمس من مائة وعبد اخر

من حصة المولى فميم المايه البراء وعلى قيمه ومدة على قيمه من حصة المايه البراء فاما العبد فمجهول
مكاتبه وان مجربا وحده له العدل من حصة الكاتب كما لو كاسه على قيمته او على حصة المايه
او اقيم منه ومن عبد حر فلان وقال ابو يوسف يصح الكاتب وبعث المايه البراء على
اقتنه وعلى مده وكرط فاما اصاب ومث يكون مكانها يصح وما اصاب العبد لوط
كاتبه من حصة المولى فمكون ما طلان العبد المطلق فصح بدل الكاتب فذلك يصح
ان يكون حصته مسمى من بدل الكاتب لعل كاسه على قيمه او على مده وعبد لوط
لم يجر الكفيل اما النعمة لانها مجهولة قد يكون دمارا او قد يكون دمارا وكذلك التناك
سماونون في نعوته وقد ذكرنا ان حمله العدل من حصة الكاتب ولما عبد لوط
لا عبد على سلم وصاحب العبد قد سمع ومن لا سمع ودوي الحسن عن ابن جبر انه
يكون الكاتب على عبد لوط لان العدم على السلم ليس شرط لصحة الكاتب كما لو
كاسه على مال في دمه فلان العبد اسرى ذلك العبد وذهب له وادى له ولما
صاحب العبد سلم في رد ايه الحسن يعني وفي ظاهر الرواية لا يعتق لان الكاتب
ومعنا طله والظاهر الحكم له الا اذا ذكر المولى في الكفيل بان قال كاسه
على عبد فلان على الكفيل دمه الى ثلث حر فمعد يعتق حكم المولى ادا دى
ودوي عن ابن يوسف انه يعتق عبد لا اذا ذكر المولى او لم يذكر لان الكاتب يعتق
فاسده لانا طله ومار كما لو كاسه على الف رجل من حر فاداه وقبل المولى يعتق كذا في

مصراي فاستعدده المصراي على الف رطل من حرص الكفاية لاجل الجبال المصوم في حقيقهم
 قال اسلمها او اسلم احد صاحبها فتم الحولان عمر عن سلم عن الحرص فتمت فتمت هذا الادب
 من مكات عن العبد وجل قال بلوي العبد فاستعدده المصراي فاستعدده المصراي فاستعدده المصراي
 بالف درهم على علي الى اقيت اليك الفاعل هو حر فكتب المولى على هذا الوجه فالحكاية
 من موهبة على احاد العبد والعدل من موهبة في الحال فبلغ العبد ما حار بهار مكافا
 واراد في العصورى الالف الى المولى عن العبد لان العبد من رايها في رضاء العبد
 عبيد قال المولاه كاسس عبيدك فلا العار بالف درهم على عبيدك وكافه على هذا الوجه صح
 وتكون الالف على دون العار ويدخل الغار الكفاية سوا الاشي عبيد سوا اصل الكفاية
 اول بعيل وانما ادى الالف عسما لما الحاضر وطايرة لما الغار فله ان لم يكن العبد
 عليه لكره حق في الاول الموصول الى العوق وانما ادى لم يرجع على صاحبه شي لما الحاضر
 فله العبد على لما الغار لانه مبرع بالاد او كذلك كماه فله الكفاية عن عبيد ما
 وعن اسن لهما صعد من بالف على ما صحت وانما ادى عسما لما قلنا
باب من رجلين كاساه او كاتاه احد من عبيد من رجلين
 اذن احد صاحب ان مكاتب نصف بالف درهم ونصف الالف وكافه فليس للشريك
 نصف لانه رضى به فلو قسم المكاتب لهما لالف او بعض الالف من عبيد فاحسن
 تكون سالما لانه لان الشريك لما اذن له ما تقبض بعد اذن المكاتب با دافض
 الكس وكان مبرها نصف من الكس للمكاتب وهو قول في حيوه لار الكفاية عبيد

يجرى فاما عندهما لا يجرى فيكون اذن كمار النصف اذ كمار الالف مبرم فاذا
 كاسه صار كماله مكاتبتهما فاحسن من الالف كله او بعضه يكون بينهما ولو عجز عن عبيد بينهما كما
 من رجلين وطهما احدهما مكاتب تولد فادعاه احدهما وطهما حر فمات تولد فادعاه الم عجز
 من سب الاول لهما ول من الاول وصارت لهما فكلما ام ولد وضمن نصف فمما لسبك وضمن
 عقوها ونسب الاول الثاني من الثاني وعليه جميع فمما الولد وجميع العقر وهذا قول في حيوه
 رانه لما ادعى الاول من سب الاول الاول لان له فيه مدعا واسحق مبرم كل الجارية ام
 ولد له لكن لم يصر كمالا ام ولد له في الحال لقيام المانع عن ملك نصيب الشريك وهو الكفاية
 فادعجت زال المانع من كامل لدره يتولد فصار ب كمالا ام ولد له وضمن نصف فمما
 لشريك لملك نصيبه ونصف عقوها لان المولى صار في حارة مسوكة وان لم يعجز بحال
 العقر والاصح من فمما الولد سارا لان حيوه ينفيد الى وقت العلوق كان عامه كمالا ام ولد
 له وقت سب الاول الثاني من الثاني لان اسولدها ساعلى طامير لملك له وقت المولى فكون
 ولد للعبد وولد للمعبر وهر حيا لقيمة فمما الولد لشريك وضمن جميع عقوها لانه
 طمها لانه وطى ام ولد العبد انما ادعى العصورى الى المكاتبه فله حيوها صحت لانه كس المكاتبه كان
 حق اخذ لهما على قول في مبرم ومحمد لما اسولدها لهما ول صابر كمالا ام ولد له في الحال
 من العقر وصارت كمالا مكاتبه له ايضا ولا نسب سب الاول الثاني من الثاني لانه وطى
 ام ولد العبد ليس له ملك طامير لكن سقط الحد لكان السمة فمما العصورى عبيد في مبرم
 نصيب المولود لشريك ونصف فمما مكاتبه لانه ملك نصيبه مبرم كامل لار الجارية
 والملك نصيب العبد

لأن المكاتب إذا بيعت في الجارية إذا أدت كانت مبيعات حرام من لوفات المكاتب
وإن دونها على الناس في مكاسبه وله ولد حر من امرأة حرة في الولد حراً فقصي بالده
على عامله الأم لم يكن مباحاً للمكاتب لأن المكاتب عند ميل الإبداء العبد لا عامل له فكون
عامله الولد عامله الأم ولا ضرر به إلى القضاء بمكاتب ولو احتسب هو إلى لرام وهو إلى
في الآية فقصي القاضي لولا به لمولى لرام يكون مباحاً للمكاتب لا حاصل أحدهم راجع
إلى إيهو إلى لرام يدعون أنه مات عبداً ولا الولد لنا بمكر يقول بعض الصحابة كان
هذه سلمة مختلفة من الصحابة ما للمكاتب إذا مات عن موقوف حراً أو عبداً فإذا مضى
القاضي لولا به لمولى الأم كان مباحاً للمكاتب لأن ماله لغير ظاهر ما طنا في جعل محمد
ومن حكم نفوذ الصفا قطعا ظاهراً وباطناً بطلان الكتاب له لو لم يطل الكتاب فمعين
الاب عبد الله استند إلى خبر جيرة فظهر ما مات جراً فظهر بطلان الصفا وفتاوى
القاضي مبي بعد باطناً وظاهراً لا تصور بطلانه فكان من ضرورة بطلان الكتاب خلاف
المسألة لولا ذلك لأن ما يستند الحرة لا يطل الصفا بالبدن على عامله الأم لأنه حسن وهي
حكم حسنة على موال الأم كانت عاملة موال الأم وهو يستند إلى بطلان حكم ليس بلام
لعمى الأب الصفا حكم الحيا لا لازم فاما ولا الولد من جانب الأب حكم لا دم اعنى لرب
فأمر ما من هذا الوجه مكاتب أحد الصدقات ودفعها إلى المولى عن بدل الكتاب
ثم عجز طالب المولى قلها لأن المكاتب ملك بحرية وينقل إلى المولى ختمه أحرى واختلاف إلى
هذا أشار عليه السلام مما أهدى إليه يبريه كانت مكاتبه فقال هي لمنا صدقة لنا هذه

للس

وهنا كقصير مكاتب وتول صدقات أخذها بطر الدكره إن كانت غنياً وكذلك
الفتنة صار غنياً طاب له ما أجبر من الصدقات حال عدمه وكذلك ابن يسجد إذا وصل
إلى ماله ولو أسير في طعاماً مثلاً فأسيد لا يحمل كفه له ولا لمن قدمه من يديه بطريق ماله
ولواع الطوام سوا صحاحا بطر للمسوي تناوله إشارته إلى اختلاف الس هذا يدل
على أن العبد لو أراح للعي تنافس الصدقة لا يحمل ولو باعه منه كحل له ساوله عبد حتى يحا
حطافه يعلم المولى بحسبه حتى كانه بمعجز كحل المولى من الدم والعبد الآن لما لم يكن عالماً
بماله وث كانه لم يصرح بما للعدا فادامح وال مانع من الدم في موه من الدم
والقبا مكاتب حي قصي عليه حكم حسابه وحكم حسنة وحوت ممة عليه لودي من حسنة
كسبه ملكه فكون حكم حسنة عليه ولو عجز قبل أن يودي حكم الحيا به مع بالدين إلا أن بعد المولى
وإن لم يص عليه حي عجز فكذا في قول أبي حنيفة يوجب لراول لأنه يعنى حكم حسنة وجوب
ممة عليه بعد الدم قصي في القضا ويعدم القضا وصار كحيايه المديراً إلا أن حكم
حسنة المدير وجوب الصمة على المولى لأن كسبه ملك المولى وحكم حسنة المكاتب على المكاتبه أن كسبه
ملكه وعلى قول أبي حنيفة محمد وهو قول أبي يوسف الأجراد اعجز بحس المولى من الدم والعدا
لأن الحكم الأصلي بحسنة العبد هو الدم وذلك على المولى مانع وهو الكتاب على شرف
الثالث فلا يتغير الحكم الأصلي إلى وجوب الصمة إلا بعضا القاضي بخلاف المدير المانع معمر
ما يجوز للمكاتب أن يعمل مكاتب سربط عليه إلا عجز من الكوفة
الأنافن سده فالكتاب صححه الشرط ما طر لا يحال معصي العبد لا موجب الكتاب في الح

وفي هذا الشرط محتمل لكن الكتاب لم يذكر انه عند ادخل في صل العبد الكتابه سواء من قبل
 بالشرط القابل اذا ادخل في صل العبد لا يغير اذا لم يدخل في صل العبد مكات حارسه
 او روح امته حاز من هذا من حمله الاكساب والمكاتب ملك الكسب كما ملك النخله او
 روح عبده اذا عتقه على مال لم يصح بوا كان يادون المولي او بعد ادن المولي فان المولي احسن
 المكاتب وانما لم يصح لانه ليس من المكاتب لانه ازاله الملك عن العبد باستحقاق الدين في دمه
 المالك والرجل في رقيق الصغار كملك المكاتب لانه ملك الكسب العبد المأذون
 لا يملك شيئا من ذلك لانه لا يملك الا العكاه وهذا ليس بحاره الا اذا ادن المولي فمحمده
 يصح ويؤدى عن ان يكون انه ملك ان يروح امته كالمكاتب ملك الجاره والاسمجار لان
 بحاره لان المنع حكم العين المضارب السرك سركه العنان كسركه العبد لا يكون فما
 ذكرنا من لبر احكام مكاتب يروح امراه امراه باذنه من مولاه ووعت المراه انها حرم
 فولدت منه اولاد اياهم اسحق فاولاده عسده كذا العبد على هذا وهو قول ابي حنبله
 والي يوس وقال محمد اولاده احاد والعصمه لانه ولد للمحرور والعصمه بالحر الا ان يصطالبه
 به بعد العتق ولما ان هذا ليس بطر الجوار ان له ما الرجل حر وجسمه ما الرجل على المراه بلوانه
 على الحره باعتبار العتق بطر المعروف اما فصا ما الرجل وما المراه وصق فلو سلك الحره
 بالعتق لم يمت اسدا لا يرحم ما الرجل على الحره وبما يصح الحاقه له مكاتب او عبيد ما ذون امرى
 جاريه فوطيها بعد ادن المولي ثم اسحقته الحاره بوحده المكاتب والعبد بالعتق في الحال ان
 هذا من حقه سب هو من سوان الحاره فليكن بها كالعابيه فان طيها بالعتاق لم يذن

المولي لم يوجب العتق حتى يرضى لانه ليس من رابع العتاقه فصار كمن الكفاله بغير ذن المولي ولو
 استوى المكاتب او العبد لما ذن جاريه سوا فاسيد فوطيها ام اسودها الناع احد العتق في الحال
 وان ياله سمنج السبع من الاجل ولو لم يرض لا شئ عليه في الحال طاهر

مسائل في ابواب ام ولد فاسيدها ما في السيد عتق بطلان الكتابه كالوا عتقها

في حال جوده ام ولد المصرا في اسلمت فانها سعى في قيمها وهذا قول علمائنا وقال بعض المال
 لم يسخي لان الاماني يرضى لعتق من الكافره عنها ولنا ان الذي مضموم يجب ازاله ملكه بطريق العلم
 وذلك مما قلنا وحل قال لعله حولت عليك العاود بها الى سحر ما كل رحم كذا ما اذنتها
 الى ثبات هو وان تحو فانت وصق فمده مكاسبه صححه لانه ان يرضى الكتابه العتق
 للمعنى دون الصبر وجعل كتاب عبده على الف الى سنة ثم جباله على جسمه بعتق وتقط
 عنه جسمه ومثل هذا مع الجرا يصح ان يبقا ط الحسم فانه مغايله سقوط لبر اجل سببه لو يواؤتهم
 الربوا معسر في معاملته المحرم لا في معاملته المحرم لا في معاملته المولي مع عتقه موقوفات عبده
 على العتق الى كنهه وعتقه الف ثم مات ولا مال له غيره ولم يحرم الموهبه ما حمله مع الاجل في يله
 ويطلق في يله يودي يلى الا العتق حالا او الثلث الى سنة او بمره مقاي قول ابي حنبله ان يواؤهم
 العتاقه ما الا العتق مدصح ويعلق حق الوده به والناهل سرح يصح في يله لا يصح في يله
 وقال محمد يصح الناهل في الا او ثلث لبر الف لا يسمه الف والوطيه في الكتابه الفادلت
 الا الف صح فالناجيل اولى او يصح لانه ذوره وره يلى الف حالا والناقي الى سنة

كتاب المأذون ليس للمأذون المكاتب ان يوطيها

وهذا ما لا يري في مال الصغير له قال ناعمد علان ادن في في العتاقه اوم لوكر الا ان يحصر

المسألة مائة علي الطاهر ولو حصلا لمولي قال فوالا دن باع في الدين ان البكر الاذن
 لم يبع بالدين الذي يطالب به بعد العتق لم يكن له كيب ان كان له كيب يعصي من كيبه
 وان ما لينة ملك المولي معسر قوله في استحياء الدين في دينه ولا يعسر في حق مال المولي
 بخلاف الكيب لانه الكيبه يكون حقه معسر قوله فيه انه ادن لها في العاوه وعلقتها
 دون في دورها المولي بصبر صامنا ممتها للفرها لانه ابطال حهم في بيعها ولا يرفع الا في مالها
 به بخلاف ما اذا استولدها حب يحرق الا الاستعداد دليل طلب الولد من علي لينا
 كما في الدين ضمن ممتها للفرها لما امر العبد الماذون اذا باع عبدا ما لفت وحطه من الدين
 ساء فان كان من عبده مدحط عمل ما يحطه العاوه وجميع لانه ما دون له دلاله وان كان رخص
 مراصع لانه سماع محض المولي اذا باع العبد الماذون وعليه دين فله ان يودد البيع
 ان لم يلف الدين بدوهم لان فيه ابطال حتهم وانه كان لهم ان يسحقه فيصل اليهم كام
 حهم والسع سطل ذلك فان كان الباع عاسا ولا حصومه منهم وشر المسكر في قول ابي
 حنيفة ومحمد وقال ابو موسى هو حصم لهم يسون لا يعيهم حقا في ماله العبد لو ادعوا
 ملك العبد فامر المسكر حصمهم بهذا اولى لهما انهم يعنون لا يعيهم حقا في ملك الباع بل
 ان لو كان الباع حاصلا حتى يتحصمهم يسون السع حتى يعود العبد الي الباع محمد
 يسون حهم من العبد اما بعد او با شيفاه لم يكن المسكر حصمهم المولي اذا اعتق
 بعد عده الماذون المذون ان لم يكن الدين مسعرا لرصده وكس بعد عده بالاجماع
 وان كان مسرا بعد عدها ضمن ممتها للفرها وعبد الى حنيفة لم سعد قد يورق الجبله

كتاب الغصب وجعل عصب عبدا بغيره بعد بيعه او ملك

اعلم ان ممتها لم سعد عتقه بغير ملك في الغصب عبد مائة الفيمان او عبد قضا الفان بالفا
 سعد الى وقت الغصب الملك المسند ظاهر معسر من وجه والمكر من وجه بكنى لواء البيع
 ولا يكتفى لواء العتق اصله ملك المكاتب لان العتق ممتها للملك وانما السبي ما يكون بعد
 قتاله بجعل عصب سمانا لم يكره او المذون ولم يعسر على ماله ان يقطع عن يدك الباس
 ممتها في حنيفة بحكمه يوم الغصا لان حقه في الحل في ذمة الغاصب والذمة قائمه وجميع
 الوجوب ما انما يندقل حتى لما اكره على الحل الى العتق لفضا معسر يوم العتق وعبد الى
 يوسف بحكمه يوم الغصب لانه لما اقطع الحل الحق بالسي عتق في حقه بحكمه يوم الغصب
 كذا في هذا وعبد محمد بحكمه يوم الاقطاع لان حقه على الحل يحول الى العتق بالانقطاع وتوفا
 ان اذا لم يكن من الجبل الموزون بحكمه يوم الغصب لان سره حجب العتق ممتها هو
 الغصب بغير ممتها محمد وجعل عصب مائة وادخلها في سارة سقطع حتى المالك الى ممتها
 عتقا لانه لو لم سقطع حقه وسعوا لسا سطل حتى الغاصب البنا لا الى عوض لو اقطع
 حقه عن السار فهو حقه ابي عوض مائة وهذا القصة وكان هذا اولى رجل عصب
 فاسعوله يعني اخره واحد لعله فانه صدق بالعله لانه حصل بملك الغيبه ببيع مائتين
 في مائة لا طب ان كان ملكه مخرج ما لا يكون ملكه اولى ان لا طب عتق في يوسف
 طب على ما عوف ولو عصب رضا وروها لكان واحد فوس فانه ضمن بوضان الارض
 لانه لطف ملك العتق لم يوجع مولا الكر وقد راى ممتها من الجبله صدق بالباقي لما مر

يجل عصب عبيدا وابتى من بده فاقام المالك اسمه ان قيمته كان الف درهم واخذ الف درهم
العبد فان العبد يكون للغاصب لا سبيلا للمو لي عليه لان ملكه ما اذا الفان ملكا مسددا
الى وقت الغصب لان ضمن ما به ملكا للمالك لا اذا اوبى العضا ولو بقي المقتضوب على ملكه
محتج النبذ والمدرك ملكه وهذا لا يجوز وان قال المالك كان ممتد يوم الغاصب الف درهم وقال
الغاصب الف درهم كافيته الف وليس للمالك منه فالقول قول الغاصب مع مبنه واذا اظف
الغاصب والخدمه المالك الغلام طهر العبد فالمالك بالخيار ان شايرج الف عليه لغير العبد اذا
رعيه لا الف وكون العبد على الغاصب وسوي المولى اذا اظهر ان معه العبد لغيره
لم يرضاه لولا ملكه عن العبد فصار بمنزله المخرج على البيع وعمى الكرحى ان الخيار فيما اذا اظهر
ان معه العبد لغيره المالك الغاصب اما اذا اظهر كما قاله الغاصب فلا سبيلا للمالك على العبد
والاول اصح رجل عصب العاواسري بها جاره وباعها بالعين ثم باسويها في بالالعين
وباعه سله الف درهم ومن المالك الف درهم فانه باخر منه القار ايسر فانه يصرف
بجميع الرجع لان الرجع حصل في ملك الغير بشرط طهر الرجع ان يكون حاصلا في ملكه وضمانه عيب
الى يوسف طبيب وبعوث في كتاب السوء ولواسري بالالف المقتضوب جاريه يساوي
بالعين هو مملوكا او اشترى طعاما ساوي العين فاكله لم يحب عليه التصديق سي لان الرجع
انما يسر اذا جاز العكس جازم ولم يصرف ولا يطهر الرجع وذكره همام في نوادره اذا
اسري طعاما سله هم مطلقه ثم بعدا لغصبه بكل له الطعام ولكن ذكر في المضاربه
من هذا الكتاب وفي عمره انه لا يحمل وصرف به رجل عصب جاريه مربي مما حصل فيها

على المالك فولدت في بده وماتت في غايه ما فانه ضمن الغاصب قيمتها يوم علفت في قول ابي
حنيفه لانه مملوكا ولم يكن بها سبيلا لقضي الي الملاك ثم ردها وبها سب الملاك فلم يصح
الرجوع فصار كان لم يرد لها وفاراضها عليه لان السلف كمال الى الولاده وانما حصلت في يد المالك
ولو اسري جاره قد وطئته من الباع فولدت في يد المربي عات غايه ما لم يرجع المشتري على
الباع سبي من مسانم قال هذا اعلي قولها اما اعلي قول ابي حنيفه يرجع بالنسب على الباع
والصحيح ان هذا قول الكل لان الواجب على الباع السلم اسدا وقام سر الملاك لا
يمنع صحة السلم واجمعوا انه لو عصب حره مربي بها حصلت وماتت في غايه ما لم يصح لان
عصب الحرم لا يجمع رجل عصب من مملوكا حراما لغيره سبي لانه ما رجع من الظل الى
السبي او عصبته قد رجع سبي لانه له كالمهره والعاء في الرجوع والسبي كان للمالك
ان اخذ عريه لانه ليس للغاصب فيه مال قام ولو اسلم ملكها الغاصب يعني بعد الخلع والوا
بضم فيه الخلسه كذا والخلد فمعه مودوعا لانه الف مالا موهوما مملوكا فضمنه وليس
صبي منه مال قام وان حله المهر المالح فيكون ذلك الحواج لان المالح صار حريمه ملكا فانه مستملا
الغاصب فلم يكن له فيه مال قام فكان للمالك ان ياحذه من عريه لو اسلم ملكها الغاصب
سله كذا وذكر الصدر الشهيد في سرحه ان للمالك ان ياحذه المملوك ويعطي الغاصب ما زاد المالح
فيه وان حله مالا الخلفان كان كسرا كس صار حله من بيعائه فهو للغاصب ولا شيء عليه لانه
اسم ملك المحرور ولا قيمه لها فصار كما لو اسرها وارصه مملوكه قليلا كس صار حله مملوك
الرومان فعند ابي حنيفه كان للمالك ان ياحذه ويعطي الغاصب ما زاد الخلد من المالح

ان يملك الغاصب حلا كمالا بالثا وطره من الخلو وعند ما اشتتر كان تعدا كلمها لان عندهما حظ
 الحسن بالحسن اسمها لا من جده من جهة على ما عرفت ولا يقطع به حتى للملك وذكروا سبيل اربعة اخرى
 ان على قول ان حصة سركان تعدر حكمها ان هذا الحظ غير موجب للضمان حتى يكون سركا للملك
 فيها وكذا لو اقصى حله وحل عمره غير حله ولم يشتر كان كذا في معنى فصار قوله لقولهما وهو الصحيح
 وان استعمل الغاصب بعد ما جاز خلا من بياضه بان كان الملقى كسرا حصار خلا من ساعه ولا
 ضمان عليه لانه اسم ملك بغيره اوله كمنزله الا ان كان الملقى وليا حتى صار حلا بعد مضي
 الزمان تضمن مقدر بركل المالك من الحلا لانه الملقى ملكه لان بهذا الحظ لم يسمع حتى للملك
 من مودا دخل بالاجماع والما اذا ادع الخلد لى له فمه فالقوة والشك كان للملك ان يلحق الخلد
 وعطى الغاصب ماله والرباع يقوم الخلد ذكرا غير مدبوع ويقوم مدبوعا معطى الرباعه
 كمنزله ماله معطى لوما وصعد اجرا لان في الربوب له ان ترك الرب على الغاصب تضمنه
 استحقاق الرب مرسوم ومعنى ليس للملك ان يترك الخلد عليه تضمنه فمه الخلد لا حله المبني ان كان
 له لكنه ليس بمعوم وان اسم ملك الغاصب فلا ضمان عليه عند اي حنيعة لان الغاصب ان يجيب
 يعطى المالك ما اوج الرباع فمه بغير حنيعة لكما الرباع قبل السلم ولا تضمن الرباع فلا يهي
 الخلد ايضا لان الخلد انما معوم سواء مال الغاصب فيه فكان مع الخلد سوا لعمه الرباع والاصل
 من تضمنه على الغاصب فلذلك السع وعند ما يضمن الغاصب فتمت مدبوعا ويعطى المالك ما اوج
 الرباع فمه يعني بحاسه بعد ذلك ان الخلد مدبوعا ملكا بديلا لانه ان يلحقه والغاصب
 هو من مال قائم فمضمن باسمه لا كميوم الخلد ذكرا غير مدبوع ويقوم مدبوعا مطروح عنه
 مذهب الزيادة وياخذ الباقي

الشفعة

وتدبريت ميلان باب الشفعة
 البيرج

المواضع قال اي ائمة عند المواضع المثلث

الصف فابعد عند اي حنيعة وكذا في المعامل في الاسعار ان النبي عليه م معي عن الخلفاء المحيا قل
 ومي المواضع ولان هذا اسعار بعض ما يخرج من العمل فصار في معنى فغير الخلفاء
 وكذلك الاخره معوم بمجهول ومعامل رسول الله عليه السلام مع اهل حرمه يحمل على انه كان خارج
 مقامه بديلا انه لم يفرق به اليه فان روع المواضع ولم يخرج سوا له احرمه عمل كما في
 اسعار الغاصب وقال كلاهما حاشا ان لا يسمع عليه م دفع الاسعار الى اهل حرمه
 بالصف ودفع الالباب هي مواضع ما نصف والثاني معاملوا منها من الصغار والماليين م
 المواضع لا يصح الا معا لمده واي سى مبيع ثم الدر ان كان من العامل كان الخارج
 على ملكه ونص مستأجرا للارض من صاحب الارض بعض الخارج وانه حائز وان كان المدين
 صاحب الارض كان الخارج على ملكه فهو نص مستأجرا العامل بعض الخارج وانه حائز
 ثم قال ابو حنيفة على فماس من مولى بالخوا فان كان لاسيا كلمها من العامل من البذر والجر
 والقوت واللات العمل في وجايز ونص مستأجرا الارض من مرقا الارض نصف الخارج
 وكذلك لو كان الاسيا كلمها على رب الارض سوى العمل بخو ولان المبادعة سرك العمل والارض
 ومدبوع ولو كان الدر على العامل والبيع على رب الارض لم يخو لان الخارج يخرج على ملك
 العامل نص هو مستأجرا الارض والمقر بعض الخارج واسعار الارض بعض الخارج بخلافه

قال الله تعالى يرحمهم الله وعدواكم وفي بابها الاكل لعلي الله الجهاد الدليل
عليه وهو ان النول يولد منه الفروع حوام كذلك يولد منكم اكل الربودا
لستكمناه وجميع ما في البحر الا ايسر فقال بالكر محل اكله الا الحرة وقال الشافعي محل
كله دلتا نوله عليه السلام وجميع ما في البحر الحيات هذه الاشياء من الحيات مما هي التي عليهم
عمر وادخلت في الصلح وكم الاكل والشرب ما به الذهب والفضة لقوله عليه السلام
في الذي شرب من ذلك اما حرم في بطيه باو حرمه وكذلك الاكل بالفضة الذهب والفضة
ولم يكره ان ياكل الذهب والفضة ولو كان الاكل مخصصا او مخصصا او الكراسي مخصصا
فشرب ولم يضع في موضع الذهب والفضة او حلي على الكراسي لم يكره على موضع
الذهب والفضة الا ما به وكم ابو يوسف ذلك ايضا وكذلك الاختلاف اذا
جعل ذلك في السقف او في المسجد او جعل من ذلك حلقة المياه او جعل المصحف مدها
او مخصصا او اخرج او الركاب او البصر او اللحم فبعد ان يوسون بكم وعند ما لا
به فاما التوبة الذي لا يخلص بالادارة فلا يابس بالاجماع لهما ان العسل لا يباح
ولا غير له كعلم العامة الحية المكفوفة بالخمر لا يوسون ان لا يستنجوا صابرا
مسحوا لكل والحكم بالعصه حلال يكون طيب اللبس كمود حائل الكسب ابر
الاحمر وهو طام الذهب وسوار الذهب وكذلك طيب من الخمر نحو الكفة والعلم صا
حلال لا يكون كمود حائل الكسب فان يابس اهل الحنة الحرة حرم من لستكمناه فلا شيء عليه لانه
من المسائل فلا يوسون الا ما كان كالتابير والفرع وجعل ارسلا حلالا بحسب ما

فان ما قاله فاسري لما وقال اسرته من يهودي او نصري او يسمي وسواكله ان
قول القاسم والموسمي ممول في المعاملات لحاحه الناس اليه **باب**
الذهب في النسيئة ليس الحرة من يهودي او نصري او يسمي وسواكله ان
من ان الكرا على حرام الحرة ولا يابس وسوره واليوم عليه محمد كرم ذلك قوله في كون
مثل نوني محمد وكم القدر في محصوره وعلى هذا الخلاف سنت الحرة على النوا
لها ان الذي عليه احد الحرس باحدى يديه والذهب بالاحري والى ما جاء فان
على دكر ابي حل لا يابس من عر السق عليه اليك انه مما هي عن لیس الحرة الا ان يصح
او اصح من ادلائله اصابع لقوله عليه السلام انما ليس من احلاق له في الاحرام
وما دوى ان النبي عليه السلام انه اسر حرة حرمها له الكلد وود حمة كان
ذلك مثل الهبي والى حمة ما دوى عن عمارين رضي الله عنهما انه كان على ساليه
مرقه حرمه وعن السال نه حصو ولله وحلي على مرقة حرمه في ما طير ولا بلبل
الحرة حلال وهو العلم لكون كمود حائل ذلك طيب اللبس وهو الموسر كحل الا
وكم الدمار والسعاب للرجال بالاجماع لانه ليس كامل وذلك بكم الكسب من الحرس
للرجال ولا بكم لیس ما سده حرمه تحت عر له في الحرب لان العلم لا حرام
صعن وهو اللحية فانه وصا نوابه ولو كان تحت حرمه وسده عر بكم في عر الحرس
ولا بكم في الحرف بالاجماع وان كان حرمه كرم لیس في الحرف ايضا عند اني حرم
ان صرهم دفع المصم اندوت بالملوط فلا ضربهم الحاض ولا يحكم الا بالفضة
لما دوى عن يعاذن سرقا احد حاتم ذهب فدخل على رسول الله

عنه السلام فقال ما لك احمرت حلل هل الخه مل ان يدخلها فومست واحمرت حاتم من جديد
مدحت عليه فقال ما لك احمرت حلل اهل النار فاحمرت حاتم من صغر مدحت عليه فقال ما لي احمر
مع الاصنام فقلت كف اصنع فقال احمر من لوقه ولامره على صمغ قال لعظم محمد
على ان اللحم بالحمل الذي حال له يشب بكم ولا ناس بسماء الذهب يحل في حمار الفص لا تكثر فصار
سواء هذا على ان الفص لو كان من الحجر لا يكثر ويكثر الخلة لانها هي المعصية ثم اللحم انما يكون
سنة اذا احاج الى ذلك ان كان ماصا او يسلطانا اما عن حماره فالله افضل وادعهم سعيان يحل
الفص الى باطن الكف بخلاف السواك فانه يحل في الفص الى الكف فاحمض الى اليمين ولا
سد من سار بالذهب ولا ناس بالفضة وال محمد لا ناس بالذهب ايضا ومن اني يوسور واما ان
لحدس عمر حمارا سجد الكفاي وخرج الفوم الكلاب واحدا فقام من فضة فاسر فامر النبي عليه السلام
ان يحدا فقام من ذهب ولا في حماره ان الحماره يدرج بالفضة واما حماره عرقه ما اندفع الحمار
فانه امن ويكثر الخرقه التي يحل في كسبه في العرق الا اذا كان سارا فله وكذا الخرقه التي
محمط بها وكذا الذي كسبه الوضوء والما قبل ذلك كمالا ومن فعل ذلك فاحمض لا يكثر ولا يابس
يربط الرجل في اقصاه حماره الحماره لذكر الحماره لان النبي عليه السلام امر بعض الصحابة بذلك
وسمي ذلك الحماره البراءة قال قالهم لا سمعك اليوم ان همت بهم كره ما نوصي ونعادي البراءة
الدعاء في الوطي اكل استري حماره فانه لا يلبس به
ولا يلبسها ولا يطر الى فرجها حتى يسد لا يحضه لان الوطي حرام بمجرم الدواعي وصاحب
كالجيبية قال النبي عليه السلام الا لا يوطي الحماري حتى يصنع حملين ولا الحماري حتى يسر حماره

والداعي يوصي الى الوطي والوطي حرام لان عيسى علي من البائع مدعي البائع الولد مدعي الوطي
الولد الفم لا سعادت بينهما اذا استنهما من الرجل او المرأة او من الفم لان الحكم يدبر على اليد
مدعي الحكم وكذلك المطامير المحرم بحرم عليهما الدواعي بخلاف الصائم والحائض حرام
الدواعي لا يكثر جودها ولو حرم الدواعي يقع الزوج في الحرم اما حماره فالحماره حرام
ما لا يكثر اما المسد ولا يوصي فيه عن اصحابنا جميع ولين سلم فلان لا يوطيها الحماره لانها
ولها العن وعن كحول ان اطلق الدواعي في الكل ولا ناس بان مطر المحرم الى مواضع الرمي والى حرم
جميع منه طاهرها وما طهرها لقوله تعالى ولا تدن من ريسهم الا له والماء منه مواضع الرمي وعلى الراس
والعين والاذن والصدر والعصه والكف والرجل والساق والقدم لانها هي الحماره
وهم وفي صمغ طهره عن الخطر حرج وكذلك الحماره سمويه لهذه المواضع لا يابس ولا يحل
النظر الى الفم والسطح والعبد لانه ليس مواضع الرمي ولا حرج فيه ولا يابس ولا يوصي النظر
لغيره من المواضع الرمي الطامير وحى الحمار والحمار فاما سهره لا يحل في الوجوه فكلها ولو
امراد ان يسري حماره لا ناس بان سريها وصدرها ودلا عما وسطوا في ذلك لا يما في حق
الاخصس حماره دافع من الحماره لما دوي ان عمر رضي الله عنه مر بحماره ساع في السوق فضرب
على صدرها واما اسر وصافا فاما حماره عن محمد انه كره للساق بهذا الشايبها ولم يما
الوحشه به ما ساه حماره يحصل العلم بسرها فان لم يرد الشايبها حماره الى ما ذكرنا من شها
ولا يجوز سهره والمس لا يحل حل حال لانه اسماع بها من عرضها ورجل له اسنان احسان صليها
سهره لانه ان يطامها او يقيلمها او يسمها سهره حتى يحرق احداهما من ملكه يبيع الا انه

يحتاج عدم لان نفسهما سمي به من ماله ولو وطهما كان الحكم ما ذكرنا فذكرى هذا الام
 اذا كانت تعني فلفت لمعنى في ايراد واحد لانه لايجزى البطلان في ظاهرها وبطنها وبكبره ان يعمل
 الرجل في الرجل اذ يده او عاقبة لورثه الهامى عن النبي عليه السلام انه سئل اعلى بعضا بعضا
 قال لا من اصابع بعضا بعضا قال نعم وقال اذا اصابع مومنان ما روت خطاياهما وذكر الخطا
 وي عن ابن عمر انه لا يابى بالنفس والمعاد لان حقهما في ما قدم من الحسنات وسئل الله
 عليه السلام وسئل من عمنه ولهما ما روي عن النبي عليه السلام انه يامى عن المكافاة وعلى المعاد عن
 المكافاة وعلى النفس يحكى عن ابن عمر انه لما سئل عما يكره اذا كان مجزعا اما اذا كان مسموما
 لاناس بالعاقبة فلهذا المصاحفة به روي الحديث وما بعد الجهاان وهو نفسا يدعى من لوجه
 فلا كركبه بالاجماع وكذلك ما فعلون من عمل لم يرض به روي العظماء حرام وان الفاعل وال
 صبي ام لا انه قد عني بعد الويل **باب**
 لا يابى مع السوء مع تعامل الناس لا سقاء به في المرح وطابع وبكره مع العديه والاستغفار
 به لانه هو من الاديبي ليدنا بحب احنا وهى الباب كسجيم وفي حديث ابن عمر كان اذا دفع
 الارض من ارضه شربط على صاحبها لا نعها ولا يدخلها فكبا وما روي عن ابن عمر روى الله
 ان كان مع ارضه سعيه وهو مكل صومك من محمول المحلوط بالرب اذا كان مخلوطا
 بالرب يكون الرب على البا عليه لا يابى الاستواء به لانه صابر محبة الرب وصابر فالله هو
 في حاسته والذين عالب محو الاستواء به على لا فلك وجوده كذا روي عن ابن عمر روي عنهما
 على البيع والمصري تعلم ايها العبد وتقول فكنى صاحبها ببيعها وسم ان ساعها وبطالها لان

حرام الواحد مقبول في التعاملات لحاد النابى حراما كان وعبداء عدا كان او فاسقا
 مسلما كان او كافرا وجلب باع ميلا كان او كافرا وجلب باع نجرا او اذ به ان يعصى دينه فان
 علم صاحب الدين بذلك لم يسه ان يعرضه لان من الجور ليس بملك في حق المسلم بخلاف
 ما اذا كان البائع فبيلا ما لانه ملكه منه وجه سوء والا حكا واللفظ اذا كان يهربا همل
 المسلم فهو مكره وان لم يصير مكره فليس مكرهه واما على ايدى المحكى ملون والمات دون
 وقال على ايدى من حكموت او من نوما فاسى من الله تعالى موكى منه والمحكى ان يترك
 طعاما حل الي المصرونه من العوط وان اسيرى من راسن المصير فهو محرم عند محمد لان
 سوء المصرونه من المصير يكون وصار كالواسيرى في المصير قال ابو حنيفة اذا اشتري
 من راسن المصير يكون محرم ويكون حائبا فلا يكره كما اذا اسيرى من مبيد حل الى مبيع
 ثم عدا في موكى من حكايا الملهه في كل ما مضى الناس وهذا كان يوما او عدم وعند محمد
 محصر يوفى الناس واليهاء نحو الحسبة والشعير الف الف الدين لو اجد الطعام من ارضه
 او حد من مبيع اخر فليس محرم لكن الافضل ان يبيع ما يفصل عن حاجته او اسد حاحة الناس الله
 ثم المحكم بالامساع عن البيع ملك المله او كره لكن لا يضر عالم مغل المله وقدر الجول
 المله بالسهمان ما دونه دليل وما قوت كسر السور وعصم قدر امار من نوما ولا يكون
 له ما ان سفل لعله عليه السلام ان الله هو المسعر العاصى لاسط الا اذا عودت الي
 الطعام عن الفم بعد ما فاحتا ولا يابى بمسورة اهل الرواي الصبر وادرج هذا
 الاجر الى الامام امر المحكم ببيع ما فضل عن حوزة وقوت عيال على وجه السعة فان رفع اليه
 اخرى فهو مصر على عاقبة وعطه وهذا فاذا رجع اليه في المزم التالة حسة عن رعي

ما يرى في لوباع الطعام بعد ان يبرهن معلوم مقدرا بعد الحس العبد البيع صحيح
 كسع المكرم انه يحس حتى لو باع سائمن عانا والماعلى ما عدى لربا مام ليس لربا مام ان
 سعة لانه العجر على الجور لان يكون على موم باعائهم واما السلي له نصيبا من اجد مما مال
 القصة ابو اللث وحمه انه هو ان بيع الطعام من لمصير اهل البادية بمن قال في هذا
 حاد اهل المصير هذا مكره لقوله عليه السلام لا بيع الحاض بل لما دى النان ان سعة
 في الطعام وسمي الطعام ثم بيع من اهل المصير بمن قال لانه حق اهل المصير ليس له
 ابطال حوم وهذا اذا كان السلي اذ ان كان نصيبا هل البلد ان كان نصيبا ليس مكره اذ لم
 ليس على هو لا النجار نصيبا الطعام اما اذا السلي علمه مستقولا في الطعام في البلد
 كذا في يكون الكرم من ذلك يكون مكره هاجي لوجهين وكذا في سائمت مكره بالاجماع
 واما في ارضها لا يكون مكره في حبيب لادوي عن النبي عليه السلام انه يبي من مع وبيع مكره ويكر
 الحس من ربا د عن ابي حنيفة من قوله ما عدى مكره ما عدى وهذا في ان الارض عكر ملك عدا في
 حصة وعدها مملوك **باب في بيع ما في الارض**
 حاد في بيع وقال **في بيع ما في الارض** وسعد الله ما لان حاد في بيع ما في الارض
 المعاملات وروى في حاد **باب في بيع ما في الارض** في بيع ما في الارض
 فاحدها وسمي ما وجل دي الى الله فحاض فوجد ثم عدا ولجا وان كان للعب في منزل اخر فلا يابس
 ان يعقد ما في الارض من الاول ثم عدا واللعب بوجه فلا يجوز ترك السنة لاجل البدعة
 كالصلاة على الجاهزة اقامتها وان حضر ما يباح وان كان للعب في الفناء على المايده فلا يعقد
 لقوله علي فلا يعقد بعد الذكر في مع القوم الطالمين هذا اذا كان جليل الذكر لها اذا كان مفترقا
 فليخرج انما

يقدم على التماسي في الوجهين لانه يشين الدين ويفتح بابا لمعصية على المسلم قال ابو
 حنيفة انما يتبع هذا مكره وكان ذلك قبل ان يصير معتد في هذا اذا حضنت علم وان علم
 قبل ان يحضر فلا يحضر قال محمد للعب الفناء وليد على ان الترخيم لا يختص بالما ميسر ان
 الضرب بالقضيب والتخني مكره حرام لهما والله هو كذا حرام لقوله عليه السلام كل لعين ادم حرام
 الا الثلث ملاهية الرجل مع اهله وتاديه لغريبه ومناضلة بقوسه ولا يابس بعبادة اليهودي
 والنصراني لادوي عن النبي عليه السلام عا د هو و ما مريض يحولهم فقال لا اله الا الله
 محمد رسول الله فنظرا لفتي المرفي في جوابه فقال له ابو حنيفة فاجاب محمد بن ابي
 الا الله وان محمد رسول الله فقال عليه السلام الحمد لله الذي اتقذني نفسه من النار
 بوجهه وكم ان يقول الرجل في عجايبه اللهم اني اسالك بمقول لعنا من عسر كل لانه
 بوجهه بولق عرس العرش وروى عن ابي حنيفة لا يابس لانه وروى عن رسول الله عليه السلام
 هذا في عجايبه اما اذا مال بمعدل العرس عرس كل فانه يكره بالاجماع لانه وصف الله كواي
 لتعبد على العرس هذا قول لعنه المحسن لعنه الله وكم الصلاة على الجاهزة في المسجد
 عدا لقوله عليه السلام من صلى على جنازة في المسجد فلا مثله والمعنى من حمد من احبها
 ان المسجد على للصلاة المسموعة والمان لانه يحمل لول المسجد على هذا المكنة لكان
 الجاهزة خارج المسجد وام مع الامام صف حاد المسجد وما في العوم في المسجد فلا يكره على
 قول بعض المشايخ ومن عدا الكراهة ان المسجد اعد للصلاة المسموعة فنقول انه يكره في
 المسجد كذا حاد وقال اثنافون يكره لان النبي عليه السلام صلى على سمل من الى لصافي المسجد

صلى على عمر رضي الله عنه في المسجد وهو مدحها فاستدعى مدعيها من ذهاب كذا الصحابة منهم
اللعبة النجد والظفر والاربع عشر وهو لعبة اليهود لما روي عن علي رضي الله عنه
انه مر بعموم يلعبون بالنظر في معال فاحذره التماثيل التي انتم لها فالكفون وقال النبي
عليه السلام ما امان الدرد ولا الدرد مني ولا سب الصدوق كرامة تعلق عن اهل البيت
وقال الشافعي لا يابس لك ظفر حاصه لان فيه تذكير الخاطبة هل يحرم الدم عليهم قال
ابو يوسف ومحمد لا يجوز محض اللحم فان علمنا رضي الله عنه لمسلم عليهم وقال ابو حنيفة رحمه الله
لا يابس بالدم عليهم لصحة حواجر الدم شاعرا لهم عند ذلك في تلك الاشياء هذا اذا لم يصاد
فان قام بكون جوارها بالاجماع وبسقط عوائدها لم يقام ولا سقط عند الله لا يصاد
فيه ولا يابس بان يدخل اهل الزمة المسجد للحرام لان قد نفي بغيره حلوا مسجد الحرام
وكانوا كعابره ولم يسمعهم النبي عليه السلام عن ذلك ولا ما احسنه على ان لا يابس في سائر
في سائر الجاهل وكذلك هذا وقال الشافعي يعمون عن ذلك لقوله تعالى انما المشركون
نجس فلا يعزوا المسجد الحرام وان يقول الملامد من الدحول للحج ويجوز قبول هدية العبد
المأذون اذا كانت سيرة وكبرى احبارة دعوت واسماه دابة وعانه سبحانه
فان الصحابة اجابوا دعوى الى عبد مولاى الى اسد وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم هدمه
سلمان وكان يومئذ عبد ادلان الناحية يحاج الى ذلك فيلا مساب السح والحاسه
معه ولولا الشافعي عن التخليه معه فالادن بالعمارة يكون ادناه دراهم ولا يجوز
كسره هدمه بالدم واليهان فان ذلك عاده العظام ولا يطلب من العوام حجبها

من يوم لنام يدخل في به لفظ يحوله ان بعض ما ذهب للفظ ومصدق عليه لا يبع
بعض كذلك يبع بعض الصغار لم يبقه منقلا من واجبه وعنه سوا كان للصغار او لم يكن ولا
لهو لان الواحد والآخر لنام ان يواجر اسمها لان لها اسمها دون هو لا يكره ان
يحمل الرجل المراه في عين عده وهو طوي جديده ان يحرك راسه لا يبعه اهل
البار احمه الحاسه ولا يابس ان حله او يبعه او كان كان اناه يحرم عن الضرب
روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما انه كل عده وجل حمل نحو الذي ولد له جربطه فقال
ابو يوسف ومحمد بكره لانه اعانه على المعصية ولا في حقيقه ان المعصية يحصل بالاحسان والعبد فلا
يصاد اليه كعصا لعتد والماء من قوله عليه السلام لعن الله في الحرس على العبد
السرب لا يابس بالدم في المحصية للموجاه والنبي ولا يبيع الجرام كالحج ويحرم كالحج
المحرام باطل ولا يابس ليرقى القاضي من سائر الابلين لانه يعمل للمسلمين فيكون فحاشه
من ماله فان انا بكم كان ما حذر كل قوم وبرهما وملكى درهم وعمل بها كان ما حذر كانه على
عمر سرحا كل شهر ما به درهم واعطاه على رضي الله عنه بعد كل شهر خمس ما به درهم وان كان
يظن الاسحار فهو حرام لان الاسحار على الطاعة لا يجوز هذا اذا كان مال المسلم
جمع كمن اما اذا كان ظاهرا لا يجوز له ان يحال وان كان القاضي عسا عسا عسا الى ذلك جازله
الاحد والرك اوصل وقال بعضهم الاخذ افضل بطول من يحيي نودهم واما نوطي ذلك في
دما وادق السنة اول السنة وهو كان من سائر الجراح كان يوحى في اول السنة لاني
وملأ واحد في اخر السنة ولهذا فلما ان ما يوحى من الجراح حواجر السنة الحاصه عليه السوي ولا يابس

بباف الامه ولم الولد المكاسه من غير محرم لان المكاسه من هؤلاء في حق التطهر
والسرموله الرجل من ذات رحم محرم والله اعلم
كتاب العتيق بجل قال ملك مملوك

املكه فهو حر بعد موته او قال كل مملوك لي حر بعد موته له مملوك فاسري احرم عا كان
في ملكه صاهر مدبرا لا يجوز سواه وما اسماه لم يصح ذلك مدبرا لكن يعلو عنه مملوك
حتى جازيه وعتقان من الكلب ودوي على اي يملن وهو قول عيسى بن ابيان انه
معتق الذي اسراه لان قوله كل مملوك لي او املكه ينادي الحال كما لو قال كل مملوك
املكه فهو حر بعد موته لا ينادي ما يملكه في الميت بعد موته طامبا لودايه وهو ان ينادي
الايجاب الى الموت وصبيه والوصيه كما ينادي الحال ينادي ما يملكه قبل الموت
الا يري انه لو قال يملن على العبدان وصيه ولسله قال يملكه مالا ومات فله الموصي له
ذلك بخلاف ما ذكر في المسئلة الاولى

كتاب الاشربة الخمر حرام

فليس بها وكبرها لقوله تعالى خمر من عمل الشيطان والشرانه باليهيب عباد الله
الاصنام ولقوله تعالى تصدكم عن كبرائه وعن الصلوة ويقولون فمهل انهم مسنون
اي استخوانا من اسمحل فليس له او كبره كقولنا انكنا الصلوة لما يلهو خمره عا نون
حله ولو ايجاب النوب النوب من عدم ابد بهم يمنع جواز الصلوة وحك الخمر سرف
ظهوره وحرمة غير مملوك باليهيب لقوله عليه السلام حرمت الخمر لعمامة واليهيب من كل
شراج

ولا تصفن مملوه ولا يجوز الدواوي به والخمر هي التي منها العتق اذا على واسد ودرقا
لريد اما مادام فارصا محل سوبه باللائق ولم يكن حوا ولو طبع اذ في طمحه وهو الطلا
والبادق والمصف وما كان الداهب بالطبع اقل من اللبس فهو مكروه بوجه حرام
باللائق الا على قول مالك واما ذكر محمد رحمه الله بلوط الكلب هو في المصنف لان
حرمة ما لم يولد موطوع به بل من حرم الحرج حتى لا يكثر سحله ولا يحد صا به ما لم يبيها
و يجوز سواه وبعين مملوه عدا في حبيبه وما حان في السع والعتقان ولو اصاب
العرب النوب من دبرا لدرهم منه و اسان والصحح يمنع حوا الصلوة احصا طاما
المثلث وهو ما ذهب اليه وهو يملكه في صا به الما حوا و اسد و درقا بالريد كل
سبه للسلابي اسمع الطعام عدا في حبيبه اي يوسن وقال محمد الثاني لا يحل
سويه ولو سكر منه محذرا لاجماع وطلاق اليكبان منه واقف وعصاه وسوه انما يرم
حاشا لو سوب للموصي فليس له او كبره والوقوف لذلك في المبيح حرام بالاجماع الخمر اذا
حلط بالمان كان الما امل او كانا سوا احد ساره يعطى منه وان كان الما غالبا فلا
يحد عالم اسكر لان فله لا يدعوا الى كبره وكذلك سرب الدر دوي ما لم يبيها
فكنا ولا يجوز الامسا ط به لانه حرام الخمر اذا اخص لكن بعض الما يرم فيها ما لم هو
حرم عدا في حبيبه وعدم محاذل والما بالعصم يطعم فان كان الما دهر لا يطعم
يطعم حتى يذهب الما فله في يطعم العصا حتى يذهب لساها وان كان يرم الما في الصبي
بالطبع يطعم حتى يذهب لساها لانه على اسد فمن حلال عدا في حبيبه اي يوسن وعند محمد

هو جرم كان اصله من السكر كونه قديما حراما وروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عائشة رضي الله عنها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدم المسك بطلانها
 قال كل سوبه حتى لا يلزمه بصله كسر من الصجابه فانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 انما سب ما به سب ما به من حرم وطه حرمه وعلمه بصله عليه صلى الله عليه وسلم قال اذ انكم
 من هذه الاسوبه فاكثروا من الاما والما وطه حرمه لصدته بديك ان كان مسلما
 وعن عمرو بن عبد الله انه كان سرب المسك اهل الناس بالحاده فانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اني سب سب من الشام طه حرمه وذهب فلما به وذهب حرامه وروى حمزة بن عمار
 عن من فلك فله سوا في اسرهم وكان ذلك بحصر من الصجابه ولم يكن عليه احد
 محل الاجتماع وكذا روى ان فلانا اصاف ثوبا فباعه المسك فحرمه حرمه وقال ابو هريرة
 السعدي عن محمد بن عمار علي اما احدك لسكرته لذي كان من ذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب
 فنهبا وذهب عبد الله بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ذهب السن انما يحرم سدا الح
 ان في حرمه من ثمار البهار والراياك من نعمهم من كرايطه ذهب السن اما
 السكر وهو الذي من الرطب حرام عندنا وقال سويك بن عبد الله قال لقولته نخل
 يحلون منه سكر اولنا حدس من سعور وصي الله الله ان سرك من الله وكي بالكي
 فقال ان الله تعالى لم يجعل سواكم فمما حرم عليكم وقال عليه السلام الحرام هو ما من السكر
 واسا الى الكرم والنخل وادبه الحرمه ونفع الربك كذا وسد الله اذا سكر
 وصلى لم يطعم وهو جرم عندنا اما نقول بخلاف سلمان فانه يقول ان السكر حرام لقوله عليه السلام

السكر من كل سراج اما حدثت من عمر انه سبيل عن نفع الربك فقال صلى الله عليه وسلم لا
 حرم من سكر بالاجماع واذ اطعم النعج والبدن اذ في طهره عمدا واسد فلا بأس
 الفلانة الا على قول محمد بن حنبل من رواد قال سواي من عمر سوبه ما كنت اهدكي الى من سوب
 اليمن العود احرمه بذلك فقال من رواد على نحوه وروى مراده المطهر لان في النبي صلى الله عليه وسلم
 فهو احرمها قال وما يروي هذه الامور من سكر الحنطة والشعير والرجل الذين اهل الحلال
 في قول ابي حنيفة اني يوسف وابله وكثر ولا احد في سكرهم وهو عمده لمن الرماك وروى عن
 محمد بن بكره سكرها اذا كان سكر كرها وكان ابو يوسف اولا يقول في هذه الاشربة اذا كان حال
 لا سكر محض عشر ايام وسو يكون مكرها ثم يرجع الى قول ابي حنيفة يعني حلال وكان ابو يوسف يقول
 في السكر ونفع الربك لئلا ادعوا واستند وهو في اذا كان حال محض الى غير ايام
 كل سوبه ثم يرجع الى قوله ما يعني حرام علام احد اوبه محسوس لئلا يفتي في غير كذا في لا من الكا
 حرم من المحسوس والولد يبيع حلالا ومن دينه **الصيد**
 سب ارسا كذا الى صيد وسمي فحرم محسوس فاحرم هذا الصيد اكل لا طعم الكا حرام عن سب ارسا
 السلم وهو عمده الصريح وعقيب حرم المحسوس هو عملة الدلالة ولا بعد الدلالة عند وجود
 الصريح حتى لو ارسا محسوس فحرمه سب ارسا لم يحل لما دكونا د لوم لوسل احد لكن احد الصيد
 بالحرمان كان الرما حراما لم يحل وان كان الرما حراما محسوسا لانه لم يوجد الصريح هنا ففتى
حاشا الوهن **الوهن** بالكلية والكفاية به صحيح لان من الله به تحت عبد الله بن جعفر
 وكان الدين عندنا في الحال والوهن بالدين ولا دين محال لان بعض الوهن بعض ايشينا واپينا الدين

قبل الدين لا يصح ما الكمال بد من سحر طار لا مركب انه اذا قال اعادة لك على فالت
م هو على بصح وكل شيء رهن وليس رهن حي بعض لقوله تعالى فزحان فقبوه منه لان
حكم الرهن هو الحسن ذلك كون بعد الفسخ اجل رهن فصار قسمة عشق بعشيقه ودرهم دين
فصار حرام ما رجا ساوي عشره وهي رهن بعشيقه لان رهنه رهنه حرام لا سطر الرهن
كما لا سطر السبع ولو رهن شاه فمهما عشره بد من عشره ثبات في المهر من دفع حلهما
فصار ساوي بد من مهر رهن بد من مهر وصار مسوفا سعة ودرهم لان غننا الرهن
سعره بالطلال ولا سطر فاذا عادت المالية بعد رهنهم والعقد في مكان وهناك
العقد بمكان الشاه المسع اذ مات قبل الفسخ فمرد حلهما حسب لا يعود السبع
شي لا الشاه لما مات اسعق السبع والمسعق لا يعود له وهو بد من الف درهم بمهما
الف ثبات في المهر من سوط الدين عند احواله فالشاه في ثبات في المهر من سوط الدين
في حق ملك الدين لان الطاهر بالرهان اما بد من حكمه الا انما لا بد من عليه لان هذا
اسفنا عشره من رهن بعض الدين من كل وجه واما مسعود بالرهان فاذا هلك صار مسوفا
دسه كالمهر الرهن من حرم ملك الدين لو سوي بالرهان في ملكه ولا سفا في حق ملك
الدين يكون رواد كذلك لو رهن لهما ليس بالرهان واهلك في الحابس بالرهان اليه مسوفا
بالرهان لمال من حيث المالية لا يكون اسفنا لان الرهن لهما لا يملك لانهما مسوفا في وجهه المالية
لان من جهة العين لان العين هلكت على ملك الرهن من ثبات كان الكفر عليه هو حرم
المالية هو حسن ليس بالرهان اسفنا لا وهذا عندنا وعند زفر بطل الية لان عبد يملك

الرهن نصا لم يره من مسد لا الدين لو رهن ولم يسد الى رهن لا لا بطل
فاذا ائتمن قامن غير مضمون بطل الية وفي قوله لم يره الرهن عن الدين كراي
عن ابن النبال سطر الية ايضا ولو رهن باليه فيه وهلك في يد رهن الية
ربوب الية مسوفا ولم يكن اسفنا لا باليه فيه عندنا لانها حاسا من حاليه
على ما ورد على قول زفر على قوله لم يره لان الرهن ليس الية الدين الية وعلية قوله لم يره
كان مسد لا علم يصح الاسفنا لعل الية بد من على الية كاي كان بطل رهن
عبد ساوي لقا مالف درهم كم اعطاه عند اخير وهذا مكان الاول فكان وهذا مالم
لهه على المهر رهن ولا نصا لاني لا بعدد له اول كان الاول انما صار رهن
بالفسخ فاذا ام الفسخ باقيا كان الرهن باقيا والاني لا يصدر هذا مكان له اول
والاول لاني لو اذ عند الحوصلة الف وهذا نصا الاول والاني وهذا كل رهن
بحس ما به الرابده في الرهن فمهما عند احواله الثاني لاما وكذا في الرابده في المسع
في كتاب المسع والرابده في الدين لا يصح بان قال الرهن او من حرم ما به اخباي
علوان كون العبد الذي رهن عندك يكون وهذا مالف وحمايه فمما لا يصح والعبد رهن
مالف في قول الزهير ومحمد قال ابو يوسف يصح هو فاسد بالرابده في اليمن في باب المسع
والهوق لهما مدر في كتاب المسع رهن رهن عند يادكي لعا مالف ثقات العبد
كم لمحمد وجله من الرهن فمما تغذا لو رهن وهلك بالدين لان الرهن ملكه
ماو اللصان من وقت الفسخ مفسد ان رهن ملكه فمما ان من المسع المهر من

ضمان الموعودين فصار مستوفيا فبالا برهان البرهان من موافقة ما به فانه ما كان الما به نحو ووجه
 ما به على البرهان من ان مع البرهان ما بالبرهان من فاعا كانه اخره وابعه فكونا لفصل ما بالبرهان
 البرهان من البرهان فلا يقطع من حيث فاعا من عند ما به خطا فمع مكانه امك البرهان من
 الدين عند ربحه فمعه ما به م عند محمد بن ابي هاشم ان ثا امك مجمع الدين ان ثا ركه على
 المراه من دينه لان العود حصل في ضمان المراه من كالمعصوب اذا العود ضمان القاصب عساي
 حسنة ابي موسى لا خيار له بل يجمع على الفكاك مجمع الدين لان العود المدفوع فاقام مقام الاول
 كانه هو ولو كان الاول قائما فمعه على الفكاك مجمع الدين كدري هي رجل من فله فمعه وانه عزم
 بعشره فمعه فان كان فمعه من وانه فمعه او الكرم من وانه يقطع مجمع الدين لان بالبرهان
 واما الدين واما وانه وان كانت فمعه اول من وانه ما به فمعه في حسيه عوط مجمع الدين
 من عند العود للدين من الدين عزم وعندهما فمعه المراه من فمعه ما به من خلاف حسيه فكون
 العود ملك المراه من بالضمان وباد الضمان مرها فاقام مقام الاول لا بالود جعلنا بوقوفنا
 بعد وانه بصر المراه من باسقاط حقه في الجوده ولو جعلنا بوقوفنا بعد فمعه ما به ودي
 الى المراه من العود من العود الى العود عن ضمان الدين الى ضمان الفقيه من خلاف حسيه ومار في
 الراداة العود اذ اباع الرهن وادى اليه المراه من ثم السجتي البرهان المسكن
 بالخيار ان ثا ضمن الرهن وان ثا ضمن العود فان ضمن الرهن فمعه العود وجميع امسا
 المراه من الدين اليه وان ضمن العود العود فكان العود بالخيار ان ثا وجميع ما ضمن على الرهن
 رانه وكله ووجه عليه ما الحق من العود وبعدها السع وجميع اقتضا المراه من دينه وان ثا ربح

على المراه من ما ادى اليه من المراه لانه طهران العود ملك الرهن الضمان والسع وقع له
 والدين له فكان له ان يوجه على المراه من بالدين بطل امسا به الدين بوجه المراه من بالدين

الحايات رجل شيخ فقيه مشيخه وجميع امسا به حسيه

مع ذلك فله على الاحصى من الدين لان فعل الحقه والايد حسن اذن من حسيه فمعه
 وكان سحبا واحدا وفعل فمعه من حسيه الام وفعل الاحصى مع حسيه من الرهن والضمان
 فكانا محمولين فصار كانه بلف بانه اسحاج من العود لعبد المراه لا العود والحمايات
 فكان على الاجنبي من الدين في ماله لان العاقل لا يعمل العود رجل ضرب رجلا فمعه فان
 اصابه الخدود فمعه وجب القصاص بالاجماع وان اصابه بغيره لم يجره عن ابي حنيفة لان
 في ظاهر المراه عنه يجب القصاص اعساوا للحدود في بابه الطحاوي لا يجب اعساوا للحدود
 وسحات المراه من وجود الحدود هكذا عند فمعه من كل حال وان ضربه بعود المراه
 البريه عند في حسيه وعندهما العواض لهما ان فله من كل وجه بغيره وراي حسيه له لوجه
 القصاص ولا يحل امان فله ما او جوا لوجه الى الاول لقوله م لا ودي الى السيف
 ولا ودي ان يحج حرا لانه سعدم الماله واذا اعدرا حاجب القصاص يحك البريه وجلد
 رجلا بسطه العصب بغير لوجود العمل من كل وجه رجل اعنى سورا والعقود اسانا او
 العاه في بار لا يستطيع الخروج منها فعليه القصاص ان البار يخرج وجميع كالبسيف جل عرق
 صيا او باقي العرقات يحك البريه عند في حسيه وعندهما القصاص في ماله العمل
 بالمثل وكذا في الحرق العظم والحك الكسر على هذا الخلاف واذا صر به سوط والي في الضرب

حتى مات لا يحب العصاب عند الحكمي ذكر في الكتاب في جود المبر عن الشافعي في القضا
 ولنا الشوط الى السادس لا الناقص والعدم العصب الى الفصل في الابتداء بطا
 الدليل والحدس وحوادث القضا من ان المسلم والمشتري العصبان
 في كل ما طرأ من عدم الدين والعقارة لانه قبل حطال رجل من عبد الله
 في مال في كل سنة وقال مالك في القضا لانا ان النبي عليه السلام قال لا تعادوا الدواب
 ولانه لو وجب القضا بحسب القول او الامم سوي عنه وادونه وليس له ان يعزل
 اباه بسب الخرافة بهذا الباب ادنى وادام بحسب العود بحسب الدرة في حاله لانه عدم العاقل
 لا يعمل العبد محتوه مثل انه فلا ان يعصى من القائل ان القضا لا تشفي العبد
 وذلك يرجع الى عيبه والهاب ولانه على نفسه انه ان يصلح لانه يقع للمعتوه وليس ان
 يعفو كذلك ان يطعن في المعتوه عند فلا ان يعصى ان يصلح لما ورد للوصي ان يصلح الامر
 له ان يعصى او يعولان لا دلالة له على العيب منفعو القضا من اجبه الى النفس منفعو الصلح
 واجبه الى مال له دابة على المال ذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا ملك الصلح ايضا
 فيه وراسان اما القاضي بالصلح ان يصلح ادب وحل قبل له ادليا صغار وكبار
 فلذلك بان يصلحوا القائل في قول من خيولان لاية اسفا القضا من معوي في كل ما
 لعل في احد كذا كولاية الامحاج والاسلم ان سوفوا حتى يورث الصغار فلما
 على الكس من اجدهما عاتل من الحاضر يستوفى بالاجماع **باب الشهادة**
 اجل قتلوا له امانا **باب ما اذا قام الجاني عليه على ان لا يرد**

وعند ان حنيه يحتاج لهما ان القضا بحسب القول او الامم يسفل الى الواجب منقصة الحاضر حصان
 القاض فيما يدعي للموثر ان لا يورث ان للمراه نصيبا من القضا من راس لها الا يطبق الوفاء
 وصاحب كالحط والدين امام الحاضر والدين عنه على العمل حط او على الدين الميت على ان يمد
 الغاي لم يمح الى عادته اليه فذكر هنا ولا في حنيه ان في القضا من سبب من الوفاء لاسان
 مع الدين يسفلون القضا من دون الميت لانه لا يصح من دونه ولا يسفل صباياه ومن
 الوجه لا يفسد الحاضر حصان الغاي والقضا من راس مع الشبهة ولا كذلك الحط والدين
 مرانه مال الميت يسفل به مدت له يسفل الى الواجب بجل قتل له لانا اجدهما عاتل فاما القائل
 من على الحاضر ان الغاي يدعي يعمل ويسفل القضا من ادعي على الحاضر حط وهو
 حقه عن العمل الى نصيب الوفاء ولا يملك اسات ذلك الا باساق من على الغاي هو العفو
 بسب الحاضر حصان الغاي وكذلك عند من يجلس قبل اجدهما عاتل او اشهد الشهود
 على رجل انه ضوب فلا ما وحرجه فلم يملك صاحب من حتى مات فعد العود لاسم من خذ
 يعمل عند الوافل الشاهدين في البلد ان ادنى الامام او اختلفا في لاله لم يعمل سها
 فاما ان العمل لا يملك من انه محلف باحلاف الاله على سها عند يعمل عرا سمدية الاجر
 الاجر وكذلك اذا سمدوا حدهما انه فله بعضا وقال العبد ادري ما يسي فله من المطلق
 يحمل في حوها واجكامها محلف ولو سمدوا جميعا بالعمل المطلق وقالوا لا ادري ما يسي فله
 القاسر لا يعمل لما قلنا في لا يمحسان بعضي بالدية ان شهودا يعفوا على المطلق والى
 موجه الدية بخلاف الاول لان سمدوا حدهما يعمل سمدوا لهما خيرا المطلق والمطلق خلاف

المصدر جازان الوكل واجراءه من اياه عباد وقال الوكي سلمها له جميعا فله ان يسلمها لان كل واحد اقرب كل
 الفصل وان صدق كل واحد في بعض العمل وكونه في البعض المذكور في بعض ما امر به لا يطل
 له اقبالا ولا شتما لان ان سل اياه عمدا وشتما حان اقبالا فله عباد وقال الوكي سلمها
 جميعا لا يعصي شي من ذلك لانه كذب كل طرف في بعض ما سمعوا به وذلك سطل الشهادة وجعل
 سل عمدا وله اوليا فسميها سان على الثالث انه غنا وهو مذكور في بعض شهادتهما لانها دعما
 ان القصاص مدسطل وانما يصحها ما لا وقد اقبلها الثالث في ذلك وادعي بطردن في حق الثالث
 بالعضو هو مذكور حي لا صدقهما الثالث في العفو فلا شيء له وللتا هذين من تلك البرية اقبالا
 القائل وان كونهما الثالث فلا شيء لهما وللتا الثالث البطلان في العفو لانهما امر بسقوط
 القصاص وجعل اقرارهما عليهما وادعيا على البرية على الثالث والقائل مذكور فلم يستجب
 تلك البرية للتا وتصرف ذلك في الثالث من ان السات اقراره هاتهما وصار كمن امر شي لا يمكن
 وقال المظفر له لسي في ذلك لفلان يكون ذلك لو ان كذا هي **في اعتبار حال العبد**
وعل في سببها اليه فابديهم اصابه السهم فسل على البرية على جزاءه في حاله الذي في حق الفلان
 لانه انما يصح صامنا بفعله ووقت الرمي المحل كان معصوما الا انه لو كان متديلا وحرا وقت
 الرمي لم يسل وقت الاصابة لا شئ بالاجماع اعساو الحال الوكي كذا اذا رجم الى صردي وهو مسلم
 اريد اصابه اليهم الصردي بكل الاجماع دل ان المعتز حال الرمي وقال لا احب البرية في
 الوجهين جميعا لانها لهما بعدان وفي الرمي وقت الاصابة في حق الفلان لان الفعل
 انما يملك بالارادة لا يكون الاصابة وقت الاصابة المحل معصوم اما في حق حل البصير المقتدر

الرمي بالاجماع وفي حق الملك المعصوم لا اصابة بالاجماع وفي حق الفلان حلفوا وقال
 الوصف لعصمات البرية معط وما لا يصح في الرمي لا اصابة حتى لو اوردت العظماء
 حذرون الوصفين في حق الفلان وحل في سببها الى عباد فافقه مولاهم اصابه السهم فسل
 عليه بمقتضى الرمي وفي الرمي عباد في حقه واني فوسن اما عباد في حقه فظاهر لانه بعد وقت
 الرمي ولو فوسن بعد كذا الحالين وفي كل الحالين المحل معصوم معصوم لكن اعساو حاله الرمي
 بعضي وجوب العمد فاعساو حاله المحل فوجد البرية ماله العمد والحد ينعين لانه اول فوجع من
 الشك في البرية فلا يحل الكسر وقال محمد لا يحل العمد لان العمد يعطى السورة الامري
 قطع برعدا بيان حطام اعنف مولاهم مات العمد لا يحل الغنم وانما يجب ان يس العمد مع بيان
 حدث بالقطع الى ان عس كذا هي تحت صمان النقصان الذي حصل بالرمي الى ان عس يبي
 يوم مرميا اليه ويعبر مرمي اليه فصح ان بيان العاد وحل بعض عليه المحر فصله فلا شيء
 المرامي بالاجماع اما عباد في حقه لانه بعد حال الرمي وحاله الرمي كان هو مباح اليهم صما
 بعدان كل الحالين على ما هو محوي في سببها الى صردي لم يسل في اصابه السهم لم يحل ولو كان على
 الوكي حل لان المعصوم في المحل حال الرمي بالاجماع ولو رجمي خلال الى صردي لم يحرم اصابه الصردي عليه
 بالاجماع للمبرح **في الرجل يعطى** **في بيان ان حطام قتل**
 عمدا او مطلق به عمدا قتل حطام المحل الرمي واولم يحل موجد الامر من عس يجب القصاص
 في العبد الارش في المحل لان حكم العلين مختلف فلا يمكن ان يحل مذكور في الحكم وكذلك
 اذا كانا عمد من او كانا حطامين وحل الرمي ووجد موجد الامر من لانه لما حل الرمي لا يمكن ان يحل

كلما تعلين واحد في الحكم لا تقطع انما ردون بالبرك واما اذا لم يحلل البرك وكانا حيا
بحب دونه واجره وهي دونه العيس لان امكن سيم الاول بالنايه ليعا الوه محلا وجلا
في الحكم واد اكانا محلا معدما فصل ولا تقطع لان الفعل محبب معي هو القتل ولا تعد
الصوره اذا كان الفاعل واحدا وعدا في حيوان شاقطع في بل اعسارا للسعد ورجع
الصوره وان شاميل ولم تقطع اعسارا لاجلاده من حيث المعنى حكم صور برجل اسع
مشوطا فلهذا منه صور هو عشره احرى اذ غير مما في ذلك محب البده على صارب العشم ولا
سي بالسع من سوي المصوره لانه لما صابرا كان لم يكن وكذلك كل حرجه ابدل في طامير الوايه
وعن اني برين ان محب سم حكوم عدل وعن مجيد انه محب لحرمة الطلث عن الادونه قالوا هذا
اذا لم يخرج اخرج ولم ين له ابراما اذا ائني ابرك ارش الحرج قطع بدرجل معدا عن تقطع
سوي الى العيس مات معدا في حيوان محب البده عيدا كانا وحيا الا ان في العبد محب البده ماله
وفي الخطا محب البده على العاقل لان العفو كان من القطع اذ عن العبد والشراب طمرا
كان صلا كان العاقل ان محب العود في العبد لكن العفو واسمه ولم محب العاقل في وقت
وعندهما لا محب في العفو عن القطع عفو موجب وبالبراه ظهرا ان موجب العيس هناك كالمعا
عن الحمار او عن من القطع وما يحدث منه صم العفو عن الكل كذي هني هني في العمد مع العفو
من جمع المال ان موجب العبد القصاص انه ليس بالعلم سعلن به في الورد وفي الخطا يصح
ثلث مال وهذا لا سكل على قول من لم يعمل العاقل من العاقل دائما سكل على قول من يحل القتل
واحدا من العاقل قال بعضهم لا يصح العفو في حصه العاقل لانه روصيه للعاقل والصحيح ان يصح له
بصيح

انما يصح انهما لان من جمع في الوصيه من من يصح ومن لا يصح تصرف كل الوصيه من يصح له الوصيه
فمنصرف الوصيه لكل البديه الى العاقله وصح العفو في العاقله لانها صحتها في الامد اهل
للسانه وتسمى على هذه الميله ميله احرى وهو ان ابراه قطعت بدرجل فدرجها المقطوعه
على القطع وما يحدث منه فهو على الحايه فمما لودج على موجهه هو البده وانه وصلح مبرا عيايه
انما يصح بمقتل ابراه مملها لان الودج في حكم المرفق فان كان حرم من مملها مثل البده او الكبر
سوط كل البده عنهما وعن عاقلتهما ولا محب لهما على عاقلتهما ساي كانهم يحلون عنهما محاسنها
فكيف يحلون لهما سقط كل البده عن جمع مال الودج لان محبها لمثل بعض من جمع المال وان
كان البده اكثر من محبها لمثل معدم من السهل من البده سقط عن العاقله لما قلنا سطر في
الفصل على محبها لمثل ان كان يخرج من ثلث مال الودج سقط عن العاقله ايضا وان كان لا يخرج
سقط ثلث الفصل عن العاقله ودر من ثلث الفصل على برثه الودج فان لم يجمع على القطع
فصلهما الخوف كذلك في الخطا لان عددهما الراجح على القطع لودج على فاحد ومنه وفي العبد
سقط القصاص عن العاقل لانه سمن عفا الا ان سمية القصاص في النكاح لا يصح توجب لهما
المثل عند اني حسيه لاسرا الى النفس بطلت السمية فوجب لهما على الودج محبها لمثل ووجه
الودج البديه على عاقلتهما في الخطا ولا يصحوب القصاص في العمد البده ولحب علمها ولما علم
الودج محبها لمثل سفاصان وسلا دان الفصل رجل قطع لسان عيدا فانقص من القاطع
من ثم مات المعص له من القطع فصل القاطع لان البديه سمن ان الواجب كان قفاصا في النفس
والقطع لسوي بعض حقه انه ان سوي الباقي وعن اني برين انه ليس له ان يعمل لانه لما ابدى على
القطع فند اساه عن صمان النفس لو شربك واند اعما

في سحر الارش في الفصل الثاني وهو من عرش الالهة في حكمه عبد الله الماني ولم يذكر في كتابه
 لو كرر وصف سن فاسير ما في تحت حكمه على ايسر لا المجلد احد ان الله في كتابه بالمال
 واحد وكذلك السن فكان المحل واحد بخلاف البراءة بين العبد والملك واحد لبرئانه
 حبه وكما مملوك في موي حكمه على انه سطر لو كان عبدا لم يستحق من مملوك سب هذا العبد
 فان اسحق عسر مملوك تحت المرحمة لانه هكذا وجعل قطع ذكره مملوك ان يحول في مملوك
 من الحنف او من الاجل تحت القصاص لان عساو المساءه ممكن ان كان خطا تحت كمال الله
 مرانه قطع الاله عن سلامتها وان لم يحرك تحت حكمه على انه لم يعرف السلام فلا يصح
 بالقول كمال الله وصار كمال الله كمال المحصى والعين ودا لولا قطع لسان الصبي
 ان لم يكلم تحت كمال الله وان لم يكلم تحت حكمه على انه وسوى فيه العبد المحل لان عساو
 المساءه مملوك لو اذهب لغيره الصبي ان عرف سلامته تحت كمال الله في العبد الله الخطا
 وان لم يعرف تحت حكمه على انه كبر سراسان ومنه الكرم من الكاسر اذ الله الكرم
 القاطع تحت القصاص العبد لما لو اعترفا هذا السعادت وودي الى سدا القصاص ليس
 والبداهه ما بكتاب كمال الله تعالى يقول ايسر بالسن وجعل قطع كف انسان وعلة اصع حبه
 فعبد الله وان كان عليه صنعان فعبد المحس ولاسي في الكف عدا في حبه والاسطر
 الى ايشة الاصع والى حكمه على الكف انما كان الكرم تحت كمال الله في الاول في الكرم
 من الكف مع الاصع في احد فلا يجب لئلا لجد صمان على حبه ولا يحسن عساو
 احدهما واهدا والآخر فاصا لان كمال الله في حبه ان لا يصاح اصل في المقصود

الاجل
 العبد

فان المقصود هو ان يفسر انه محض بالاجماع الكف محل الاجماع فكان سوا ما عني شيئا
باب في حياه العبد المكاتب وجعل قال ابيد ان مملوكا او مملوكه
 فان جرم فعل العبد ولك يكون المولي محمدا واللعن ربه صابر محمدا بعد العلم بالحياه
 رجل قطع يده مدم اعترف المولي بمات من ذلك فان كان له ذنب عدا المولي فلا يحق القصاص
 من عساو المولي في حال اسدا العبد ليه مولاه وحال تمام القتل ليه ذنبه مملوك في
 عدا القصاص لانه لا تدري ان لا يمسى ان لم يكن له ذنب عدا المولي اصص من القاتل عدا في حبه
 داني لو كان من له القصاص معلوم وقال محمد لا يجب القصاص لان السبب فيه في حال
 اسدا العبد ليس ملك المولي وحال تمام العبد السبب لانه والقاصي لا يدرك
 ما يمسى صابر قاسسا المولي اذ لم يحكم القصاص من عدا في الوجه العالي
 وعدهم في الوجه الاول تحت امر من العبد المولي ما يقبض القطع الى عرس ويطل السلامه
 بالعتق فصار هذا والقطع خطا ليس وكذلك المكاتب اذ اصل عدا في قافان كان
 له ذنب اخر عدا المولي لا يحق القصاص بالاجماع لان الصحابه اختلفوا انه مات جرم او عدا
 فان عدا جرمه مولاه وان مات عدا مولاه مولاه وان لم يكن له ذنب عدا المولي
 فعلى لاصلاح وان قتل عدا عن عدا ما اصص من مولاه بالاجماع انه عدا مولاه اسدا
 مولاه ولذا ساع ولدها يدينها لان الدين واجب دمه ما يكون صوته لها صبي الى لوجها
 عدا ما اذا جت حياه خطا ودرت ولدا ودمع صبي وولدها لا يجب الدفع
 على المولي بل يمكن صوته لها مالا سبي الى لدها عدا لرجل رجم اجل ان مولاه اعترفه فعل

العدد ويا كذلك الرجل والاسي على العبد لان الرجل يدعي حكم حاشه على عامله وهم سكران ذكر
رجل قال لعدله احدكم اجر فقام اوقع الموي اوتى على احد هما على الساع ارسى العبد
ولو سلمها خطا محضه عند دونه حود العرق وهو ان بالسبح لم يحرجا عن محل الانسان
والسان اسامى وجه اطها ومن وجه لا لا لغت عينا لسان مستساذا
ولا يظهر في الحروف والابحار والعقل متهما لم سعا محلا للسان بالعقل مكر العبد
ما يمتد له الموت بعد سعيان احد صا فلحرا لم يمتد له وجه عند دونه حود عن صا
لرجل صا حاله انا عبد وقال ذلك الرجل لا بل صا له حرا العول قول العبد ان الكرم
الضمان على نفسه حرا سندا الفصل الى حاله معبوده ساي وجوب الضمان عليه امر عكس فقال المولى
قطعت يدي او احدثت مالي والآخره وقال المولى لا بل فعلت واثبت العول قول المولى عبد محمد
مرانه الكرم حود الضمان حرا سندا الى حاله ساي الضمان لا محاله فصار كالموي العبد
مان قال وطسك واثبت امي احدثت غلتك واثبت امي قال كرمه قال قوله
الموي بالاجماع كذا هي هي وعدا في حقيقه او يوسو القول قول بالان واحد العبد والضمان
وما اسدبه الموي الى حاله ساي الضمان لا محاله فان قطع يداه بعد اخذ مال سب الضمان في الجمله
بان كانت مدبوره او موهوبه فهو ان كسا ولم يكن مكره سب الضمان بخلاف الموي والعبد
مرانه لا يصح كذلك حاله كان مكره سب الضمان ولو كان مكره من ذلك قائما في يد الموي سبها
بالاجماع انه يدعي ملك ذلك عليها وما يكره عند قطع يد رجل عدا بدع بعضا او غير
فصا فاعتقه الموي عليه لم يوسو الى النقص ما لم سطل البدع والصلح لان المحقق
لما اعتقه مع علمه انه عسى يسري والعق لا يعمل السب كان مكره على السايه ولم

اعتقه حتى مات فوليها بالحداد ان شادهي وعلى ان شاديه الي مولاه ثم سله فضا صا لانه
لم يوجب الا انما على السايه الا انها ولا دلاله وبالبدع سطل البدع من الاجل فلم يصير مكره
فلعدله فلن يوجب عليه لانه مملوكه من وجه عند محجور موصا حرا ان يعمل بجله عمله
عهدا او خطا فعلى عامله الهى الربيه ولا يوجعون على موي العبد لان الامر من العبد قول
والعبد المحجور لا يواحد بالهول ولو كان المامور عبدا محجورا بواحد في العبد الفقير
وفي الخطا بدع او يوسو مرانه لو احدث ما فعله ولا يوجب الموي الى حاله لكن يوجب نعمه
موي على الامر بعد عتقه لان قوله معصية حقه دون مولاه حتى لو كان الامر صيا حرا
لا يوجب موي المامور على عامله الصي اذ لا يوجب له ما جلد وكذا لو كان له موصا حرا
والامور كذلك محك الربيه على عامله المامور لا يوجعون على عامله الصي اذ لا يوجب
عند ما ذون له عليه من فعل رجلا او خطا ثم اعتقه مولاه ولم يعلم بالحياه غايه من عتقه
لرب الدين ما يطل حقه في السبع وعنه لوي الحياه ما يطل حقه في البدع فانه كان بدع الي
ولي الحياه ثم ساع بالدين وما لا يحاق ارجل حقهما عبد مكره وحلن عبدا والعقل مقول
ولان يعنى حد دلي كل واحد منهما فان الموي يدفع الى الدين لم يعفوا نصف العبد كما
عشر لراف درهم لان العبد فان بدع الهم ارباعا ولو قد كان بعد منهم عسوس
انما لو كان خطا موجبا للامان فاذا اعلنت ان يعفوا المولى لطل النصف ولحق النصف
لغير العاوين وهو بدع النصف او عشر لراف درهم عبد قتل رجلا عبدا او خطا
الفصل العبد ولان يعنى احد ما اعطى نصيب لغيره مال فان احراز الموي البدع بدع الهم

وارغا عن الحياه فاسكن في الحياه الادبي كل القيمه قد وصل اليه الصفه
 في الصفه حتى في الحياه الثانيه نصف القيمه لا غلبه حتى ما كان محولا
 الحياه الادبي يرجع الموي على الغائب نصف القيمه يدفعها الى في الحياه الادبي كما
 لا حقه في يرجع فهو به على الغائب لانه استحق عليه سبب كان في ضمان الغائب
 له نصيبه كانه لم ياحد منها من الغائب وادرج نصف الغائب ما ساسم له ذلك لانه
 وصل الى الدنيا الحياه تمام حقه وهذا قول في حيوه في يوسف وما لم يجد من مرجع الموي
 على الغائب نصف القيمه اول مره سلم اليه ولا يدفعها الى في الحياه الادبي لان ما يرجع
 به على الغائب عرض ما دفع الى في الحياه لانه ولي لانه انما من نصف القيمه في الحياه
 له ولي الحياه كان في ضمان الغائب فلو دفع اليه ما يرجع به على الغائب بجميع العرض
 والمعرض في ذلك في الحياه لانه في هذا لا يكون الخواص لهما ما ذكرنا ان حو الادبي
 في كل العره ما وصل الى الموي من الغائب ذلك العبد يجب كما حوته ولن حتى يرد الموي
 حتى في يد الغائب ضمن الموي قيمه لولي الحاسبين لما ذكرنا في مرجع الموي على الغائب
 نصف القيمه يدفعها الى في الحياه الادبي بالاجماع والعرف لم يارجع به علي
 الغائب لم عرض ما ضمن لولي الحياه لانه قد دفع الى في الحياه الادبي لا يرد في الى
 كما ان الاستحقاق محقق المله الادبي لم لا يرجع به علي الغائب بالاجماع والعرف
 لهما ما يرجع به على الغائب عرض ما دفع الى في الحياه الثانيه فادرج به على الغائب
 ربع جميع ما ضمن سبب كان في ضمان الغائب وقد استحق عليه هذا النصيب ما ساسم
 في ضمانه فلم يصر كانه لم ياحد منها من الغائب فلا يرجع على الغائب من الغاي هذا هو الوقت

ولا يرجع به على الغائب
 من الاخر في صم

١٩
 لاني حقه ولولي يكون في عده الرجوع على الغائب ما ساسم في الرجوع ما ساسم في الحياه
 ثم وضع المله في العبد فعال لولي يد الغائب اولاً ثم في يد الموي يدفعه الى في
 الحاسبين لم يرجع نصف القيمه على الغائب يدفعها الى في الحياه الادبي لم يرجع
 به على الغائب سلم له في قولها ما في قول محمد سلم له نصف القيمه التي يرجع به على الغائب
 اولاً ولولي يد الموي اولاً ثم في يد الغائب يدفع الموي في الحاسبين لم يرجع نصف
 القيمه على الغائب يدفعها الى في الحياه الادبي بالاجماع لم يرجع به على الغائب بالاجماع
 على ما ذكرنا رجوع مديرا في عده حياه خطاوه على موله لم غصبه ما وحق عده
 حياه حتى الموي قيمه لولي الحاسبين لما يرجع جميع ما ضمن على الغائب لانه انما ضمن
 سر كان في ضمان الغائب لم يدفع نصف القيمه الى في الحياه الادبي انما لم يدفع
 بهذا الصف على الغائب ثانيا لانه استحق عليه سبب كان في ضمان الغائب فما للموي
 جميع عده العبد نصف قيمه الادبي والصف الذي يرجع به ثانيا وقد وصل الى في الحياه
 تمام حقه رجل يحب صاحرا مات في يوم من الجبي ادخاه ولا ضمان عليه لان قصاص الجور
 لا يحقق وانه ما ساسم لولو انما ولو لم يدرجه اوسع او مات من صاعقه تحت الاله
 على عاتقه لانه لم يدر لعله لسلو ح نكه في موضع الحيات او السبع ولم يسل عن مكان
 الصاعقه ماله لا يكون في كل مكان بخلاف الحمر والعياله فانه يكون في كل مكان فهي
 او دفع طعاما فاكل لا ضمان عليه في قول في حيوه لان المالك رضي بالذوق حيث دفع
 الطعام في يد من وجد من لولا ان غالباً يطل الى الداعي عديم المانع وقال في
 ومحمد والشامي قصي لانه موافق ما فعله ولو اودع عده

فعله بحال البره على عامله بالاجماع لانه لم يوجد من العمل عابا لانا لصي بها العمل ولا داي له
 اليه فلم يكن المولى رايها به **باب** **الرجل المشرك** **رجل مشرك**
 يداه على المسلمين سوا يعلم ان يثبته ولا يثبي عليهم طانه ساجي لقياد فيسقط عصمه
 رجل رجل ليلنا فخرج السرقه فاسود صاحب المال فعلمه فلا يثبي عليه لعوله عم فابل دون
 مالك محزون سمر سنا على علم فعلم المسمود عليه البره في ماله لان فعلا المحزون لسماه
 ليسقط عصمته رجل سمر على رجل سنا في المصصره ولم يعلمه وبوك الضرب فافقتل
 المشهور عليه فعليه القصاص لانه لما ترك الصوب فادت عصمته هـ
باب **حاله الخاطيه والمصاح** **رجل اخرج الى الطريق**
 الاعظم كسفا او مرانا او درصنا وهو نوع الخاطيه او حقا بالوجه في الطريقين لو ادن
 الامام فخطب به انسان ضمن ولو اخرج من الناس ان يجمع ذلك لان الطريقين حق
 العام وحقا من العام له ان يخرج ذلك مالم يصير بالعام لان له حق المودع اذا لم يصاحب
 فكان منزله المودع اذا اضر احد ماله ذلك وان قيل ذلك يادون الامام او احد العلماء
 على ذلك فلا ضمن لان بالامر صاحب ماله مطلقا وان كان طريقين سكر غير ماله فليس جدي
 من اهل البيت ان يشرع كفيلا ولا يميز بالاولاد ان اهل البيت من لهم حق المودع في ذلك
 الطريق لانه ملك خاص للقوم معيذين فلا يجوز التصرف فيه من غير اذن حاطه بالدين
 حبه رجال اسيد على اخرجهم سقط على انبان قبله ضمن الذي شهد عليه جيس البره يكون
 ذلك على عامله ذلك دارين لانه لم يخرج جميع الاولاد من صاحبه فعطيت انسان ضمن

البره ويكون على عامله وقال ابو يوسف ومحمد ضمن نصف البره في المجلس لان مالكا
 نصفه محض ما ملك نصف الما من دهره الميدر جيس واحد والمدر حسن لغيره
 كانه ملك لمن احدهما دهره ولما خرم معمر وباركا اذا اخرج انسان ديمت حبه وعظم
 كل لدعته عصب ومات ضمن الخارج نصف البره كدي هي لا في الحسبه انه انما يحوط
 الميدر بها واحدا والمصير بها واحدا اذا كان كل واحد يصلح عليه للمدراك كافي بيله الحبه
 اما هنا علم المدراك من واحد وهو فعل الخاطيه وعظم الذي فلا يمكن ان يحوط البعض هـ
 والبعض معصا فاعبر كله في حق الخاف وفي حق من اشهد عليه وظهر كله في حق من اشهد
 عليه وفي حق عمر الخاف واد اعمد كله في حق من اشهد عليه وفي حق الخاف بعصم السلف لهما
 في الخاطيه ضمن جيس كده وفي الخفرا بقم الملك ما ضمن الخاف لمسا لبره لكونه مساسا
 في الدين ورجل جلسا في الطريق سقط فوطت انسان فابل انه فاصل لمحوط ملو
 بعد لشرط الپلامه لا يقع في الخرج وان كان مردا لم يمسح بسقط فوطت له انسان لم ضمن
 لانه لا يصدح حوط عن السقوط عاده ملو سقط فعطيت ثقب طه السلام يخرج رجل حوطا
 سقطه على سمر بولادون الامام او وضع حبه في الطريق فعطيت انبان فان جدي
 الما المودع عليه لم ضمن صاحبه السطرم والحسب لان السلف مضاف الى المودع وان
 لم يعبدان كان لئلا ويكون صريحا ضمن لانه مستبعد من سجد لعصمه على اخرجهم
 مدرك او سقطه لودعا او حصاه فعطيت له انسان لم ضمن لان مدرك صلاح الپيد
 في هذا لاسا الى اهلها كان مباحا مطلقا وان قيل ذلك من غير اهل العصبه ضمن في حبه

انه مباح مقدر بشرط السلام ان جلس رجل من العثم في المسجد للحديث فعطت انسان
 من ان جلس لا يطار الصلوة فكذا في حثيوة وعندهما لا يضمنه وان كان في الصلوة
 او جلس للصلوة او للصلوة لمن يضمن بالاجماع لهما ان الجلوس لاجل الصلوة له حكم الصلوة
 قال عليه السلام المستطوع للصلوة في الصلوة ولا يفي حثيوة ان الجلوس لاجل الصلوة دون
 الجلوس في الصلوة ثم الجلوس في الصلوة لما كان مباحا مطلقا والجلوس لاجل الصلوة بان
 يكون مباحا مقدر بشرط السلام لستهم بالخطا وسمته اما الجلوس للحديث عن مباح الصلاة
باب في النهي عن الجلوس في البيت في وقت السجدة على النعل
 فخطبه به من انه قاصد حفظ ولو فعل بشرط السلام لم يخرج ولو وقعت الدابة لو وثق اقول
 فخطبه به انسان لانه اوله لا يضمن لان سعة من الموت في البيت في وقت السجدة وسمه فلا
 يضمن النعل اليه ولو ادفع الدابة لغيره فوات او مال فخطبه به انسان من لان الامار
 مباح مقدر بشرط السلام اجل سار على دابة فاصاب سدها او رجلها حصاه او فواه او امار
 عمارا او حمارا او صورا ففعل انسان لم يضمن ولو كان حمارا او صورا لم يضمن لان صور الدابة
 عن السر على الحمار الصغر عن مكن في الحمار الكبر مكن ولو اصاب سدها او رجلها او امار
 راسها او كدمت او حطت سا فخطبه به انسان يضمن لانه مكن صور الدابة عن هذه المعاني
 وان نحت رجلها او دسمها لم يضمن لانه لا يمكن صور الدابة عن هذه المعاني وان دسمها
 ضمن النعل ايضا لان الاعا مباح مقدر بشرط السلام وكل شيء ضمنه المالك في النعل لسان
 والعائد لان على المالك الكفاية لانه مباشر ليس على ايان والعائد كفارة لانه

رجل ارسل كلنا الى صديق ايان او اشلاه على رجل فاهلك الصديق فوجب لرجل فان كان
 سائعا حلفه من ان لم يسجد له الا يضمن لان الكلب يبيع الصديق بطوعه ولا بد من السوق للكل
 مضافا اليه ودك الفدية او الدية بوجه الله انه يضمن بخره لمراسل الدابة سلا ولا يضمن
 حلفه لانه ما دام على نون لمراسل يكون كفارة حلفه وحلفه ذكره الراداد البصير
 محل بخره الا يبار بالاجماع ولو ارسل بارا الى صيد مملوك لا يبار فاهلكه لم يضمن
 او لم يضمن لان الماري لا يضمن السوق وانه ما احد البصير بطوعه ولا يضاف الي
 المرسى بخلاف الكلب لانه يضمن السوق فاذا اعطى رصافا لما اصابه البعير فكذا
 لو ربط انسان نعرا في اعطاه او العابد بقوده ولا يضمن الربط فوطي الربط
 اساما فعليه من العائد دية وتكون على عاقلة لان حفظ الصغار واجب على كل
 عاقلة العائد بخره على عاقلة الربط لانه او مضمون في هذه الوطية ساه لقصاب فعك
 عسما يضمن لعمى النعسان لانه ابلو حروا منها ولو كانت نعرا او حروا الحمار ورجل
 القنمة كدري عن عين الحمار والبخل والفرس لا يضمن بهذه الدابة بخره اعني
 الدابة وعسى صاحبها بفحصها سمي بالاداء من وجه نصارى كالوكان لهما اربوا عين
باب في النهي عن الدابة في النار
 واذا اعس عن الكفاية رصوا اجل نوره ساجور لان لطامير سلامه الاعضاء يعرف ذلك
 في الناري بخلاف ما اذا ابلو عضوا من جيب لا يضمن كمال لمراسل لان العضو لم يضمن
 لسوق سلامته في الناري ولا يجوز ما في الناري ولا يضمن ما في النظر لانه بمنزلة عضو من رجل

صاح من دم عبد علي مال لم يذكر حاله ولا موته فهو حال في مال العاقل لانه يجب بالبيع البدن لا يباح
بالقتل هو وعبد عمل رجل احد فصاح الجرد والعبد لولي ياما لولي على ان يجرهم خارجا ويكره
على كل احد حتى ياب لانها اسوة في العصاب علمها فذلك في لبدل سحرمان رجل صوب
نظر امراته والعصاة مساهمة الاب العبد والعمر خمس مائة درهم او عسدا وفوس منه خمس مائة هكذا
نص رسول الله عليه في الحسن ولا رث الاب لانه قائل ولا قاتله عليه لانه عم له عضو من
رجل صوب نظره فاعين المولى الحسن فالت ولد حاتم ثاب لولد حاتم على الضارب منه
حالا لولي لان المولى لضاف الى صوبه ومن ضرب كان رقيقا مباح الدم البها الى الحرم صار اما
عسدا حلا قال الشافعي لنا قوله تعالى من حمله كان منا رجل لنا سكي فاصاها فان كانت مطاوعة
ولم يدر احد من السبعة ح الحب عليها ولا يجب العقير لان الفقير مع الجرد لا يحتفلان ولا يجب
لهم مصادرة لانها حاصلا وان كانت مستكرها لحد عليه لا علمها ولا يجب العقير
ذكرنا ويجب اسرها فصاد ذلك بل لانه ان كانت سمك البول لانها بمنزلة الحايضة وان كان
من البول ان كانت لا سمك البول يح كل البدن لانه لو حسم لم يفرق هذا اذا لم يكن فيه عوي
الشبهة وان كان فيه عوي الشبهة لا يجب الحد حاله اما الارش ان كانت مطاوعة لا يجب
ارش الا فصادا ذكرنا ويجب العقير بالاجماع وان كانت مسكره فان كانت لا سمك البول
يح كالبدن ويجب العقير في حاله في غير ابي يوسف لان العصبان الجرد حكما لان منفعة النفع بها
حكم الجرد والبدن ضمان الكل وضمان الجرد يدخل في ضمان الكل حتى لا سكره لضمان بمقتضى الجرد وقال
محمد بن الفقير كمال البدن لانها مالان وحاسس من مجلس فلا يباع لان العقير يجب بالادب المنفعة
والبدن يجب بغيره

لهم يسمك فلا يدخل احد منهما في الجرد وان كانت سمك البول يجب العقير وملك البدن بالاجماع
لان العقير ضمانا لمنفعة وملك البدن ضمانا لادب هو اخر فلا يدخل احد منهما في الجرد وفي ابي الحسن
لهم كبر ودرهم لا قل في الاكبر وان كان الاخصا بعد الذكر كالحبس ولهم صاع فالجواب في الجواب
فما اذا كان الاخصا بالذكر في الوفاة والخلاف الا ان هي يجب البدن في ماله لانه عهد في الاول
على العاقل لانه حطاه كذا في ذكر في الكتاب من صاحبنا من مال لا يجب العقير بعد الذكر لان العقير
يخص باله فصار الشبهة ويحتمل ان ما ذكره في الكتاب يكون صحيحا ويجب العقير هنا ايضا عطفا لما يوضع
كتاب الوصايا جلد في كتاب الامارات اوله في الوصايا

والصاكن قسم الملك على خمسة عمد في خيرة ابي يوسف ثلاثة اقسام الامارات اوله في الوصايا
بهم والصاكن لان الجمع اذا دخل لثالث والام نصرا حيا واهم الحسن يماول لهما في حصصها اذا
بعد صرفه الى كل الحسن نصيب لا يمكن صرف الوصية الى جمع الفقراء والصاكن موصوف الى ادي
وهو فقير واحد ويمكن واحد قال محمد بن عيسى الملك على سبعة اقسام الامارات لهما ولهما
للفقراء اقسام الصاكن لان الجمع عمره او فنان المهاد ادي الجمع وذلك ان كان مال
والعقد من لم يكن من لان الامدي جمع في الوصية المبراة وكذلك اذا اوصي لثلاثة فلان
والصاكن يصيب من فلان والصاكن نصيب عند صما وعند ابيهم فلان وسمان للصاكن
ولو اوصي لرجل ثمانية ولما حرم عليه لم قال لثالث اسير كل معهما واحد من كل واحد من المائة في صر لكل
واحد منهم ثلثا المائة لان مطلق الشركة يعصي السورة من كل وجه ما يمكن بخلاف ما اذا اوصي لرجل

ما من دهر الا جوارع حايه ثم قال لما استر كيك معهما حب واحد من كل واحد من دهر لا اصل له
 معاود فلو لم يكن اعسار السور معهما حمله مع السور مع كل واحد منهما كما اذا اوصي لكل
 رجل عار به نعمهما ثم قال لما استر كيك معهما ما كان له فصف كل عار به كذا هي لو قال سرك
 ما لفلان ثم قال له ملك مالي واخارت الورثة لم يكن له الا الثلث لان الثلث سهم الرب
 الاول وكذا لو قال في الميراث المائيه لبيد من مالي وليس له الا البيد من البيد من البيد
 بالاضافه والمعرفه اذا اعمدت معرفه كان الساري عينا او قال له علي ان مع العيسر
 ان مع العيسر انا العيسر الساري عن العيسر لولا انه اعمدت معرفه والبيد الساري عن البيد
 الاول لان الحكم اذا اعمدت حكمه كان الساري عينا الاول فكان العيسر احدا البيد سارين
 ولو اوصي بميراث من ماله بعهده الورثه ماشا والاراء الجرد ابيهم للجهول ولو اوصي سهم من ماله
 بعد ان جيز البيد معا وعل بصف احد الورثه وسادى البيد ايضا باللفظ معطى له الاقل
 سطر ان كان في دهر الموحي من يكون نصيبه فلان البيد هو التي بان كان في الورثه زوجه
 وند يعطى للموحي له التي لان اهل من البيد وان لم يكن كذلك ولكن يرد نصيب الكل على البيد
 يعطى السدين لان في الاقل نصيب في الرأيه سكر وعندهما يعطى اقل نصيب الورثه اذ لم
 يرد على الثلث فاذا اراد نصيب الكل على الثلث يعطى الثلث لا عده هذا في عرفهم اما في عرف الجرد
 والبيد والحد موقوف ماله لورثه لوران على من تصد حقه فانه تصدق الى الثلث لا عده
 الموقوف من هذا بعدد على الورثه فيكون نصيب من انقار به ما قبل الدين صحيح ولما جاز تصدق
 باطل لان المدعي لا تصدق الا بالحقه فان كان اوصي مع ذلك لرجل اخر يعطى للموحيه الثلث وله
 الثلث

ثم قال لهم تعلم ان في البركه دنا ساعا ليه مما في يد الموحي له وملكاه مما في يد الورثه فصفوه
 بها سلم فان الموحي له الدين ماله يعطى لملكه كذا كذا كذا ما من يعطون للموحيه بثلثي ذلك
 وهو ما كان مما في ايديهم فان فصل شي يكون لهم والا فلا رجل اوصي بثلث ماله لورثه وللحيه فلان
 حتى يصف الثلث والى للوارثه لانه اوصي بكل واحد بصف الثلث لكن لم يصح الوصيه للوارثه وصح لغيره
 حتى لو اقبل الورثه ولا جنبي في حقه من اذ قال لم يصح الاقبال لغيره حتى كما لا يصح للوارثه
 لانه ابو الشريك من الاوصي والوارثه مما اقبل به لهما وقد عذر مصححه على وجه الشبه بخلاف
 الوصيه لانه اجاب اسدا لكل واحد بصف الثلث مطا ان احدهما لا يوجب بطلان الآخر بل
 له ثلاثه الواجب حده وسط وودي قاضي لكل ثوب عينه لرجل فصاع ثوب لا يدري انه كان حيا
 او ديا او وسطاء الورثه يقولون قد بطل حتى اجبكم ولا يدري من يبي حقه من بطل حتى
 بطلت وصيه الكل لان صاحب الثوبين السابقين لم يحلوم معنى القاصي عن العصاره الا اذا
 قالت الورثه حره او من السابقين واقسم بها بكم الا ان يعين يعطى لصاحب الحد
 لما لا جود لانه لاحق في الودي يعين لصاحب الودي بثلث الودي لانه لاحق له في
 لهما جود يعين لصاحب الوسط بثلث لا جود وثلث الودي ملحقه دايه منهما ابر من حلين
 اوصي اخرهما لرجل بثلث بعينه ثم مات الموحي وقسم الثوبين من ماله المست وبن سرك الخي فان
 وقع الثلث بصف الموحي يعطى ذلك للموحي له عدا في حقيقه وان يكون لا ان يقسم اوار
 من وجه معاوضه من وجه ورجحنا حاشا لا ما لا تقبها لغير الموحي بصفه وقال محمد
 يعطى له بصف الثلث لان الثلث هو الوصيه كان مشتركاً بين سرك كذا اوصي بثلث
 عده ثم ملكه لا يصح الوصيه كذا هي وان وقع الثلث بصف الشريك الخي معزها يعطى للموحي له

هذا هو
 ما في
 كتاب
 الوصيه
 من
 كتاب
 النكاح
 في
 الوصيه
 لغير
 الورثه

مثل ذرع جميع المدة عند محمد بن ذرع نصف البيت ما علي ما تقدم رجلا اوصي مال
 غير ما دفعه لهم لرجل فأتى الموصي فاجاز صاحب المال وصيه فان دفع صاحب المال
 الموصي له جازا ويكون هذا من سعي اسبابه فله ذلك وان كان بمنه ولا يدفع
 فله ذلك ايضا بجل جات وتلك المدة جازا وبقية ما فيها نصفين
 اقراحيهما ان الميت اوصي لغيره فانه يعطى للموصي له ما طامى به من ماله اقله
 سلا لئلا يساوي نصف الثلث في يده ونصف الثلث بداحية وصح اقتباس في قوله
 ولم يصح في جازا لو اوصى له على الميت بعهبة جمع ما في يده ان كان البدر مستوف
 ما في يده لانه اوانه مقدم على تركه خلاف الموصي لانه شريك العبد وليس بمقدم على الورث
 ولو اوصي له جازا لم يملكه ورام اوصى له افع حطه بغيرها فملكه بغيرها وقصر ان يوصي
 واخرج مما في الموصي له لانها امساك مساو فصار الوصية سلة الوصية بغيرها او بغيرها من ماله مسا
 وكذلك اوصى سلا لانه اوانه من صرف واحد سلا لانه اعلم فملك اسان فلها الوصية
 الباقى العلم الباقي ان السات من صرف واحد والاعمال ملحق بالامثال المساو في الجواز والامر
 حتى يتم سهم واحد ولو كانت له ابواب الملاءة بمختلف الحسن فملكه ان كان له مال في ذلك
 الدار والوصي سلا هذا عند حنبلة لان السابا لم يولد عده لا يسم سهم واحد الاما لا يسم عده
 عدم الوصية شريك في القاصي قسم كل زوج على حده وكذلك الدوا لمختلف وكذلك الوصية عبد ابي حنيفة
 لانه لا يسمي الحرة على القسمة من الوصية وان كانت من حيس واحد مما يمان ذلك قال بعض شائخنا
 ما قاله قائلها يعطى للموصي له العبد الباقي والحارة الباقية والثوب الباقي والباقي الباقي
 وقيل هذا قول الحل لان عده مما لا يجب على الغايغ القيمة بل يجوز له القيمة يجوز له ان

لو

عمل الى مذهب ابي حنيفة فعمل قسم القاصي لم يكن الوصية ملحقا بالامثال المساو عندهما ايضا
 فصار يعطى للموصي له ما في يده من الثوب والوصية فملكه ان كان له مال في ذلك الدار والوصي سلا
 جازا كذا في عني اجل اوصي لرجل بوصية فمولا ووجهه فملك الوصية باطل انما يصح له
 يعيد الموت لان الوصية ايجاب بعد الموت فالقول الوصية قبل الموت قول دبره قبل الاجاز
 وذلك لا يصح كمن قال لامرأته انت طائفة اذا اعدت الف درهم فعمل او جاز في الجاز فهو
 باطل لعدم مولاها في العدة بمجلس علمها ويجوز الوصية للميت لا الوصية حلاله كالورث
 والخمس يصح واذا فلكل ذلك يصح موصاله وهذا من ان يقول الموصي له ومثل سوان يقول
 الموصي له بعد موت الموصي ليس بشرط الموت المذكر له وكذلك القرض ليس بشرط جازي لو مات
 الموصي له فملك سهمه الموصي صار نصيبه من ماله لورثه كالوارث اذا مات قبل قسم العدة
 لكن لو ورد الموصي له بعد موت الموصي سطر الوصية لانه تمليك من وجه وهو الوصية بخلاف
 الوارث وان ورد لا سطر مائة مائة خلافه محصه ولو وهب للميت سالا يصح به الله
 لا يعيد المالك بدون القرض انما يقص عنه من له ولانه ولا ولاية لاحد على الميت لو
 اوصي لرجل بما في المصير الحيوان او الحارة يصح والمهبة مع ما في المصير لا يصح لان القدر
 على السلم ليس بشرط في الوصية وانما بشرط في البيع والمهبة والادب على ما في المصير لا يصح
 لا اهل الحرب باطل لان ما يسماع السبع اهل الحرب ذكر في المصير الكسرة يجوز وجه الوصية
 انه ما ينبغي ان يعمل ولو فعل مع الحربي المستامن اذا اوصي بحصه ماله لم يصح لان حرسه ليس
 بمعصوم مريض له سهمه حرمه وجاز به فتمت ماله في يده ومضى له فادى الجارية لرجل
 ثم مات الموصي فولدت الحارة ولها سهمه بتمار درهم ماله السلم الى الموصي عند ابي حنيفة

يعطى للموصي جميع الخايرة ملك الولد ان الولد له صابر موصي له سالام مسعد الوصية كل
 الخايرة حصلا الوصى لموصي ومكر ملك الولد لانه صابر موصي له سوا حمله الوصير رعاية
 للورثه سمايه وملك الولد حصته ما يتاح له من عايره فاسمهم الملك السلطان وعينهما عطي
 له من الخايرة والولد من كل واحد ملكه ان الخايرة قبل التسلية ما على ملك الموصي فحصل الولد
 على ملك الموصي وصار ملكه اوصى بالخايرة والولد مقصود او فتمت اسمايه ولسمايه درهم اربع
 ختمته الف وثمان مائة اربعة مائة مسعد في مدي في مدي اربعة مائة في الخايرة والولد للولد
 بعد السلم الى الموصي له الخايرة والولد جميعا لانه حلف على ملكه **باب انفساد مال**
الوصي من قبل ان يات بالمال **باب انفساد مال** **باب انفساد مال** **باب انفساد مال**
 لنا ان لا قرا بوجوب الملك بنفسه وانه ليس من خسر
 السرع واليمن الوهم بوجوبها من جمع المال بالاجماع وحس اقوات وهي احدية من
 كالمبايع منها عسا عمل به بوجوبها ومات صح البيع في الكل كذا هي ولو اوصى لها بوصية وهم
 لها هبة ثم وجها مائة مائة كذا لا الوصية بملك وقت الموت والهبة وان كان ملكا
 للمال للورثه يكون وصيا ايضا في الوصية بعد الموت هي وادبه الوصية للوارد واطل
 ولو اقر الموصي لاهل الصلابة في اوصى او ذهب له هبة فليعلم الا ان يمات الموصي فذلك
 كل ما اطل اما الهبة والوصية لما ذكرنا واما الاموال ولان اقواته وهو مريض فلا يصح هذا
 لان ان لم يكن مستحقا للميراث ولا لاقبله ولكن الجال لسفاسمقات الابن
 اهل الاسحقان لا لوقت التهمة كان المعبر في التهمة ليس السبب عام وهو الميم
 الابن ان ان لم يكن مستحقا ليعلم ان لا يكون اسحقان له بتماسا قبل الموت

السبب فاما منع صحة لغيره كذا هي بخلاف الميراث لانها كانت احدية وقت الاقوات كانت
 منكوبة وصى بصوابه فاقوا لها بدت ثم ايلت ومات الزوج لا يصح لها وان كان الابن عدا
 او مكاتبها عتق ثم مات الابن فالوصية الهبة لا يصح لما قلنا واما الاقوات ان كانا لغيرهما
 او عبدا عليه من مسوق فلا يصح لانه اقرار له وان لم يكن عليه من مسوق صح لانه اقواته
 لم يراه وهو اوصى عن المصدق والمفلوج والمسلول اذا طاول عليه ذلك فصار كحال الخاف
 من الموت فحكم بالصحة حتى يصح ثمره من جميع المال ويصح اقواته للوارد لان صابر
 ذلك طمعا له فان صابر صاحب واشت بعد ذلك ومات فيه ما لم يملكه حد والمريض ولو صار
 صاحب فباش في اولا حلف له ملك العلة ومات في ايامه ذلك فحكم الموصي بجل اوحيان
 عتق عنه مائة الماية عند فملك منها درهم ومات لم يجهن عتق عنه ما بقي بقوله
 حنيفه عند ما عتق عنه ما بقي وهذا ساعلم ان عتق العبد حتى ايجد عتق في حينه حتى مرط
 ويحوي العبد ويصدق الموصي له ان الموصي له العتق عند مدي مائة وهذا ليس كذلك
 وعندهما العتق حتى اتمه تعالى واسمجهته العتق السيد صابر كالمواضي بان يحج عنه مائة
 الماية فملك منها بعضه كح عنه ما بقي من حصة مالا اجماع بهذا كذا عندهما فان حج ففضل
 من المال صرف ذلك الى الورثة وحل عتق عنه في موصى ومات والعبد لا يخرج من
 الميراث فاحادوت الورثة العتق لا سعى العبد في سبيل الوصية كذا وعلى الملك كذا حنا حنا
 الميراث ولو اوصى بعتق بعد موته حتى ايجد حيا حيا لم يوز او بعد موته ودفع للمبايعات
 الوصية كما لو حلت دين وسع بالدين سطل الوصية كذا هي فاعلاه الورثة فوجب الوصية
 بالعق ويكون العدا في الحكم

فانهم البروا ذلك ولا سفاية لهم علي العبد ان كان يخرج من الملك لان العتق في البر
 مقدم علي سائر الوصايا لانه اوتي ولو اوتي لرجل سلك قال واعني عتقه مع ان الوارث
 العتق كان في البر من لا شيء للموصي لانه لم يفصل من الملك شي بعد العتق قال الموصي
 كان العتق في البصر وفي ملك الممت فاقول قول الوارث لان الموصي له بدعي لنفسي حقا
 في بركة الميت والوارث سكر فكانت المدة علي الموصي له الممن علي الوارث ولو قال العبد
 للوارث اعني ابوك في البصر وقال رجل اخر كان لي علي سكر الف درهم حين وقال
 الوارث صدقها ولا مال له يسوي العبد عتق العبد بغير سواه في قول ابن كنف محمد
 لانه لما صدقها معانك العتق في البصر فالعتق في البصر يكون بغير سواه وبغير البصر
 لكن لم يمس من الركة شي حتي يعصى به الدين وعمل في خيرة سبعاية علي العبد نفقي
 به الدين لان استداد العتق في حاله الصغر لم يست صدق الوارث لانه اذن
 به فامع الاستداد وهو الاقرار بالدين فاصغر العتق في حاله الموصى به باركالو
 اعني عتقه في مرضه وعليه دين فالدين اوتي لكن بقر العتق معذرة وجب السجاية
باب في بيع النسيان قبل ان ياتي بالوجود وبموت الموصي
 ولا تساؤل ما حدث بعد موته الا اذا ذكر الابد ولو اوصي بعتك سكر فله المم الموصى به
 وما حدث في المستقبل الي ان يموت ان لم يذكر الابد لان التمس ابيهم للموجود
 والوصية انما بعد الموت فمما يكون موجودا وقت الموت الا ان قال
 انا محمد بن داود بعتك الابد ما حدث في المستقبل اما العلة كما تساؤل الموجود

في الوصية
 في الوصية
 في الوصية

مساو لما يكون بعتك الوصية في الوصية العتق يقال لقولك عتقه البراءة بداريا
 يدخل في ملكه كل شيء في المستقبل يقال لقولك عتقه النسيان لا يعلم من النسيان العتق
 في البصر العتق في البصر من جهة العتق ولو اوصي بعتك سكر فله المم الموصى به
 انا ما لانه انا ما مساو لما يكون موجودا يوم موت الموصي ولا مساو لما يوجد في المستقبل
 وذكر الابد وعنده سوا لان المعدوم من هذه الاشياء لا يملك بعتك بعتك فلا يمكن
 ان يجعل مسخفا ما لوصية بخلاف المم والعلة فانما مسخف بعتك لانهما محاذان مسخف
 بعتك الوصية عند ذكر الابد **باب في بيع النسيان قبل ان ياتي بالوجود وبموت الموصي**
 بودت وصيته اما بعد ان ياتي خيره لانه بمنزلة الوصية وبيع الميم لا يصح فمما ادبي
 وعندهما الوصية هو موصيه عند ما طل فمما ادبي ولو اوصي بذكر مقول وصاها الذي
 انواع اربعة منها ما يجوز بالانفاق نحو الوصية بالاعناق او ان يسخر في بيت المقدر
 يغرق الترك فهو صحيح بالاجزاء لان المعدوم عند ان ياتي خيره ان يكون بوجه عتقه والمعدوم
 ان يكون بوجه عتقه وعندهم هذا فونه عندنا وعندهم ومنها ما لا يجوز بالانفاق
 نحو الوصية للمعنيات والناجيات فمما عاين لان موصيه عندنا وعندهم الا اذا كان لغير
 معينين فمما يصح بطريق التملك ومما لا يصح فيها اذا وصي بها الميراث وان
 سرح فيها او مانح الي من الله تعالى لا يصح بالانفاق لان عندنا في خيرة الموصي يكون
 بوجه عتقه وهذا ليس بعتقه والمعدوم عندهما ان يكون بوجه عتقه وعندهم ولم يحدد الا اذا
 قال الوصية لغير معينين يصح بطريق التملك منهم ومنها اذا وصي بها السعة والكسبية

او سرح فما جاز الوصية عند في حقيقته انه بعد ما يتم بعد من هذا قوله في غير ما بطلنا
باب في الوصية بالارث اذا كان الموصي موصيا للموصي
 وهو خاتون ان الوصي بالارث لم يكن موصيا على الورثة ايضا لان الورثة ملقا الميت من
 كل وجه من كان موصيا على الميت يكون موصيا عنهم ولو كان الموصي موصيا عن الميت مع الورثة
 هو الموصي بالارث لا الموصي بالارث من كل وجه الوصي انه من المملكه بعد المملكه
 فلم يكن بالارث وهو الوصي بالارث عنه ولم يصح العير في موصي الموصي بالارث في الثلث
 في موصي بغيره لانه ما اذا اهلك ما كان لم يكن مكان للموصي ان يرجع ملك ما في يد
 الورثة ولو رجع الورثة الى الوصي بغير الوصي او الموصي بالارث العايش في الثلث
 من الوصي ولما عليه على مال الغائب كمال الوصي الوصية للغائب صححه ما ذكرنا ان قوله
 ليس بشرط في ذلك الوصية بالارث وبيد الوصي الورثة ودمر هذا في كتاب المناسك وجل ادبي
 الى رجل في حال حياه الوصي فان الوصي لو تمت الوصية حتى لو راد الوصية بعد موته او
 قبل موته لكن في عمر وجهه لم يصح رده لان الوصي اعتمد على قوله ولم يحل عمر وصيا فلو
 صح الورث بغير ما الوصي فان رده في وجهه صح البره لانه لا صير له فيه وهو مبيع وبه يصح رده
 فلم يصح رده في وجهه حتى مات الوصي فباع شيئا من تركته بعد موته الوصاية بعد البيع و
 علم بالوصاية اذ لم يعلم اما اذا علم لانه دلالة القول واما اذا لم يعلم لان العلم ليس بشرط
 لصحة رده وصا كما انه ليس بشرط لصحة الوارث والبراء وادامه وصيا قبل العلم
 بعد البيع ولو تمت الوصاية حكمها لتمام البيع بخلاف الوصي بالارث لا يصح رده قبل العلم ولا يجرى

من التوكيد اساء الولايه فكان القبول فيه شرطا ولا قبول دون العلم ولو اخرج
 اساء بالوكاله صح حوا كان او عيبا فاسا كان او عيبا بالغا كان او وصيا هذا عاقلان
 هذا حاكم لم يرد ساسا فان الوكيل محرم من ان يفعل ويمن ان لا يفعل فلا يشرط في كونه
 الا لزام وهو العبد او العبد له فان حرمه فصولي بالعلم فلا بد من العبد له او العبد عندي
 حنيفة لانه حرم لم يرد لانه يلزم الامتناع من الصون فصار سبها بالشهادة فشرط لغير
 وصي الشهادة اما العبد او العبد له وقال ابو يوسف ومحمد هذا والمحرم بالوكاله سوا الا في طلب
 المعامله وليس سبها وولم يرد لانه يشرط لفظ الشهادة ويجلي لفظا وصا كما لو كان
 المحرم سوا لا يشرط العبد والعبد له كذا هي علي هذا الخلاف المولي والوصي كماله
 العبد اعنف اوعاه او الشفع او احرم بالسفوف مك او الملك او احرم بالملك
 المولي مك او الدمي ايلم في ذل الجرب او احرم الشرايع بعد ان يبيد من العبد
 او العبد له حتى يصح المولي بغير اللعلم وسجل حتى الشفع بالسكوت وبيد الطلب يكون
 السكوت وصا في البره ويلزم الشرايع على ادبي ايلم وعندهما لا يشرط العبد والعبد له
 رجل ادعى الى رجل لم يعمل فلم يرد حتى مات الوصي ثم مال عنده القاضي لا اقبل ثم قال اقبل
 صح بقوله الا ان يحرمه القاضي من الوصاية رده لان رده لم يعل فقل ان يحرمه القاضي من الوصاية
 صح بقوله بعد ذلك الوصي دايع عدل من الركة عن محصر العدا حاريد رده عوما الميت لا حقهم
 في مال الركة والبيع لا ينفوت المالية فصار كالوفاة الوصي حرمه كذا هي بخلاف ما اذا كان
 الدون على العبد فباعه المولي او الوصي حرمه كان للفرق بعض البيع لم ينف التمن بدويكم لان
 لم يحن اسسوا العبد والبيع سجل ذلك اجل الوصية من مفسدة بالتصرف في مال الصغير
 مما يبنى على الولاء نحو البيع والشرايع وبقين

الدون في قول أبي حنيفة ومحمد في قول أبي بكر بن عمر وداود انهما انهما
 على الولاء كسائر الطعام والكسوة للصغير وشرا الكفن وقضا الدرس ومرد الوداع
 والعصوب وجمع لهما والصابون مع ما سارع اليه الفياض وفتح البيع الثابتة سعيد
 الاصب سيب واعمق عند بعض من هذه لهما سياتا ما لا يحاح فيه في الراي فينفرد
 احدهما وهي الاب ملك على الكسرة الغالب مع العروضا لانه يملك حوط مال وهذا من الحفظ
 ولا يملك مع العقار ولا التجارة في مال لانه ليس من حمله الحفظ لانه لا يعقد محوط من غير
 من مال الولاء وليس له اب ولا يتر المصروف في مال ابه الكسرة الغالب فالوحي في ملك اجاره
 عنده ودايته للنفقة لانه يملك النفقة على هو لانه من حمله الحفظ ولوحده هذا العار
 وهلاك بنا الدار ولو مل يار يملك البيع لا يجد لانه من الحفظ ويملك وصي له من التجار في مال
 العبد يملك مع عواقر لانه ورايه في مال الصغير كالأب وهي ارح والعم والام في
 الصغير والكسرة الغالب محله وهي الاب على الكسرة الغالب يملك على الصغير كان من الحفظ
 يملك شرا الطعام والكسوة والنفقة لانه من الحفظ وكره ما ذكره من قتل
 فلم يكرهنا وادار ان يكت الكتاب كتاب الوصية والشرا ان يكت الوصية كتابا
 علائقه والشرا كتابا علائقه لانه لو ذكره في كتاب واجد في كتاب الشهاده في اجر الحكم
 من لم يسمد الانعام سمد عند القاضي يجمع ما في الحكم من حلاله على الكوف فيجمع
 القاضي بين ابدن من كل شيء لولا الرقيق والجملة في هذا ان المال المشترك اذا كان سياتا
 من سقوف اعاصير نحو التمد والودي كالحطه والسعد والدخن او القطن او البهايم
 او الدواب وكل ما يكون سياتا سجد احدهما بالقيمة من غير ما جابه ومن غير القاضي

من القيمة في هذه الاشياء او الحكم من كل شيء لانه لم سادق العامة في راجحه
 في ذلك مكان ان يجر في ابا القسم متعنتا محصا وان كان سياتا محصا ان سقوف اعاصير
 كالساج من صنف واحد الدار الواحد والارض الواحد او يكون ارضا سياتا في لولا
 سقوف او الدار او المتفق لانه سجد احدهما القيمة سقوف لكن يرفع الدار الى القاضي في التماس
 ان يسميها من غير رضا الاخر لانه لا يوافق من السات مصنف واحد في مرض واحد
 وفي دار واحد ما يملك فلو كان للقاضي ان يملكها من ات لهما مال قطعا للمنازعة فكملا
 للمنفعة بالقسم وان كان سياتا سقوف سقوف ما حاشا كالساج المختلف الحسبان
 كان بعضها كراسا وبعضها دساحا وبعضها نورا او كتابا ويجمع او كتابا ويجمع
 او املاصى محسوف او مسك او حواري وطلب احدهما القسم من القاضي في التماس
 عند أبي حنيفة ولا قسم القاضي ذلك الا لرضا الاخر وعندهما قسمهم عندهما ان يراي القاضي
 السطو في ان يجمع بصف كل واحد دار في يوجب وفي جاره فعل ذلك يراي
 السورة العمة بخور ان يمد في لاساحه نصيب مكان دابر اول من ممتد وان يراي
 السطان يسم كل دار على حدة فعل ذلك وفي لوصي يحول كل رضى واحد يراي
 السورة في القيمة والوصية في هذا لان هذه القسم مع من كل وجه نصيب
 ولا يحرك الحبر على البيع واجمع ان التركة اذا كانت احاسا بان كان بعضها رقيقا
 وبعضها نورا وبعضها دوا وكموم لا يحرك الحبر على القيمة وهي لآب الحق مال
 الصغير من الحذر الاب كان سجد احدهما بالقيمة من غير ما جابه ومن غير القاضي

بالمال لم يحرموا سبيل المال الميت وبقيت له الميت من ماله انما سبيلها حق
 فيكون سبيلها من حيث لا يعلم ولا يعلم ولا يعلم الكتمان الميت بحقوق الفاني
 من ان لا يكون له ما في الميراث من ان سبيلها له مال الميت لم يعلم عند حيفه ماله انما
 من لغيرها حق وصوت الحق وقال لم يعلم سبيلها من ان لا يكون له ما في مال الوارث
 الكتمان حصوته حوطا وعدم جعله سمدا الوارث على ميت ما لو درهم وشهد المشهود
 لهما ان الصادق لم يدرك حارث سبيلها الفل عند حيفه محمد من ان لا سره لكل من
 مما سبيلها للفقير ان خرفان كل من ميت الدعة ولا يصان فيها الا موكا لو سبيلها
 بيان نصا من احدها السبيل لغيره ان سبيلها في جوار كما لو شهد كل من الفقير الفقير
 حوته المشهود عليه وصح لم يعلم سبيلها الكتمان وصار كما لو شهد كل من الفقير الفقير
 بعد احوال ابو يوسف سبيلها الفقير سبيلها من كل من ميت عدوته او من موث
 موته بعلق بركه عند لهما سره في الميراث من ذلك عجب بطلان الشهادة
 وذكر الحصاص قول في صريح في سبيلها لو شهد كل من الفقير الفقير سبيلها
 او ربح مال الميت او شهد كل من الفقير لوصيه بالوفاة او شهد احداهما
 بالوصية ليس للفقير ان يحد الفقير الا بالحق والحق الميت وصية او عاين الفقير بالاجماع
 من في هذه المواضع من الشك من الفقير من الميت بوجوه او في الفقير او في عدوته
 ما ظهر في كتاب القصة انه صحيح ووجه التوفيق انه صحيح لكن القاضي سبيلها
 عن الوصاية من هذا كتاب الامانة ولا يضمن على الكافر والعبد حول حقه الميراث فلا يكون
 من النقص انما اعلم بالصواب

حاج المسألة في المال
 من ان لا يكون له ما في الميراث من ان سبيلها له مال الميت لم يعلم عند حيفه ماله انما
 من لغيرها حق وصوت الحق وقال لم يعلم سبيلها من ان لا يكون له ما في مال الوارث
 الكتمان حصوته حوطا وعدم جعله سمدا الوارث على ميت ما لو درهم وشهد المشهود
 لهما ان الصادق لم يدرك حارث سبيلها الفل عند حيفه محمد من ان لا سره لكل من
 مما سبيلها للفقير ان خرفان كل من ميت الدعة ولا يصان فيها الا موكا لو سبيلها
 بيان نصا من احدها السبيل لغيره ان سبيلها في جوار كما لو شهد كل من الفقير الفقير
 حوته المشهود عليه وصح لم يعلم سبيلها الكتمان وصار كما لو شهد كل من الفقير الفقير
 بعد احوال ابو يوسف سبيلها الفقير سبيلها من كل من ميت عدوته او من موث
 موته بعلق بركه عند لهما سره في الميراث من ذلك عجب بطلان الشهادة
 وذكر الحصاص قول في صريح في سبيلها لو شهد كل من الفقير الفقير سبيلها
 او ربح مال الميت او شهد كل من الفقير لوصيه بالوفاة او شهد احداهما
 بالوصية ليس للفقير ان يحد الفقير الا بالحق والحق الميت وصية او عاين الفقير بالاجماع
 من في هذه المواضع من الشك من الفقير من الميت بوجوه او في الفقير او في عدوته
 ما ظهر في كتاب القصة انه صحيح ووجه التوفيق انه صحيح لكن القاضي سبيلها
 عن الوصاية من هذا كتاب الامانة ولا يضمن على الكافر والعبد حول حقه الميراث فلا يكون
 من النقص انما اعلم بالصواب

على بلانه اوج احرها ان يكون من سومايتيين كالكتابة على لقاعد اللوح وذلك
الطريق الثاني مستبعد غير موسوم كالكتابة على الجدران والناف او على لقاعد على
وجه الرسم وذلك ليس بحال الاجماع والمال عن مسندن ولا موسوم كالكتابة على الما
والبرود ذلك ليس في بلانه يجوز كلام عن مجموع ولا احد له جاز
ولا ما قارم بل عليه لا ساره بل لا محلو عن شمره وكذلك لو قذفه انسان لا جده عليه بل
يحمل المصدرين واشارته بالكدس لا يخلوا عن السهمه اغنام بعضها مدبوحه بعضها
حيته وتعدتها المسرفان كانت المدبوحه كالحجر المحرك عندنا خلافه الثاني
العلل صريحه لان المال النابى لا يخلوا عن طبل الجرام بل لم يخلوا عن النجاسه مع النابى
في الحرج لكن لا ساج بدون المحرك بل ان امكن الوصول الى الخلال طابعا بالمحرك وكبر
ان ليس الصغار المذكوره المحرور للام على السهم بل لا يخلوا عن المحرم لا يخلوا عن
والكبر بل احر من دمي لسمه سعه او كسره او دبا او ساع فيه الخمر كان ذلك
في السواد بل ما بين عند ابي حنيفه بل جاره السب يكون للسكبي المعصيه محضه
حصارهم بل يحكم العقد وقالوا بل لا نه اعانه على المعصيه وهذا في سب الكوفه
بل لا عليه فيها بل اهل الزمه اما في سواد ما يسمون عن ذلك في لم يسمون عن ذلك
بكل حال الا ما كان مدالهم وكذلك يسمون عن بيع الخمر محضه اعمرا واللبس ولا يسمون
عن الغلام والحاربه بل بوجه ان ساج وليس له عندنا خلافه الثاني بل ان السبي عليه
السلام عن عيسى الجيس الحسن كذا لما روي عن علي بن ابي طالب عنه سب
كل دم عليها والعصه كانت عليها كالعصه والعصه كانت في الجاهليه هي الوليه

كانوا يفعلون ذلك عند حلو راسا لصبي بعد ولا دتمها سبوا ايام وبن ذلك من
والواحد والاعين شاه كانوا يدحونها في رجب وقال عليه السلام ان الله تعالى
لكم العتوق في ولد له ولد و احب ان يسكن فليسكن عن الغلام سامن وعلى الحاربه
ساه مدد ذلك على سبب العصه وكبر السقط والعصه في المصنفين لعلهم
رعى الله عنه جردوا المصاحف ولا نه بعد على السقط ولا مكر حمله في العلم
ومشاكلهم بل ايه راسا بل العجم بل مكتم بل العلم الفزان وبلادته الا مدلك سلطان
قال يلزم لسكونه بل اوله قتلهم بل حصوله الا حله على لسانه وقوله عظمى بل ان
والركه حتى يصل افضل بل نه عزمه والا جوا وحصره قال تعالى ان من اكرم وقله عظمى
ما بين ما من بل الا به بل عزمه عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه
ما روي حتى بل بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه
ان عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه
سبب السبب بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه
وذلك بالثقه ولو اكرم على الوفا او علي بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه
شرب الخمر ساج بل ذلك حتى لو لم سرك كان سرك وبل الخمر كان مباحا في وقت
لحاز ان ساج حاله ان كراهه وكذلك حاله المحصيه الزنا وقل المسلم لم يكن مباحا
بحال الصبي اذا احسن باللعن لا بد حرمه الرضاع لانه ليس سبب للثقة بل عزمه
الرضاع ما ابد اللحم وانشر العظم وبعث الصوم بل نه سبب بل عزمه بل عزمه بل عزمه
الى الساجن ودرج بل امام بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه بل عزمه

اظهار الدلائل الكفيرة لهذا لا يجوز السلام عليهم الا عند الضرورة ولم يكونوا الى اماكن
 الطوبى ولا يملكون من الركوب على الدواب صاه لقلوبهم المسلمين فان كانت
 الضرورة لهم الى الركوب في الراس لا يكون على السرج لان ذلك للفراة ولهذا
 كره للنبي الركوب على السروج من لسان من اهل الخراب لكن يحدن كعبه لئلا يلف
 فادخلوا المصير يرون وكذلك ممنعون ان يلبسوا مل لبس اهل العلم واهل الصلاح
 اهانة الجهاد واجب على المسلمين لقوله تعالى فاما الذين لا يؤمنون بقوله عليه السلام
 اموت ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الا ان بعض المسلمين في سبيل القعود
 اذا لم يكن المعروعا ما وفاء بعض المسلمين انه فرض كونه اذا قام به البعض بسطع
 السامع ولان في تكليف الكل انتطاع اصل الجهاد لا يعطى مادة من الكراع والاياد
 وهم ما اذا جابر السعد ما صابر وصا على كل مسلم لقوله عرو وجل العود احفا فاشالا
 الاله والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

بحسب كتابته لخدمته وحين فيقته يوم الاسب في سبيل حمادى الا خبر سنة لمس ويستطيع
 اللهم تب على كاتبه وعلى جمع المسكن بفضلك وسيف رحمتك بادم الباهمين

قاتلوا بالدين



سلمه
 في يوم غد اتمه ادعاه راجع
 زاد ان يحلف الدراب فانه يحلف
 على العلم لانه لا علم به بما صنع للموا

من الاربعة عشر اشياء اربعة من الاب والاربعة من الام وستة من كان في قلبه ذنوب
 من خسر ليس الله واما الاربعة من الاب والاربعة من الام والاربعة من كان في قلبه ذنوب
 والاربعة من كان في قلبه ذنوب والاربعة من كان في قلبه ذنوب
 والله المستند من خسر ليس الله والاربعة من كان في قلبه ذنوب

بين ابو جعفر عليه السلام
 قال السدي عليه السلام
 كحل صدر من كان في قلبه ذنوب
 من كان في قلبه ذنوب
 خذ النار باليد العظمى
 خذ النار باليد العظمى
 خذ النار باليد العظمى

سلمه
 لا يتخلف في البيعة
 انقضاء العهد والذوق
 والى عبد الله
 اذا دعى الامة وتنه
 للمولى انما اذا دعى
 صارتم ولا

خذوا خذوا
 خذوا خذوا خذوا خذوا
 خذوا خذوا خذوا خذوا
 خذوا خذوا خذوا خذوا
 خذوا خذوا خذوا خذوا
 خذوا خذوا خذوا خذوا

سلمه
 واليوز الاستخلاف في العاه ان يدعى
 الرعية القذف على الزوجة لان العاه ان يدعى
 خذ القذف اذ جابت الزوجة ولا تكون لغيره

أشهرهم
من بلاد قزوين
ووسيطها شهر
كاشان
وغيره
من بلاد قزوين
وغيره

بسم الله الرحمن الرحيم

أجل سراج الدين لاوشي من الله أنفاسه و كثر في الخلق اجناسه
يقول الميرزا الامام
الله الخلق مولانا قد سمع
هو الحى المبرور كل امر
مريد الخير والشر القبح
صنات الله ليست عينات
صنات الذات والافعال طرا
يسمى الله شيئا كاشيا
وما ان جوهرى دجيم
وما القرآن مخلوقا تعالى
و رب العرش فوق العرش ليركن
وما التشبيه للرحمن جها
ولا يحصى على البتان وقت
ومستغنى لى عن نسيا
لذا عن كل ذى عيون ونظر
نعت الخلق تعوانم تحي

ابو الحسن علو
عثمان بن محمد

اله الخلق
الانام

نسى الله

في الخلاصة

لاهل الخير جنات ونعيم
يوافق المؤمن نعيم كيف
فينسبون النعيم اذ اراوه
وما ان فعل اجمع ذو افق
وحتم الرسل بالصدرا المعاني
امام الاما بلا اختلاف
وحق امر معراج وصدق
وباقي شرعه في كل وقت
وان الانبيا لفي مان
وما كانت نبيا قط انبي
و ذو القربى لم يعرف بها
وعيسى سمى بالي ميموي
لوامات الوي بدار دنيا
ولم يفضل ولت وط دهر
وللصديق رحمان جلي
وللعاروق ربحان وفضل
و ذو النورين حقا كان خيرا

وللكفار ابدراك النكال
واذراك وضرب من مثال
فيا خبير ان اهل الاما
على الهاد المقرب من النكال
نبي هاسمي دي جمال
وتاج الاصفا بلا افتال
ففيه نص اخيار وعوال
الى يوم القيامة وارتجال
عن اعضاء عمدا وانكال
ولا عيب وشخصي ذو افتال
لذا لقمان فاحذر عن جدال
لرجال شقي ذي كمال
لما كون وهما اهل النكال
لما ادرسولا في نكالا
على اصحاب من عراجال
على عثمان ذو النور عال
من لكبار وفضل النكال

اعبر ال

